د. محمد الأوراغي

الوسائط اللغوية

2 - اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية

دار الأمان
الرباط

د. محمد الأوراغي

الوسائط اللغوية

2. اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية

دار الأمان
للنشر والتوزيع
4 زنقة المأمونية - الرباط
مقابل وزارة العدل
الهاتف 72.32.76 الفاكس 20.00.55

عنوان الكتاب : الوسائط اللغوية 2- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية

المؤلف : د. محمد الأوراغي

الناشر : دار الأمان للنشر والتوزيع – الرباط

الإخراج الفني : ميتروكوم ـ 34 زنقة وادي زيز ، أكدال ـ الرباط

الطبعة الأولى :1421 هـ – 2001

رقم الإيداع القانوني : 1860/2000

الباب الثاني

نظرية الأنحاء النمطية

تقديم

يجمع فصولَ هذا الباب الذي يكون الجزء الثاني من كتاب الوسائط اللغوية الاهتمامُ باللسانيات النسبية الاتجاه الموازي للسانيات الكلية . يترتب عن تقييد اللسانيات بوصف النسبية ألا يدخل من أعمال اللغويين إلى هذا الباب إلا ما اتخذ من القرنّب منهجاً، وجعل من لغاتٍ موضوعاً، ومن خصائصها المشتركة هدفاً .

ودفعاً لأي تطويل ناجم عن عرض لما سبق من التصورات المختلفة المنضوية إلى النسبي من اللسانيات آثرنا أن يقع التركيز على إبراز المشاكل المنهجية في هذا الضرب من الأعمال اللغوية، حتى إذا طرحنا بين أيدي اللغويين مقترحاً ظهرت بوضوح ميزته بتجنب مشاكل غيره .

من قضايا المنهج التي تسترعي النظر، وتشد الانتباه خلال الفصول الأربعة الآتية: مسألة تحصيل المعرفة العلمية في ميدان اللغة . وحل المسألة المذكورة يكون بتقديم كيف تعمل قواعد القرنّب، بوصفه المنهج الوارد للبحث اللغوي في إطار اللسانيات النسبية .

شرْعُ مذهب لبحث اللغوي ذي توجه نسبي لا يتخطى غيره إذا لم يجمع بين النظرية و النمذجة، نظرية تحافظ على علاقتها الطبيعية بموضوعها . فلا نسعى إلى الحد من أنحاء اللغات المحتملة عن طريق التقليص إلى «أنحاء معقولة» قد لا يتجاوز عددها نحواً واحداً يجده اللساني ذو التوجه الكلي في

لغة . كما لا ترمي إلى اختلاق نحو غير محتمل ، وإنما تعمل من أجل سبر الممكن من الأنحاء ، عُرفت اللغات التي حققتها أم لم تعرف بعد . ومن أجل توقع ما يحدث في بنية أية لغة ، لكونها تحققت على هذا النحو دون ذاك .

إنشاء نحو توليفي لنمط العربية من اللغات البشرية تأصرهُ من أعلى النظريةُ اللسانية ، إذ تتنبأ به وتبرهن على أصوله ، ويحبسه من الجهة الأخرى اللغاتُ التوليفية بوصفها تحقيقاً له . يعني المثبت هنا أن يُناط نجاح النموذج النحوي المعين بثبوت أصوله نظرياً ، وبصمود قواعده مراسياً داخل نمط بعينه من اللغات . ومما يثبت به ورودُ النموذج النحوي المقام توافقُ قوانيه مع النصوص اللغوية التي تشكل نمطاً معيناً من اللغات ، بهذا التوافق تصير العلاقة بينهما طبيعية .

إذا كانت جميع اللغات البشرية متساوية من حيث قيام ذواتها على مبادئ أربعة ؛ مبدأ دلالي ، ومبدأ تداولي ، ومبدأ وضعي ، ومبدأ صوري ، فإن حظوظها من المبدأ الوضعي متغايرة إلى درجة التضاد ، وأن توزيعها لأصول المبدأ التداولي ، وكذلك الدلالي ، لا يتم في كل اللغات بطريقة واحدة . لغات كالعربية ترخص لتركيبها أن يتشكل من أصول المبدأين الدلالي والتداولي على السواء . ولغات أخرى ، كالانجليزية ، منعت تركيبها أن تشكله أصولٌ تداولية على غرار نمط العربية ، فوكّلت معجمها للتعبير عما ارتضت لنفسها من المبدأ التداولي . ولتضخم هذا الأخير في لغات كاليابانية سخرت له تركيبها ومعجمها في شكل كلمات ولواصق . يلزم عما ذكرناه ضرورةُ أن يتغاير المكون التركيبي من نموذج إلى آخر ، وإلا صارت العلاقة بين النحويين الواصف والموصوف علاقة تحكم الأول في الثاني . وهي علاقة غير مقبولة هنا ، إذ بها رفضنا أيضاً النزعة الكلية في البحث اللغوي .

الفصل الخامس

5. لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية

ينضم إلى اللسانيات النسبية من أعمال اللغويين تلك التي تحلل اللغة المعينة في إطار عام يستغرق مجموعة محصورة من اللغات المنحدرة من أصل واحد، أو اللغات المنتمية إلى نمط لغوي واحد. إذ الثابت في الاتجاه النسبي قيام البحث اللساني فيه على تجميع اللغات في أصناف متغايرة، ويستند التجميع إلى الأساسين التاليين :

5. 1 القرابة السلالية .

القرابة السلالية[1] علاقة تربط بين لغات. على هذه القرابة ترتكز اللسانيات السلالية من أجل تصنيف لغات العالم إلى فصائل يتم إنشاؤها بناء

1) للتوسع في موضوع اللسانيات السلالية انظر المقالات التي جمعها أندري جولي ونشرها تحت عنوان: اللسانيات السلالية: التاريخ والنظريات André Joly.La linguistique génétique Histoire et théories
ويلمسليف، اللغة، ص 31، 97 و 111 L. Jelmslev . Le Langage
والمؤلف في مواضع كثيرة من كتابه "اللغة" منها الفصل الرابع الذي عنوانه «لغات العالم»، وفيه حديثه عن القرابة بين اللغات الأوروبية، ص 113 وما بعدها، والفصل الثامن عشر حيث يتناول منهجية المقارنة، ص 279. انظر أيضا سابير، الفصلين السابع والثامن من كتابه اللغة، ص 145 و 168 E. Sapir Le Langage

على علاقة التشابه البنيوي بين قولات بوصفها عناصر القول. وكل فصيلة تضم مجموعة محصورة من اللغات المتفاوتة من حيث قرابة بعضها إلى بعض. وبما أن القرابة بين لغات الفصيلة اللغوية الواحدة لا تكون في نفس الدرجة ظهر للسانيين المشتغلين بالتوجه السلالي في البحث اللغوي أن يصنفوا كل فصيلة إلى عشائرلغوية، ليصنفوا من جديد كل عشيرة لغوية إلى أسر لغوية. وكل أسرة تُجزأ بدورها إلى فروع لغوية، وكل فرع ينقسم إلى لغات. وهكذا تبدو كلُّ لغة كلاً في حد ذاته لكنه جزء من كل.

الفصيلة اللغوية تمثل اللغة الأصل التي تنحدر منها الأقسام المسرودة. وبما أن الفصيلة أصل غابر فإنها لا تخضع لأي دراسة لسانية مباشرة. ولذلك يُفترض وجودها افتراضاً. ومن ثمة يُعاد بناؤها انطلاقاً من المقارنة السلالية بين لغات على أساس من العلاقة التي تقوم بين قولات في لغات الفرع الواحد؛ ثم بين لغات الفرعين. وكذلك يتصاعد إلى اللغة الأصل.

إن الفكرة الموجهة لفرع اللسانيات السلالية داخل الاتجاه النسبي في البحث اللغوي تتمثل في أن لغات العالم رغم عددها الهائل ترجع إلى لغات أصول بعدد قليل جداً؛ لا يتجاوز عددها حسب بعض الافتراضات ثلاث لغات أصول. بل تُرجع «شجرة الأنساب اللغوية»[2] لغات العالم جميعَها إلى لغة أصل واحدة. انطلاق البحث اللغوي من الفكرة المذكورة يحصر هدف الدراسة في تصنيف اللغات و تجميعها في أسر لغرض غير لغوي[3] وقد نبّه سوسور إلى هذا الطابع من خلال حديثه عن مميزات هذه النزعة. إذ لم يتوصل أقطابها إلى

---

(2) انظر شجرة الأنساب اللغوية في ص 33 ، من كتاب اللسانيات السلالية ، التاريخ و النظريات.

(3) انظر نشأة في موقع آخر انحصار الهدف من استعمال منهجية اللسانيات السلالية في الدراسة المقارنة بين مجموعة من اللغات في إثبات القرابة العرقية بين الناطقين بها و إرجاعهم إلى أصل واحد ينحدرون منه انحدار لغاتهم من أصل غابر. «كان ضمان الاستقرار للتوسع الانجليزي في آسيا وراء انطلاق دراسة اللغات الهندو أوروبية في أواخر القرن الثامن عشر. وتضم هذه المجموعة لغات اعتبرها المستشرق الانجليزي وليم جونس (1794) تنحدر لغاتها من أصل واحد غابر. وهي الإغريقية و اللاتينية، و السنسكريتية اللغة القديمة المقدسة في الهند. انظر محمد الأوراغي، اللغويات التاريخية و التاريخ اللغوي، مجلة التاريخ العربي ، العدد 1 .

إقامة علم حقيق باللغة، ولانشغالهم الكشفَ عن طبيعة الموضوع الذي يدرسه[4] إثبات فصيلة لغوية، بإعادة بناء النسق المشترك الذي يتشخص في اللغة الأصل، يعتمد على المقارنة السلالية. وذلك عن طريق الاستقراء، بمنهجية علاقات القَولات، لمعطيات متمثلة في نصوص كثيرة من لغات متعددة. ولا يتعدى مجال المقارنة العناصر القولية، أو حروف المعجم والحركات، وأجزاء من كلمات تتركب منها. منهجية الدراسة المقارنة تتلخص فيما يلي :

(أ) إذا ثبت اشتراك لغات في قائمة مفتوحة من المفردات الأكثر استعمالاً لا يمكن أن يعزى ذلك إلى الصدفة أو إلى الاقتراض، بل إلى انحدارها من أصل واحد. ويتأكد ذلك بإمكان وجود مجموعة أخرى من اللغات المجاورة جغرافياً تستعمل لنفس المعاني قولات لا تشبه صوتياً قولات المجموعة السابقة.

(‏ ‏) اطراد التغاير داخل نفس الأسرة اللغوية؛ بمعنى حيث تستعمل لغات تنتمي إلى نفس الأسرة حرفاً في موضع معين من القولة تستعمل لغة أخرى من تلك الأسرة حرفاً مماثلاً في نفس الموقع. إن انتظام الاختلافات؛ كأن يتكرر بين لغات نفس التغاير حيث تتوافر في قولات نفس الشروط، ليؤكد انحدار تلك القولات من لغة أصل واحدة.

(ااا) من خلال المقارنة بين رسوم قولات اللغات المنتمية إلى أسرة واحدة المدونة في أقدم النصوص يمكن استنباط كيف كان التلفظ بالقولة الأصل، وإعادة رسمها من جديد. وبهذا الأسلوب في العمل حاول لغويون أن يقدروا مفردات من لغة مفترض فيها أنها أصل للغات الهند أوروبية[5].

ولاجتماع عاملين رئيسيين على اللسانيات السلالية لم تعمر طويلاً. أولهما وقوع الهدف من البحث في اللغة خارجها. وثانيهما منهجي؛ إذ يمتنع من استقراء جزئيات استنباط جزئي آخر. لأن الهدف من استقراء جزئيات

4) انظر سوسور، محاضرات في علم اللغة العام، ص 16.

5) للتوسع في منهجية الدراسة المقارنة انظر بلومفيلد، اللغة، ص 279.

ملحوظة، بوصفه أول خطوة في منهجية تحصيل المعرفة العلمية، هو تجريد القانون الخاص الذي يخضع له انتقال نسق تلك الجزئيات بنفس الشروط من حالة إلى أخرى .

وإذا لم تتمكن «الملاغاة»، بوصفها دراسة تلاحق انتقال اللغة المعينة من طور إلى آخر، من الكشف عن قوانين التغيير فالتنبؤ بأطوار مستقبلية تصير إليها تلك اللغة على مدى امتداد الدهر في القرون اللاحقة، فإن مشكل اللسانيات السلالية مضاعف . لأنها تحاول، وهي عوزاء إلى القوانين المتحكمة في تطور اللغات، أن تقدر نسق الفصيلة اللغوية المندثر صاعدةً إليه عبر محطات مفقود بعضُها، ومنطلقةً من أمارات طفيفة توجد في بعض لغات الفرع الواحد وتُفتقد في بعضه الآخر . وفي وضعية كهذه لا ينفع سوى خيال شاعر للصعود بأمارات خافتة في دهاليز من لغات الفرع إلى الأسرة ، فالعشيرة ، فالفصيلة . ولوعي أُبسمفد بأن اللغة الأصل المندثرة لا يعيدها لغوي سيرتها الأولى تراه، عند إعادة بناء أي لفظة يُفترض انتماؤها إلى اللغة الأصل الغابرة، تراه يقرن معرفتها عن طريق الاستنباط، وهو متعذر منطقياً، وينفي عن أبنية وضعَها أن تكون وهمية جملة و تفصيلاً . ولم يتردد اشْليجَل رائد اللسانيات المقارنة في وصف لغوي يحاول أن يعيد بناء لغة انقرضت بكونه نبياً يتنبأ بالذي مضى[6] .

وإذا جمعت اللسانيات السلالية بين ضيق مجال المقارنة وهدفها الخارجي والامتناع المنطقي لتحصيل المعرفة العلمية داخلها بمنهج الاستقراء و الاستنباط صار بالإمكان أن نتصور اتساع دور الخيال وتقلص الصرامة العلمية خلال عملية إعادة بناء النسق اللغوي المشترك بين لغات يفترض أنها تنحدر من أصل واحد . ومن نتائج ذلك وقوف هذا الفرع من اللسانيات النسبية دون غايته . إذ

---

(6) انظر رومن ياكبسن ، دراسات في اللسانيات العامة، ص 75
R. JAkabson. Essais de linguistique générale)

لم ينشئ نسق لغة اندثرت، ولا جمع بين لغات باعتبار خاصية بنيوية ، بل لم يصنف الفصائل اللغوية، ولا ما انحدر من الفصيلة، وكذلك تنازلاً إلى اللغة المعينة، من جهة أبنيتها، بل كان التصنيف بمعايير غير بنيوية ، كما يظهر من التسمية إما بالنسبة إلى بقعة جغرافية كفصيلة اللغات الهند أوروبية ؛ وإما إلى قوم كفصيلة الحامية السامية. وكذلك الشأن في سائر الفصائل وكل ما ينحدر منها . وكان الأمر يتعلق بتصنيف الأقوام فتوسلوا إليه باللغة. هذا الطابع غير اللغوي تجنبه الفرع الثاني من اللسانيات النسبية في المبحث الموالي .

2.5 . القرابة النمطية .

القرابة النمطية عبارة عن علاقة تقوم بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معين، بحيث يكون التشاكل البنيوي أساس تجميع اللغات بغض النظر عن انتماءاتها . إذن، انطلاقاً من السمات البنيوية التي يمكن اعتبارها حاسمة، وبالنظر إلى أحد مكونات النسق الذي يقع عليه التركيز يمكن تصنيف اللغات البشرية إلى أنماط لغوية . قد تتخذ بنية القولة منطلقاً ، ويكون المعتبر التغيير الذي يطرأ عليها وهي تعالق غيرها، فتصنف بذلك اللغات إلى :

(أ) النمط العازل ؛ يتميز بكون القولة داخله لا تتغير بنيتها بعلاقة اشتقاقية أو تركيبية .من لغات هذا النمط الصينية التي تعبر عن الكلمة باستعمال جذع قولتها من غير أن تحدث في بنيتها تغييراً داخلياً، كما يجري عادة في اللغات الجذرية، أو تغييراً ناتجاً عن التصرف الخارجي بواسطة الإلصاق، كما هو حال اللغات الجذعية كالفرنسية ونحوها الأنجليزية . بل استناداً إلى ما ثبت لدينا في المبحث (3.4) وما تفرع عنه يمكن أن نضيف خاصية أخرى تميز هذا النمط؛ وهي عدم توفر لغاته على مكون صرفي ؛ بحيث ينهض معجمها بمهام المكون الصرفي في لغات تتوفر عليه . وتعتبر العبارة (ب) تمثيلاً للغات

العـــازلـة [7] الموضحة بمثل الجملة (أ) من نمط لغوي غير عازل . وهو ما تظهره المقارنة بينهما في المجموعة (1) الموالية

(1) . (أ) الرجال يخرجون .

(ب) (رجل كثير خروج الآن) .

وبنظرة مقارنة بين التمثيل المصوغ في العبارة (ب) و بين الجملة (أ) يتبين معنى اضطلاع المعجم في اللغات العازلة بدور التصريف في غيرها . إذ يظهر في العبارة (ب) ‹جمع ›، و‹حاضر› وهما عنصران معجميان؛ وذلك عن طريق إقامة علاقة الجوار بين ‹المفرد › و ‹الكثرة › في(رجل كثير)، وبين ‹جذع الفعل › و‹ظرف الزمان› في (خروج الآن) وهما في نمط العربية صرفيان؛ إذ تشكَّلَ الجمعُ بتكسير بنية المفرد(رجل / رجال)، والحاضرُ بصرف (فعلَ) إلى (يَفْعلُ) .

اللغات التي تكوّن النمط العازل، كالصينية الكلاسيكية ، لا تمثل في إطار نظرية للسانيات النسبية سوى إحدى الدرجات التي تُتَوزَّعُ عليها لغات تَبنِّتْ وسيط الجذع . إذ الجامع ، بين الصينية و الانجليزية أو الفرنسية مثلاً، هو المحافظة على الجذع بتجنيبه كل تغيير عن طريق تكسير بنيته الداخلية . أما الفارق بينهما فهو لجوء اللغة الانجليزية ونحوها إلى نظام اللواصق لتكوين « مركبات صرفية » قابلة لأن تنحل إلى « قولات حرائرمستقنية وصرفات متصلات مفتقرة » [8] . بينما الصينية تلجأ إلى نظام الضم . فتعقد علاقة جوار بين قولتين لتؤلف منهما معنى مركباً ينحل من جديد إلى تينكم القولتين .

7) للاستزادة من تفاصيل هذا النمط أنظر بلمسليف ، اللغة ، ص 124 . وسابير، اللغة ، ص 123 وما بعدها . ومواضع أخرى أحال عليها هناك .

8) نستعمل القولات الحرائرفي مقابل Les formes libres والصرفات المتصلات في مقابل les formes liées بمعناهما عند ابمفلد ، اللغة ،ص 150 .

اتضح أن الفارق بين اللغتين الصينية و الانجليزية لا يتجاوز أولاً طبيعةالعناصر:(صرفات مفتقرة لا توجد معزولة،في مقابلها قولاتٌ مستغنية توجد مستقلة) .

وثانياً طريقة التركيب :(إلصاق المتراكبين ولحمهما لسبك من المجموع قولة واحدة تنحل دلالياً وتتجزأ بنيوياً؛ في المقابل يقوم تضامُّ قولتين فيتألف منهما معنى ينحل إلى معنى القولتين. بسبب هذا التشاكل كوّن سابير[9]من الصينية والأنجليزية والفرنسية نمط اللغات التحليلية .

باعتبار الدمج الأخير يكون النمط التحليلي شاملاً للّغات العازلة كالصينية، وللغات الإلصاقية كالأنجليزية والفرنسية ونحوهما، وينفرد هذا الضرب بتعبيره عن العلاقات الاشتقاقية و التركيبية بواسطة صرفات تلصق بجذع قولة؛ بحيث تعبر كل صرفة متعينة عن علاقة خاصة اشتقاقية أو تركيبية

(ii) النمط التأليفي؛ يتميز هذا الضرب بخاصية تكثيف المفاهيم وتجميعها في كلمة واحدة. يكفي أن يكون التمثيل من اللغة العربية وليكن بصيغة الفعل في القَولَة (2) ليظهر معنى تكثيف المفاهيم في المفردات .

(2) تَعاوَنَ .

إذ تدل القولة (2) بأحرف جذرها على معناها المعجمي، وبصيغتها الصرفية على: [مضي+ مشاركة - اختلاط]، و بالعلامة العدمية على كون مرفوعها الذي سيراكبها مذكراً. ولاختيار هذا النمط لأسلوب تكثيف المفاهيم اضطر إلى الجمع بين نظامي الإلصاق و التغيير الداخلي. على أساس أن يتولى نظام الإلصاق التعبير عن العلاقات التركيبية، كما سبق أن وضحنا ذلك بوسيط التصريف في مباحث المطابقة، ويتكفل نظام التغيير الداخلي بالعبارة عن العلاقات الاشتقاقية، وقد بيناه بوسيط الجذر في مباحث المعجم اللساني و النمطي .

(9) انظر سابير، اللغة، ص 125 .

ظهر أن القولة، في النمط التأليفي، تتميز بقبول معناها لأن ينحل إلى معانٍ نووية، بينما بنيتُها تقبل التجزئة فرضاً لا وجوداً . فلا يُفرد، مثلاً، جزء من المعنى المركب التالي: [ذات متصفة بفعل الصعود وقد تجدد وقوعه منها]: بجزء تتركب منه القولةُ (متصاعد) . بل ينحل ذلك المعنى باعتبار ما لتلك القولة من علاقات اشتقاقية. النمط التأليفي: كما تشهد الأمثلة: يصدق على اللغة العربية وقد أضاف إليها سابير، في الموضع المشار إليه من كتابه المذكور، اللغتين اللاتينية و الفنلندية؛ ولا يستبعد، بعد فحص دقيق للنسق الصرفي في مثل هاتين اللغتين أن يثبت إما اعتمادهما على نظام صرفي واحد؛ الإلصاق أو التغيير الداخلي، وإما التعبير، بالنظام الصرفي المعتمد، عن صنف واحد من العلاقات؛ الاشتقاقية أو التركيبية. وفي الدرجة الموالية تأتي العربية ونحوها من اللغات المتميزة بالجمع بين النظامين للعبارة عن الضربين من العلاقات .

وبصحة ما ذكرنا في آخر الفقرة السابقة ليس هناك ما يدعو إلى مسايرة سابير بالحديث عن نمط ثالث، إذ لم تبق له خاصية تميزه بسبب استنفاد جميع الوسائل الصرفية؛ كالإلصاق فقط؛ كان بالسبك كما في مثل الأنجليزية أو بالضم كما في اللغة الصينية، والتغيير الداخلي فقط، كان بزيادة وضدها أو باستبدال حركة ومدها ونحو هذا التغيير كثير، والجمع بين الإلصاق و التغيير. كما في العربية إضافة إلى استنفاد التعبيرعن جميع العلاقات؛ الاشتقاقية فقط، أو التركيبية فقط، أو هما معاً .

وقوع اللغة العربية في أقصى درجات النمط التأليفي بحوجها إلى مكوِّن صرفي متميز. ينهض بدوره، بأن يوفر للقولة وسائل العبارة عن الضربين من العلاقات : إذا انتقت له العربية من إمكانات اللسان ما يناسب وسيط الجذر وأهملت ما يناسب وسيط الجذع، وما يتوافق ووسيط التصريف وأهملت ما يوافق مقابله وسيط الترصيص. وباجتماع هذين الوسيطين اللغويين نتبيّن كيف تتدرج لغات في تشاكلها البنيوي، بل نستطيع بالوسائط أن نفسر ظواهر

وقفت لسانيات نسبية عند ملاحظتها لا غير. ولا بأس من التذكير ببعض الانتقادات التي وُجّهت إلى فرع القرابة النمطية من اللسانيات النسبية لتجنبها استقبالاً في أي مقترح . من أهمها :

(أ) من السهل إنشاء أسماء للأنماط اللغوية؛(من قبيل النمط العازل، والنمط الإلصاقي والنمط التصريفي، والنمط التركيبي ونحوها مما يكثر)، لكنه يصعب حصر أي لغة من لغات العالم في أحد الأنماط المسماة . فبقيت، لذلك، أغلب اللغات تنتمي إلى أكثر من نمط واحد. وقوف هذا الفرع من البحث اللغوي دون الغاية يبرره التمسك بمنهج الاستقراء؛ بمعنى إخضاع أكبر عدد ممكن من اللغات البشرية للملاحظة المنصبّة على مستوى معيّن من اللغة. فبدت لغات، للمستقرئ غير المجهز بمبادئ عامة في صورة وسائط لغوية ، من أنماط متباينة، وهي في العمق درجات لنمط واحد.

(ب) اتخاذ بنية القولة منطلقاً للتنميط اللغوي اختيار غير مبرر.لأن تشاكل اللغات أو تغايرها البنيوي يمتد عبر مستويات اللغة ولا ينحصر في بعضها . وإذا وقع التركيز على الكلمة فلاحتفاظ القرابة النمطية بنفس موضوع الدراسة في القرابة السلالية، وأن المتغير فيهما هدفهما لا غير؛ أي تجميع لغات تنحدر من أصل واحد، أو تجميع لغات متشاكلة بنيوياً بغض النظر عن أصلها .

وقد شكك يلمسليف في جدوى الاستناد إلى عناصر القول في التنميط اللغوي.فنقل المنطلق إلى المقولات الجامعة لخصائص عناصرها [10] . لأن القرابة النمطية علاقة بين لغات تقوم على أن مقولات كل منها تربطها علاقة بمقولات باقي لغات المجموعة . ولأن بنية اللغة متعلقة بما لها من المقولات، وعلى أساس هذه المقولات يقارن بين اللغات من جهة بنية « الوحدات » المتعلقة بها ، وبذلك يتوصل إلى إنشاء قوانين عامة ذات صلة بالمقولات التي يجب أن تكون للغة

(10) انظر يلمسليف ، اللغة ، ص 128

والتي يمكن أن تكون لها . إلا أن بنية الوحدة اللغوية، كالمقطع، والقولة، والمركب، والجملة، والخطاب، وهلم جرا، لا تتعلق بالمقولات الموجودة في اللغة، وإنما تتعلق بالوسائط اللغويـة باعتبارها أوصولاً تدخل في تقويم بنية اللغة، يشهد لذلك أن للجملة أكثر من بنية نمطية مع أن العناصر المكونة لها تنتمي إلى مقولات كلية لا تخلو لغة منها . ونختم ما لاحظناه في النمطية من جوانب لا تليق بالبحث اللغوي المعاصر بأن الهدف من التنميط لا ينبغي حصره في تجميع لغات العالم و تصنيفها في أنماط لغوية، وإن تجاوزت اللسانيات النمطية جهوية اللسانيات السلالية، وإنما يجب أن يتوجه إلى حل مشكل توقع الأبنية اللغوية الممكنة ؛ بقطع النظر عن تحققها تاريخياً في عدد من اللغات التي نالها البحث أو إمكان تحققها استقبالاً .

3.5 . نحو نظرية لسانية لتنميط اللغات .

تنفرد أعمال بعض النمطيين المتأخرين، على اختلاف مشاربهم المذهبية، بعدم الاقتصار في تنميط اللغات على الوصف الخالص . وهي السمة الغالبة على أعمال المتقدمين الذين غرقوا في ركام من المعطيات فلم يتبينوا بأي المعايير يجب أن تنمط اللغات . يعنينا من الأعمال اللغوية للنمطيين المتأخرين[11] ما أنجز في اللسانيات النسبية وسعى إلى إقامة نظرية لسانية لبناء نماذج من الأنحاء النمطية .

(11) تندرج داخل النمطية الجديدة ما أنجز من الأعمال اللغوية المتميزة أولاً بتوجهها النسبي الموازي للتوجه الكلي في البحث اللغوي . وثانياً بسعيها إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات البشرية ؛ وبرفضها المنهج الملاحظ السلف، لأنه يكتفي بالوصف الخالص، ويستند إلى سمات لغوية لم يبرهن على ورودها لاتخاذها معيار للتنميط اللغوي . وعلى هذا لا يعني وصف النمطية بالجدة أن يشمل [illegible] ما أنجز في الموضوع بعد [illegible] الأول من النمطيين الذين أرخ لهم فاحنيج ؛ انظر مدخل كتابه، بنية اللغات : La structure des langues إذ ما قد يتبع، من أعمال المعاصرين، مفهوماً وظيفياً للكشف عن كيفية التعبير عنه في مختلف اللغات لا يخرج عن قضية السلف . من هذا القبيل كتاب جان كلود [illegible] بنية التسوير وتنميطه في اللغات الطبيعية

structure et typologie de la quantification dans les langues naturelles .

النمطية الجديدة بالحاح المشتغلين في إطارها على ضرورة الاستناد إلى مبادئ عامة من أجل قياس ملحوظات مراسية. فلا مندوحة من اللجوء إلى معايير عامة للوقوف على حقيقة اللغات وتفسير ما تقدمه من ظواهر يمكن التعبير عنها برواسم نمطية.

لم يعد إقامة نظرية للنمطية اللسانية موضع تردد أو محط شك في جدواها، وإنما السؤال الجاري على ألسنة النمطيين هو بأي المنهجين يجب بناؤها؛ أتقام على فرضية عمل اعتباطية بمنهج استنباطي في استقلال عن موضوعها، أم يتم إنشاؤها بتجريد أولياتها إثر دراسة استقرائية لموضوعها. والطريقة الأولى مستبعدة أصلاً لتوافقها والنماذج النظرية المنضوية إلى اللسانيات الكلية، وبسبب ما نجم عن استعمالها في النحو التوليدي من تميزه بطابع اصطلاحي، بحيث صار تصديق أساسه النظري من قبيل العقيدة التي يجب الإيمان بها[12]. وإذ لم يبق سوى الاستقراء القائم على ملاحظة الكثير من المعطيات المنتمية إلى أكبر عدد من اللغات كيف يجب أن تعتبر النمطية اللسانية العامَّ المجرد من الاطرادات الواقعة داخل تلك المعطيات، أتحبسه عليها ولا تعدّيه إلى لغات أخرى، أم تعممه إلى أي اللغات و بأيِّ معيار، أم تتوقف. لتوضيح هذا السؤال

=2) ولا يتناول أيضاً ما ينجز حالياً من أعمال في إطار نظرية للتركيب المقارن، لأن هذه، وإن كان من بين اهتماماتها أن تكشف بالدراسة المقارنة عن خصائص اللغات الفارقة، فإن هدفها الرئيسي هو إرجاع التغاير اللغوي الظاهر إلى خاصية منخبة للذهن البشري. وبذلك ضمنت استمرار توجهها الكلي. من هذا القبيل نذكر مختلف المقالات المنشورة تحت عنوان: النحو التوليدي والتركيب المقارن. انظر Gueron et pollock grammaire générative et syntaxe comparée. وأغلب المقالات المنشورة في العدد السيتين من مجلة اللغة بعنوان التركيب التوليدي و التركيب المقارن syntaxe générative et syntaxe comparée ومنها أيضاً كتاب التغاير اللهجي في النحو الكلي:

Roberge et vinet, la variation dialectacle en grammaire universelle وكذلك المقالات التي جمعها تيموتي شوبان ونشرها بعنوان Language typology and syntactic descriptio.

من النمطيين الجدد الذين سعوا بأعمالهم اللغوية إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات نذكر على سبيل التمثيل: جرنبرغ Greenberg، وكُمري comric، وهاجيج Hagège، ورامه: Ramat، وغيرهم من ألف في نفس الاتجاه كثير.

12) للاطلاع على المزيد من الانتقادات الموجهة إلى الأساس النظري للنحو التوليدي انظر كمري، الكليات اللغوية والنمطية اللسانية: Comric, Language universals and linguistic typology.

بمثال نسطر في تنميط اكرنبرغ للغات العالم من حيث رتبة مكونات الجملة المصوغة في المسرد (3) الموالي:

(3) (أ) فع فا مف.

(ب) فع مف فا.

(ج) فا فع مف.

(د) فا مف فع.

(هـ) مف فا فع.

(و) مف فع فا.

منذ أن صدر كتاب اجرنبرغ «بعض كليات النحو» سنة 1963 صارت لغات العالم تُصنَّف نمطياً تبعاً لأحد التراتيب الستة الذي تُؤصِّله كل لغة. وبغض النظر عن حظ كل ترتيب (أ ـ و) من الانتشار أيجوز القول إن التراتيب الستة في المسرد (3) تشكل مجموعة كلية داخلها تختار كل لغة ترتيباً تؤصله وتهمل غيره وقد تسمح ببعضه[13]. وإذاك يمكن نظرياً أن تصنف لغات العالم إلى ستة أنماط. مثل هذه التعميمات النظرية لا تليق بالنمطية اللسانية. لأنه بالاستقراء «يتوصل إلى تعميمات مراسية لا تصدق بكيفية مطلقة إلا على اللغات التي لوحظت فيها. وهي في حكم المحتمل بالنسبة إلى باقي اللغات، ما لم يثبت شذوذ بعضها»[14].

وإن كان اجرنبرغ قد عاين مثول المكونات (فع فا مف) على ترتيب معين في عدد كبير من اللغات إلا أن استعماله لمنهج الاستقراء في دراسته لقطيعه اللغوي يقضي بضرورة تجنب القطع أولاً بوجود المكونات (فع فا مف) في كل اللغات. وثانياً بأن لغات العالم ستة أصناف لا غير. إذ سبق أن بيّنا، انطلاقاً من وسيطي العلامة المحمولة ومقابله الرتبة المحفوظة، أن لغات العالم من حيث

(13) للمزيد من التفصيل انظر مقال هلمبرغ: لماذا لا تسمح لغات فا مف فع بالترتيب فا مف فع؟ ضمن النحو التوليدي والتركيب المقارن. HoLmberg, pourquoi les langues svo ne peuvent-elles manifester d'ordre SOV, in grammaire générative et syntaxe comparée.

(14) بولو رماط، نمطية لسانية، ص 18. Paolo Ramat, typologie linguistique.

رتبة مكونات الجملة نمطان اثنان : 1) توليفي يتميز بتوفر لغاته على مكون تركيبي يسمح بجميع التراتيب الستة الواردة في المسرد (3) أعلاه ولا يمنع أحدها. 2) نمط تركيبي؛ تتميز لغاته بمكوّن تركيبي يسمح ببعض تلك التراتيب ويمنع الباقي. من النمط التوليفي اللغة العربية ونحوها اللاتينية، ومن التركيبي الأنجليزية ونحوها الفرنسية.

ولو كان القطيع اللغوي ممثلاً، وإن قل عدد لغاته، والدارس محيطاً بنسق كل لغة فيه لجاء التنميط ثنائياً. ولانتفاء أحد هذين الشرطين وقع تصنيف للغات النمط التركيبي لاغير. ويتأكد بذلك أن نتائج الملاحظات المراسية لا تصدق إلا داخل اللغات المدروسة، وأن الاستقراء وحده لا يكفي لتحصيل المعرفة العلمية بالأنساق اللغوية. وقولنا لا يكفي يعني أولاً عدم الاقتصار عليه، لأنه قلق منهجية. وثانياً تجنب استعماله موجهاً بفرضيات نظرية، لأن دوره ينحصر في تكوين الفرضيات المراسية. ولأن استخدامه موجهاً بفرضية نظرية استعمال غير طبيعي يورّث هفوات لا محالة، كما يتضح مما يلي.

اللغة العربية، من حيث تراتيب المسرد (3) التي يسمح بها مكونها التركيبي، تبدو جامعة لخصائص تتقاسمها الأصناف اللغوية التي تشكل النمط التركيبي. بعلاقة الاحتواء القائمة بين لغة و غيرها من لغات القطيع قد يتبنى نمطي فرضية السلمية. مفاد هذه الفرضية أن خصائص نمط العربية مثلاً تبدو بمثابة خصائص «لُغْمَة» بالنسبة إلى الأصناف اللغوية المنضوية إلى النمط التركيبي، بشرط وصف أي لغة من النمط الثاني بلغة مطابقة من النمط الأول[15] وبسبب استقلال النمطين التوليفي والتركيبي بعضهما عن بعض تنتقض الفرضية المذكورة، وإن بدا في الظاهر انتماء التركيبي إلى التوليفي. إذ لكلا النمطين لغمته التي تشتق مباشرة من وسائطه اللغوية.

15) فرضية السلمية، وقد عوضنا مثلتها بأخرى مألوفة لدينا، نسبها رامه في كتابه المذكور ص 16 إلى اللغوي الروسي بوريس أسبنسكي. وفي مقابل métalangue عنده اقترحنا اللغمة المركبة تركيبا مزجيا من «اللغة الجامعة» بحكم انتمائها إلى مستوى يعلو موضوع الوصف.

مما ذكرنا من الضوابط الموجهة للنمطية الجديدة يجب الاحتفاظ بما يلي: 1) السعي إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات البشرية .2) استخدام منهج الاستقراء الذي يقوم على تجميع المعطيات و تنظيمها لاستخلاص من الاطرادات الواقعة داخلها تعميمات .3) ضبط عملية الاستقراء بعلاقات منطقية، والتوقف فيما يخص إجراء التعميمات المستنبطة على لغات ليست من القطيع اللغوي .

إلى ما سبق من الخصائص المميزة للنمطية اللسانية الجديدة نضيف نقل مجال المقارنة من بنية القولة إلى بنية الجملة ؛ أي نقل المقارنة بين لغات القطيع من أحد المكونات الثلاث : الصوتي أو المعجمي أو الصرفي إلى المكون التركيبي . نقل مجال المقارنة ترتب عما رأته النمطية الجديدة في تجميع سمات متفرقة من نقص لا يتأتى معه تحديد النمط اللغوي . وبعبارة أخرى «إن التحديد النمطي للغة ما لا يكفي فيه سرد قائمة من الخصائص المتفرقة، كما فعلت النمطية التقليدية وهي تصنف اللغات إلى عازلة، وتصريفية، وإلصاقية . لأنه بغير التمسك بالطابع البنيوي المعقد للنمط لا يتخلص اختيار عناصر متفرقة، اعتبرت من منظور نمطي واردة، من الاعتباطية الذاتية للساني»[16] . وقبل ترك هذه الخاصية يحسن أن نسجل في هذا الموضع ما يلي .

أن تستبدل النمطية الجديدة ببنية القولة بنية الجملة، فتنظر في بنية معقدة بدل سمات متفرقة ، يعتبر ذلك معياراً وارداً. لكنه غير كاف لتحديد الأنماط اللغوية . لأن حصر مجال المقارنة بين اللغات في المكون التركيبي حالياً مثل حصره قديماً في أحد مكونات النحو الباقية . وإنما تتمفصل الأنماط اللغوية بتوسيع مجال المقارنة ليشمل مختلف مستويات اللغة البشرية وجميع مكونات أنحائها . وإلى هذه الغاية كنا نرمي من وراء المقارنة بين النمطين التوليفي والتركيبي ونحن نقابل بينهما على مستويات المعجم و التصريف و التركيب انطلاقاً من التقابل القائم بين وسائطهما اللغوية .

16) برنوراند ، النمطية اللسانية ، ص 27 .

النمطيون الجدد و أسلافهم استشعروا، بسبب استبعادهم للمبادئ العامة، صعوبة في بناء نظرية نمطية كاملة تامة، فجزّؤوها إلى نمطيات فرعية، من قبيل نمطية ياكبسون الصوتية، ونمطية اجرنبرغ التركيبية، ونمطية سابير الصرفية.

وهكذا ظلت النمطية اللسانية، حتى في مرحلتها الحالية، نمطية فرعية. إذ لم يظهر إلى حدود منتصف عقد الثمانينات «وصف نمطي يمكن أن يزعم لنفسه، ولو بكيفية تقريبية، أنه في وضع نظرية تامة مكتملة، وأنه بوسعه أن يفهم كل مظاهر لغة أو طائفة من اللغات. وإذا كان من غير اللائق، بالقياس إلى الوضعية الحالية للدراسة، أن نأمل في وجود نمطية تامة شاملة وجب الاكتفاء بنمطيات جزئية»[17]. وقد أصر رامه على تثبيت نفس الملحوظة فأعادها في موضع آخر من كتابه إذ قال: «من غير الوقوف عند الانتقادات التي وجهت إلى هذه النمطية أو تلك يكفي التذكير مرة أخرى بعدم ظهور أية نمطية كاملة تامة حتى اليوم!(أي إلى حدود سنة 1985)». وينبغي الاحتفاظ مما سلف بأن النمطية اللسانية لم تقدم بعد نموذجاً مكتملاً : يطابق بقوالبه مستويات اللغة ومكونات أنحائها. ومما يقرب أكثر من النمطية اللسانية تعيينُ موقعها وأهدافها وتحديد أسلوب عملها .

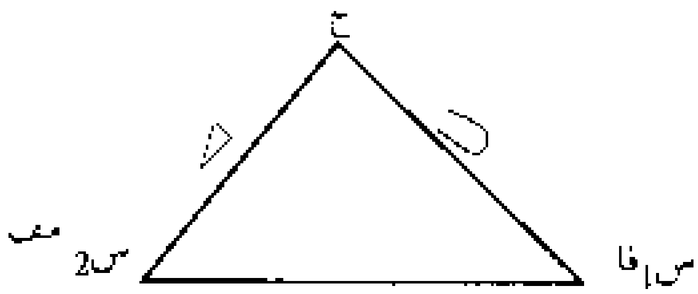
(أ) موقع النمطية اللسانية. سبق أن بينا في الفصل الأول من هذا العمل أن هذا الفرع من البحث اللغوي متميز بكونه عاماً يقع بين الخاص و الكلي . وهو ما عُبر عنه من جديد إذ قيل: «ظهر أن النمطية اللسانية تتخلى عن ميدان الكليات وتترك النحو الكلي لتستقل بمنظور نسبي واقع بين العام المطلق، وهو الكلي، وبين الخاص المطلق الذي تنفرد به لغة معينة»[18]. وللتعبير عن هذا الموقع بلغة تقنية تكون النمطية موجهة إلى بنية وسط محصورة بين بنيتين، عميقة كلية، وسطحية خاصة. إذ تأخذ بمفهوم. «بنية عميقة نمطية أقل عمقاً من بنية الخصائص اللغوية الكلية، واقعة في الوسط بين أقصى المستويات عمقاً

17) نفسه: ص 26. انظر أيضاً ص 41 .
18) نفسه، ص 84، و 92 انظر أيضاً ص 23 .

وبين المستوى السطحي الخاص بكل لغة». يعني ما ذكر هنا أن للغات البشرية ثلاث طبقات متدرجة. تتشكل الطبقة الأولى من «بنية سحيقة كلية»، والطبقة الثانية من «بنية عميقة نمطية»، والطبقة الأخيرة من «بنية سطحية خاصة». يهم النمطيةَ اللسانية من هذه الأبنية الثلاثة البنيةُ العميقة الكلية، كما سيتضح.

(أ) البنية السحيقة. تقترن هذه الراسمة بالعلاقات الدلالية القائمة بين أطرافها البحتة المشخصة بالمبيان (4)، و المصوغة من جديد في العبارة (5) التي تعقبه.

(4



(5)(ح ⊂ س$_1$ ^{فا}) ⋰ س$_2$ ^{مف} .

حيث تعبر الرموز؛(⊂ ، ⋰)عن علاقتين دلاليتين، و(ح، س$_1$ ، س$_2$) عن عناصر بحتة متعالقة ، و (فا ، مف) عن وظيفتين نحويتين . ويمكن أن نزيد في توضيح البنية السحيقة بمثال معقد عن طريق تأليف المصوغ في (5) إلى «تركيبة الاستثناء» للحصول على الصيغة (6) ، أو بمثال أبسط كالإضافة المصوغة في العبارة (7) الآتية .

(6) ((±ح ⊂ س$_1^{نا}$) ⋰(سا$_{\pm مف}$ ... س$_{\mp مف}$))

(7) س$_1$(ع$_1$. ع$_2$) س$_2$.

الأبنية السحيقة (5 –7) تكون لها في العربية ، على التوالي ، الأبنية السطحية (8 – 10) الآتية .

(8) هرقت هندٌ عطراً .

(9) (أ) أكرم خالدٌ الفائزين إلا واحداً .

(ب) ما استصغر بكرٌ أحداً إلا متكبراً .

(10) كتابُ سيبويه .

البنية السحيقة الممثل لها بالصيغ (4 –7) منطقية دلالية . وما كانت له هذه الطبيعة لا يختلف بين اللغات ولا يتغاير، بل يكون مشتركاً بينها ، يسري في جميعها فاكتسب صفة الكلية . وبما أن الاختلاف لا يحصل في مستوى الكليات اضطرت النمطية اللسانية ، بحكم نزعتها النسبية، إلى أن تترك البنية السحيقة خارج مجال بحثها . وبعبارة أخرى « في مستوى العلاقات المنطقية الدلالية القائمة بين عناصر حمل ينتفي التغاير اللغوي . . . إذن، من البديهي ألاّ يوجد في هذا المستوى اختلافات لتأسيس نمطية لسانية، وإنما فيه أصغر قاسم مشترك يسمح،(من منظور نمطي أيضاً) بمقارنة الاختلافات اللغوية »[19] . يتضح من عبارة رامه الأخيرة، ومن مواضع كثيرة في كتابه المذكور، أن النمطية اللسانية تخرج البنية المنطقية الدلالية من مجال بحثها عن الفروق اللغوية لكنها تتخذها أساساً تنطلق منه لتتصدى له من جديد وقد تحقق مبنياً على شتى الوجوه في مختلف اللغات البشرية . إنها تنطلق من مستوى أساس تمثله البنية السحيقة و تتلمسه ظاهراً في أبنية سطحية منها تعود إلى أبنية عميقة بها تأتلف اللغات في أنماط .

الأساس الذي يشكل القاسم المشترك بين اللغات يمكن أن يمثل له بالأطر الحملية، كما يعبر عنه النحو الوظيفي[20] في مثل الصيغ (11) التالية :

19) نفسه ، ص 89 . .

20) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، وكذلك أعماله الأخرى المنجزة في إطار النحو الوظيفي .

(11)(أ)أعطي ف(س1 : إنسان(س1))مف (س2 : حي)مستق(س3))(س)مق

(ب) شرب ف (س1 :حي(س1)) مف (س2 : سائل) (س2))متق .

(ج) صام ف (س1 : حي) (س1))منف .

لأسبقية هذه الأطر الحملية على اللغات تعتبر أساساً لمختلف النماذج النحوية . لأن « الاطر الحملية قبل أن تتحقق في مختلف اللغات، بل قبل أن تصير مقترنة بها، ذات قيمة كلية إذ تمثل، برواسم منطق المحمولات [21]، العلاقات الدلالية الإحالية التي تشكل المكون الأولي لأي نموذج لغوي[22] ». ولتجرد الأبنية الدلالية (4-7) من العناصر اللغوية الظاهرة في الأطر الحملية (11) تعين أن تكون الأولى أعمق من الثانية . لكن يعنينا الآن الاهتمام بالطرف المقابل للبنية السحيقة

(ب) **البنية السطحية** . تمثل هذه البنية، في النمطية اللسانية ، ماهو خاص بكل لغة .وذلك راجع إلى ارتباطها المباشر بالأنحاء الخاصة . ولكونها تعكس ما تنفرد به اللغات تحولت إلى مجال للمقارنة بوصفها أسلوب عمل للنمطية . وبهذه اللغة يتحدث عنها في مثل قولهم : « البنية السطحية، تلك التي تعني النمطية اللسانية خاصة ، تتبع آلياً النموذج النحوي الخاص . وقد كشفت دراسة أمثلة أن الذي يهم المقارنة النمطية البنية السطحية لا غير . وهي عنصر لم يوله النحو التوليدي كبير اهتمام » [23] .كما تحددت البنية السطحية تحتمل أن تُتناول و مقابلَها البنية العميقة أو السحيقة ، على التوالي براسمتي القول و الكلام .

---

(21) للتوسع في منطق المحمولات في علاقته بالأنماط اللغوية انظر الفصل العاشر من كتاب :
Jean-Pierre Desclés . Langages applicatifs Langues naturelles et cognition .

(22) جونر رامه ، النمطية اللسانية ، ص 87 .

(23) نفسه ، ص 20 .

تقدم أن طرفي ثنائية الكلام و القول (1.6.3) يتمتعان بخاصية التوازي في كل اللغات؛ بمعنى أن بنية القول تشاكل بنية الكلام. وبما أن الكلام يصدق على المقتطع من الدلالة البحتة وجب أن يكون واحداً في كل اللغات، وبخلافه القول الذي يختلف، في حدود الإمكان ، من لغة إلى أخرى بسبب خضوعه لمبدأ الوضع بالاختيار .

واستناداً إلى أولية منطقية تقضي بأن تكون الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية يلزم أن تكون الأقاويل المعبرة عن نفس البنية الكلامية متساويةً دلالياً مهما تغايرت بنيوياً . وعلى أساس التناظر الدلالي يقارن بين أقاويل لا تجتمع بنيوياً. كما توضح الأمثلة (01) في الطرة (24) أسفله. إن النمطية اللسانية تنطلق من البنية السحيقة التي تتقاسمها لغات العالم من أجل دراسة البنية السطحية المختلفة بينها، وغايتُها أن تقدم لنفس البنية السطحية أوصافاً متغايرة تبعاً لتغايرالأنحاء .

بالتركيز على المعطيات الملحوظة، كما تقدمها الوقائع الحسية، تحولت البنية السطحية إلى عنصر لا يتجنب. وصارت الدراسة اللغوية ، من منظور النمطية اللسانية، تتخذ من البنية السطحية مجالاً ، ومن المقارنة أسلوباً وطريقةً، ومن الاستقراء منهجية. عن هذه العناصر الثلاثة مجتمعةً يتحدث رامه[25] إذ يقول: « مبدأ المقارنة حاضر ضمنياً في كل تحليل نمطي...

24) تلجأ اللغات إلى استعمال تقنيات مختلفة للعبارة مثلاً عن معنى [الحصول على الشيء وامتلاكه] . ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين تراكيب من العربية و الروسية والفرنسية في مثل مجموعة الجمل (01) الموالية

(01) (أ) عندي سيارة

(ب) U menja est' masina

(يقرب مني توجد سيارة)

(ج) j'ai une voiture

إذ تشترك العربية و الروسية في توسيل ظرف المكان بخلاف الفرنسية التي تشترك مع الروسية في توسيل فعل مساعد بخلاف العربية .

25) رامه ، النمطية اللسانية ، ص 22 .

وما النمطية اللسانية سوى فرع من اللسانيات المقارنة وبصحة ذلك يلزم أن تقوم النمطية اللسانية، من هذا المنظور أيضاً، على نهج استقرائي قادر على الوصول إلى تعميمات من مستوى مجرد انطلاقاً من المادة اللغوية التي توفرها الحقيقة الحسية. أي من خلال المقارنة بين المعطيات اللغوية تستخلص ما به تنتظم الأبنية التي قد تخضع بدورها لمقارنة من شأنها أن توصل إلى فهم للظواهر مجمل، أي إلى دراسة نمطية باعتبارها تصنيفاً للمبادئ الوظيفية الفاعلة في الأنساق اللغوية». إذن بالمقارنة بين الأبنية السطحية المهيأة للتعبير في كل لغة خاصة عن البنية السحيقة المشتركة بين كل اللغات يتوصل إلى البنية العميقة النمطية.

(ج) **البنية العميقة نمطية**. تبعاً لمنطق النمطية اللسانية الداخلي يلزم أن تخلو البنية العميقة أولاً من الخصائص الجامعة بين لغات العالم، لانتماء هذا الضرب من الخصائص اللغوية إلى البنية السحيقة، وثانياً من الخصائص الفارقة بينها. إذ منها تتكون البنية السطحية كما سبق. يلزم عن هذا أن تفيد المقارنة بين اللغات أن يُطرح من معطياتها ما بها من خصائص جامعة كلية و خصائص فارقة مميزة. وبذلك يمكن الحصول على خصائص جامعة فارقة في آن واحد؛ منها تتشكل البنية العميقة النمطية. عن معنى المقارنة هذا نعبر بالمعادلة (12) الموالية.

{ معطيات مختلف اللغات ـ[(بنية سطحية) + (بنية سحيقة)] = بنية عميقة نمطية. }

تبيّن أن النمطية تعني وجود بنية وسطى تتشكل من خصائص بها تجتمع طائفة من اللغات و تفترق عن غيرها. إذ كل خاصية لغوية جامعة بين لغات وفارقة لها عن غيرها فهي خاصية نمطية. عنها تبحث النمطية اللسانية، وبها تتجاوز الخاصَّ بلغة معينة إلى ما يعمها و غيرها دون أن تسقط في الكلي الذي يستغرق جميع اللغات، والذي يقع بين خاصٍّ مميز وبين كليٍّ مستغرق فهو عامٌّ منمطٌ. لكن ما طبيعة الخصائص النمطية التي تشكل البنية العميقة. وكيف يتوصل إلى معرفتها.

نقل بولو رامه[26] عن نمطيين كثير أن الذي يعني الوصف النمطي « مبدأ مقوّم منسق تحتي بالنسبة إلى مختلف مستويات اللغة ». ولأهمية هذه المبادئ تكاد النمطية تحصر اهتمامها في « تحليل المبادئ المنسّقة للمادة اللغوية ». هذه المبادئ توسّل اجرنبرغ إلى صوغها في كلياته بعلاقة اللزوم فكانت كليات لزومية. من أمثلتها ما يحصل في المستوى الصوتي للغة من تساند بين تصويتاتها الخاضعة لسلمية؛ بمعنى وجود تصويتات أوائل مثل /ث/ في العربية و الأنجليزية، وتصويتات ثوان مثل /ذ/في اللغتين وأخرى ثوالث كتصويتة /ظ/في العربية وحدها. فالأوائل تسنُد الثواني، وهذه تسند الثوالث. بحيث يلزم كل لغة تستعمل ثواني بعينها مثل /ذ/أن تستعمل أيضاً أوائل من جنسها مثل /ث/ ،لكنه ليس ضرورياً أن تستعمل كلها ما في بعضها من الثوالث. وهو ما يفسر انفراد العربية باستعمال /ظ/بحكم انتمائها إلى طبقة الثوالث في سلمية التساند[27] المصوغة في العبارة (13) الموالية:

(13) /ث/ < /ذ/ < /ظ.

من الكليات اللزومية المعجمية ذكر ديك[28] أن توزيع قولات الألوان في اللغات يخضع لسلمية التساند (14) التالية.

(14) الأسود < الأحمر < الأخضر < الأزرق < البني < الأرجواني
الأبيض الأصفر القرنفلي
البرتقالي
الرمادي

26) نفسه، ص 24 – 55.

27) للمزيد من التفصيل انظر محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 138 وما بعدها. بسلمية التساند تنتظم أيضاً الحركات في كل اللغات. إذ تعتبر الضمة، و الفتحة، و الكسرة أوائل فلا تخلو منها لغة. ولكل حركة ثوان تستعمل في بعض اللغات، وقد تكون لها ثوالث لا تستعمل إلا في بعض البعض، بحيث كلما صاعدت طبقات السلمية تناقصت اللغات. وقد قدم سيمون ديك للكليات اللزومية أمثلة من المستوى الصوتي. إذ وجد بين تصويتتي الخيشوم /م/، /ن/ تساندا يفرض على كل لغة تستعمل /م/ أن تستعمل أيضاً /ن/، ولا ينعكس. للمزيد من التفصيل انظر كتابه، نظرية النحو الوظيفي، ص S.DiK . the theory of F.G. . 27

28) انظر سيمون ديك، نظرية النحو الوظيفي، ص 28، 29.

تفيد هذه السلمية أن لكل لغة قولتيْ الأسود و الأبيض، وأن كل لغة لها قولة اللون اللاحق في السلمية (14) وجب أن يكون لها أيضاً قولة للون السابق ومن كليات اجرنبرغ الصرفية [29] المرتبطة بما يزيد على المفرد أن أيّ لغة لا يكون لها ثُلاثٌ إذا لم يكن لها مثنى، ولا مثنى إذا لم يكن لها جمع. وإذا استبدلنا بعلاقة اللزوم مفهومي الأصل و الفرع كما استعملا في الفكر العربي القديم يلزم كل لغة تستعمل المعرفة أن تستعمل أيضاً النكرة لأنها الأصل، لكن العكس غير ضروري. وإذا وجد في أي لغة علامة المطابقة؛(كتاء التأنيث الساكنة و نحوها (وا ي ن) في اللغة العربية (4.6.3)،كان فيها بالضرورة الضمير الذي يقضي من جهته بضرورة وجود الظاهر .لكن أي لغة وجد فيها ضمير فهي مضطردة إلى استعمال سَنَده الظاهر، ومحررة من استعمال العلامة. عن الكليات اللزومية المسرودة يمكن التعبير بسلمية التساند (15) التالية :

(15) (أ) تنكير ‹ تعريف .

(ب) ظاهر ‹ ضمير ‹ علامة .

من سلميات التساند التي وجدها ديك [30] تلعب دوراً في تركيب لغات تلك التي ترتب الأسماء تبعاً لأهميتها في سلم القيم التالي .

(15) إنسان ‹ باقي الحي ‹ قوة غير الحي ‹ باقي غيرالحي .

بهذه السلمية تترتب موضوعات الجملة في اللغات الآخذة بها. إذ يستحق العنصر السابق في السلمية (15) أن يتقدم في التركيب على العنصر اللاحق فيها. وبذلك صارت الجمل (أ) في الأزواج الجملية (16–18) من قبيل الكثير، و الجمل (ب) فيها من قبيل النادر .

(16) (أ) الطفلُ عضه الكلبُ .

(ب) الكلبُ عض الطفلَ .

---

29) انظر جرنبرغ ، بعض كليات النحو .

30) انظر سيمون ديك ، نظرية النحو الوظيفي ، ص 32 .

(17) (أ) البقرةُ قتلتْها الصاعقةُ .

(ب) الصاعقةُ قتلت البقرةَ .

(18) (أ) الصيادُ قنص الأرنبَ .

(ب) الأرنبُ قنصه الصيادُ .

وإذا كان الموضوعان من نفس الطبقة تساوى الترتيبان من منظور كثرة الاستعمال. فيكون ترتيب الموضوعين في الجملة (أ)مساوياً من حيث الكثرة لترتيبهما في الجملة (أأ)،كما يتضح من الأزواج الجملية (19-21).

(19) (أ) الوعلُ افترسه الذئبُ .

(أأ) الذئبُ افترس الوعلَ .

(20) (أ) المطرُ أخمدَ النارَ .

(أأ) النارُ أخمدها المطرُ .

(21) (أ) الرجلُ لكمته المرأةُ .

(أأ) المرأةُ لكمت الرجلَ[31].

أما عن كيفية إدراك الكليات اللزومية فقد ذكر رامه، في مواضع من كتابه النمطية اللسانية، أن الطريق المفضي إليها الاستقراءُ. إذ يتم استخلاصها من المعاينة الحسية لوجودها في اللغات .كأن يلاحظ نمطي ،من خلال المقارنة بين معطيات تنتمي إلى أكبر عدد من اللغات، أن نسبة تردد المقوله (**س**) أعلى من نسبة تردد المقولة(ص) الملازمة للمقولة(**س**). ومن هذه الملاحظة يستنبط كلية مراسية؛ يقال في التعبير عنها :كل لغة تستعمل المقولة (**ص**) تستعمل ضرورة المقولة(س)، والعكس غير ضروري. مثل هذه العبارة يمكن صوغها من جديد في سلمية التساند (22)

(22) **س** < **ص** .

(31) الجملة (21 . أأ) تصبح في حكم النادر بالنسبة إلى لغة تأخذ بسلمية التساند التالية (المذكر < المؤنث < المحايد) . للمزيد من التوضيح انظر ديك ، نظرية النحو الوظيفي ، ص 34 . .

من خلال المقارنة بين معطيات لغات كثيرة، من منظور العوائد المحيلة على سابق، قد يهتدي لغوي إلى أن نسبة تردد الضمير في تلك المعطيات أعلى من نسبة تردد العلامة. من هذه المعاينة الحسية يستنبط كلية مراسية، يعبر عنها بسلمية التساند (15ب) السابقة.

ما سردنا من الكليات اللزومية، ونحوها الكثير في أعمال النمطيين، تشكل مبادئ تحتية. بها تتسق الأنماط اللغوية وتتقوّم. وبما أنه لا يفيد في شيء أن يستند تنميطُ اللغات إلى كل كلية على حده، تعين اللجوء إلى تنضيد سلسلة من الخصائص المتراكبة في سلمية معينة. مثل هذا الكلام يقوله أكثر من نمطي[32] ولم يفعله أحدهم، تبعاً لرامه الذي صرح بذلك غير ما مرة، وبتنضيد تلك السلسلة من الخصائص تتكون البنية العميقة النمطية. وهذا يعني أن البنية العميقة ذات طبيعة مغايرة للبنيتين السحيقة و السطحية. لأنه بهذه يُعبّر عن تلك. أما العميقة فلا يعبر بها ولا عنها. وكأن لها وجوداً لزومياً لا حقيقياً. بمعنى لما عدّ النمطيون البنية السحيقة كلية، والبنية السطحية خاصة تعيّن تقدير بنية بينهما نمطية.

من الملاحظات المرتبطة بمفهوم البنية العميقة النمطية ينبغي أن نسجل في هذا الموضع؛

أولاً. الكليات اللزومية المذكور بعضها فيما سلف ليست كلية بالمعنى الحرفي للكلمة. لأنها لا تعبر عن خاصية لغوية مشتركة بين جميع اللغات. وقد سبق أن بينا فيما يخص أشهر كليات اجرنبرغ المتعلقة برتب مكونات الجملة أن كليته تلك ليست سوى خاصية للنمط التركيبي من اللغات. بل أي كلية لزومية يمكن صوغها بالسور البعضي. كأن يقال: بعض اللغات يؤصل تركيبُها أحد تراتيب المسرد(3) وقد يسمح ببعض الباقي. وبعضها الآخر يسمح تركيبها بكل تراتيب المسرد المذكور.

---

32) إنشاء نمط لغوي يبنى بـرواسم منهجية كسلمية التساند، و التجميع المرتب، وتوافق الخصائص المتراكبة، وهلم جرا. للمزيد من التفصيل انظر بولو رامه، النمطية اللسانية، ص 31 وإحالاته الخاصة بهذا الباب.

يضاف إلى ماتقدم أن الكلي من شروطه أن يفسر خصائص ثابتة في اللغات لا تتبدل. بينما الكليات اللزومية تُفسَّر في النمطية اللسانية ولا تُفسِّر غيرها . وهكذا يلجأ اللغوي إلى الواقع النفسي، بل إلى واقع الذاكرة من أجل إيجاد مفسر لسلمية الولوج (23) التالية [33] .

(23) ضمير متصل> ضمير منفصل> مركب اسمي> مركب حرفي> جملة مدمجة

تفيد السلمية أن اللاحق في سلمية الولوج أعقد من السابق . وإذا اجتمعا في تركيب حَسُنَ، نفسياً لا لغوياً، أن يتقدم الأقل تعقيداً. تصح السلمية المذكورة إذ تحكم بحسن الجملة(أ) وقبح الجملة(ب) من الزوج الجملي (24)

(24) (أ) يسوء خالداً أن يهون بكر.

(ب) يسوء أن يهون بكر خالداً ؟! .

لكنها لا تصدق إذ تُفضِّل الجملة (أ) على الجملة (ب) في زوجي الجمل (25 و 26)، والحال أن الجملة(ب) لا تحسن وظيفياً إلا بذاك الترتيب الذي يتقدم فيه الأعقد المعقد .

(25) (أ) أعطيتكَ هنداً .

(ب) أعطيت هنداً إياكَ .

(26) (أ) مر خالد ببكر.

(ب) مر ببكر خالد .

عن عدم صدق سلمية الولوج، حين استقبحت ما تستحسنه اللغة[34] تترتب خاصية أخرى ملحوظة في الكليات اللزومية خاصة وفي النمطية اللسانية عامة ، وهي :

33) سلمية الولوج (23) أعلاه أخذناها عن د . أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج2، ص 250 .

34) لشيوع تراكيب تتقدم فيها المركب الحرفي على المركب الاسمي قيده نحاة العربية بإمكان عدم المطابقة الجنسية بين الفعل و فاعله المخايد جنسياً ، كما في قولهم : يخرج من افواه السفهاء كلمةُ السوء. ومن هذا القبيل قوله تعالى : (فلولا نفرَ من كُلِّ فرقةٍ منهم طائفةٌ) . (9-122) .

ثانياً. تعميم الخاصية اللزومية ليس له سند منطقي. و يتميز التعميم غير المبرر منطقياً بنقل الخاصية اللغوية المستخلصة بالمعاينة المراسية من موضعها إلى محل آخر دون أن يستند ذلك النقل إلى قاعدة استنباطية. سواء أكان النقل داخل لغة واحدة؛ أي من محل ظاهرة مدروسة إلى ظواهر أخرى، أو كان من لغة إلى أخرى. اعتاد لغويو النمطية اللسانية أن يصوغوا الخاصية اللزومية في سلمية التساند المعبر عنها باحدى الصيغتين (أ) أو (ب) من قولهم في (27) [35].

(27)(أ) إذا ثبت مراسياً لأي لغة الخاصية(ص)كانت لها أيضاً الخاصية (س)

(ب) س < ص .

سلمية الولوج لوحظ صدقها داخل لغات في موضع اجتماع المركب الاسمي و الجملة المعمولة،كما في (24).من هذا الموضع استُنبط أن لموالاة المعقد فالأعقد دخلاً فيما يُستحسن من التراكيب أو يُستقبح .ويتحول المستنبط إلى« مبدأ » يُعمَّم داخل اللغة الواحدة على كل ظاهرة لغوية مماثلة، وبه منع تقديم المركب الحرفي على المركب الاسمي في مثل قولهم (02) في الطرة (36) أسفله. وقد يُعمَّم على لغات أخرى.كأن يُستند إليه في تحسين الجملة (أ) و تقبيح الجملة (ب) في مثل الجملتين (28)

(28) (أ) وهبت سيارة لزيد .

(ب) وهبت لزيد سيارة .

وإذا كان تركيب العربية يجوّز بالتساوي الجملتين الأخيرتين فإن ظلوع سلمية الولوج في تحسين الجملة أو تقبيحها مستبعد،وأن هناك خاصية أخرى؛غيرخاصية التعقيد المقولي،ذات علاقة بوسائط اللغات التركيبية تكون

35) للتوسع في المسألة انظر مبحث «التكليات اللسانية » من كتاب ديك : نظرية النحو الوظيفي . وكذلك « مبدأ التعقيد المتزايد » من كتاب د . أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، وإحالاته هناك .

36) تحسن الجملة (أ) ، من الزوج الجملي (02) ، لتأخر المركب الحرفي (to the dog) عن المركب الاسمي (a bone) ، وتقبح الجملة (ب) بسبب عكس الترتيب .

(02) (أ) I give a bone to the dog

(ب) I give to the dog a bone

الأورد للفصل بين ما يقبح من جهة العلاقة الرتبية. بحيث يمكن أن نفسر قبح تركيب الجملة (02، ب) في النطرة (36)عن طريق وسيط الرتبة المحفوظة الذي يؤسس النمط التركيبي من اللغات. إذكل لغة من هذا النمط متميزة بتوطين مكونات بوظائفها المخصوصة في عدون معينة تتحدد بعلاقات رتبية. وبما أن الانلجيزية لغة تركيبية تصوغ من الفعل و المفعول المباشر مركباً فعلياً لم يجز أن يلي الفعلَ المفعولُ غير المباشر، وبحصوله تقبح الجملة كما في مثل(02،ب).

ثالثاً. إعمال خصائص لزومية غير واردة نظرياً ولا ثابتة مراسياً. من هذا القبيل ادعاء[37] أن اللغات التي تؤصل الترتيب(فع فا مف)ينزع نظامها الإلصاقي إلى السوابق، بينما لغات (فا فع مف) تميل إلى اللواحق. وقد تبين، في مبحث العلامة المفكوكة والمرصوصة (5.6.3)، أن اللغة العربية تستعمل في نظامها الإلصاقي السوابق و اللواحق. وهذه الأخيرة أكثر، وهوما ينقض دعوى النمطية اللسانية إذ تعتبر العربية من صنف اللغات التي تؤصل (فع فا مف). وإلى ما تقدم من الملاحظات نضيف مشاكل منهجية لم تُمَكِّن النمطية اللسانية من بناء نظرية لتنميط اللغات؛ منها :

رابعاً. استناد الدراسة اللغوية المقارنة إلى منهج الاستقراء القائم على عنصر الملاحظة المراسية لظواهر من لغات مختلفة لا يفيد في استخلاص المعرفة العلمية إذا لم يعزز بمنهج الاستنباط بوصفه قواعد مضبوطة لاستخلاص توال مستحصلة من مقدمات. بل الاستقراء في حد ذاته لا يفيد إذا وقف عند عملية المعاينة الحسية للظواهر موضوع المقارنة، واستخلاص الخاصية اللغوية التي لوحظ ترددها بنسبة معينة. كما لا يفيد الاستنباط إذا فُهم منه ترتيب خصائص في سلمية تساند، وتعميمها على ظواهر مشابهة داخلة لغة واحدة، أو داخل مجموعة لغوية.

---

37) انظر بونو رامه، النمطية اللسانية، ص 43

أنْ تتجنب النمطيةُ اللسانية التفكيرَ الاستنباطي الخالص المنطلقَ من مبادئ مجردة لا يلزم عنه بالضرورة المنطقية السقوطُ المباشر في التفكير الاستقرائي الملتزم بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية. لأن بين هذين الطريقين المستقلين؛ الاستقراء الخالص أو الاستنباط الخالص، مسلك ثالث يجمع بينهما بالكيفية التي تجعل من منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط. كما سيتبين في الفصل الآتي.

إذا كان التفكير الاستنباطي الخالص القائمُ على فرضيات اعتباطية لا يوصلنا إلى فهم اللغة، بسبب ارتفاع نسبة الخطأ في توقعاته، فإن الاستقراء بدوره لا يمكن اعتباره الطريق الوحيد الذي يوصل إلى «مبادئ عامة» ذات قيمة بالنسبة إلى التحليل النمطي للغات[38]. إذ تبيّن أن كلياته اللزومية لا تصدق دائماً إذا أجريت على الظواهر الشبيهة داخل لغة واحدة أو مجموعة لغوية.

خامساً. سبقت منا الإشارة إلى أن الدراسة اللغوية،من المنظور النمطي، تجعل من البنية السطحية مجالاً، وتتخذ من المقارنة طريقة، ومن الاستقراء منهجية. وبما أن المقارنة لا يمكن أن تتم بين جميع اللغات البشرية، بسبب انقراض بعضها أو ظهور البعض الآخر استقبالاً، فإن أول مشكل يواجه الدارس هو معيار الاختيار. على أي أساس تُعيَّن اللغات الداخلة إلى مجال الدراسة المقارنة وإذا كانت معرفة اللغة المدروسة شرطاً لإدخالها في مجال الدراسة لاشك في كون هذا المعيار ذاتياً؛ إذ يرتبط بما تسمح به معرفة اللغوي، ولا بما يجب أن يكون باعتبار اللغات ذاتها، أو بما تتوخاه الدراسة. وبذلك تقل حظوظ تمثيلية القطيع اللغوي؛ بحيث لا يكون شاملاً لجميع الأنماط اللغوية الممكنة. بل إن اختيار اللغات للمقارنة بينها ليعتبر من أعوص المشاكل التي تواجه النمطية

38) للاستزادة من التفاصيل المتعلقة بنقد النمطية اللسانية للتفكير الاستنباطي الخالص، وبترغيبها في منهج الاستقراء بإظهار مزاياه، انظر الفصل الرابع من كتاب بولو رامه، النمطية اللسانية.

اللسانية . وقد عبر رامه عن هذا المشكل بقوله : « كما سبق أن ذكرنا في عدة مواضع أن النمطية اللسانية تنطلق من الملاحظة المراسية لبعض السير اللغوية، مستعملة طريقة استقرائية خالصة من أجل المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الوقائع. وفي هذه الحالة فإن الاختيار ،وكذلك معايير الاختيار، لقطيع من اللغات يشكل مشكلاً جوهرياً. الشيء الذي لا يحصل مع المنهجية الاستنباطية حيث يكون فحص لغة واحدة مساوياً مبدئياً لجميع اللغات »[39]. يستخلص من هذه الملحوظة أن أمام النمطية عوائق لا تقوى على تخطيها في وضعيتها الراهنة أهم هذه العوائق هو ما يكون لدى اللغوي من فقر المعرفة بأكبر عدد من اللغات واستحالتها بالنسبة إلى جميعها، الشيء الذي يولد صعوبة تحديد معيار لاختيار قطيع لغوي ممثل.

إضافة إلى صعوبة تحديد معيار الاختيار فإن إخضاع المعطيات اللغوية المنتقاة بطريقة اعتباطية للملاحظة العفوية: أي المجردة من مبادئ عامة توجهها وتؤطرها ، سيكون موجَهاً حتماً بمبدأ اصطياد الموجود . من شأن هذا المبدأ أن يؤدي إلى إيجاد طائفة من الخصائص اللغوية المستخلصة من المعطيات المدروسة، من غير أن يُهتدى في الغالب إلى كيفية استعمالها في التصنيف النمطي للغات[40]. يعني هذا أن الملاحظة العفوية لا تنتج معرفة علمية بالأنماط اللغوية . وبالتالي لابد من الانطلاق من مبادئ عامة؛وهي الوسائط اللغوية في تصورنا ، من أجل اصطياد، بالملاحظة المراسية المؤطرة بالوسائط، أثر تحققات تلك الوسائط في الأبنية السطحية أو القولية للغات الخاضعة للدراسة المقارنة. وبغير الوسائط اللغوية لا يمكن تفسير ما بين البنيتين السحيقة والسطحية من تباين، كما توضحه الملاحظة الموالية .

39) نفسه ، ص 51 .

40) للمزيد من التفصيل انظر جُوكوتي، النمطية اللسانية، ص 37 Jucquois G. la typologie Lin guistique

سادساً. سبق أن النمطية اللسانية تنطلق من البنية السحيقة المشتركة بين لغات، و تدرس البنية السطحية المختلفة بينها لتقدم لنفس البنية السطحية أوصافاً متغايرة تبعاً لتغاير أنحاء اللغات. وغايتها من وراء كل ذلك أن تنال البنيةَ العميقةَ النمطيةَ. وقد تبيّن أن طبيعة هذه البنية مغايرة للبنيتين السابقتين؛ إذ تُعبر السطحيةُ عن السحيقة. لكن العميقة لا يعبّر بها ولا عنها، ولذلك قلنا عن وجودها إنه وجود افتراضي غير حقيقي داخل النمطية اللسانية. لأن هذا الفرع من التفكير اللغوي يسعى كغيره إلى أن يستقل بوضوع متميز؛ لا هو بالكلي كالبنية السحيقة موضوع الأنحاء الكلية، ولا هو بالخاص كالبنية السطحية موضوع الأنحاء الخاصة، ولكنه عامٌ بينهما فافترض وجود بنية نمطية بين تينكم البنيتين.

وقد تبيّن عند البحث أن البنية العميقة ليست سوى خصائص لغوية تمثل اطرادات ملحوظة في وقائع حسية، وأن تلك الخصائص، وإن اعتُبرت كليات لزومية مصوغة في سلمية تساند، فإنها تحتاج إلى ما يُفسر وجودها في البعض من اللغات دون البعض الآخر. وفي هذه الحالة لا مندوحة عن إقامة الوسائط اللغوية بين البنيتين السحيقة الكلية والعميقة النمطية.

وإذا كانت البنية السطحية تعبيراً من خلال الوسائط اللغوية عن البنية السحيقة يلزم أن نعثر حين وصف البنية السطحية، في كل لغة، على ثلاثة أصناف من الخصائص اللغوية: 1) خصائص كلية مصدرُها البنية السحيقة، من هذا القبيل حصولُ الموضوعين المراكبين للفعل المتعدي في كل لغة على وظيفتي الفاعل و المفعول بالمعنى المنطقي. 2) خصائص نمطية مصدرُها الوسائط النمطية، من هذا القبيل إدخال الرتبة أو العلامة في الاعتبار، بوصفهما خاصيتين بنيويتين ضرورية إحداهما للفصل بين وظيفتي الفاعل والمفعول النحويتين. 3) خصائص فارقة مصدرُها «وسائط خصوصية». كأن تلجأ لغة، كالعربية ونحوها، إلى حركات البناء من أجل أن تميز بإحداهما الموضوعَ الحامل

لوظيفة الفاعل النحوية ويغير تلك الحركة تميز الذي يحمل وظيفة المفعول . ولنفس الغاية تعمد لغة أخرى كاللاتينية إلى أحرف معجمها ، فتركب منها علامتين . تلحق إحداهما بالموضوع الفاعل، وتلحق الأخرى بالموضوع المفعول . وكذلك تفعل اللغة الإيرانية ، إلا أنها تبني علامة واحدة تلصقها بالموضوع المفعول، فيتميز الموضوع الفاعل بالعلامة العدمية . وقد اتضح أن الخصائص الفارقة، على تغايرها و تعدد أشكالها، تنضوي إلى نفس الخصائص النمطية .

باعتبار محتوى الفقرة الأخيرة ليس للغات سوى بنيتين؛ بنية عميقة أو كلامية تعبر عنها بنية سطحية أو قولية . الأولى كلية أساس للثنائية المتشكلة من خصائص كلية و نمطية وخصوصية .أما السحيقة فهي بنية قبلغوية بوصفها تمثيلاً للبحث المجرد من الرمز، ومع ذلك فهي أساس البنية الكلامية التي تعتبر بدورها أساس القولية .

من البنية الكلامية، وهي أساس واحد موحّد بين اللغات، ينطلق بناءَ القول . فيأخذ معه من المنطلق خصائص كلية،وعند اختراقه لجدار من الوسائط النمطيةتعلق به خصائص نمطية .حتى إذا شارف السطح اعترضته وسائط خصوصية فتعلق به خصائص فارقة . وبعبارة أخرى، إن البنية الكلامية إبان انتقالها إلى السطح تخترق طيفاً من الوسائط فتصطبغ بلون الجهة التي عبرت منها، وتصبح متشكلةً في حزم لونية، كل حزمة تخترق من جديد جداراً من المبادئ الخصوصية ، وعندئذ تتم ولادة البنية القولية .

بإهمال الوسطين؛(طيف الوسائط النمطيةوجدارالوسائط االخصوصية)، الذين تنفذ منهما البنية العميقة إلى سطحها تكون النمطية اللسانية قد غفلت عن الأصول المفسّرة لما لاحظه أصحابُها من تباين و تناظر في البنية السطحية بالنسبة إلى جميع اللغات . وهي في ذلك كمن يعلم أن الأشعة الصادرة عن قرص الشمس شيء واحد، ومع ذلك تبدو وهي ساقطة على الجدران بقعاً متباينة من الألوان المنتظمة . علمُه ذاك لا ينفعه في شيء خلال انتقاله بين غرف

للمقارنة بين انتظامات لونية في بقع متباظرة؛(أي متناظرة و متباينة في آن واحد)، وهو غاض الطرف عن نوافذ الزجاج المزركش الذي اخترقته حزمٌ ضوئية واحدة فجعلها بقعاً لونية متغايرة .

نرمي من وراء هذه العبارة البيانية إلى أن بناء نظرية لسانية نسبية يحتاج إلى أصول دلالية ، ووسائط نمطية، ووسائط خصوصية . بهذه الأوائل المقوِّمة يمكن الفصل بين مستويين للغة عميق به تتناظر اللغات، وسطحي به تتباظر . وهكذا تنبعث إمكانية لوضع نظرية للسانيات النسبية .

سابعاً . تبيَّن من محتوى الملاحظة السادسة أن البنية القولية أو السطحية تشكل مجالاً للسانيات النسبية . وهذه تنطلق، من أجل وصف مجالها ؛ من أساس نظري يتكوّن من أصول دلالية؛ ووسائط نمطية، ووسائط خصوصية، وتنتهي إلى خصائص لغوية من ثلاثة أضرب؛ كلية، ونمطية ، وفارقة .

يترتب عما ذُكر أن تستعمل النظرية اللسانية، في وصف أية بنية قولية؛ ثلاثة أضرب من الرواسم .1) رواسم كلية تربط بين الخصائص البنيوية الكلية والأصول الدلالية والتداولية، 2) رواسم عامة؛من شأنها أن تعلق خصائص بنيوية نمطية بوسائط نمطية؛3) رواسم خاصة؛ تربط الخصائص البنيوية الفارقة بالوسائط الخصوصية .

ولا يكون وصف بنية لغوية كافياً إذا لم يشتمل على الأضرب الثلاثة من الرواسم . ولا يكون الوصف الكافي مفسّراً إن لم يُنط كل ضرب من رواسم الوصف بضرب مناسب من الأوائل المقوِّمة . ولا يكون الوصف الكافي المفسّر وارداً بغير المحافظة على التناسب التام بين الأوائل المقوِّمة، والنمط اللغوي، والرواسم الواصفة . وبالمحافظة على التناسب يمتنع مثلاً وصف معجم شقيق مقوَّم بوسيط الجذر باستعمال رواسم المعجم المسيك المقوَّم بوسيط الجذع . كما لا يجوز استعمال رواسم النمط التركيبي في وصف بنية جملة من النمط التوليفي .

يلزم عن المحافظة على التناسب أن يكون لكل نمط لغوي لغمته الخاصة به، وأن يمتنع ترجمة رواسم الوصف ماعدا داخل نمط لغوي واحد. ولذلك لم نلجأ في المبحث (4.3) إلى استعمال راسمة الفاسف لوصف الطي أو البناء لغير الفاعل إذ لكلتا الراسمتين خصائص بنيوية مغايرة. ولم نعقد نسباً بين الفاعل والسوج، ولا بين المفعول والبوج. وتركنا للفرضية المساعدة على انقاذ النظرية راسمة البرمتر لنخص المبدأ المقوّم للغة براسمة الوسيط. ومثل هذا سبق منه الكثير.

وقد الح نمطيون كثير، في نقدهم للتوجه الكلي في البحث اللغوي، على ضرورة وصف النمط اللغوي المعين بما يناسبه من رواسم الوصف المنوطة بالأوائل المقومة له. وبذلك فقط يمكن تجنب أسلوب التوليديين في تعميم رواسم مناسبة للانجليزية على غيرها من اللغات. وقد ثبت أن الكثير من الرواسم، كالسوج والفاسف و البوج ونحوها، التي تنتظم بها بنية اللغات التركيبية لا تصدق في لغات أخرى. ولمواجهة جنوح هذه اللغات يلجأ التوليديون إلى أسلوب عملهم المألوف المتمثل في توسيع المفهوم عن طريق التنحية المستمرة لما فيه من السمات الدالة إلى أن ينتهوا به إلى درجة من العموم يصير عندها اسماً لا طائل تحته.

تبيّن أن ورود الوصف يتعارض و تمطيط المفاهيم. لأنه قبل الإقدام على « توسيع المتصوّر من السوج، أو الفاسف، إلى أن يشمل الحالات الشوارد المستعصية تجب الحيطة. لأن الرغبة في الحصول على حدود عامة و شمولية تسقط صاحبها في حدود لا تُعرّف شيئاً. إن أي محاولة تسعى إلى أن تجعل من متصوّر السوج(أوالفاسف أو أي مقولة نحوية أخرى خاصة بنمط لغوي وليست بالضرورة كلية) مبنى كلياً فهي محاولة محكوم عليها بالفشل »[41].

وعليه فإن نظرية اللسانيات النسبية لا تحافظ فقط على البنية النمطية للغة، بل تحفظ لها أيضاً رواسم مبناها.

---

(41) بونو رامه، النمطية اللسانية، ص 79.

4.5 . الوظيفة مبدأ مقوّم للغات .

من الخصائص المشتركة بين مختلف النظريات اللغوية المنضوية إلى اللسانيات النسبية الاهتمام بالوظيفة اللغوية بوصفها مبدأ مقوّماً للغات البشرية . وقد سبق للدكتورين أحمد المتوكل وأحمد الادريسي أن عرفا [42] القارئ العربي بالمبادئ النظرية و المنهجية للتوجه الوظيفي الذي يضم عدداً غير قليل من النظريات اللغوية و النماذج النحوية الوظيفية . ومع ذلك حرص الأستاذ الإدريسي على توجيه البحث اللغوي نحو الاهتمام بالصياغة الصورية للمعطيات التداولية في اللغويات العربية . كما صار اسم الأستاذ المتوكل مقترناً بالنحو الوظيفي . فاهتم بإغناء مفاهيمه و تطوير آلياته باختبار مدى التئامه و بنية اللغة العربية و غيرها كالفرنسية ونحوها الأنجليزية . ودفعاً لكل تطويل ناتج عن إعادة الحديث عما صار مألوفاً بين الوظيفيين المعاصرين سنعمل على استخلاص ما في النحو الوظيفي ، كما قدمه الدكتور احمد المتوكل، من أسس تداولية مع التنبيه في الوقت ذاته على ما عنَّ لنا من الملاحظات التي تمس هذا النموذج .

من بين الوظائف اللغوية سيقع التركيز في هذا المبحث على الوظيفة التداولية . وفي هذا السياق لن نعود إلى ما دار من نقاش بين لغويين [43] حول مسألة هل للغة وظيفة . لأنه لا يجحد وظيفة اللغة التواصلية إلا مثلُ متعصب لمبادئه المنكرلمقابلها الضروري . وأورد منه سؤال حول العلاقة بين بنية اللغة ووظيفتها التواصلية . أيكون وصف اللغة كافياً وإن لم تُربط خصائصُ بنيوية في جملها بأصول المبدأ التداولي أم يُشترط في كفاية الوصف اللغوي الربط بين البنية والوظيفة . فلنبدأ أولاً بتحديد الوظيفة ، فالوظيفة التداولية .

---

42) انظر الدكتور المتوكل: تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي ، واللسانيات الوظيفية مدخل نظري، والدكتور احمد الإدريسي : تداولية الخطاب ولسانيات السكاكي

43) للوقوف على قسم من نقاش اللغويين حول صورية اللغة أو وظيفيتها انظر الفصل الرابع من كتاب تشومسكي: تأملات في اللغة ، وحواره مع متسو رونه ، ص 101 . واحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية .

من مبحث عوامل الأحوال التركيبية والوظائف النحوية (4.5.3) تبين أن الوظيفة هي ناتج علاقة قائمة بين طرفين. وبعبارة أخرى إذا انتظم الطرفان (س) و(ص) بالعلاقة(ع) نتجت الوظيفة (ظ). يعبر عنه من جديد بالصيغة (29) الموالية :

(29) س ع ص ⟸ ظ .

ولم يسبق منا استعمال الوظيفة بغير هذا المعنى [44]. فلا وظيفة بغير علاقة بين طرفين. وبهذا المعنى يمكن أن نلتمس الوظيفة في مختلف مستويات اللغة وفروعها. ففي المستوى الصوتي نجد التصويتة تحصل على وظيفة التفريق بين المعاني من علاقة التقابل الصوتي القائمة بينها و بين غيرها من التصويتات المتعاقبة على نفس المحل[45]. وقد تبيّن من خلال تناولنا للمعجم النمطي؛ (انظر على وجه الخصوص المبحث 2.3.4)، أن المفهوم الوظيفي المرتبط بالصيغة الصرفية لا يتحدد بغير علاقة الارتداد القائمة بين الفعل المشتق ومصدر اشتقاقه. وكشفت مباحث الفصل الثالث من هذا العمل أن الأحوال التركيبية ناتجة عن علاقات تركيبية؛ كعلاقتي الإسناد، والإفضال. وأن الوظائف النحوية ناتجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية، والعلية ، واللزوم المشروط، والانتماء. وقد سبق أن فسرنا بأصول المبدأ التداولي كثيراً من الظواهر اللغوية. فأثبتنا في المبحث (2.5.3) أن فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تداولية. وبأصول هذا المبدأ تمكنا من تفسير الكثير من المسائل المتعلقة بكيفية تراكب عناصر متحدةً إحالياً متباينة مقولياً. كمراكبة الاسم الظاهر للضمير، ومراكبة الضمير للعلامة [46]. وبالمبدأ التداولي تمكنا أيضاً من التفريق بين الحذف والشغور البنيوي (6.3 و 6.6.3) ، ومن تبرير لمَ

44 سبق أن ربطنا مفهوم الوظيفة بالعلاقة انظر كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.
45) للتوسع في مفهوم الوحدة الصوتية الفارقة انظر التروبتسكوي، مبادئ الصوتيات Troubetzkoy, principes de phonologie
46 للتذكير انظر المبحثات : 2.6.3 ص 164 ، و 3.6.3 ص 165، و 4.6.3 ص 166 ، و 5.6.3 ص 169

اختارت لغاتٌ وسيطَ العلامة المحمولة وأهملت مقابله وسيطَ الرتبة المحفوظة .

بين أصول المبدأ التداولي والوظائف التداولية علاقة من قبيل العلاقة التي تقوم بالتوالي بين العامل و أثره في أي نحو عاملي .أو من قبيل علاقة التعدية القائمة بين عنصر سابق من مجموعة الانطلاق وعنصر ناتج من مجموعة الوصول في نظرية للمجموعات . وهكذا تبدو الوظائف التداولية انعكاساً لأصول المبدأ التداولي .

بحكم علاقة التعدية بين الأصل التداولي والوظيفة التداولية وجب أن يكون تحديد أحدهما تحديداً بالمماثلة للآخر . عند تحديد الأصل التداولي يمكن القول : إنه علاقة(ع) بين متخاطبين، يثيرها المخاطب(خ) ويستجيب لها المتكلم (ك)، كما يعبر عن ذلك بالصيغة (30) الموالية .

(30) ك$_2$ ع خ$_1$.

الأصل التداولي، كما صيغ هنا، عامل يجب أن يخلف أثراً إن لم يظهر في بنية الجملة قدّر لها . وبغير عمل ظاهر أثره في بنية لغوية ليس هناك دليل على أن المبدأ التداولي مقوّم للغة . أما حامل أثر الأصل التداولي فهو تركيب مقولة متميز بوظيفته التداولية . والوظيفة التداولية تنتج بدورها عن علاقة تقوم بين المقولة الحاملة لهذه الوظيفة وبين غيرها المنعدم أو الحامل لوظيفة تداولية أخرى خاصة به .

قبل المرور إلى فحص صدق ما ذكرنا بأمثلة مراسية يحسن أن نستحضر أمرين؛1) مثّلُ أصول المبدأ التداولي، من حيث التجرد و الاستقلال عن النسق الرمزي، كمثل أصول المبدأ الدلالي . لان أصول كلا المبدأين معان بحتة . إلا أن المعاني التي تشكل أصول المبدأ التداولي تنتمي إلى عالم المتخاطبين، وللغات في العبارة عنها مذاهب . بخلاف ذلك المعاني التي تشكل أصول المبدأ الدلالي؛ إذ تنتمي إلى عالم خارجي (1.1.4 <2>)، وتوفر لكل اللغات المادة اللازمة

لتكوين معجم محض موحــد للتشابه المذكور لا يستعبد منهجياً إمكان توسيع المعجم بإضافة خصائص تداولية إلى الخصائص المقولية والدلالية التي تكون لكل مدخل معجمي .2) إن ضرورة التمييز بين التداوليات و اللسانيات الاجتماعية تستوجب قصر التداول على ماهو كلي مقوّم للغة، وحصر الاجتماعي في الخاص المقوّم للثقافة المعينة. والذي يهم النموذج النحوي هو الكلي المقوّم للغات لا الخاص المقوّم لثقافات مستعملي اللغة الواحدة. إذن، كل أصل تداولي متميز بكونه كلياً مقوّماً .

5 . 4 . 1 . أصول تداولية كلية .

من الأصول التداولية الكلية صنف يتشكل في مجموعة محصورة من الاحتمالات، تقسر كل متكلم باي لغة وتجبره على إنجاز جملته طبقاً لاحتمال يحدده مخاطبه كما جاء في علاقة التخاطب المصوغة في العبارة (30) أعلاه. إذ كل متكلم لا يخلو: إما (أ) أن تجمعه علاقة بمخاطب لا يحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة (ج) واصفة لواقعة (ق) جرت (<)، أو تجري (=)، أومتوقعة (>)، بحيث يُركّب هذا الاحتمال على المنوال التالي (ك (ج ⋚ ق) خ). وإما (أأ) أن تجمعه علاقة بمخاطب لا يحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة يصحبها (+) نشوء واقعة. يعبر عنه كما في (ك(ج + ق) خ). وإما (أأأ) أن يوجد المتكلم داخلاً في علاقة مع مخاطب تُلزمه أن ينشئ جملة طالباً نشوء جملة أو حدوث واقعة. نعبر عن الاحتمال الأخير بقولنا: (ك(ج > ق V ج)خ). وعن مجموع الاحتمالات المسرودة تعبر دفعة واحدة الصيغةُ (31) الموالية :

(31) (أ) ك(ج ⋚ ق)خ .
(أأ) ك(ج + ق)خ .
(أأأ) ك(ج > قVج) خ .

الأصل التداولي المصوغ في الاحتمالات القاسرة (31) إذا كان كلياً مقوماً ظهر أثره في كل اللغات. وبه تنقسم الجملة، باعتبار وظيفتها التداولية، إلى جملة خبرية وجملة إنشائية، و جملة طلبية . ولا تشذ جملة في أية لغة بشريةعن تأدية إحدى هذه الوظائف التداولية [47])، المتولدة عن عامل (ك ع خ ا). وذلك تبعاً للاحتمال في الأصل التداولي القائم بين المتخاطبين. وفي لغة توليفية كالعربية قد يظهر أثر الأصل التداولي في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية. وهو ما تكشف عنه المقارنة بين الصور الإعرابية للجملة (32) الموالية :

(32) (أ) ما أحسنَ العاملُ .

(ب) ما أحسنُ العاملِ .

(ج) ما أحسنَ العاملَ .

يكشف إعراب الجملة (أ) عن وظيفة الإخبار التداولية المعمولة بالاحتمال (أ) من الأصل التداولي (31). ويكشف إعراب الجملة(ب) عن وظيفة الطلب التداولية المعمولة بالاحتمال (أأأ) من الأصل التداولي المذكور

---

47) اختلف اللغويون القدماء والمحدثون في عدد ما ينقسم إليه الكلام . للتوسع في الموضوع انظر من المحدثين جون سورل ، الأعمال اللغوية. وأحمد المتوكل، تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم. ومن القدماء انظر أحمد بن فارس ،الصاحبي ، وابن هشام ، شرح شذور الذهب وعن هذا الأخير ننقل التقسيم الثلاثي المتبنى هنا والذي عبر عنه بقوله «انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع : خبر ، وطلب ، وإنشاء . وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق و التكذيب ، أولا ، فإن احتملهما فهو الخبر . . . وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه ، أو أن يقترنا . فإن تأخر عنه فهو الطلب وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك : أنت حر» ، ص 40 . وعليه . فإن كل ما ينجز من الجمل في باب العقود فإن لها وظيفة الإنشاء التداولية كقوله لزوجته : انت طالق ؛ وقول القاضي للمتهم : حكمت عليك بسنة سجناً . وقول أحد المتعاقدين : بعتك الدار ، وقول الآخر : اشتريت منك . وتكون للجملة وظيفة الإخبار التداولية ؛ يستفيده المخاطب ؛ إذا كانت وصفاً لواقعة مقيدة ببرهان محصل او مجردة منه . وتكون للجملة وظيفة الطلب التداولية ؛ يستفيده المتكلم ؛ إن دخل في تكوين بنيتها أداة استفهام ، أو نداء ، أو تحضيض أو فعل مصوغ على هيئة (افْعلْ) أو(لا تفعل) . وقد تتراكب الوظائف التداولية في جملة تعبر عن نشوء حالة نفسية إزاء واقعة . كقولهم : (ما أجملَ الأصيلَ) و (ما أقبحَ البخيلَ) ، و (نعم الرجل العامل) و (بئس المرأة النؤوم) . كما قد تتراكب وظيفة الطلب مع رجاء المطلوب أو تمنيه في مثل (لعل الله يرحمنا) و (ليت الشباب يعود) . فهذه الوظائف التداولية البسيطة والمركبة يجب أن يظهر أثرها في بنية الجملة في أي لغة .

أما إعراب الجملة(ج) فيكشف عن وظيفة تداولية مركبة ,وهي الخبر الإنشائي التي عملها احتمال مركب من الاحتمالين (أ) و (اا) في الأصل التداولي (31) ,للتعبير عنه يقال : متكلم وجد نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب فلم يحسن منه معها سوى أن يُنشيء تعجباً بإزاء الإخبار عن واقعة. يشهد على تركب الوظيفة التداولية للجملة (ج) إمكان جحدها بجملتين منفصلتين، كالجملتين(د) و(هـ) من المجموعة (33)الموالية .

(33) (ج) ما أحسنَ العاملَ .

(د) ما بقي متعجب من حسن عامل .

(هـ) لا حسن في إنجاز هذا العامل .

وحين يتعذر أن يظهر أثر الأصل التداولي فتخلو الجملة من العلامة المعربة عن وظيفتها التداولية تدخُلَ احتمالٌ من الثلاثة(أ – ااا) لانتقاء وظيفة تداولية للجملة (34) التالية .

(34) بعتك السيارة .

تحتمل الجملة(34) وظيفة الإخبار التداولية إذ توافق الاحتمال(ك(ج < ق)خ)، ووظيفة الإنشاء بمقتضى موافقتها للاحتمال؛(ك(ج + ق)خ). ووظيفة الطلب إن وافقت الاحتمال الباقي من الأصل التداولي (31) .

إذن، بمقتضى احتمال من الأصل التداولي (31) تتعين الوظيفة التداولية للجملة. وتكون الغلبة للاحتمال المعني وإن وافقت الجملة بمكون فيها احتمالاً آخر. فتكون للجملة، باعتبار مكونات بنيتها، وظيفة تداولية معطّلة ,لأنها وردت موافقة لاحتمال عامل,وظيفةٌ تداولية أخرى تعوض المعطّلة. وتثبت غلبةُ الأصل التداولي بإفادة جمله الآتية لوظائف تداولية مغايرة للمقترنة بمكونات أبنيتها .

(35) (أ) ك(ج < ق)خ .

(أ) السنتم خير من ركب المطايا .

(ب) ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾(61-10) .

(36) (iii) ك(ج < ق)خ .

(أ) ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (2 ـ 228) .

(ب) ﴿اليوم يغفر الله لكم﴾ (12 92) .

(37) (ii) ك(ج + ق)خ .

(أ) أعدك بالسعي في قضاء حاجتك .

(ب) ﴿نذرت للرحمن صوماً﴾ (19–26) .

لتعلق الجملتين (35 .أ .ب) بالاحتمال (أ) من الأصل التداولي (31) كانت لهما وظيفة الإخبار التداولية، فتعطلت وظيفة الطلب المناسبة لأداة الاستفهام الداخلة في تكوين بنيتهما . وبسبب تعلق الجملتين (36 .أ .ب) بالاحتمال (iii) من الأصل (31) كانت لهما وظيفة الطلب التداولية فتعطلت وظيفة الإخبار المناسبة لمكون في بنيتها يفيد صرفياً (يفعل) و معجمياً (اليوم) أن واقعة يجري حدوثها . ولدخول فعلين مضارع وماض في تكوين الجملتين (37أ .ب) صارت وظيفة الإخبار التداولية مناسبة للجملتين. لكن هذه الوظيفة تعطلت بسبب تعلق هاتين الجملتين بالاحتمال (ii) من الأصل (31) الذي أوجب لهما وظيفة الإنشاء .

وما أوردناه كاف لبيان كيف تكون لكل جملة في أي لغة وظيفة تداولية، إخبار، أو إنشاء، أو طلب، ولتوضيح كيف تتعطل الوظيفة التداولية الحرفية للجملة فتتلقى من احتمال تعلقت به وظيفة أخرى تلزمها . ومن المستبعد أن تخلو لغة بشرية من الظاهرة الموصوفة، وأن يكون التأويل الدلالي للجملة المحللة تاماً من غير الوصول به إلى تحديد نوع وظيفتها؛ أهي خبرية أو إنشائية أو طلبية .

ويترتب عن المثبت أعلاه ضرورةُ أن ينتمي أي أصل تداولي آخر، مهما تعددت احتمالاته . إلى أحد احتمالات الأصل التداولي الأساس المصوغ في العبارة (31) السابقة . كأن ينضوي إلى الاحتمال؛ (ك(ج < قV ج)خ) من الأصل التداولي الأساس(31)، الأصلُ التداولي الفرع المصوغ بالعبارة (38) الموالية :

(38) (أ) ك – (افعلْ   لا تفعلْ) = خ ← التماس الفعل أو الترك

(أأ) ك < (افعلْ   لا تفعلْ) < خ ← أمر أو نهي .

(أأأ) ك > (افعلْ   لا تفعلْ) > خ ← دعاءٌ للفعل أو للترك .

بانضواء الأصل التداولي الفرع (38) إلى الاحتمال (أأ) من الأصل الأساس (31) يكون المتكلم قد وجد نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب لا يحسن منه معها سوى أن ينشئ جملة طالباً تحقق واقعة، أو الاقلاع عن مزاولتها . وإذاك إما (أ) أن تكون مكانة المتكلم مساوية لمكانة المخاطب :(ك – افعل V لا تفعل = خ)؛ وعندئذ تكون للجملة وظيفة الالتماس التداولية . وإمّا (أأ) أن تكون مكانة المتكلم أعلى من مكانة المخاطب؛(ك <افعل V لا تفعل<خ)، وحينئذ تكون للجملة وظيفة الأمر أو النهي التداولتين؛ تبعاً لأحد الفعلين (افعل V لا تفعل) الداخل في تكوين الجملة . وإما (أأأ) أن تكون مرتبة المتكلم دون مرتبة المخاطب؛(ك > افعل V لا تفعل > خ)، وفق هذا الاحتمال تصير للجملة وظيفة الدعاء .

ومن المستبعد أن يخرج أي متخاطبين بأية لغة في كل زمان عن أحد الاحتمالات الثلاثة . لأنه لا يخلو إما أن تكون مكانة المتكلم مساوية لمكانة المخاطب (ك = خ)، وإما أن تكون مكانة أحدهما أعلى من الآخر . أي (ك > خ) أو (ك <خ) .بحيث يمكن أن نصوغ من جديد تلك الاحتمالات كالتالي؛ (ك ⋛ خ)، فتشكل بذلك أصلاً تداولياً كلياً . ويمكن توضيح احتمالات هذا الأصل الكلي بأمثلة من اللغة العربية على النحو التالي :

(39) (أ) ك = افعل V لا تفعل = خ .

(أ) أقفل الباب يا داخلُ (ب) ولا تدخن .

(40) (أأ) ك < افعل V لا تفعل < خ .

(أ) ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ (2 – 110) .

(ب) ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق﴾ (17– 23) .

(41) (أأأ) ك > افعل V لا تفعل > خ .

(أ) ﴿ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا﴾ (3 – 193) .

(ب)﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾(71– 26)

لاحتواء جمل المجموعات(39 –41) فعلاً بصيغة (افعل) أو (لا تفعل) ناسبت جميعُها الاحتمال (ك(ج ‹قVج)خ) واشتركت في وظيفة الطلب التداولية .ولتعلق الجملتين المتعاطفتين (39 .أ) بالاحتمال:(ك = افعل V لا تفعل = خ)، كانت لهما وظيفة الالتماس التداولية؛ التماس فعل الإقفال وترك التدخين . ولتعلق الجملتين (40 .أ .ب) بالاحتمال (ك ‹ افعل V لاتفعل ‹ خ) كانت للأولى وظيفة الأمر، و للثانية وظيفة النهي . وبسبب تعلق الجملتين (41 .أ .ب) بالاحتمال (ك > افعل V لا تفعل > خ) من الأصل التداولي الفرع (37) أعلاه صارت للأولى وظيفة الدعاء لفعل المغفرة ، وللثانية وظيفة الدعاء للكف عن ترك الديار الكافر .

ومن نتائج انتماء أصل تداولي باحتمالاته إلى أحد احتمالات أصل تداولي أعم أن تجتمع للجملة الواحدة وظيفتان تداوليتان عامة وخاصة . وبذلك تحصل للجملة (39 .أ) وظيفة الطلب من جهة الالتماس . وتحصل للجملتين (40 .أ .ب) وظيفة الطلب من جهة الأمر أو النهي . وكذلك يستمر في الباقي . يعني ذلك أن أصول التداول(ص) تخضع في انتظامها لسلمية تساند بَدْءاً من « أصل الإفادة والخفة »[48] (ص $_1$) القاضي بضرورة أن تحصل الإفادة من كل بنية لغوية على الوجه الذي يخف وبأقل جهد ممكن ، وانتهاء باحتمال من أصل لا يتفرع (ص$_n$) . وبذلك يتأتى صوغ الأصول التداولية في سلمية التساند (42) الموالية .

(42) . ص $_1$ ‹ ص $_2$ ‹ ص $_3$ ... ‹ص $_0$.

48) للتوسع في الأصل المذكور انظر محمد الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 120 .

تبيّن أن الأصل التداولي يتشكل من احتمالات محصورة، وأن كل احتمال يمثل علاقة ممكنة بين متخاطبين ويقبل أن يتحول إلى أصل تداولي تشكله جملة محصورة من الاحتمالات الفرعية قد لا تقبل بدورها أن تتفرع . وعندئذ يحتاج طرفا العلاقة إلى التقيد بشروط التخاطب الكلية [49] . بانخرام شرط تكون للجملة وظيفة تداولية مغايرة، كما سيتضح من تناول شروط التخاطب المقيدة لطرفي العلاقة في الاحتمال (38 .أأ) المعاد هنا .

(38) . (أأ) ك > (افعل لا تفعل) > خ .

إذ يجب، في هذا الاحتمال، أن يتقيد المتكلم (ك) بشرطين: 1) أن يخاطب المتكلمُ (ك) المخاطبَ(خ) على طريق العلو و التكبر لا على طريق التكافؤ والخضوع .2) أن يريد المتكلم (ك) أن ينبعث المخاطب(خ) لإيقاع الفعل أو الكف عن إيقاعه. كما يجب أن يتقيد المخاطب(خ) بشرطين: 1)العلم بأن يعلم المخاطب أنه المقصود بالخطاب ويعلم محتواه . 2) القدرة؛ كأن يكون المخاطب (خ) متمكناً من الفعل قادراً على فعله أو تركه. وبانخرام شرط مقيد للمتكلم؛ أو شرط مقيد للمخاطب تصير للجملة وظيفة تداولية مغايرة تكون مناسبة للشرط الصحيح. وسنحجم الآن عن مواصلة البحث في هذا الاتجاه (نظ : 1.3.7) للعودة من جديد إلى تأصيل احتمال قابل للتفريع .

اتضح من تناول الأصل التداولي المصوغ في العبارة (38) أن أيّاً من احتمالاته الثلاثة يجب أن يكون عاملاً في الجملة المتعلقة به المتميزة بتأديتها لوظيفة تداولية مناسبة للاحتمال العامل. وتبيّن أيضاً، من خلال التمثيل (39-41)

---

(49) سعى كرايس من المحدثين إلى ضبط الخطاب بقواعد المنطق الطبيعي . للتوسع في الموضوع انظر مقاله ، المنطق والحوار : P . Grice . Logique et conversation

وفي نفس الاتجاه وضع الأنباري من القدماء ضوابط مخصوصة لإنجاح الاستفهام . يقول : «اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام . وهو مبني على أربعة أصول : أحدها سائل ، و الثاني مسؤول به ، و الثالث مسؤول منه ، والرابع مسؤول عنه . ولابد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ، ويفسد عند عدمه . ولهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل» . للوقوف على تفاصيل كل أصل أنظر كتابه الإغراب في جدل الإعراب ، ص 36 .

لكل احتمال بما يناسب من الجمل ، أن الجمل (أ) في مجموعات الجمل (39 -41) متساوية بنيوياً ، وكذلك الجمل (ب) ، وإن لم تكن متساوية من حيث وظائفها التداولية . يعني هذا أن احتمالات الأصل التداولي عاملةٌ وظائف تداولية متغايرة تتلقاها جملٌ متعلقة بها ولا أثارة في أبنيتها تعرب بها عن وظائفها . ولانعدام أثارة الإعراب الرابط بين وظيفة الجملة والاحتمال الذي تعلقت به احتملت الجملة (43) الآتية وظائف الالتماس، والأمر، والدعاء .

(43) جاهدْ .

لتجرد الجملة (43) من أثارة تعرب عن إحدى وظائفها الثلاثة رأى أصوليون [50] أن صيغة **افعل** من قبيل المشترك المتولد عن قيام علاقة بين المتناهي (الرمز اللغوي) وغير المتناهي (المعاني) [51] .وقد نقل الغزالي رأي أصوليين في لفظ (افعل) إذ « قالوا : لا مفهوم له إلا بقرينة مخصصة له بإحدى جهات الاحتمال » [52] . وإذا نزعت اللغة إلى إقران صيغة (افعل) بوظيفة الأمر فلقوة ظهور هذه الوظيفة لا غير . أما الأكثر فيها الغالب عليها فهو استعمالها بوظيفتي الالتماس فالدعاء .

وإذا لم يتأت للغة، بالنسبة إلى تركيبٍ من مكوناته(افعل)أو(لا تفعل)، أن تقيم علاقة تشابه بين ذلك التركيب ووظيفته التداولية فإنها لا تسمح بخرق مبدأ التباين الإجباري القائل؛ من حق المعاني المتباينة أن تتغاير رموزها الدالةُ عليها، حيث يتأتى لها أن تجعل في أبنية جملها ما به تعرب عن وظائفها التداولية . وهو موضوع المبحث الموالي .

---

50) أحصى الأصوليون لصيغة (افعل) معاني كثيرة . انظرها في فخر الدين الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، ج2 ، ص 57 ، وفي الأسنوي ، نهاية السول في شرح منهاج الأصول 2 ، 245 .

51) . مبررات وقوع الاشتراك ضرورة في كل اللغات انظرها في السيوطي ، المزهر، ج 1 ص 369 .

52) الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، ص 105 .

2.4.5 . أثر أصول التداول في أبنية الجمل .

غايتنا من سوق هذا المبحث الإثبات المراسي للأثر الذي تخلفه أصول التداول في أبنية جمل لها وظائف تداولية مخصوصة. ولإدراك المطلوب يجمل استحضار ثوابت سبقت . من قبيل تمتع كل أصل تداولي بخاصيتين ؛ كونه مقوّماً للغة وكونه كلياً. كل أصل تداولي؛(عدا الأصلين **ص**م وص، في سلمية التساند « 42 »)، متشكل من احتمالات قاسرة، وكل احتمال علاقة ممكنة بين متخاطبين، ويقبل أن يتحول إلى أصل يتشكل بدوره من احتمالات فرعية . وبذلك صار بإمكان تلك الأصول أن تنتظم في سلمية تساند، للتثبت من صحتها نجريها على الاحتمال (1.31) المعاد هنا للتذكير به .

(31) (أ) ك (ج ﴿ق) خ .

نعبر بالصيغة (1.31) عن كون المتكلم (ك) تجمعه بالمخاطب (خ) علاقة، معها لا يحسن منه إلا أن ينشئ الجملة (ج) الواصفة للواقعة (ق) التي جرت(‹)، أو تجري (–)، أو يُتوقع أن تجري (›). هذا الاحتمال يتحول إلى أصل تداولي، بحكم تفرعه؛ تبعاً للسكاكي، إلى ثلاثة احتمالات فرعية، وهي أنواع الخبر عنده كالخبر الابتدائي، والخبر الطلبي، والخبر الإنكاري[53] . أنواع الخبر هذه نعدها وظائف تداولية تحملها احتمالات أصل تداولي، وتتلقاها جمل متعلقة بها ، تتميز بخصائص بنيوية متغايرة تربط بين الوظيفة التداولية وعاملها .

سبق أن بررنا اختيار العربية توسيط العلامة المحمولة بنزوع هذا النمط اللغوي إلى إنشاء مكون تركيبي يسمح لأصول المبدأ التداولي بالمساهمة في بناء الجملة. وبينا أيضاً كيف تتباين اللغات البشرية أولاً من حيث السهم المخصص للمبدأ التداولي بالنسبة إلى سهم المبدأ الدلالي . وثانياً من حيث خصوص اللغة أو مستوياتها التي تساهم من خلالها أصول تداولية. فإذا كان سهم التداول كبيراً؛ كما

(53) انظر السكاكي ، مفتاح العلوم ، و الإدريسي ، لسانيات السكاكي و تداوليات الخطاب .

في اللغة اليابانية ؛ فإن أصوله تؤثر من خلال التركيب إذ ترتب مكونات الجملة، ومن خلال التصريف عن طريق إلصاق صرفات تحيل مباشرة على المتخاطبين، ومن خلال المعجم بإدخال كلمات اقتضاها سياق الجملة. وإذا قل سهم التداول، كما في النمط التركيبي من اللغات، قلت سبل تأثير أصوله؛ كأن تقلص إلى التأثير عن طريق المعجم لا غير.

لاحظ نحاة العربية أن التداول يتخلل التركيب فيعمل الأول من خلال الثاني في الجملة خصائص بنيويةً ترتبط مباشرة بعاملها. وقد عبر السكاكي بوضوح عن الملاحظة المذكورة إذ قال: «ثم إذا شرعنا في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»[54]. إن المقام أو مقتضى الحال بلغة السكاكي لا يختلف في شيء عن الأصل التداولي العامل في الجملة خصائص بنيوية. عن خاصية العمل هذه يعبر التفتازاني شارح المفتاح بقوله: «الحال هو الأمر الداعي إلى كلام مكيف بكيفية مخصوصة... مقتضى الحال عند التحقيق هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصة»[55]. كون الجملة المعينة تتكيف في كل مرة بكيفية مخصوصة يعني أن تنبني الجملة، بمختلف الخصائص التي تعملها أصول التداول، على وجوه متغايرة. ولننظر الآن في كيفية خروج «أصل المعنى»[56]. الذي هو [إثبات الانطلاق وصفاً لموضوع] وقد انبنى على الوجوه الممثل لها بالجمل التالية.

(44) زيد منطلق.

(45) (أ) المنطلق زيد.

(ب) زيد المنطلق.

54) نفسه، ص80.

55) انظر النص بكامله في التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 125

56) أصل المعنى يصدق على المعنى من معاني الجملة إلى عالم الخطاب، ويمر إلى عالم المتخاطبين ويقلص إلى إثبات المصدر عملاً لموضوع بحيث يكون تصور ثبوته وصفاً له في حكم المسموع، أو إثبات المصدر وصفاً لموضوع بحيث يكون تصور ثبوته عملاً له في حكم المسموع أيضاً. وكذلك الشك في النفي، في مثل قولنا «زيد يقوم» نثبت القيام عملاً لزيد، ويلزم عنه اتصافه بصفة كأنه قيل «زيد قائم» لكن هذا الإثبات في حكم المسموع. وإن قيل «زيد قائم» فقد أثبت القيام وصفاً لزيد، وهو مفروز عن سبق ثبوت القيام عملاً له. لكن هذا الإثبات في حكم المسموع. وللاطلاع على تفاصيل أخرى انظر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 412 ـ 415.

تتميز الجملة (44) بخصائص بنيوية متمثلة في تقديم الموضوع (زيد) وإخلاء محمول الوصف(منطلق) من المعرف (ال) وتأخيره . وقد كان للجملة الخصائص المذكورة بسبب تعلقها باحتمال ، من الأصل التداولي (لـ(ج ‹ق › خ) عبر عنه الجرجاني بقوله : « إذا قلت زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ، ولا من عمرو . فأنت تفيده ذلك ابتداء »[57] . قوله : تفيده ذلك ابتداء،عبارة عن وظيفة تداولية متميزة بواسمة « **الخبر الابتدائي** »[58] وهي المسندة إلى جملة متعلقة باحتمال إذ عان المخاطب للمتكلم بسبب خلو ذهن الأول من حمل الثاني[59] . وهذا الاحتمال يعمل أيضاً خصائص الجمل (46) الآتية المتمثلة في تقديم المحمول الفعل وتأخير الموضوع المرفوع المقدم على المنصوب إن وجد كما في الجملة (ج) .

(46) (أ) هلك المريض .

(ب) رحل الزائر .

(ج) غمر الماء الحقل .

إذ عان المخاطب الخلو ذهنه من حمل المتكلم يعتبره لغويو العربية قسيم الاحتمال المعروف بينهم باسم ارتياب المخاطب . وهو المتكون من دخول المتكلم في علاقة مع مخاطب متردد في أصل المعنى ، فنزله المتكلم منزلة من يطلب رفع هذا الارتياب والتردد . وقد عبر الجرجاني عن هذا الاحتمال بقوله : : وإذا قلت زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو ،

(57) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 177 .

(58) وصف السكاكي الاحتمال المتصدر باسم الخبر الابتدائي بقوله : « فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده ، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاء ، كفى ذلك الانتقاش حكمه ، ويتمكن لمصادفته إياه خالياً » . مفتاح العلوم ، ص 81 .

(59) الحمل هو الحد المنطقي المفهوم الناتج عن الحكم بثبوت محمول لموضوع أو انتفائه عنه . وللتوسع في مفهوم الحمل انظر التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج 2 ، ص 110 .

قائلت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره »[60]. وهذا الاحتمال المعروف باسم ارتياب المخاطب يعمل خصائص بنيوية متمثلة في تقديم موضوع الجملة (45ب) وتأخير محمولها (المنطلق)، فاحتملت وظيفة تداولية، وهي «الخبر الطلبي». أما الجملة (45أ) المتميزة بتقديم محمول وصف معرف وتأخير الموضوع (زيد) فإنها تمثل أول مرحلة من احتمال ارتياب المخاطب الذي ثبت في ذهنه الانطلاق وصفاً لأي موضوع ممكن، فصار يطلب من المتكلم أن يفيده موضوعاً للمحمول الثابت في ذهنه. وإذا ثبت المصدر في ذهن المخاطب وصفاً أو عملاً لموضوع ممكن مما ينتمي إلى مجموعة محصورة عناصرُها انتقل الارتياب إلى مرحلة ثانية. وقد يصر المخاطب على اعتقاده أو ينكر أصل المعنى و يجحده وكل ذلك وغيره ليس سوى مراحل من احتمال الارتياب لدى المخاطب المولدة لأبنية ذات خصائص بنيوية متمايزة تعرب عن وظائف تداولية تنتمي جميعها إلى وظيفة الخبر الطلبي العامة[61].

كما يتدرج ارتياب المخاطب عبر مراحل متوالية تتولد عنها جمل متغايرةٌ خصائصُها البنيوية ووظائفها التداوليةُ المنتمية إلى وظيفة الخبر الطلبي يدرج أيضاً إذعان المخاطب الخالي الذهن. وأول مراحله متكلم تجمعه بمخاطب علاقة التجاور المؤقتة. عن هذه المرحلة تتولد وظيفة اللّغْو التداوليةُ التي تضمن إنشاء محادثة بين متخاطبين أو تحافظ على مواصلتها أو تقطع استمرارها[62]. ومن هذا القبيل قول متكلم لجليس لا يعرفه «الشمس مشرقة والجو بارد»، وهو يوظف

60) الجرجاني . دلائل الإعجاز ، ص 177 . وفي ص 186 أضاف «إذا قلت زيد المنطلق فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو فإذا قلت زيد المنطلق أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز» .

61) للتوسع في العلاقة بين البنية والوظيفة التداولية انظر القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم . والدكتور أحمد المتوكل : الوظيفة والبنية : فصل «البنيات المبأرة» إعادة نظر ، ص 123 .

62) انظر الوظيفة اللّغْوية : la fonction phatique بين وظائف اللغة في ياكبسون ، دراسات في اللسانيات العامة ، ص 217 .

جملته هذه لإنشاء محادثة مع مخاطب خالي الذهن مما وُظف له حمل المتكلم. وبذلك وجب انتماء وظيفة اللغو التداولية إلى وظيفة الخبر العامة .

يتبين، مما قدمنا حتى الآن عن العلاقة بين الوظيفة التداولية وبنية الجملة، أن الوظيفة تُخلف في الجملة خصائص بنيوية تحمل السابق منها فيما يلي :

1) تكوين المركبات؛ كتجريد المحمول الوصف (منطلق) من المعرف (ال) في الخبر الابتدائي في مثل الجملة (زيد منطلق). أو تحليته به (المنطلق) في الخبر الطلبي، كما في الجملة (زيد المنطلق).(للوقوف على المزيد من نماذج المركبات التي كونها التداول انظر المبحث <1.5.4.5>).

2). ترتيب مكونات الجملة المتحدة محمولاً وموضوعاً ، كما في (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)[63]. وذلك للإعراب عن وظيفة تداولية مناسبة لما تعلقت به الجملة من مراحل الاحتمال الواحد، أو احتمالات الأصل التداولي الواحد. ويدخل في عمل الترتيب جملة موحّدةُ الموضوع مختلفة المحمول متعلقةٌ بنفس الاحتمال، كما تكشف المقارنة بين الجملتين الآتيتين .

(47) (أ) بكر متهاون .

(ب) تهاون بكر .

تتعلق الجملتان كلتاهما باحتمال إذعان المخاطب لخلو ذهنه من حمل المتكلم، فاشتركتا في وظيفة الخبر الابتدائي[64] لكن إثبات التهاون وصفاً يستوجب تقديم الموضوع وتأخير المحمول الوصف المجرد من المعرف، كما في

63) سبق أن بينا أن نمط العربية يتوفر على مكون تركيبي متميز بخاصية سماحه للمكون التداولي بأن يحمل من خلاله خصائص بنيوية في الجملة . من مظاهر هذه الميزة أن يوفر التركيب إمكانيتين أو أكثر ليفسح للتداول مجال العمل . من هذا القبيل ما ذكره سيبويه - (الكتاب ، ج1، ص 24) ، من جواز تقديم أي المعرفتين إذا اجتمعتا في جملة اسمية ، وما به علل الجرجاني (دلائل الإعجاز ، ص 187) . متى يجب أن يتقدم الموضوع على المحمول أو يتأخر عنه

64) توطين الفعل في موقع قبل مرفوعه ترتيبٌ يعمله الاحتمال المذكور أعلاه ، فتعرب به الجملة عن وظيفة الخبر الابتدائي التداولية . وقد سبق أن قرن السكاكي ، مفتاح العلوم، ص 81 هذا الترتيب بنوع الخبر الابتدائي ، واستشهد له بقول الشاعر : أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا .

الجملة(أ) بينما إثبات ذلك المصدر عملاً يقتضي تقديم المحمول الفعل و تأخير الموضوع ، كما في الجملة(ب) وكأن احتمال إذعان المخاطب يعمل الترتيب بشرط مقولة المحمول محط الفائدة . وفي سياق محط الفائدة يحسن أن نسجل في هذا الموضع ملحوظة تخص بؤرة الجديد في النحو الوظيفي .

من الثابت المستقر في أذهان نحاة اللغة العربية أن موضوعاً مثل (بكر) في الجملتين(47) يمثل المعرفة المشتركة بين المتخاطبين . من هذه الجهة ساوى بين المبتدأ و الفاعل أكثر من نحوي [65] وعند انخرام قيد التعريف و التخصيص تصير الجملة لغواً ، إذ تتركب من واجبين [66] ، فلا تؤدي وظيفة تداولية . كما في مثل الجملتين الآتيتين .

(48) (أ) رجل قائم !؟

(ب) قام رجل !؟

وبما أن الدنيا في واقعها وفي ذهن المتخاطبين لا تخلو من رجل باشره القيام وصفاً أو عملاً لزم أن تتجرد الجملتان (48) من أي وظيفة تداولية بسبب خلوهما معاً من الموضوع الذي يمثل المعلومة المعطاة والمعرفة التي يتقاسمها المتحاوران . واستناداً إلى أصل معرفي ، يتناقله المفكرون العرب ، مفاده أن استفادة العلم بمجهول مطلوب لا يحصل بغير اجتماع معرفتين ، وجب أن يكون موضوع المحمول الوصف أو الفعل إحدى المعرفتين ، والمعرفة الأخرى علاقة الإسناد .

65) في التسوية بين المبتدأ و الفاعل قال الرضي : « اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ... لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . وهذه العلة تطرد في الفاعل ... فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه » شرح الكافية ، ج 1 ، ص 88 .

66) يدرج السيوطي ، (الاقتراح ، ص 46) ، الفعل في قسم الواجب . وإذا كانت الجملة (مات إنسان) لغواً فلتكونها من واجبين أحدهما فعل (مات) ، والفعل « ما يجب أن يكون في الوجود » ولا يتعلق الوجود منه . انظر أيضا الدكتور أحمد الإدريسي أصول النحو العربي ، و سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 22.

وإذا مثل الموضوع؛(بكر) في الجملتين (47) ،المعرفة المعطاة والمعلومة المشتركة تفرغ المحمول فيهما لتمثيل محط الفائدة والجديد الذي يستفيده المخاطب من الجملة(47 .أ) ونحوها،كما يتضح من قول سيبويه؛ «فإذا قلت : «كان زيد» فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر .فإذا قلت «حليماً» فقد أعلمته مثلَ ما علمت»[67] .وكذلك شأن محمول الجملة(47 .ب) . إذ يشكل الفعل(تهاون)محط الفائدة والجديد المستفاد .كما تصف بوضوح عبارة الجرجاني وهو يقارن بين مثل الجملتين السابقتين؛« القول على فروق في الخبر. . .فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك : «زيد منطلق» والفعل كقولك : «خرج زيد» ؛ فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة»[68] . وقد أطال ابن يعيش في إبراز التناظر الموجود بين الفاعل و المبتدأ، وبين فعل الأول وخبر الثاني [69]

كل ما سقناه،حول المكونات التي يمثل بعضُها المعرفة المعطاة وبعضها الآخرُ الجديد المستفاد في جملة متعلقة باحتمال إذعان المخاطب لخلو ذهنه من حمل المتكلم، يقضي بإسناد ما يعرف ببؤرة الجديد في النحو الوظيفي [70] الى محمول الجملة. ويشهد على صحة ذلك رائز الجواب على قدر السؤال، فكانت الجمل(ب) أجوبة مناسبة للأسئلة(أ)، ورائز التعقيب بالجمل(ج)المتعلقة باحتمال ارتياب المخاطب من مجموعات الجمل الآتية .

67)سيبويه : الكتاب ، ج 1، ص 22 . وقد كرر السيرافي كلام سيبويه إذ قال : «حد الكلام أن تخبر عما يعرف بما لا يعرف ، لأن الفائدة في أحد الاسمين ، والآخر معروف لا فائدة فيه . والذي فيه الفائدة هو الخبر» . هامش الصفحة المذكورة .

68) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 173 .

69) مما ذكره ابن يعيش في الموضوع نقتطف عبارته التالية : «إن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله . . . إن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع . . . المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد» . شرح المفصل ، ج 1، ص 85 88 .

70) للتوسع في المفهوم من البؤرة داخل النحو الوظيفي انظر الدكتور أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، الفصل الأول ، ص27 – 65 . والوظيفة والبنية؛ الفصل الثالث منه ، ص123 .

(49) (أ) ما خالد[71].

(ب) خالد مهاجر .

(ج) ما خالد مهاجر بل منفي .

(50) (أ) ماذا فعل بكر بسيارة أبيه .

(ب) باع بكر سيارة أبيه .

(ج) ما باع بكر سيارة أبيه بل وهبها لصديقه .

(51) (أ) بِمَ تجيب الداعي .

(ب) أقبل دعوة من دعاني .

(ج) أقبل دعوة من دعاني لا أرفضها

وإذا صح ما أثبتنا هنا من إمكان إسناد بؤرة الجديد إلى المحمول، أو غيره من الموضوعات و اللواحق، كان المحمول وصفاً مؤخراً أو فعلاً مقدماً ، صار النحو الوظيفي ملزماً بإعادة النظر في قواعده المكلفة بإسناد الوظائف. خاصة وقد تبين أن بؤرة الجديد متعلقة بمقولة المكون، أو بما يُقدَّرُ جواباً لسؤال المخاطب، وليس بما يعرض للموضوع من الأحوال التركيبية والوظائف النحوية. وإذا كانت بؤرة الجديد وظيفة تداولية لا تخلف أثراً في بنية الجملة[72] في أي نمط لغوي وجب إعادة هذه الوظيفة ونحوها إلى طاولة البحث، خاصة إذا سلمنا أن ورود وظيفة، أياً كان نوعها، يثبتُ بظهور أثرها واضحاً في بنية جملة في أحد الأنماط اللغوية الممكنة .

71) (ما) الاستفهامية ، في نحو العربية ، سؤال عن ذات غير العاقل «ما زيد» . وعبارة المبرد: « (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين. ولصفات الآدميين... فتقول ما زيد. فيقول جواد، أو بخيل، أو نحو ذلك.» المقتضب، ج2، ص 51. انظر نفس العبارة بأمثلة أخرى في ص 295 من نفس الجزء.

72) كون بؤرة الجديد وظيفة تداولية لا تخلف أثراً في بنية الجملة ذكره الدكتور أحمد المتوكل إذ قال: «الوظيفة التداولية بؤرة الجديد لا تأثير لها في ترتيب المكونات، إذ لا يأخذ المكون الذي يحملها أي موقع خاص» الوظيفة والبنية ، ص 154

ولنعد إلى موضوع مبحثنا المخصص لمسألة العلاقة بين الوظيفة التداولية وبين بنية الجملة لنر أمثلة أخرى كيف تعمل أصول المبدأ التداولي خصائص بنيوية تعرب بها الجملة عن وظيفتها التداولية المناسبة لما تعلقت به. ويحسن ألا يغيب عن الأذهان في هذه المسألة أن التداول يعمل خصائص بنيوية من خلال التركيب الذي يسمح له بذلك بما يوفرله من الإمكانات. وإذا بينا في أكثرمن موضع من هذا العمل كيف يتدخل التداول من أجل ترتيب ما حرره التركيب [73] تعين التطرق إلى نوع آخر من أثر التداول، وليكن الإعراب.

استعمال العربية ونحوها من اللغات التوليفية لوسيط العلامة المحمولة جعلها تحصل على مكون تركيبي يوفّر فصُّ الإعراب منه إمكانيتَيْ الانقطاع والاتصال داخل «مركب تبعي»؛ وهو الناتج عن قيام علاقة التبعية بين مكونين، ينتقل عبرها إعرابُ المكون المتبوع إلى المكون التابع. وبعبارة أخرى إذا قامت علاقة التبعية بين متراكبين احتمل المكون التابع الاتصال إذا وافق إعرابه إعراب المتبوع، والانقطاع إذا لم يوافقه.

من المركبات التبعية أحصى نحاة العربية خمسة أضرب [74] يهمنا منها الآن المركب التبعي المتكون من العنصرين المتراكبين بعلاقة الانتماء الماثلين في بنية الاستثناء باعتبارهما يشكلان أحد وجوه التبعية، وكل تابع يحتمل نظرياً أن

---

73) من مباحث هذا العمل التي تناولت سابقاً تدخل التداول في ترتيب مكونات الجملة انظر 3.5.3 ترتيب الكلم، ص 112. ومبحث 1.5.3 تركيب الإسناد في نحو العربية ص 113. ومبحث 2.5.3 قواعل الرتبة في اللغة العربية أصول تداولية ص 118 ومبحث 3.5.3 ترتيب بغير قاعدة تحويل ص 124.

74) من أضرب التوابع التي تحتمل الاتصال والانقطاع ذكر سيبويه «النعت إذ قال: «باب ما ينتصب في التعظيم والمدح؛ وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول؛ وإن شئت قطعته فابتدأته» الكتاب، ج1، ص248. والمعطوف كما يتبين من قوله في وصف إعرابه «ويرفع الآخر على قطع وابتداء». الكتاب. ج1 ص 24. والبدل كما بصفه في بابه بقوله: «باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة». الكتاب، ج 1، ص 224، وكذلك في باب الاستثناء إذ يقول: «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً ... يقول: «ما مررت بأحد إلا زيدٍ»، و«ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ». وعلى هذا «ما رأيت أحداً إلا زيداً». وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول». الكتاب، ج 1، ص 363. ولم نهتد في كتاب سيبويه أو في غيره إلى ذكر الاتصال و الانقطاع في الباقي من التوابع كالتوكيد وعطف البيان.

يوافق بإعرابه متبوعه، فيكون متصلاً به، وأن يخالفه فيكون منقطعاً عنه . وهكذا نحصل على «المتصل» وهو الاستثناء المنفي المشغول الذي يتبع فيه الخاصُ بعد «إلا» العامَّ قبلها من جهة البدل، وعلى «المنقطع» وهو الاستثناء المنفي المشغول الذي يعدل فيه الخاصُ بعد «إلا» عن تبعية العام قبلها من حيث العلامة الإعرابية .ويظهر الاتصال والانقطاع من خلال المقارنة بين الجملتين الآتيتين .

(52) (أ) ما حضر المدعوون إلا خالدٌ .

(ب) ما حضر المدعوون إلا خالداً .

الجملتان (52)متعلقتان باحتمال ارتياب المخاطب ، فاشتركتا مع غيرهما مما يتعلق بنفس الاحتمال في وظيفة الخبر الطلبي التداولية . لكن بنيتهما المكونية؛(تركيب الاستثناء المشغول) تُخوّل للجملتين التعلق بسياق المخاطب المصر على الإشراك، والتفرّدَ بوظيفة قصر الإفراد الخاصة بتركيب الاستثناء . ولاختلاف محط الاهتمام اختلف إعراب الجملتين (أ) و(ب) . فإذا كان الاسم بعد «إلا» محطَّ اهتمام المتخاطبين وجب أن يكون الاستثناء متصلاً؛ كما في الجملة (أ) .أما إذا كان محط اهتمامهما الاسم قبلها فإن الاستثناء منقطع[75]، كما في الجملة(ب) . وبذلك يرتبط إعراب مكونات جملة بأصول التداول .

وبما أن الاسم (خالد) بعد«إلا» في جملة الاستثناء المتصل (أ) يشكل محط اهتمام المتخاطبين،أما الاسم (المدعوون)قبل «إلا» فهو توطئة في حكم الساقط المطّرح، صار بإمكان أصل الخفة من مبدأ التداول أن يؤثر في بنية الجملة باللجوء إلى نزع الاسم التوطئة للحصول على تركيب الاستثناء المفرغ الممثل له بالجملة؛(ما حضر إلا خالدٌ) .والملاحظ أن أصل الخفة يتدخل للحصول على بنية تؤدي جميع وظائفها على الوجه الذي يحسن ويخف بعد إجراء ما تعلقت به الجملة المعنية من احتمالات الأصل التداولي وأسيقتها . ولا

75). للتوسع في ربط إعراب الاستثناء بسياق الخطاب انظر محمد الأوراغي . اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 255– 258 .

يسبق أصلُ الخفة الذي يؤثر تحسيناً أصلَ الإفادة الذي يؤثر وظيفة .

بسبب امتناع الخروج من حالة النصب إلى غيرها يكون الاتصال لا غير . وفي هذه الحالة لا يؤثر محط الاهتمام في البنية مالم يوفّر التركيبُ إمكانين . فكان اللجوء إلى « التفريغ » ، و « الشغل » . كما تكشف الجملتان التاليتان .

(53) (أ) ما دعا بكر رفاقه إلا خالداً .

(ب) ما دعا بكر إلا خالداً .

شغل العامل (دعا بكر) بالمبدل منه (رفاقه) في الجملة (أ) يدل على أن الاسم العام قبل « إلا » يشكل محط اهتمام المتخاطبين . وإذا لم يتدخل أصل الخفة لنزع الاسم الخاص بعد « إلا » فلأن المستثنى مكون إجباري في تركيب الاستثناء . والتفريغ في الجملة(ب)حصل بنزع المبدل منه ، وهو عمل أصل الخفة ، وبتسليط العامل(دعا بكر) على الاسم (خالداً) بعد « إلا » الذي أصبح يشكل محط الاهتمام في الجملة المذكورة .

اتضح الآن أن الاتصال أو الانقطاع ، والتفريغ أو الشغل رواسم لوصف خصائص بنيوية تؤثرها أصول تداولية . وبالقليل من التأمل يظهر أن التقابل القائم بين التفريغ أو الشغل لا يخرج عن جنس التقابلات بين ثنائيات أخرى كالحذف أو الذكر ، والشغور أو المثول؛(6.3) . معنى هذا أن التداول ظالع في هذه الظاهرة اللغوية مؤثرٌ خصائص بنيوية متغايرة تبعاً لما تتعلق به الجملة من الاحتمالات و أسيقتها . من تلك الخصائص البنيوية خاصية الاقتصار المتشخصة بطي الفاعل في البناء للمجهول(4.3)،وخاصية الاختصار المتمثلة في التحذير والإغراء [76] .وبما أنا في موضع الكشف عن نماذج مختلفة مما يوضح مراسياً العلاقة بين الخاصة البنيوية والوظيفة التداولية

76) سبق أن فرعت الحذف إلى الاقتصار والاختصار ؛ انظر المبحث (6.3) في الصفحة 153 من هذا العمل . وبينا أن من قسم الاختصار التحذير الذي هو « تنبيه المخاطب على مكروه » ، والإغراء الذي هو « أمر المخاطب بلزوم أمر يحمد به » . انظر ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص 607 و 609 .

تعيّن التخلي عن مواصلة النظر في تعلق ظاهرة « الشغور أو المثول » بأصول التداول ليتولاه استقبالاً بحثٌ مستقل. وبهذا نخلص إلى أن التداول يؤثر أنواعاً من الخصائص البنيوية : كالترتيب ، والإعراب ، والشغور . كما يؤثر في الجملة موجهات معجمية ومركبية نخصها بالمبحث الموالي .

3.4.5 تعلق موجهات الجملة بأصول التداول .

موجهات الجملة ؛ أو الموجهات ، عبارة عن « أسوار وجهية »[77] تنضاف إلى الجملة من جراء تعلق هذه الأخيرة بأصل تداولي ، فتعبر تلك الموجهات عن لحوق وظيفة تداولية بالجملة المضيفة . وبذلك اجتمعت في الموجهات ثلاث خصائص ؛ أولاً كونها تنضاف إلى الجملة الخطاب ؛ (أو الإسناد الأصلي المقصود)[78] ولا تساهم في تكوينها إذ لا يقتضيها أحد مكوناتها . ثانياً الموجهات تعملها أصول التداول فتكون محيلة على العلاقة بين المتخاطبين ، أو على أحد طرفيها ؛ المتكلم أو المخاطب . ثالثاً تعرب عن الوظيفة التداولية الملحقة بالجملة المتعلقة بالأصل التداولي الذي عمل الموجه .

تتنوع الموجهات ، من حيث علاقتها بالجملة المضيفة الموجَّهة بها ، إلى ؛ 1)موجهات مقيدة تتخذ صورة لاصقة ، فلا تستقل عما اقترنت به من مكونات الجملة الموجَّهة . 2) موجهات مسرَّحة تتشكل في صورة جملة ضُيَيْفَةَ موجِّهة ، أو في صورة بعض مكونات الضيفنة . ولكلا النوعين من وسائل التوجيه خصائص مميزة نجمل أهمها فيما يلي .

(أ) العناصر المقيَّدة وسائل تقترن بالتوجيه وضعاً واستعمالاً ، فلم تحتج إلى شرط إضافي للاطلاع بدورها في الإعراب عن الوظيفة التداولية الملحقة بالجملة المتعلقة بالأصل التداولي الذي ألصق بها موجِّهاً مقيَّداً .

---

77) للتوسع في المفهوم من السور الوجهي انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 1 ، ص 82 ؛ و ج 2 ، ص 35 . وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 11 .

78) انظر الرضي ، شرح الكافية ، ج 1 ، ص 8 .

(iii) الموجّهات المسرَّحة تفيد التوجيه استعمالاً لا وضعاً . ولذلك احتاجت إلى شروط تخوّل لها القيام بدور العناصر المقيدة .

(iii) العناصر المقيدة صرفات؛كنون التوكيد وأدوات؛ كالناسخ الحرفي(ء ن)، لا تتحمل لفظاً أثارة الأصل التداولي الذي عملها، إذ لا تتوفر على بنية صوتية تنطبع بعاملها وتتشكل به . وإنما يعرف عاملها مواضعة واصطلاحاً ، ومن خلال ظهوره في الموجّه المسرَّح النائب عن الموجّه المقيَّد .

(iv) الموجهات المسرحة، بحكم انتمائها إلى مقولتي الفعل والاسم؛ تتوفر على بنية صرفية تقبل التشكّل بأثارة الأصل التداولي الذي عملها . وهو شرطها الأول للالتحاق بالموجهات المقيدة ، وشرطها الثاني أن تنتظمها علاقة عاملية أو دلالية بمركب جملي يمثل الجملة الموجَّهة . وشرطها الثالث أن تكون نائبة عن موجّه مقيّد أو تفيد وظيفة من جنس وظيفته، وإلا وجب أن يُمثَّل كل موجّه مسرَّح أحد الاحتمالين المتقابلين على وجه الحصر .

هذه الخصائص المميزة لنوعي الموجهات،كما ستفصل وتوضح بالأمثلة، يمكن أن تسهم بجانب ما ذكره الدكتور أحمد المتوكل[79] في التفريق بين المحمولات التامة و الناقصة، وفي الكشف عن ضوابط استعمال المحمولات التامة في أسيقة المحمولات الناقصة .

من العناصر المقيّدة اللواصقُ والأدوات المؤكدة التي يلحقها المتكلم بمثل جمل المجموعة (54) من أجل تثبيتها في ذهن مخاطب وَصَلَ ارتيابُه حد الإنكار . من اللواصق نون التوكيد التي تلحق، في الخبر الطلبي، الفعل المضارع كما في الجملة (أ)، ولام القسم التي تسبق الفعل في الجملة(ب) . ولام الابتداء التي تسبق الموضوع المرفوع في الجملة(ج)، والمزحلقة إلى المحمول

---

79) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ص 35 .

بإدخال مؤكد ثان(ء ن)[80] على الموضوع المنسوخ رفعه في الجملة (د) .

54) (أ) أشعرنَّ بحقدك

(ب) ﴿ لتبلوُنَّ في أموالكم وأنفسكم ﴾ (3 – 186) .

(ج) ﴿ لَأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ﴾ (59 – 13) .

(د) إن عبد الله لخير منكم ولو اجتمعتم .

ومن الموجهات المقيّدة نواسخ حرفية أخرى[81] يلحقها المتكلم بالجملة المضـيـفـة من أجل تبليغ إلى المخـاطب انطبـاعـه المقـرون بتلك الجـمـلة . منها« كأنَّ »الملحقة بالجملة للإفصاح عن تقوية علاقة المشابهة المتوهمة بين المتساندين في الجملة(أ) من مجموعة الجمل (55) المقـبلة . ومنهـا « لعل » و« ليت » المشتركتان في إدخال وظيفة الطلب التداولية إلى الجملة من جهة رجاء تحقق الممكن الذي تختص به « لعل »،كما في الجملة (ب)، أو من جهة تمني تحقق المستحيل الذي تمتاز به « ليت »،كما في الجملة(ج) .

(55) (أ) كأن الشعر اليوم نثر بغير معنى .

(ب) ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ (65 – 1) .

(ج) ﴿ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً ﴾ (25 - 28) .

من موجهات الجملة المتعلقة بفعلها العنصران « قد » و « ربما » . لحوق « قد » بالجملة لتوجيهها يقتضيه أحد أمرين؛ إما شكٌّ يخالط توقع المتكلم المُبَلِّغ إلى المخاطب بالجملة (أ) من المجموعة (56) . وإما ثبوت فعلي لما كان المخاطب بالجملة (ب) ينتظر تحققه .أما لحوق العنصر « ربما » بالجملة فمن أجل الإفصاح عن وجه الترجيح لأحد قسميه الثبوت أو عدمه .كما في الجملة (ج) .

(80) اكتشف الجرجاني استعمالاً جديداً للناسخ الحرفي (ء ن) . وهو الذي يلجأ إليه المتكلم للإفصاح عن ثبوت أمر حادل المخاطب فيه وكان محط تساؤله . من هذا القبيل قوله تعالى(إنهم فتية آمنوا بربهم) . ثم ذكر الأصل في (ء ن) المنسوب إلى سيبويه فقال : « تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقدُ قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي ... كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قل، بل ينكره ويعتقد خلافه» دلائل الإعجاز ، ص 325 .

(81) للتوسع في استعمالات سائر النواسخ انظر محمد الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي

(56) (أ) قد يصفو الجو غداً .

(ب) قد بدا هلال العيد .

(ج) ربما يرغب المتعالم في وزارة .

جميع الموجهات اللاصقة بالجمل السابقة؛(45–56)،تعرب عن وظائف تداولية خاصة مندمجة في وظيفة تداولية عامة . ولا تنفك لاصقة عن جملتها ما تعلقت هذه الأخيرةُ بالأصل التداولي الذي أثر بها تلك اللاصقة أو الأداة ، ولا تتخلى جملة عن أصل تداولي إلا من أجل التعلق بغيره .

وفي مقابل عناصر التوجيه المقيّدة بما التصقت به أو اقترنت تقوم الموجّهات المسرّحة على خاصية التحرر من الجملة الموجُهة؛ إذ تسبقها أو تلحقها وقد تتخللها كالجملة «المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً» [82] . تفيد عبارة ابن هشام هذه أن الجملة الواقعة بين متراكبين بإحدى العلاقتين التركيبيتين، الإسناد أو الإفضال، جملة معترضة لها وظيفة التوجيه التداولية من قبيل التوكيد والتسديد لإمكان بعينه، وأن التوجيه يكون بالجملة، وقد يحصل ببعضها كما سيتضح بالأمثلة .

من خصائص الموجّهات المسرحة ينبغي الاحتفاظ بما يلي : 1) كونها تستعمل موجهة إذا لحقت جملةً مضيفةً موجّهة، وكانت لها بنية صرفية منطبعة بأثارة الأصل التداولي الذي عملها . 2) كونها حرة من قيود الترتيب التداولية .فلا يكون لموقع الموجِّه المسرَّح، بالقياس إلى موقع الجملة المضيفة الموجَّهة، وظيفةٌ تداولية .3) الموجِّه المسرَّح؛كان جملة ضَيْفَنَة أو أحد مكوناتها،يجب أن يكون مرتبطاً بالجملة المضيفة الموجَّهة، بحيث تنشأ عبارة كبرى تنحل مباشرة إلى مكونين؛ أحدهما جملة مضيفة موجَّهة ، والآخر جملة ضيفنة موجُّهة أو مكون منها .

(82)ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص432 .

أما رابط الجملتين المضيفة والضيفة في عبارة واحدة فهو إما علاقة عاملية؛ إذا كانت إحدى الجملتين من مكونات الجملة الأخرى؛ بحيث تلحقها العوارض من أحوال تركيبية ووظائف نحوية . وإما علاقة دلالية ؛ إذا قام بين الجملتين ما يمنع الربط العاملي .كالإلغاء المترتب عن تأخر الجملة الموجِّهة، وكاختلاف الجملتين المتواليتين نوعاً؛ بأن تكون إحداهما طلبية والأخرى خبرية، أواختلافهما حكاية وإنجازاً؛ بأن تكون الأولى من إنجاز المتكلم والثانية حكاها عن غيره، وغيرها مما قد يظهر من موانع الربط العاملي. وتوضح مجموعات الجمل الآتية ما سردنا من خصائص الموجهات المسرحة .

(57) (أ) أقسم بالله ما سعيت في إذايتك .

(ب) إن سليمى واللهُ يكلؤها ضنت بزيارتها .

(ج) أنت أعلم أقرانك أجد .

تتكون كل عبارة من المجموعة (57) من جملتين مرتبطتين دلالياً لا عاملياً .فالجملة(أقسم بالله)صدرُ العبارة(أ)قسميةٌ لتوكيد الخبرية (ماسعيت في إذايتك) الموجهة إلى مخاطب منكر . وقد استوفت الجملة الضيفة شروط استعمالها موجِّهةً .كتوفر البنية الصرفية لفعلها على أثارة المتكلم في الحاضروإفادتها لوظيفة تداولية من جنس ما يفيده الموجِّه المقيِّد (إنَّ) . أما الجملة المعترضة (والله يكلؤها) في العبارة (ب) فطلبية؛ للدعاء لمكوِّن في الجملة الخبرية الحاضنة (إن سليمى ضنت بزيارتها)، وهو أحد الاحتمالين المقابلُ للوجه الآخر؛(الدعاء عليه)،كما في قولهم :(أغواكم الشيطان لعنه الله) .وتظهرباقي شروط الجملة الضيفة في المفهوم (اكلأها يالله) المرادف للمنطوق (والله يكلؤها) .وقد استوفت الجملة الضيفة (أجد)في آخر العبارة(ج) شروط استعمالها موجِّهةً للجملة المضيفة(أنت أعلم أقرانك) . إذ ترتبط بعلاقة دلالية بالجملة قبلها لتوفرها على فعل ملغى لتأخره، وهو مسند للمتكلم في الحاضر،ولإفصاحها عن اليقين قسيم الشك .

من تحليل العبارات (57) ونحوها مما سياتي يتبين أن الجملة الموجْهة منضبطة بشروط تلزمها للإفصاح عن عاملها ووظيفتها التداولية. وبغير توافر تلك الشروط تعود إلى وضعها الأصلي، بحيث تصيرجملة مضيفة موجّهة. كأن يقال: (أظنك أقسمتَ بالله أن تكف عن التدخين)، أو يقال (أقسم بالله إن متعالمكم ليظن لا غير). لأن الأصل من وضع الأفعال وصفُ الأحداث، كما أن الأصل من وضع صُرفات وأدوات توجيه الأفعال. لكن بسبب عملية التوهين (3.1.4) تشرع أفعال في التحول التدريجي إلى أدوات [83]. وقبل مواصلة التمثيل لأضرب أخرى من الموجهات المسرحة؛ كانت جملة ضيفنةً أو بعض الضيفنة، نعقّب على الأفعال الذهنية.

تقدم أن الأفعال الذهنية [84] تتميز باقتضائها المطرد لأن يكون أحد موضوعيها مركباً جملياً. خاصيتُها التركيبية هذه تولدت عن خاصية دلالية طبعتها فتهيأت لأن تُستعمل من أجل الكشف عن أي وجه ترتبط في ذهن المتكلم مكوناتُ الموضوع الجملي الذي يقتضيه الفعل الذهني. إذن، يجب البدء بالنظر في الخاصية الدلالية الطبعية للأفعال الذهنية.

كل متكلم يجد نفسه معتقداً لمحتوى جملته التي ينشئها على أحد الوجوه الثلاثة الآتية؛ 1) إما على سبيل الثقة، وذلك إذا لم يقترن اعتقاده بدليل تصديقه أو تكذيبه، ولم يتوفر لديه ما به يرجحه على خلافه ولم يخطر بباله أنه بخلاف ما يعتقد. ولكي يسدد المتكلم جملته صوب هذا الاعتقاد الكائن على سبيل الثقة يستعمل الفعل (زعم). كما في العبارة (أ) من المجموعة (58)

83) من خصائص استعمال افعال لتوجيه ذكر الدكتوراحمد المتوكل ويقول عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً حين ترد في الزمن الحاضر (= زمن التكلم) وتأخذ كفاعل ضمير المتكلم». قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. ج 2، ص 39.
الأفعال التي دخلت في عملية التوهين؛ (أنظر ص 210- 212 من هذا العمل)، خصائص تركيبية وإعرابية وصرفية ذكرها الدكتور احمد المتوكل من خلال تناوله لمسألة تحجر الأفعال. أنظر كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 2، ص 35 وما بعدها.
84) انظر المبحث 3.1.4 في ج 1 من هذا العمل.

الآتيــة . 2) وإما على سبيل اليقين إذا اقترن اعتقاده بدليل تصديقه . ولا يخلو دليل التصديق من أن يكون نظرياً، يختص به (عَلِمَ) الفعل الذي يكشف عن كون محتوى الجملة المضيفة يعتقده المتكلم على وجه اليقين بدليل نظري[85]، كما في العبارة (58 .ب) الآتية . أو أن يكون دليل التصديق حسياً، يختص به الفعل (رأى) الممثل له بالعبارة (58 ج)، أو أن يكون تجريبياً يختص به الفعل (وجد) في مثل العبارة (58 د) الآتيـة . 3) وإما على سبيل التجويزإذا ترجح الاعتقاد على خلافه . ولا يخرج ترجيح الاعتقاد من أن يكون عن طريق « القوة المفكرة »، يختص به (ظن) الفعل الذي يفصح عن كون محتوى الجملة المضيفة يعتقده المتكلم على وجه التجويز لرجحانه على خلافه بأمارة فكرية. أو يكون عن طريق « القـوة الوهمـيـة » [86]. ويتولى الإفصاح عنه الفعل(حسب) .كـما يتضح من استعمال هذه الأفعال في العبارات (58 هـ و ز) الآتية .

(58) (أ) أزعمتني أعدل في القول .

(ب) أعلم أن الكواكب تسبح في أفلاكها المخصوصة .

(ج) أراك تهين الكبير والصغير .

(د) أجدك أحرصهم على تطويرالمعرفة اللغوية .

(هـ) أظن اللغات صنائعَ وضعية لا خلايا طبعية .

(و) أخالك تستهزُ في بيتك .

(ز) أحسب كل موجود متحيزاً بمكان .

وقـد سـبق أن بينا ؛(نظ : ط 398، ج 1)،انقسـام الأفعال الذهنيـة إلى ثلاث طوائف؛ فئة (زعم) وفئة(علم) وفئة (ظن)، وقد صرح ابن يعيش بهذا التـقسيم إذ قال : « والأفعـال الدالة على هذه الأمور سبعة : علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت . فالثلاثة الأول متواخية لأنها

85) للتوسع في أدلة توليد العلم انظر القاضي عبد جبار ، المغني ، ج 12 .

86) للمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الأفعال الذهنية والقوى الذهنيـة انظر القسم الأول من كتابنا الكساب اللغة في الفكر العربي القديم .

بمعنى(العلم) .والثلاثة التي تليها متواخية لأنها بمعنى (الظن) . و(زعمت) مفرد،لأنه يكون عن غير(علم) و(ظن)، والغالب عليه القول عن اعتقاد [87] ».

يتضح من العبارات السابقة أن جملة الفعل الذهني الموجّهة إذا تقدمت جلبت بفعلها حالة النصب التركيبية للجملة المضيفة بعدها ؛ بحيث تكون هذه الأخيرة جملةً دامجةً؛ إذا لم تظهر على أيٍّ من مكوناتها العلامةُ المُعربة عن حالة النصب كما في العبارة (ب)، أو جملةً منصهرةً جزئياً ؛ إذا ظهرت علامة النصب على بعض مكونات الجملة الدامجة كما في (58 ج، و)، أو جملة منصهرةً كلياً؛ إذا ظهرت أو قُدرت على مكوناتها المتراكبة فيها بعلاقة الإسناد التركيبية . كما في العبارات (58 .د. هـ . ز) .

وبما أن الفعل الذهني ينفرد بخاصية اقتضائه المطرد لأن يكون موضوعه المنصوب جملة لا يستبعد في هذه الطائفة من الأفعال أن تكون للتوجيه وضعاً. فتستعمل لغير التوجيه بشرط،كأن تستعمل مكتفية بموضوعها المرفوع[88]، كما في الجملة (59 أ) أو تزيد عليه بمصدرها كما في (59 ب).

(59) (أ) ﴿ وإنْ هم إلا يظنون ﴾ (2 - 78)

(ب) ﴿ وظننتم ظنَّ السوء ﴾ (48 – 12) .

وتكشف المقارنة بين استعمالي الأفعال الذهنية أن هذه تكون موجّهة في العبارات (58) وتامة في مثل (59) يعني هذا أنها تخضع لنفس المبدأ الضابط لاستعمالي الأفعال الناقصة .حيث يقترن نقصانها بدخولها على الجملة لتزمينها، كما في (60 أ) وتمامها باكتفائها بالموضوع المرفوع في الجملة (60 ب).

87) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7، ص 78 .

88) ذكر ابن يعيش أن الأفعال الذهنية تستعمل معتفية للإخبار عن نوع الاعتقاد إذا لم تذكر معها الجملة الدامجة أو المنصهرة . فقال : «إذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين ؛ وإذا قلت علمت فقد أخبرت أنه ليس عندك شك . وكذلك سائرها» . للمزيد من التفصيل انظر شرح المفصل ج7 ، ص 83 . والسيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج 2، ص 323

(60) (أ) ﴿كان الناس أمة واحدة﴾ . (2-213) .

(ب) إذا كان الشتاء فادفئوني .

تبيّن أن صلاً تداولياً يمكنه أن يعمل جملةً موجِّهةً يُلحقها بالجملة المضيفة الموجِّهة، فترتبط بها عاملياً كما في عبارات المجموعة (58)أو دلالياً كما هو شأن العبارات في المجموعة (58). وسنرى فيما يلي كيف يتسلط أصل الخفة التداولي على الجملة الضيفة الموجِّهة،فيختزل بعض مكوناتها للاقتراب من الموجِّهات المقيَّدة. وكأن الأصل في التوجيه أن يكون بالمفردات .

يُفترض في كل جملة ضيفة موجِّهة أن تقبل الاختزال، لأنها تخضع لأصل الخفة الذي يجري على ما يكثر استعماله. وهكذا يلاحظ تأثير هذا الأصل في اختزال جملة القسم الواردة في العبارة (57 أ) والتي لم يبق منها ، كما يتضح من العبارة المرادفة (61 أ)، سوى المركب الحرفي(والله) المتكون من (واوالقسم) والاسم المقسم به(الله) .ويلاحظ تأثيره أيضاً في تقليص الجملة الضيفة الواردة في العبارة (57 ج)، إذ تحولت إلى مركب حرفي(في نظري)؛ يرتبط عاملياً [89] بالجملة المضيفة الموجِّهة في العبارة المرادفة (61 ب) ، ومثلها (61 ج) . .

(61) (أ) والله ما سعيت في إذايتك .

(ب) أنت أعلم أقرانك في ظني .

(ج) في ظني أنك فاضل .

ويدخل في المركبات الحرفية الموجِّهة التي تتعاقب، وتتبادل الموقع والمركَّب من الجار ومعموله (في نظري)،كلُّ مركب ينحل إلى الجارّ وإلى مصدر الفعل الذهني .مثل: (في علمي)، و (في رأيي)، و(في وجداني)

89) سبق أن أثبتنا ، في الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي ، أن همزة الناسخ تفتح إذا دخل على جملة ترتبط بغيرها عامليا ، كما هو حالها في العبارة (61 ج) . وللمزيد من التوضيح انظر أيضا المرادي ، الجنى الداني : ص 407 والمبرد : المقتضب ، ج 2، ص 340 وما بعدها .

ونحوها (في اعتقادي)، و(في تصوري). وتشترك جميع هذه المركبات الحرفية الموجِّهة في الإفصاح عن وظيفة تداولية ترتبط بمنحى اعتقاد أحد المتخاطبين تجاه الجملة المضيفة .

ويعمل أصل الخفة في الجملة الموجِّهة، ويظهر أثر عمله في اختزال بعض مكوناتها (الفعل ومرفوعه) مع الاحتفاظ بمصدر منصوب بديلاً عن فعله المختزل مع مرفوعه [90] ويكون ربط الجملتين المضيفة وموجِّهتها عاملياً إذا تقدمت الضيفةَ. وبالأحرى ما بقي منها، كما في مجموعة الجمل (62) الآتية. وإذا تأخرت، كما في مجموعة الجمل (63) انقطع عملها، إذ يُلغى إلغاء عمل الأفعال الذهنية إذا تأخرت عما تعمل فيه .

(62) (أ) أحقاً أنْ أخطلكم هجاني .

(ب) فعلاً لا يسلم المرء من لسان جاهل .

(ج) الحقّ أنّ الحكمة خير كثير .

(د) باطلاً أنّ الإسلام دين عنف .

(63) (أ) ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ (4 – 151) .

(ب) عميت قلوب الدنياويين بتاتاً / ألبتة .

(ج) سنعود المريض قطعاً .

(د) وإذا مات سرنا في جنازته حتماً .

يلزم عن صحة المثبت في المبحث (3.4.5) ونحوه مما تقدم ضرورةُ أن يُعتبر، في تحليل العبارة، أصولُ المبدأ التداولي الذي يشارك في إقامة اللغة وعمل بنيتها. ويتحقق ذلك بتفكيك أولي للعبارة؛ فيُناط قسم من مكوناتها بالأصل التداولي العامل لها. وعليه يتعيّن أن تنحل كل عبارة في المجموعتين

(90) عقد سيبويه في الكتاب عدداً من الأبواب للمصدر المنصوب بفعله المختزل. ويذكر في جميعها مثل قوله وكأنه حيث قال: (معاذ الله) قال (عياذاً بالله)، و(عياذاً) انتصب على (أعوذ بالله عياذاً) ولكنهم لم يظهروا الفعل فيها... خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به، الكتاب ج1، ص162

إلى مكون منصوب بديل عن فعله المختزل مع موفوعه معمول بأصل تداولي فكان موجهاً للجملة المضيفة المكوّن الثاني في كل عبارة. ولتوضيح هذا التحليل نجعل كل عبارة بين حاضنتين[...]، ونضع بين معقوفين [...] مكونَها الموجّه المعمولَ بأصل تداولي، وبين قوسين (...) مكونَها الموجّهَ المعمولَ بأصول المبدأ الدلالي فنحصل على التمثيل (64) الموالي.

(64) (أ) [[أحقاً] (أن أخطلكم هجاني)] .

(ب) [(مسعود المريض) [قطعاً]] .

وإذا اتضح كيف تعمل أصول التداول موجِّهات تنضاف إلى جملة رئيسية موجَّهة أمكن أن نزيد في توضيح عمل هذه الأصول المتمثل في إسقاط بعض مكونات الجملة والاقتصار على بعضها الباقي، أو في اختزال الجملة بالإنابة.

4.4.5 التداول مناط الاختصار والاختزال.

في المبحث (6.3 من ج 1) المخصص للشغور تبين أنه غير الحذف، وإن اتحدا في خلو موقع داخل البنية القولية أو الكلامية من بعض مكوناتها. واتضح أيضاً أن أحد فرعيْ الحذف الاختصار؛ وهو حذف يقع في القول وليس في الكلام، ويحصل بإسقاط مكون أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه، بشهادة دليل، سقوط المقابل من البنية الكلامية. والذي يعنينا الآن إثبات العامل الذي يقضي بترك عنصر قولي مع الاحتفاظ بمقابله الكلامي.

من خلال المقارنة بين الأزواج الجملية الآتية يتبين أن التشاكل البنيوي بين الجملتين (أ) و(ب) حاصل في مستوى البنية الكلامية؛ لأن محتواهما واحد، وغير ملحوظ في مستوى البنية القولية. إذ تخلو الجملة (أ) من بعض مكوناتها القولية الماثلة في الجملة (ب).

(65) (أ) في ذمته درهم ليس إلا .

(ب) في ذمته درهم ليس إلا ذاك .

(66) (أ) أنت حر من بعد .

(ب) أنت حر من بعد ذاك الوقت .

(67) (أ) عامل حالة الرفع علاقة الإسناد لا غير .

(ب) عامل حالة النصب علاقة الإفضال لا غيرها من الإمكانات .

(68) (أ) تجرّع الدواء إما لا .

(ب) تجرع الدواء إن كنت لا تقي نفسك .

الجمل(أ)، في المجموعات الجملية (65-68)، تشترك في توفرها على «عنصر مقطوم».وهو ما تبقى من :1) مركب حرفي . مثل (إلا)في (65أ) المقطوم عن المستثنى المحذوف من مركبه بأصل الخفة التداولي[91] . و 2) مركب إضافي،منه (من بعد) و(لا غير)؛ المذكورين بالتوالي في (66أ) و (67ب)، المقطومين عن المضاف إليه المحذوف أيضاً بأصل الخفة .وعليه قوله تعالى :(لله الأمر من قبل ومن بعد) .أي «من قبل غلبة الروم ومن بعدها»[92] . و 3) مركبات موضعية؛ مثل حرف النفي(لا) المقطوم عن الفعل المحذوف من مركبه في (68أ) بنفس الأصل[93] .

---

91) صرح أكثر من نحوي بأن أصل الخفة التداولي هو عامل الحذف في مثل الجملة (65 أ) . قال سيبويه «باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً . وذلك قولك : ليس غير، وليس إلا . كأنه قال ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك . ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني» الكتاب ، ج2،ص375 انظر أيضاً الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 20 .

92) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج 7، ص 163 . وفي حكم «بعد» و«قبل» قال أبو جعفر النحاس : «وإنما سبيلهما أن لا يعربا لأنهما قد كانتا حذف منهما المضاف إليه ، والإضافة فصارتا معرفتين من غير جهة التعريف فزال تمكنهما فلم يخليا من حركة ، لأنهما كانتا معربتين ، فاختير لهما الضم . لأنه قد يلحقهما بحق الإعراب الجر والنصب فأعطيتا غير تينك الحركتين فضمتا» إعراب القرآن ، ج 2 ، ص 581 .

93) في ترادف جملتي المجموعة (68) أعلاه قال سيبويه : «قولهم : (إما لا) فكأنه يقول : (افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره) ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه وتعرفوا حتى استغنوا عنه بهذا» الكتاب ، ج1 ، ص 148 .

بينما الجمل (ب) من تلك المجموعات تتحد في مثول جميع العناصر المكونة للمركبات : الحرفي (إلا ذاك) في(68 ب)، والإضافي؛(بعد ذاك) و(غيرها) في (66ب) و(67ب) بذاك التوالي، والفعلي (لاتقي) في مثل (68ب). ومن أمثلة نحاة العربية للمحذوف اختصاراً بأصل الخفة التداولي نضيف ما يلي :

(69) (أ) لا عليك .

(ب) لا بأس عليك .

(70) (أ) من الآن فصاعداً .

(ب) من الآن فزاد الوقت صاعداً .

الأزواج الجملية (أ) و(ب)في المجموعات السابقة تتشاكل بنيتُها الكلامية وإن تغايرت بنيتها القولية بسبب ما وقع في الجمل(أ)من الاختصار. فكان لكل زوج نفس المحتوى والسياق، ويحصل بالجملتين نفس الغرض فكانتا مترادفتين، إذ تفسر الجملة (ب) الجملة (أ)،كما يتضح من قول المبرد« ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك. إنما يريدون لا بأس عليك [94] »، ومن قول سيبويه « أخذته بدرهم فزائداً حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » [95].

ومما وقع فيه الاختصار بأصل الإفادة التداولي سياق يضيق فيه الوقت على قول الجملة بجميع مكوناتها وإلاّ فات الغرض، ويضطر معه المتكلم إلى اختصار البنية القولية بالإبقاء على الاهم من مكوناتها وحذف كل قولة ؛ وإن لم تمثل في العبارة، تصل كلمتُها إلى المخاطب. من أمثلة المحذوف بفعل أصل الإفادة التداولي نسوق ما تبقّى من الجمل التالية .

94) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 129 .

95) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 146 . وقبله عقد سيبويه عدة أبواب للفعل المضمر المستعمل إظهاره والفعل المضمر المتروك إظهاره . إذا كان المخاطب مستغنياً عن لفظ المتكلم بالفعل . للمزيد من التفصيل انظر ص 128 وما بعدها ، من نفس الجزء .

(71) (أ) عندَك .

(ب) مكانَك .

(ج) خلفك ؛ [أمامَك ، تحتك ، فوقَك] .

(72) (أ) النارَ النارَ .

(ب) الطريقَ الطريقَ .

(ج) المسجدَ ؛ [الكليةَ ، المسرحَ المحكمةَ] .

(73) (أ) هلاَّ كتاباً نافعاً

(ب) ألا سيارةٌ أجدُّ من هذه .

(ج) خَيْرَ مَقْدَم .

عملاً بالمثبت في المبحث (4.5.3 ج I) المخصص لعوامل الأحوال والوظائف، ومسايرة للجرجاني[96] حول أصل اختصاص الفائدة بالجملة وتعذر حصولها بالكلمة الواحدة، يلزم ألا يحصل التواصل بالماثل من المكونات في المجموعات (71-73). وإنما يحصل بانتظام ذلك الماثل مع كوامن في بنية تمثل جملة تامة التكوين. وإذا كانت المركبات الماثلة في تلك المجموعات تشترك جميعها في حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال التركيبية القائمة بين الفضلات والمركب الإسنادي، تعين أن يكون الكامنُ كلمتُه في تلك العبارات المحذوفُ قولتُه منها بأصل تداولي مركباً إسنادياً؛ قدّره سيبويه بالفعل مع مرفوعه .

96) لا يحصل التواصل (أو الفائدة) بما دون الجملة . قال الجرجاني في تعليل هذه المقدمة : « تحتاج أن تعرف . . . أصلاً ؛ وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة ، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد ، والفعل من غير اسم يضم إليه . والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي . . . وإذا ثبت ذلك فإن الإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له . . . وكذلك النفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه . . . فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما . . . فكان ذلك الشيئان المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، وقيل للمثبت وللمنفي مسند وحديث ، وللمثبت له وللمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه . وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد ، أو الفعل وحده ، صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتا ومثبتا له ومنفيا ومنفيا عنه وذلك محال » أسرار البلاغة ، ص412 .

لمثل المجموعة (71) يقدر سيبويه [97] ، بذاك التوالي؛ (احذر ما بين يديك) و(الزم مكانك) و (افطُن لما خلفك) . وفي كل ذلك تحذير من شيء حالُ بإحدى الجهات المنصوص عليها . كما يقدر مركباً إسنادياً للمنصوبات المماثلة في المجموعة (72)، ويجعله فعلاً مع مرفوعه . مثل (لا تقرب النار)، و(خل الطريق أو تنح عنها) . وفـي النهي (لا تقرب)والأمر(خل) تحذيرٌ من الشيء المذكور، مستفادٌ من تكرار قولته [98](النارَ النار) و (الطريقَ الطريق) . ولمثل المنصوب (المسجدَ أو المحكمةَ) يُقدر سيبويه الفعل (قصد أو أراد)؛ كأن يرى المتكلمُ شخصاً متوجهاً وجهة المسجد في وقت الصلاة أو وجهة المحكمة في هيئة المحامي بحيث يكفيه أن يذكر منتهى غايته؛(المسجدَ أو المحكمةَ) . ومن المحذوف اختصاراً في (73) مركباتٌ جملية [99]، من قبيل (هلاَّ تؤلف أو تحضر كتاباً نافعاً) و (ألا) تشتري سيارة أجدَّ من هذه)، و (قدمت خير مقدم) . إلا أن هذه الجملة الأخيرة ليس فيها ما في الجملتين قبلها من معنى التحضيض المقترن بأداتيه (هلاَّ ، وإلا) .

كل حذف مما تقدم حاصل في مستوى البنية القولية لا غير . ولا يبرره سيبويه ونحاة آخرون بغير أصول التداول . كما يتضح بصريح العبارة من قوله في تعليله لنصب الأسماء المماثلة فيها؛ « أما النصب فكأنه بناه على قوله : قدمتُ . فقال قدمتَ خيرَ مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمت . . . وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال » [100] . وعليه

97) انظر الكتاب ، ج 1 ، ص 126 .

98) راجع « باب ما جرى من الأمر و النهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل » . الكتاب ، ج 1 ص 128 .

99) تقدم في (4.5.3) أن المركب الجملي كل متراكبين بعلاقة الإسناد ، كالفعل ومراكبه المرفوع ، وهو المختصر كما ذكره أيضاً ابن جني إذ قال : « وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتهما المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو ضربت ويضربان . . . وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد » . الخصائص ، ج2، 361 .

100) سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص138 .

يجب أن يكون الاختصار، كما سبق تحديده في مقابل قسيمه الاقتصار، أثراً خلفه إجراء أصلي الخفة والإفادة من مبدأ التداول؛ بوصفه أحد المبادئ الأربعة المقومة لكل لغة .

الاختزال كالاختصار في الانتماء إلى الحذف بعامل تداولي . ويفترقان من جهتي الماثل والكامن. من الجهة الأولى يكون التمييز بينهما مقولياً إذ لا يمثل في الاختزال إلا المصدر[101]، ويمثل في الاختصار كل اسم إلا المصدر . ومن جهة ثانية الكامن مع الاختزال متروك إظهاره[102]، وهو مع الاختصار مستعمل إظهاره .وهكذا تكون الجمل الكامنة مختزلة، وتكون المصادر الماثلة بدلاً منها، إذ «المصدر أبداً في موضع فعله»[103]، فلم يحسن إظهار الكامن مع مثول البديل .كما تكشف العبارات الواردة في المجموعات التالية :

(74) (أ) تحيةً وسلاماً .
(ب) هنيئاً لك الجائزةُ .
(ج) تبّاً وجدْعاً .
(د) ويْلَك .

(75) (أ) عجباً (سبحانَ الله) من سوء خُلُقك .
(ب) معذرة إليك إن أسأت الظن بك .
(ج) معاذَ الله أن أسخر منك .
(د) مرحباً بك ، أهلاً وسهلاً، شكراً لك .

---

101) انظر «باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره» وما بعده من الأبواب التي عقدها سيبويه لنفس الظاهرة في الكتاب ، ج 1 ، ص156 .

102) ذكر سيبويه نظائر للمصدر في البناء والمجرى . كالأسماء المحضة (تُرْباً) إذا أحدث انفعال الجواهر منها (ترِبَ)، وكالصفات المشتقة (هنيئاً مريئاً إذا كان للصفة سلوك فعلها فيكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه في المعنى وفي رفع المراكب الظاهر . كما في مثل (ليهْنِئَ لك الفوز) و (هنيئاً لك الفوزُ) . فللمزيد من التفصيل انظر الكتاب ، ج 1 ، ص 138 و 159 .

103) سيبويه ، الكتاب ، ج 1، ص127 .

كل المصادر المنصوبة، وكذلك الصفة(هنيأ)، في هذه العبارات بدائل من أفعالها المختزلة مع مراكبه المرفوع. وتتميز المجموعة (74) بقصد المتكلم[104]؛ أن يُسهم، من خلال قول عباراتها، في إنشاء محتوياتها . وذلك بالدعاء للمخاطب بالحياة والسلامة في (74 أ) والهَنْءِ في (74 ب). أو بالدعاء عليه بقطع اليد وسواها من أطرافه (74ب)، وبحلول الشر به والعذاب (74ج). بخلاف ذلك مصادر المجموعة (75) باعتبارها بدائل لأفعالها الثابتة لدى المتكلم فلم يكن فيها شيء من معنى الدعاء. فهو ذاكر لاستغرابه من سوء خلق مخاطبه ولبراءة الله وتنزيهه، كما في (75أ)، ومُنبّهٌ على حجته في إساءة الظن بمخاطبه في (75ج) .

نخلص مما تقدم إلى أن التوجيه الحاصل ؛بزيادة الموجِّهات أو بالحذف اختصاراً واختزالاً ، تعملهما أصول المبدأ التداولي، ولا دخل لغيرها من أصول المبدأ الدلالي ، والمبدأ الوضعي للوسائط ، والمبدأ الصوري . إذ التداول هو المتصرِّف في بنية العبارات المسرودة ؛ إما بزيادة تنضم إلى الجملة كما هو حال الموجهات . وإما بنقصان بعضٍ من مكونات الجملة كما هو الشأن في الحذف بقسميْه . ويمكن أن نلاحق أثر التداول في ظواهر أخرى تركيبية؛ كتكوين مركبات ، وصرفية ؛كالمرتبطة بتشقيق أفعال .

5.4.5 من عمليات التداول الموضعية

يهمنا في هذا المبحث أن نكشف عن علاقة التداول بالعمليات الموضعية المجراة على عضو داخل الجملة. وكأن بأصول هذا المبدأ تتوجه إلى مكون من الجملة بعينه، فتعزله عن سائر المكونات الأخرى لتعمل فيه دون أن تمس غيره مما يجاوره. إلا أن هذه الأصول لا يخلو أمرها من أيكون مجال عملها عنصراً من

104) كون المتكلم ، في الدعاء ، يقصد أن يشارك في إنشاء محتوى عباراته ذكره سيبويه ونص عليه بقوله : «إذا ذكرتها (أي تلك العبارات) كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها و ترجيتها ... لم يجز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته» . الكتاب ، ج1 ،ص166 .

مركب، وفي هذه الحالة وتبعاً لمبدأ التضامن قد يتسرب التغيير إلى عنصر آخر داخل ذلك المركب. وإما أن ينحصر عملها في المساهمة في تشكيل مركب ؛ وذلك بضم « عنصر تداولي »؛(وهو كل عنصر اقتضى التداول وجوده في مركب ما)، إلى « عنصر دلالي » مما يستوجب المبدأ الدلالي، بحيث يتركب من مجموع ذينكم العنصرين مركب واحد . وفيما يلي سنعمل على إظهار الأثر الموضعي للتداول من خلال تناولنا لتينكم الحالتين .

1.5.4.5 .حصر الخطاب و تشكيل المركب .

تقدم في المبحث (5.6.3. ج 1) أن حصر الخطاب أصل تداولي يتمثل في عزل الشخص المعني بالخطاب من بين الأشخاص الذين يتناولهم « العنصر الدلالي » على جهة الاستغراق والشمول. ومن العناصر الدلالية المهيأة لأن تشكل مع عنصر تداولي مركباً واحداً نذكر تبعاً لسيبويه اسم فعل الأمر (رُوَيْدَ)، واسم الإشارة (ذا) .

من أهم خصائص اسم الفعل أن اسميته تمنعه أن يتحمل ضمير المسند إليه غير الماثل في البنية القولية للجملة ، بينما الفعل له ذلك [105]. ويلزم عن تلك الخاصية أن يكون اسم فعل الأمر(رُوَيْد) مشاعاً بين مجموعة المخاطبين. ولتعيين المعني بالأمر المقصود بالخطاب يضطر المتكلم إلى أن يلحق بالعنصر الدلالي (رُوَيْدَ) عنصراً تداولياً (ك) به أمارة الجنس والعدد . فيشكل العنصران مركباً واحداً كما توضحه العبارة (76) الموالية .

(76) رُويدَكَ { رويدكِ ، رويدكما ، رويدكم ، رويدكن} .

105)عن الخاصية المذكورة أعلاه عبر سيبويه بقوله : « هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل ... ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية » . الكتاب ، ج 1 ، ص 123 .

عملاً بالمثبت أعلاه تكون كاف الخطاب، مع ما يلحقها من أمارة الجنس والعدد، عنصراً تداولياً رُكّبَ إلى (رويد) لإزالة شيوعه وتخصيصه بحصره في بعض مجموعة المخاطبين. وبتعبير سيبويه « اعلم أن رويداً تلحقها الكاف . . . وهذه الكاف التي لحقت إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص. لأن رويد تقع للواحد والجمع والذكر و الأنثى . فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني »[106] .

وقد استدل سيبويه وبعده ابن جني بأكثر من دليل على أن هذه الكاف أمارة وليست ضميراً منتمياً إلى مقولة الاسم كالتي في مثل (قرأت كتابك فدعوتك) . سيبويه استدل مراسيباً على تجرد الكاف من خصائص مقولة الاسم . وكذلك فعل ابن جني[107] حين « خلع عنها دلالة الاسم » . لكن علة خلع الاسمية عن تلك الكاف تكمن في تشكيل مركب مكون من عنصرين أحدهما دلالي والآخر تداولي .

وقبل المرور إلى الكشف عن أثر أصل حصر الخطاب في تشكيل مركب آخر لا بأس من الإشارة إلى ان سيبويه لم يلحق أمارة المخاطبين (كما) بأسماء فعل الأمر .

ولعله لم يسمعه مستعملاً . أما هذا الاستدراك منا فقائم على اطراد تعاقب أمارات الإفراد والتثنية والجمع على الموضع الواحد . ولا علة بنيوية تفرد الأمارة (كما) من بين المجموعة (ك ،كما ،كم ،كن) بعدم اللحوق باسم فعل الأمر أو غيره من العناصر الدلالية المهيأة لقبول تلك الأمارات .

106) سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 124 .
107) للوقوف على كيفية استدلال سيبويه وابن جني بعده على حرفية الكاف انظر بالتوالي الكتاب ، ج1 ، ص 125 ، والخصائص ، ج 2 ، ص 185 .

اسم الإشارة أحد تلك العناصر الدلالية القابلة لأن تنضم إليها (ك) الخطاب بوصفها عنصراً تداولياً اقتضاه أصل حصر الخطاب[108] فجرّده من خصائص مقوله الاسم. إذ لو بقيت تلك الكاف على اسميتها، كما في نحو(عَمَلُكَ شَهرُكَ)، لكان اسم الإشارة المعرفة مضافاً إلى الضمير المعرفة، وفيه نقض لأصل الإضافة ؛ ولصون هذا الأصل من النقض امتنع على الكاف المنضمة إلى اسم الإشارة أن تحتفظ بما كان لها من خصائص الاسم[109].

ومن أهم مميزات اسم الإشارة أنه يتحمّل خصائص صرفية مكررة . بحيث يومئ اسم الإشارة في الإفراد إلى جنس المشار إليه؛ (يكون ‹ذا› إشارة لمفرد مذكر، و‹تا› لمفرد مؤنث). وفي التثنية تلحقه الصرفة ‹ن ›التي تومئ إلى ذاك العدد وقد اقترنت بها الصرفة ‹كما› الدالة أيضاً على نفس العدد لكن في مجموعة المخاطبين لا في المشار إليه الذي تكفلت الصرفة ‹ن› ببيانه .

بإشارة ‹ذا› مع صرفته ‹ن› إلى مذكر مثنى يكون العنصر (ذان) دلالياً. أما (كما) الملحقة به في نحو (ذانكما) فإنها تومئ إلى شخصين اثنين من مجموعة المخاطبين. فكانت عنصراً تداولياً عمله أصل حصر الخطاب في الشخصين المقصودين. و بصحة ما ذكرنا يمكن أن نستخلص الفرضية المراسية (77) الموالية .

(77) . كل عنصر ورد في تركيب، وقد تكرر اقترانه أيضاً باسم الإشارة، فهو صرفة عملها التداول.

---

108) من النحاة المتأخرين الذين نبهوا أيضاً على حرفية كاف الخطاب ابن مالك و كل من شرح ألفيته . من بينهم الأشموني إذ قال في شرح قول ابن مالك « انطقا بالكاف حرفاً أي انطق بالكاف محكوماً عليها بالحرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير ، كما هو في نحو (غلامك) . وتلحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً» . الأشموني ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص 150 .

109) عن المانع المذكور أعلاه عبر ابن الناظم في شرحه لألفية أبيه فقال : « وإنما حكم على هذه الكاف بأنها حرف؛ لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم منتف. لأن اسم الإشارة لا يقبل الإضافة ؛ لأنه لا يقبل التنكير» . ابن الناظم شرح الألفية ، ص 78 .

عملاً بهذه الفرضية يكون المركب الإشاري في الجملتين (78) الآتيتين مؤلفاً من عنصر تداولي ‹كما› ومن عنصر دلالي (ذان) و(تان). وعلى نحو من ذلك التأليف سائر المركبات الإشارية في مجموعة الجمل (79) المقبلة.

(78) (أ) ما ذانكما فوق رأسكما .

(ب) كيف تانكما المريضتين [110] .

(79) (أ) ﴿وما تلكَ بيمينكَ يا موسى﴾. (20-17) .

(ب) ﴿ذلكمْ الله ربكمْ فاعبدوه﴾. (10-3) .

(ج) ما ذلكَ تحت قدمكَ .

وليس غرضنا من ذكر هذه الأمثلة حصر جميع الاحتمالات، وهو ما فعله الأشموني والصبان بعده [111]، بل سعينا من وراء ذلك إلى بيان كيف تصح الجملة من جهة مطابقة العنصر التداولي في المركب الإشاري للمخاطب المعني، كما في جمل المجموعتين (78-79)، بحيث يلزم عن عدم تلك المطابقة اختلال بنية الجملة الموضحُ بالجمل (80) الموالية .

(80) (أ) ما ذاكَ تحت قدمكِ *

(ب) هل تانكم سيارتاكن*

(ج) أولئكِ إخوتكم* .

فساد جمل المجموعة (80) مبرر بعدم المطابقة لا غير. لأن (كَ) العنصر التداولي في المركب الإشاري في الجملة(أ)يدل على انحصار الخطاب في مفرد مذكر، بينما الضمير(كِ)في(قدمكِ) يعود على مفرد مؤنث. كما أن(كم)بعضَ المركب الإشاري (تانكم) حاصرٌ للخطاب في جماعة الذكور،

110) مثل الجملة أعلاه قوله تعالى : (ألم أنهكما عن تلكما الشجرة) (7-22). وفي وصف (كما) في الآية قال ابن جني : « (كما) من (أنهكما) منصوبة الموضع ، و (كما) من (تلكما) لا موضع لها ، لأنها حرف خطاب » . الخصائص ، ج 2 ، ص 185 .

111) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج1 ، ص151 و 152 .

بينما(كنَّ) بعضُ المركب الإضافي (سيارتاكن) دالٌّ على جماعة الإناث. ولانعدام التطابق العددي بين (كَ) بعض المركب الإشاري (أولئكَ)في الجملة(ج) وبين (كم) بعض المركب الإضافي (إخوتكم) اختلت البنية التركيبية لتلك الجملة. وما قدمناه هنا كاف لإثبات الأثر الموضعي الناجم عن إجراء أصل تداولي فتشكل ذلك المركبُ الذي ينحل إلى عنصرين دلالي وتداولي .

2.5.4.5 اختراق التداول للتركيب .

غرضنا في هذا الموضع أن نحدد العلاقة القائمة بين التداول والمكون الصرفي وذلك بالكشف عن أثر أصول الأول الملحوظ في قواعد الثاني التي تضبط صيغ الأفعال وأبنيتها الصرفية. ولبيان كيف يخترق التداول التركيبَ ليُعلّق به التصريفَ فيعملَ في مواده نأخذ البناء لغير الفاعل نموذجاً للتشخيص.

سبق أن تناولنا ، في المبحث (4.3 ج 1)، البناء لغير الفاعل. وذكرنا هنالك نهيجته المنحصرة في نزع الفاعل، فصرف الفعل إلى (فُعِلَ) معَ استبدال لواصق المطابقة، فنقل المفعول من موقع النصب إلى موقع يستلم فيه حالة الرفع، ويفرض على الفعل أن يطابقه . لكن وجود مجموعة من الأفعال المبنية وضعاً للمفعول [112]، فلم تعرف نزع الفاعل ، يقضي أن تكون أول عملية في نهيجة هذا البناء هي صرفُ الفعل إلى (فُعِلَ) للحصول على بنيته الصركيبية[113] التي تهيئه للدخول في علاقة الإسناد التركيبية مع مركب؛

---

112) من الأفعال المبنية وضعاً لغير الفاعل ذكر نحاة العربية وصرفيوها : وُرِدَ ، وحُمَّ، وفُئِدَ ، وجُنَّ ، وسُلَّ ، وزُكِمَ، ووُعِكَ . وهذه الأفعال ونحوها مما لم يذكر هنا الظاهر أنها تشترك في خاصية الدلالة على داء . كما جاء في الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ص 272 .

113) المفهوم من راسمة «الصركيبية» سبق أن تناولناه بالتفصيل في المبحث (5.6.3 ، ج 1) وحددناه في الفقرة 332.

يكون له من الأحوال التركيبية الرفعُ ولا يكون له من الوظائف النحوية الفاعليةُ . بعد صرف الفعل تأتي عملية نزع الفاعل بشرط ألاّ يكون الفعل من زمرة المبني وضعاً لغير الفاعل . فعملية نقل مركب طرفٍ في علاقة الإفضال لجعله طرفاً في علاقة الإسناد .

تسلسل ما ذكر من العمليات المشكلة لتهيجة البناء لغير الفاعل ضامنه مبدأ التساند القائم بين العناصر المتراكبة . بمعنى يمكن إطلاق تلك السلسلة من العمليات بإجراء موضعي يمس صيغة الفعل لتنطلق بعد ذلك باقي العمليات بتواليها المذكور . وإذا بحثنا عن العامل الذي حفز الفعل إلى صيغة (فُعِلَ) وحمله عليها فلن نجد سوى التداول . ولذلك ترى ابن عصفور يدخل التداول ضمن المباحث الرئيسية في مسألة البناء لغير الفاعل[114] . وقد طول لغويو العربية صرفيين ونحويين وبيانيين في سرد الأغراض التي يبنى لها الفعل لغير الفاعل [115] . لكن لها أصلاً واحداً تنحدر منه؛ عبر عنه ابن جني بقوله: « ضابطه أن يكون الغرض إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، ولا غرض في إبانة الفاعل من هو »[116] . لأن « مخاطبك لا يريد منك الإخبار عن الفاعل وإنما همُّهُ واعتناؤه بالمفعول » [117] .

---

114) مسألة البناء لغير الفاعل تنحل لدى ابن عصفور بمعرفة « ستة أشياء : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ؛ والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ؛ وكيفية بنائها للمفعول والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت ، وهل فعل المفعول بناء برأسه أو معيّر من فعل الفاعل » : شرح جمل الزجاجي ، ص 534 .

115) للتوسع في الأغراض التي يُبنى لها الفعل لغير الفاعل انظر من الصرفيين السجوري : فتح الخبير اللطيف ، ص 22 . ومن النحويين الرضي ، شرح الكافية ، ج 2، ص 272، وابن أبي الربيع : شرح جمل الزجاجي ، ص 962 . ومن البيانيين الزركشي: البرهان،ج، 3، ص 144 .

116) نفس النص في الزركشي : البرهان،ج 3 ، ص 144 . ويتكرر الغرض الذي وصفه ابن جني في كتب النحو وغيرها وهو السمة الرئيسية في بناء الفاصل عند شومسكي كما سبق أن أشرنا إلى قوله « لمقامات مرئ محتملة لتجنب توجيه الاهتمام إلى الفاعل المنطقي والعناية به . أولها كيفيات متباينة لتجنب التعبير عنه مع تمسكها بضرورة تركيبية تقضي بحلول المركب الاسمي السوج» . انظر ص 100 من هذا العمل .

117) ابن أبي الربيع ، شرح جمل الزجاجي ، ص 962

يلزم عما تقدم أن يكون اهتمام المتخاطبين بوقوع الفعل بالمفعول هو الأصلَ التداولي الذي يؤثر مباشرة في صرف الفعل إلى (فُعِلَ) لطي ذكر فاعله. وذلك إما للعلم بتفرده بإيجاد ذلك الفعل وتعظيمه، كما في نحو الآية (81أ) الآتية . وإما للخوف منه (81 ب) أو عليه (81 ج)؛ وإما لتحقيره (81 د) . وقد يكون طي الفاعل لأغراض جزئية أخرى، كالإبهام على المخاطب، والإيجاز، أو لإقامة التجنيس الذي يحصل بتناسب صوتي بين وحدتين متساويتين، كما في نحو العبارة (هـ) من المجموعة (81) الموالية :

(81) (أ) ﴿وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمرُ﴾ [118] . (11-44)

(ب) صُفِع المحامي في مقر حزبه أمام الملأ .

(ج) خُرِّب حاسوب ابنك .

(د) كُذِّب الرسول (ص) .

(هـ) من طابت سريرته حُمِدت سيرته .

يحصل أحد تلك الأغراض المتعلقة بأصل إيقاع الفعل بالمفعول، ويتحدد الغرض المعني بالكلمات الماثلة قولاتُها في الأبنية القولية المسرودة في المجموعة (81) ، إذا لم يلزم طي ذكر الفاعل عن ضرورة الجهل به كما في نحو الجملة (82) الموالية .

(82) سُرِق مذياع السيارة نهاراً في وسط المدينة .

من خلال المقارنة بين سياقي الجملة (82) وجمل المجموعة (81) يتبين أن أصل إيقاع الفعل بالمفعول لا يخلو إجراؤه من أن يكون إجبارياً ؛ إذا كان الفاعل

(118) الغرض من الإخبار بالفعل المبني للمفعول في الآية الكريمة أعلاه وصفه الزركشي نقلاً عن الزمخشري المفصل ، ج 2 ، ص 398 ، فقال : « كان طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين . أحدهما أنه إن تعيّن الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده كان ذكره فضلاً ولغواً . والثاني الإيذان بأنه منه غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرد بإيجاده وأيضاً فما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يصان ويرتفع به عن الابتذال والامتهان » . البرهان ، ج 3 ، ص 145 .

مجهولاً، أو اختيارياً إذا كان المتكلم قد طوّعت له العلاقةُ التي تجمعه بمخاطبه أن يتخلى عن ذكر الفاعل من جراء غرض مروم من الأغراض المسرودة .

بما أثبتناه في الفقرة الأخيرة يكون محتوى الأصل التداولي المسمى إيقاع الفعل بالمفعول، متكلماً جاهلاً بالفاعل أو غيرَ جاهل به ولكن قاصداً غرضاً يحصل بطي الفاعل. وكل متكلم لا يوجد متصفاً بإحدى تينكم الصفتين لا يحسن منه، تبعاً للعلاقة التي تجمعه بالمخاطب، صرفُ الفعل إلى (فُعِلَ) من أجل طي فاعله. ولا شيء يدل على أثر أصول التداول في بنية الجملة من ربط التغييرات البنيوية بطرفي العلاقة(ع)القائمة بين المتكلم(ك ₂) والمخاطب (خ ₁) كما سبق تحديدها [119] .

(119) للتوسع في المفهوم من العلاقة القائمة بين المتخاطبين انظر الصياغة (ك ع خ ₁) في العبارة (30) من البحث (4 . ج 1).

خلاصة

بين الكلي من اللسانيات المتوجه بالبحث إلى ما يعم كل اللغات البشرية، وبين الجزئي منها الذي يحصر تامله في الخاص باللغة المعينة تأتي اللسانيات النسبية المؤطرة للانحاء النمطية. والنحو النمطي، باعتباره جهازاً نظرياً للوصف، أساسه الوسائط اللغوية المقومة لعدد محصور من اللغات، وغايته صوغ القواعد اللسنية التي تعم لغات موحدة بنيوياً بوسائطها الجامعة بينها. وهدفه منع انتشار الاختلاف بين اللغات إلى ما لا نهاية أو افتعال الائتلاف بينها إلى درجة سبكها في بنية نحو واحد يعم جميعها .

اللسانيات النسبية، كما تتصور هنا، تفترض أن للغات البشرية مبادئ واحدة؛ (مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي، ومبدأ وضعي، ومبدأ صوري)، لكن حظوضها من المبدأ الوضعي متغايرة ؛ وتوزيعها لأصول المبدأين الدلالي والتداولي لا يتم في كل اللغات بطريقة واحدة. ويلزم عن ذلك أن تختلف مكونات اللغات عدداً وحجماً . لذا لا يليق بالنظرية اللسانية أن تهمل تباين الأنحاء الموصوفة والواصفة ، من حيث عدد المكونات وحجم المكون الواحد في كل نمط لغوي .

مما ينضوي إلى اللسانيات النسبية ، ولا يؤخذ به لعدم دخوله في التصور المقدم للنسبية في الفقرة السابقة ، نذكر أولاً ما تناول القرابة السلالية بين اللغات. رفض هذا الضرب من الدراسة اللغوية يستند إلى مبررات. منها ضيق مجال المقارنة لقيامها على القليل من الجزئيات المتناهية في الصغر . إضافة إلى وقوع هدف الدراسة خارج اللغة . وأخيراً الامتناع المنطقي لتحصيل المعرفة العلمية داخلها بمنهج الاستقراء والاستنباط (أوالقرنّب). وثانياً ما صنَّفَ اللغات على أساس القرابة النمطية. من أهم ما يُبرر به رفض هذا الضرب من البحث في اللغة الاختيارُ الاعتباطي لمعيار التصنيف، وغيابُ المبادئ العامة المفسِّرة للأصناف

اللغوية المحتملة و لكيفية تدرج اللغات داخل صنفها. وبذلك تداخلت الأصناف المتغايرة ، وانتفى من البحث طابع التنبؤ لعدم الاهتمام بإنشاء النظرية اللسانية .

من النمطية اللسانية المنضوية إلى التيار النسبي في البحث اللغوي تحتفظ بنزوعها إلى إقامة نظرية لسانية لبناء نماذج من الأنحاء النمطية. بشرط أن تكون أولياتُ تلك النظرية فرضياتٍ مراسيةً جُرِّدت باستقراء لغات. إذ دور الاستقراء، بوصفه فلقاً من منهجية تحصيل المعرفة العلمية فلقُها الثاني الاستنباطُ ، منحصرٌ في تكوين فرضيات مراسية . لكن معرفتنا باللغة لا تنمو إن سايرنا النمطية اللسانية في حصر مجال المقارنة في بنية الجملة أو في بعض مكونات اللغة. وإنما تتطور تلك المعرفة إن تمكنا من حصر اللغات البشرية في نمطين اثنين. تقابل لغاتهما ملحوظ في المعجم والصرف والتركيب ، ومفسَّرٌ بالتقابل القائم بين وسائطهما اللغوية.

كون اللغات البشرية تشترك في أساس جامع بينها من أهم الفرضيات المراسية الثابتة في اللسانيات النسبية ؛ النمطية أو الخاصة. والأساس الجامع بين اللغـــات في هذا العمل ليس البنية المنطقية الدلالية ، كما في النمطية ، بل هـــو؛1) المعجم المحض المنتظم مفرداته بعلاقات التباين، والتناظر، والتباظر، فالانتماء. و2) العلاقات الدلالية التي تتخذ من مفردات المعجم أطرافاً لها . كالسببية ، والعلية ؛ والإضافة ، والانتماء . عن ائتلاف مفردات المعجم بالعلاقات الدلالية تتكون بنية كلامية توازيها بنية قولية تراكبت فيها قُولات المعجم بعلاقات تركيبية كالإسناد ، والإفضال، البنية الكلامية أساس مشترك بين اللغات توازيها أبنية قولية نمطية .

بدل القول مع النمطية النسانية إن للجملة في كل اللغات بنية سحيقة كلية ، وبنية سطحية خاصة، وبنية عميقة نمطية ، نرى أن لكل اللغات البشرية مستويات ثلاث؛ مستوى كلي يتمثل في أصول المبدأين الدلالي و التداولي.

ومستوى نمطي يتمثل في المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ، ومستوى خاص متمثل في الخصائص الفارقة بين لغات النمط الواحد المستند إلى نفس الوسائط اللغوية . ولا يُفسّر وجود الخصائص الفارقة مع اتحاد الوسائط اللغوية بغير تمدد الوسائل التي يوفرها الوسيط الواحد . وسيط الجذع، مثلاً ، يميز اللغات الآخذة به بخاصية المحافظة على بنية القولة من التغيير الداخلي . لكنه يوفر إمكانية « الضم » للغات العازلة كالصينية ، وإمكانية « السبك » للغات الإلصاقية كالأنجليزية . والضم أو السبك من الوسائط الخصوصية .

وبما أن انتظام الوسائط اللغوية أساس اتساق الخصائص البنيوية المميزة للنمط اللغوي زالت الحاجة إلى الكليات اللزومية الضرورية في النمطية اللسانية . وبذلك نتجنب ركاماً هائلاً من المشاكل المنهجية ومن التصورات الجوفاء؛ الخالية من أي محتوى واقعي، مع أن اقتناصها يحصل بمنهج الاستقراء المرتكز على المعاينة الحسية لمعطيات تنتمي إلى أكبر عدد من اللغات

منهج الاستقراء المستند إلى عنصر الملاحظة المراسية لمعطيات من لغات مختلفة لا يفيد في تحصيل المعرفة العلمية ما لم يعزز بمنهج الاستنباط بوصفه قواعد مضبوطة لاستخلاص أقوال مشتقة من مقدمات . فلا الاستقراء يفيد إن التزم بالمعاينة الحسية للظواهر موضوع المقارنة ، ولم يطلب أكثر من استخلاص الخاصية اللغوية التي لوحظ ترددها بنسبة معينة، ولا الاستنباط يفيد أيضاً إن فهم منه ترتيب خصائص في سلمية تساند من أجل تعميمها . وإذا كانت النمطية اللسانية قد رفضت كلياً الاستنباط الخالص المنطلق من مصفوفات، أوفرضيات اعتباطية، فإن ذلك لا يلزم عنه السقوط مباشرة في التفكير الاستقرائي الملتزم بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية . لأن بين الاستقراء الخالص والاستنباط الخالص مسلك ثالث يجمع بينهما بكيفية تجعل منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط .

الفصل السادس

منهج اللسانيات النسبية لتحصيل المعرفة اللغوية .

تقديم .

سبق أن أثبتنا في الفصل الأول من هذا العمل أن من جملة ما يميز اللسانيات النسبية كونها تتخذ القرنب؛ (الاستقراء فالاستنباط) منهجاً لاقتناص الخصائص النمطية للغات البشرية. وسبق أن بينا في موضع آخر[120] أن القرنب يمثل المنهجية المناسبة للنظرية المعرفية الكسبية إطار النظرية اللسانية النسبية. وبررنا هناك انشطار هذه المنهجية إلى فرعين مترابطين؛ بحكم انطلاق الفرع الثاني؛الاستنباط، من منتهى الفرع الأول الاستقراء. ومهدنا لتدرج الفرع الأخير عبر مسلكين متعاقبين.

(أ) مسلك الملاحظة المراسية . تستقله « قوى المعرفة » المهيأة طبعاً وخِلْقَةً للالتزام بحدود الملاحظة المراسية للوقائع الحسية ، فتنتهي إلى التصوُّر بالمعارف الجزئية التي تشكل موضوعات حقل معين. والمعرفة الجزئية متميزة أولاً بكونها

120) انظر الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 169 .

خاصة؛ بمعنى أن قوى المعرفة موجَّهة لأن تباشر كل موضوع على انفراد لتنتزع منه خصائصه الفارقة دون ماله من الخصائص الجامعة. لأن قوى المعرفةغير مهيأة لتجريد« الكليات المراسية »؛(= الخصائص العامة المشتركة بين موضوعات الحقل المعين) . وتتميز تلك المعرفة ثانياً بكونها « أولية »؛ بمعنى لا تتولد بطريقة احتجاجية من معارف سابقة . وتتميز أخيراً بأن اعتقاد صحتها أو بطلانها يكون بأدلة استدلالية؛ كالتكرار الملحوظ في التجريبيات، والتواتر المتردد في النقليات .

(ب) مسلك الاستدلال؛ يمثل المرحلة الثانية من الاستقراء ، قاعدتُه منتهى مسلك الملاحظة المراسية، ومنتهاه يتخذه الاستنباطُ قاعدةً له . مسلك الاستدلال يركبه « العقل العملي » [121] ؛ وهذا الأخير قوة نفسية مهيأة خلقة لاسترفاد العون من « العقل النظري » على مباشرة المعارف الجزئية ليجرد منها الكليات المراسية .

الكليات المراسية متميزة، كما يتبيَّن من اسمها ، بكونها صوراً عامة مبنية من الخصائص المشتركة بين موضوعات تنتمي إلى نفس الحقل . وبما أن الانطلاق إلـــى تلك الكليات يكون من قاعدة المعرفة الجزئية، وبما أن الانسياق إلى إدراكها يكون عبر مسلك منضبط بأوليات العقل النظري، وجب إدراج الكليات المراسية في قسم يختص باسم « العلم الاستدلالي » . لأنها تجمع في ثبوتها بين اعتبار أمثلة الوقائع وبين مراعاة أدلة العقل النظري .نخلص مما تقدم إلى صوغ فرع الاستقراء من منهجية القرنب؛كما في المبيان (1) الموالي [122]

121) للتوسع في تكوين العقل العملي وعلاقاته بغيره من القوى النفسية انظر المرجع السابق ؛ ص87 .

122) مسلك الملاحظة المراسية من الاستقراء سبق توظيفه في مباحث المعجم النحت . انظر ص 204 من هذا العمل .

(1)

وقائع ثابتة ـــــــ> (ملاحظة) معارف جزئية ـــــــ> (استدلال) كليات مراسية .

أما الاستنباط بوصفه الفرع الثاني من القرنب فهو انسياقٌ للذهن المنطلق من الكليات المراسية ، عبر مسلك برهاني ، لاقتناص علوم كسبية ؛ وهي المبرهنات اللازمة بالضرورة المنطقية عن تلك الكليات . والعلوم المستحصلة بهذه الكيفية تنتمي إلى قسم « العلم البرهاني العملي » . وبضم هذين الفرعين؛ الاستقراء فالاستنباط، في منهجية القرنب نحصل على التمثيل بالمبيان (2) الموالي .

(2)

وقائع ثابتة ـــــ> (ملاحظة) معارف جزئية ـــــ> (استدلال) كليات مراسية ـــــ> (برهنة) علوم كسبية .

قواعد الانطلاق والمسالك المعبر عنها بالمبيان (2) تمثل النظرية المعرفية الكسبية . وهي منهجية عامة لاقتناص المعرفة العلمية في مختلف حقول العلم . ولا يتغير فيها عند نقلها من حقل معين إلى غيره سوى رواسم القواعد ومنتهى المسالك . بمعنى إن صارت منهجية للنظرية اللسانية النسبية احتفظت بالمسالك، وغيرت، بموجب انتسابها إلى مجال اللغة، قواعد الانطلاق ومنتهيات المسالك، كما هو مبيّن بالعبارة التالية .

(3)

وقائع لغوية ـــــ> (ملاحظة) خصائص بنبوية فارقة ـــــ> (استدلال) وسائط لغوية ـــــ> (برهنة) خصائص بنبوية نمطية

والذي يعنينا من هذا الفصل هو التحقق من المثبت في المبيانين (2) و (3) .

1.6 من معطيات اللغات المختلفة إلى خصائصها الفارقة .

باتخاذ المعطيات اللغوية قاعدة، منها الانطلاق تتجنب النظرية اللسانية النسبية المشكل العُلُوميُ المطروحَ على النظرية اللسانية العامة، بحكم أن قاعدة انطلاق هذه الأخيرة مواضعات وفرضيات اعتباطية لا تقترن محتوياتها بواقع ما .

يلزم عن اختلاف قاعدة الانطلاق في النظريتين أن اللسانيات النسبية ، بارتكازها على قاعدة واقعية، وفرت لنماذجها النحوية إمكانية التقاطع مع أنماط اللغات البشرية والانتهاء إلى « كليات عملية » ، بينما اللسانيات الكلية، باستنادها إلى قاعدة اعتباطية، فوتت على نموذجها إمكانية التقاطع مع اللغات البشرية، إذ لا يبنى بالقياس إليها ، ووسعت أفق الانتهاء إلى « كليات نظرية » تصح داخل النسق المصفوفي [123]، ولكنها قد لا تصدق على واقع لغوي .

وإذا كان وضع طائفة من المصفوفات يشكل اللبنة الأولى في بناء النظرية اللسانية العامة فإن مقابلها في النظرية اللسانية النسبية يتمثل في جمع معطيات تنتمي إلى عدد من اللغات، مع إخضاع ذلك لضوابط يتناولها المبحث الموالي .

---

123) النسق المصفوفي المقابل العربي للفظ الأجنبي systeme axiomatique . والمصفوفة قضية أولية : موضوعة من غير مراعاة مطابقتها للواقع ، يتم التسليم بها بدءا إذ تسند إليها قيمة صادقة . وهي مركبة من رواسم أولية terms primitifs غير معرّفة ومن رواسم معرّفة انطلاقا من الرواسم الأولية . وعن المصفوفات تشتق قضايا أخرى صادقة عن طريق تطبيق قواعد الاستنباط المعينة مسبقا . إذ تعتبر القضية (ح) صادقة داخل النسق الصوري (س) إذا أمكن استنباطها من مصفوفات (س) بواسطة عدد محصور من العمليات المسموح بها داخل (س) . في الموضوع انظر تارسكي : مدخل إلى المنطق : Alfred Tarski, introduction à la logique. وكذلك بوبر ، في كتابيه ، منطق المعرفة العلمية والمعرفة الموضوعية .
Popper , la logique de la decouverte scientifique , et la connaissance objective .

1.1.6. ضوابط إنشاء قاعدة الانطلاق .

كل تجميع للوقائع المتعددة لا يكون بطريقة عفوية ولا ارتجالاً . لأن التجميع لا يتأتى بغيرتحديد خاصية انتماء تلك الوقائع إلى نفس المجموعة . وهذه الخاصية بمثابة قيد يميز الانضمام الوارد من الانضمام النابي . إذن، كل معطى لغوي توفرت فيه خاصية الانضمام إلى قاعدة الانطلاق يكون قد امتثل لقيد الورود . لكن ما طبيعة خاصية الانتماء وما أساس أولويتها .

استناداً إلى ثنائية الكلام والقول؛ (1.6.3) أو إلى ما يرادفها مثل البنية السحيقة والبنية السطحية (3.5) أو الصورة المنطقية والصورة الصوتية، فإن الأنسب لخاصية الانتماء أن تكون لها طبيعة الكلام لا طبيعة القول، بحكم أن الأول كلي وهو مصدر الخصائص المشتركة بين جميع اللغات البشرية [(124)] .أما القول فله خصائص تغطية مصدرها الوسائط اللغوية فضلاً عن خصائص فارقة مصدرها وسائط خصوصية . وما قد يظهر عليه من خصائص كلية فصدى الكلام المرتد من القول . إذن الخاصية التي تستغرق، على جهة الشمول،كل اللغات أولى بقيد الورود من غيرها الذي يتناول بعضها أو لغة بعينها . نخلص مما سبق إلى إمكان صوغ قيد الورود (4) كما يلي .

(4) خصائص الكلام الكلية أولى بالاعتبار عند تجميع معطيات من لغات مختلفة لإقامة قاعدة الانطلاق .

وإذا تعينت الجهة المنظور منها إلى المعطيات القاعدية تعين إخضاع هذه الأخيرة لقيد آخر، وهو «قيد الأقدم». أي أن موضوع النظر إذا كان داخلاً في سلمية التساند؛ (3.5.<22>) . قدم الأسبق في السلمية على اللاحق . لأن كل

---

(124) من أساس من الكليات الكلامية كوّن خالد آيت حمو قاعدة من المعطيات تنتمي إلى مائتين ونيف من اللغات تجمع بين تلك المعطيات خاصية التسوير ، وهي بها متساوية ، ولا تتغاير لفظياً واختصاصاً إلا من حيث القول . للتوسع في الموضوع انظر آيت حمو ، بنية وقطبة التسوير في اللغات الطبيعية
khaled Ait Hamou Structure et typologie de la quantification dans les langues naturelles .

لغة تستعمل اللاحق في السلمية فهي تستعمل السابق بالضرورة ولا ينعكس. وبغير اعتبار لقيد الأقدم يمكن اتخاذ اللاحق في السلمية موضوعاً للنظر، وعندئذ تخرج من قاعدة الانطلاق لغات تقتصر على استعمال السابق.

ولتحرير العبارة بمثال موضح للقيدين السابقين نكوّن قاعدة الانطلاق من «الوظائف النحوية»[125]، وعملاً بقيد الورود لا يؤخذ بعين الاعتبار أبنية تحقق تلك الوظائف في مختلف اللغات. يحكم انتظام الوظائف النحوية في سلمية التساند (5) الموالية.

(5)الفاعلية، والمفعولية ⟨الغائية، والماعية، والتمكين، والتوقيت، والتكميم، والتكييف، والتهيىء.

يلزم أن تشترك كل اللغات البشرية في استعمال السابق(=الفاعلية والمفعولية) في السلمية (5)، وأن يتفرد بعضها باستعمال اللاحق (= الغائية ، والماعية، إلخ). وبمقتضى قيد الأقدم يتعيّن حصر المعطيات القاعدية في سابق السلمية لتوفير إمكانية التمثيل لأية لغة. وعند الشروع في تكوين قاعدة الانطلاق من مقولة الفعل المنتظمة الفروع بالسلمية (6) الموالية ؛

(6) الفعل المتعدي ⟨الفعل اللازم، والفعل القاصر، والفعل المتخطي[126].

يكون قيد الأقدم قاضياً بالحصر المرحلي للمعطيات القاعدية في الفعل المتعدي لأنه المشترك بين اللغات. أما باقي الفروع اللاحقة في السلمية (6) فقد تخلو لغات من بعضها. مما أوردنا في شأن هذا القيد يمكن صوغه بالعبارة (7)التالية .

(7)السابق من المعطيات المنتظمة في سلمية تساند أولى بالاعتبار من اللاحق

يقيدي الورود(4) والأقدم (7) السابقين تتوفرلمعطيات مختلف اللغات إمكانية المثول في قاعدة الانطلاق. وإن المقارنة بين اللغات، في تصورنا للسانيات النسبية ، لا تقوم بين وحدات لغوية معزولة، كالمفردات المعجمية، أو

126) للاطلاع على المفهوم من الوظيفة النحوية وعددها وعواملها انظر المبحث (4.5.3 في ج 1) من هذا العمل .

126) راجع فروع مقولة الفعل في المبحث(3.1.4 في ج 1) من هذا العمل .

التصويتات، أو الجملة أو ترتيب مكوناتها، وهلم جرا، وإنما تكون المقارنة بين فصوص اللغات محتوى وعلاقات .و منها الانحدار نحو بنية العبارة.

شرعنا في فصول سابقة في هذه المقارنة التي تشمل كافة فصوص اللغة، وميزنا بين اللغات التركيبية واللغات التوليفية بتحديد خصائص هذين النمطين التي تمس؛ 1)التركيب المتميز في النمط الأول من اللغات ببنية قاعدية،لمكوناتها المتراصة رتبةٌ قارة، وله في النمط الثاني بنية قاعدية مكوناتُها المؤلفة حرةٌ من الترتيب القار .2) المعجم؛ وهو مسيك في اللغات التركيبية وشقيق في اللغات التوليفية [127]. 3) التصريف، في اللغات التركيبية، إلصاقي لا يكاد يستقل بموضوعه عن التركيب بسبب معجمها المسيك ، وهو في اللغات التوليفية مستقل عنه بفضل معجمها الشقيق.

ما سقناه في الفقرة السابقة كاف لبيان أهمية قيد التمثيل الذي يقضي بأن تكون المعطيات القاعدية مُمثِّلة لكل فصوص اللغات موضوع المقارنة. إذ من خلال معطيات مُمَثِّلة لكل من المعجم،والنصغ،والاشتقاق، والتصريف، والتركيب، يتوصل إلى الكشف عن محتويات هذه الفصوص وكيفية انتظامها في أنساق نمطية. وبذلك نصل إلى صوغ قيد التمثيل بالعبارة (6) الموالية .

(6)كل فصوص اللغة يجب أن تكون مُمَثَّلة في المعطيات القاعدية ولو بمجموعة فارغة للفص المفترض غائباً في لغة ما .

ولسنا في حاجة إلى إضافة قيد البدء المتعلق بلغة الانطلاق، مادام كل لغوي ينطلق بالضرورة من اللغة التي يعرفها أكثر. فينشئ ، بإجراء قيود الورود والأقدم والتمثيل، معطيات قاعدية كلية، لأنها كلامية وسابقة في سلمية التساند، وممثلة،لأنها تعكس بوضوح كل فصوص لغته.ثم ينتقل عنها للبحث عن مرادفاتها في أكثر اللغات. ويكون الشروع في تحليل قاعدة الانطلاق متوقفاً على تكونها .

---

127) انظر مباحث المعجم المكونة للفصل 4. خاصة المبحث (3.2.2.4) .

2.1.6 تحليل المعطيات القاعدية .

انطلاقاً من المبيان (3)المشخص لمنهجية القرنب يكون التحليل ممثلاً لمسلك الملاحظة المراسية الذي ينتهي عند الخصائص اللغوية الفارقة. إذن، عبور هذا المسلك يحصل بتحليل البنية القولية، منظوراً إليها من البنية الكلامية الموازية، ويتوقف الانتقال عبره بالكشف كما يكون للغات المقارن بينها من خصائص تفرق بينها . معنى التخصيص هذا كل ما يؤخذ من مفهوم التحليل عند يلمسليف [128] .

لكن ماذا نعني بتحليل البنية القولية. قبل الإجابة عن هذا السؤال ينبغي التذكير ببعض الثوابت الموجهة لهذا العمل. يهمنا الآن ما يلي .

1) إن اللغات البشرية ذات مبادئ مقومة واحدة، و إن كانت حظوظها من بعضها متغايرة. وهذه أربعة؛ مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي؛ محتويات هذين المبدأين كليات لا تخلو منها لغة، ومبدأ وضعي للوسائط اللغوية؛ محتوى هذا المبدأ اختيارات متدرجة تتعلق بها نمطيات وقيم مخصوصة. ومبدأ صوري تنطبع عليه محتويات المبادئ الثلاثة الواقعة قبله، فتَتَشَخُّص بفضله وتظهر. إذن بسبب المبدأ الصوري تلقى المبادئ قبله القوى الحسية لدى المتكلم واللغوي الملاحظ. إذ يقدم لهما تلك المبادئ الثلاثة متمايزةً ؛حين يُفرد كلاً منها بصُوَيْرة مخصوصة، ومتماسكةً؛ عندما يصوغ من تلك الصويرات المتمايزة صورةً واحدة متكاملة. من جملة ما يدل على هذا الانتظام للمبادئ الأربعة المقومة للغات مثوله من جديد في ثنائية الكلام والقول .

2) ليس للغات سوى بنيتين؛ بنية كلامية أو عميقة ، وبنية قولية أو سطحية . من البنية الكلامية؛ وهي أساس واحد موّحد بين اللغات، ينطلق بناء القول . فيأخذ معه من المنطلق خصائص كلية؛ وهي التي تنتمي إلى المبدأين الدلالي

128) انظر يلمسليف ، مقدمات لنظرية لغوية .

والتداولي، وعند اختراقه لجذار من الوسائط اللغوية تعلق به خصائص نمطية ترتبط بالمبدأ الوضعي،حتى إذا شارف السطح اعترضته « منطلقات خصوصية »؛(= احتمالات الوسيط اللغوي الواحد)؛ فتعلق به خصائص فارقة. وفي النهاية نحصل على بنية قولية تتشكل من ثلاثة أنواع من الخصائص؛ خصائص كلية دلالية أولية ،وخصائص نمطية تسببها الوسائط اللغوية المتغايرة، وخصائص خصوصية تناط بما يحتمله الوسيط اللغوي الواحد .

استناداً إلى المثبت في الفقرتين (2.1) الأخيرتين فإن تحليل المعطيات القاعدية يعني هنا رصد أنواع الخصائص التي تشكل البنية القولية موضوع الملاحظة. وبهذا الذي ذكرنا نكون قد تجنبنا مفهوم التحليل في اللغويات الوصفية الأوروبية المتميز أولاً بالتحليل المتدرج عن طريق تفكيك نص إلى طبقات وكل طبقة إلى مكونات، وكذلك يستمر إلى أن يتوقف التجزيء. وثانياً بالتقييم العلاقي ؛ أي أن الأجزاء المكونة لموضوع الملاحظة والفحص المراسي تستمد قيمها من العلاقات التي تقوم بينها .

وغايتنا من عقد هذه المقارنة أن نبيّن أن التحليل في عملنا هذا لا يعني ما في البنيوية الأوروبية من البحث عن مفاصل الموضوع لتفكيكه منها إلى أجزاء متمفصلة، والتحديد لقيم الأجزاء انطلاقاً من العلاقات الجامعة بينها، وإنما هو وصف لخصائص البنية القولية مفسَّرٌ بعدد قليل من المبادئ العامة . ويمكن أن نلمس من جديد معنى التحليل هنا من خلال تناولنا السابق للعاملية [129].حيث بينا أن البنية القولية تتولد بتضافر العوامل الاربعة؛ (دلالي، وتداولي، وتركيبي، ووضعي)، فتنشأ الأحوال التركيبية عن عوامل تركيبية، والوظائف النحوية عن عوامل دلالية، والوظائف التداوليةُ عن عوامل تداولية، وبوسيط العلامة المحمولة المحقق في العربية بقيمة الحركات تنشأ الضمةُ

129) انظر البحث (4.5.3 في ج1) من هذا العمل .

والفتحةُ والكسرةُ بروي القابل .وبذلك نكون قد أنطنا كل وصف بنيوي مما ذكر أو سيذكر بمبدأ من المبادئ الأربعة وإن ترجمناها إلى عوامل من شأنها أن تخلف أثرها الخاص بها في القول أو الصورة الصوتية والبنية السطحية .

إذا أردنا التمثيل للخصائص الفارقة التي ينتهي إليها مسلك الملاحظة المباشرة لمعطيات قاعدية فإننا سنتوصل من خلال المقارنة بين الجملتين (أو (ب) ومن الزوج الجملي (01) في الطرة (130) أسفله إلى ما يلي .

ـ اتحاد الجملتين (أ) و(ب) باعتبار البنية الكلامية . إذ هما قضيتان حمليتان . وكل قضية حملية « تتم بأمور ثلاثة .فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . . .فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به ما في الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات؛ دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما »[131] إذن،مكونات القضية في اللغتين المقارن بينهما ثلاثة؛موضوع(مَ)، ومحمول(م)، ونسبة ارتباطهما بعلاقة إسناد(سند) .يمكن صوغ ذلك بالعبارة (9) الموالية .

(9) (مَ سند م) = (مَ سند م) .

اختلاف الجملتين (أ) و(ب) باعتبار البنية القولية .ويرجع هذا الاختلاف إلى ظهور علاقة الإسناد في اللغتين على صورتين متغايرتين [132] . فتميزت الفرنسية، ونمطها اللغة اليونانية، بأن جعلت للإسناد عنصراً معجمياً يدل على نسبة المحمول إلى الموضوع وعلى زمان تلك النسبة [133]، بينما نمط

---

130) نختار للمقارنة جملتين   الرجل حيوان (أ)   (01)
(ب) la terre est ronde .

131) ابن سينا ، العبارة ، ص37 .

132) للوقوف على لغات لا تستعمل الرابطة (être) لتشخيص علاقة الإسناد وأخرى تستعملها انظر الدكتور طه عبد الرحمن ، اللغة والفلسفة . langage et philosophie

133) ذكر ابن سينا جملة تيكلم المنطقيين في الرابطة الظهورة فقال : « كي قول جازم ، كان حملياً أو شرطياً . فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان . . . وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب . . وأما لغة الفرس فلا تستعمل اللفظتان خالية عن دلالة هذه النسبة إما بلفظ مفرد . . وإما بحركة » العبارة ، ص37 - 39 .

اللغة العربية يختص بتكـــريــــر الضمتين من غير تبعية (2 ضـم) . ويكون المؤشر (2ضـم) دالاً على النسبة لا غير ، لأنه ليس من طائفة العناصر المعجمية الصرفية حتى تدل على الزمان .

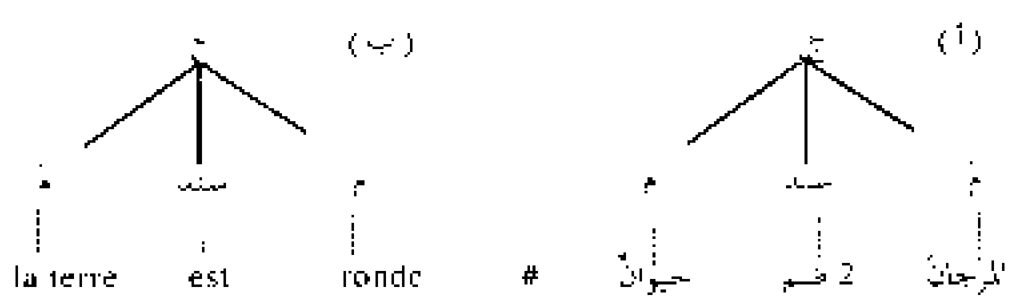
للتعبير دفعة واحدة عن اتّحاد الجملتين (أ) و (ب) كلاماً أو عمقاً واختلافهما قولاً أو سطحاً نعيد صوغهما من جديد بالشجرتين في الطرة (134) أسفله .

وإن الحديث ليطول باستحضار معطيات تمثل قصوصاً أخرى . وما سبق أن ذكرناه حول الوسائط اللغوية الخاصة بالمعجم النمطي كاف لإظهار أن الانتهاء إليها لم يكن ليحصل بغير ملاحظة لمعطيات قاعدية ممثلة لفص المعجم . والذي يجب إثارته في هذا الموضوع قبل المرور إلى المرحلة الموالية في منهجية القرنب هو أن مسلك الملاحظة المراسية للمعطيات القاعدية يحسن تعزيزه بالاطلاع على تحاليل النحاة لتلك المعطيات كل في لغته مما يدخل في موضوع المقارنة .

2.6 . الاستدلال انتقال عن معارف جزئية إلى كليات مراسية

تقدم أن الاستدلال من مهام العقل العملي المستعين بأصول العقل النظري . وتبيّن أيضاً أن منتهى الملاحظة المراسية؛(= معارف جزئية)؛ يصير قاعدة ينطلق منها الاستدلالُ الذي ينتهي عند الكليات المراسية، بصفة عامة، أو الوسائط اللغوية إذا كان مسلك الاستدلال مستعملاً في حقل اللغة . وهكذا

134) تكشف الشجرتان عن تساوي الجملتين (أ) و (ب) كلاماً وعدم تساويهما قولاً .



يظهر الاستدلال على أنه سلوك منضبط بأصول(= علوم بديهية ويقينية) يزاوله العقل العملي وهو يباشر الخصائص الفارقة لينتزع منها كليات مراسية .

وقبل الشروع في توضيح مسلك الاستدلال يحسن التذكير بالنقاش الدائر في كل زمان بين الاصطلاحيين أصحاب الفرض(= الفرض والاستنباط) وبين المراسيين أصحاب الاستقراء حول إمكانية استخلاص « قوانين عامة » تصدق في كل مكان وزمان من « معارف جزئية » نتجت عن ملاحظة تمت في زمان بعينه. ولوضع الإشكال بوضوح في القليل من العبارات نسوقه كما يلي .

(أ) لا أحد من العُلُوميين، بغض النظر عن نزعته المذهبية ومكانه أو زمانه، ينكر ما يكون للذهن من الانتقال عن مقدمات أولية إلى نتائج تالية . عملية الذهن هذه المسماة في العربية بالفكر صاغها ابن سينا بقوله : « وأعني بالفكر ههنا ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه متصورة أو مصدق بها . . . إلى أمور غير حاضرة فيه »[135] . ولاشك في ارتباط التوالي بالأوائل، وإلا لما تأتي للذهن أن يتردد في كل مرة على نفس النتيجة إذا انطلق إليها من نفس المقدمة .

(أأ) حركة الذهن الموصوفة في (أ) لا تخرج عن أحد الاحتمالين؛ إما أن يكون البدء من أوائل عامة والانتهاء إلى توال مثلها أوخاصة. هذه الحركة الذهنية تختص باسم الاستنباط، وإما أن يكون الاتجاه معكوساً؛ كان يقلع الذهن عن معارف جزئية لينتهي عند نتائج ذات طبيعة عامة. وحركة الذهن هذه تعرف باسم الاستقراء .

(أأأ)علاقة التوالي القائمة بين مقدمات جزئية ونتائج عامة ضرورية لدى الاستقرائية واطرادية لدى الاستنباطية[136] . لان الملحوظ هو حصول توال مطرد بين أمرين، ولا شيء في الملاحظة الحسية يدعم التوالي الضروري، بل

135) .ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ج 1، ص 119 .

136) انظر نقد بوبر لهيوم في بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 151 . ومنطق المعرفة العلمية، ص 376.

ليس هناك شاهد حسي على أن النتائج العامة لازمة بالضرورة عن المقدمات الجزئية. وبالتالي فإن صدق المقدمات لا يقود حتماً إلى صدق النتائج، وإنما يولد احتمالاً راجحاً. ويذهب بعض الاستنباطية إلى حد التساؤل: هل من حق الذهن أن يستنتج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة مهما كثرت، أو يستنتج أقاويل غير معروفة ولا مقبولة من أقاويل أخرى معروفة ومقبولة [137]. ومن خلال تقديم مسلك الاستدلال لدى الكسبيين سنعمل على بيان مدى ورود اعتراضات الاستنباطية المذكورة.

(١٧) علاقة التوالي القائمة بين الأوائل العامة والتوالي الخاصة ضرورية منطقياً لأنه عن المقدمات العامة تلزم بالضرورة نتائج يقينية. إلا أن ضرورية علاقة التوالي ويقينية النتائج فإن اجتماعهما مرهون بطبيعة المقدمة العامة وصورية البرهان. أما المقدمة العامة فيجب أن يتوفر فيها شرطان. أحدهما أن تكون أولية وليست نتيجة لمقدمة سابقة. وإلا تسلسل إلى ما لا نهاية. وثاني الشرطين ألا يكون لها محتوى مرتبط بواقع، فلا يدل شيء من ألفاظها على شيء في الواقع وإلا كانت مراسية، وقد بان بطلانها في الفقرة (١١)، وكان أيضاً البرهان من قبيل القياس الارسطي الذي يراعي مداليل الألفاظ الماثلة في المقدمة العامة فتكون النتيجة أو التالي مجرد تفصيل لما كان مجملاً في تلك المقدمة. وبتجرد الأوائل العامة من المحتوى المرتبط بالواقع تتوفر للبرهان الصورية؛ بمعنى أن النتيجة لا ترتبط بشيء من معاني الألفاظ الماثلة في المقدمة. ولذلك جاز أن تُستبدل بها رموز من نحو: س، ص، هـ. فالنتيجة تلزم بالضرورة عن المقدمة وليست النتيجة والمقدمة صادقتين واقعياً [138]. يقين النتائج اللازمة بالضرورة

---

137) انظر بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 157.

138) للتوسع في مفهوم البرهنة الصورية انظر برتراند راسل، مدخل إلى الفلسفة الرياضية.

B . Russell , introduction à la philosophie mathématique.

انظر أيضاً جان بورت، المنهج الصوري في الرياضيات، ضمن مجلة المنهجية في العلوم المعاصرة، ص59-67

Jean porte.la méthode formelle en mathématique; in la méthode dans les sciencesmodernes

المنطقية عن الأوائل لا يُظفر به في غير الرياضيات والمنطق البحتين. ولا يُظفر بفرع البحث منهما إلا بعد التغييب التام والنهائي لأية إشارة إلى أشياء الواقع أو إلى خصائص معينة [139].

(٧) تغييب الواقع من أجل الظفر بنتائج يقينية عمل غير وارد علمياً بالنسبة إلى المراسية. ويعلل ذلك كرناب بقوله : «صحيح أن قوانين المنطق والرياضيات البحتين كليةٌ ، لكن هذه القوانين لا تخبرنا إطلاقاً عن الواقع. إنها تكتفي بالتعبير عن الروابط التي تجمع بعض المفاهيم غير المؤسسة على بنية معينة حاضرة في الواقع، بل على التعريف المسند إليها مسبقاً... لأنه بمجرد تصورنا لتعريف أيٍّ من الرواسم المكونة للقانون المنطقي يظهر لنا بوضوح أن ذلك القانون يجب أن يكون صادقاً ، وأن صدقه لا يتعلق ألبتة بماهية الواقع. إنه حقيقة ضرورية تصدق،كما يعبر عنه أحياناً الفلاسفة، في كل العوالم الممكنة... لكن ذلك كله لا صلة له بطبيعة العالم الخارجي...لأن سند هذه القوانين هو دلالات الرواسم المستعملة فيها وليس بنية العالم الحقيقي الذي نعيش فيه... إن قوانين المنطق والبحت من الرياضيات ليست بطبيعتها مؤهلةً لأن تؤسس تفسيراً علمياً، لأنها لا توفر ما به يتأتى التفريق بين العالم الحقيقي وبين أيٍّ من العوالم الأخرى الممكنة. وعند البحث عن مفسر لحادثة أو ملحوظة في عالم الواقع نضطر إلى اللجوء إلى قوانين مراسية، وإن لم ترق إلى درجة اليقين في القوانين المنطقية والرياضية ولكنها، على الأقل، تطلعنا على بنية العالم الحقيقي»[140]. قد تركنا كارناب يعقب على المثبت في الفقرة (٧أ) إذ أجاد صوغ التقابل بين التفسير العلمي واليقين الرياضي. وإذا بان موقف كلا الفريقين من منهجية الآخر تعيّن المرور للنظر في مسلك الاستدلال بوصفه إحدى مراحل منهجية القرنب.

---

139) انظر راسل ، مدخل إلى الفلسفة الرياضية ، ص235 .

140) رودلف كارناب ، الأصول الفلسفية للفيزياء ، ص 17 - 19 .

R. Carnap, les fondements philosophiques de la physique.

1.2.6. أصول الاستدلال .

أول ما ينبغي أن يثار في هذا المبحث هو مسألة هل الاستدلال من قبيل الإمكان . وإذا عرفنا أن الاستدلال هو انتقال الذهن عن معارف جزئية إلى كليات مراسية فهل للذهن هذه الحركة . وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فماهي الأصول الضابطة لحركة الذهن وهو يستدل . أما السؤال الأول فلبيان مدى ورود قول بوبر؛ هل من حق الذهن أن يستنتج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة . وغاية السؤال الثاني الشروع في إقامة قواعد الاستدلال .

إذا صح أن للعالم الخارجي بنية ، وأنه منتظم على وجه كلي ، وجب أن يتعالق ما فيه من « الحسيات »المختصة بالقوى المعرفية عن طريق الملاحظة المراسية المكونة للمعارف الجزئية بما فيه من « العقليات » المستحصلة بالقوى العقلية والمكونة للعلوم الكلية . وهذه العلوم تتفرع إلى :1) « كليات نظرية » . منها الأوائل البديهية ؛ مثل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، والكل أكبر من البعض ، وهذه من بصائر العقل النظري . ومنها أيضاً المبرهانات المشتقة بقواعد برهانية من البديهيات وهي من مكاسب العقل النظري . و 2) « كليات مراسية » يتكفل العقل العملي بتجريدها عن طريق الاستدلال، فيحصل على الكليات المراسية الاستدلالية . مثل انجذاب كل جسم إلى الأرض،واستلام كل اسم في الجملة لحالة تركيبية .ومن الكليات الاستدلالية يشتق الذهن « علوماً قياسية » .

نخلص مما سبق إلى وجود نظامين متضايفين : 1) نظام العالم الخارجي الذي تتعالق فيه الحسيات كسقوط الأجسام على الأرض؛ وهي حالات ملحوظة، بالعقليات كالجاذبية وهي حالة غير ملحوظة. و 2) نظام النفس الإنسانية الذي تتعالق فيه القوى المعرفية المتكفلة بملاحقة الحالات الملحوظة، كسقوط الأجسام، بالقوى العقلية المتكفلة باستنتاج حالات غير ملحوظة كالجاذبية . وبغير التعالق المذكور في نظامي العالم الخارجي والقوى الذهنية لا

يمكن الربط، بأي وجه، بين الموجودات الملحوظة وبين القوانين غير الملحوظة التي تتحكم في تلك الملحوظات. وإن استفسار بوبر عن إمكان استنتاج حالات غير ملحوظة من أخرى ملحوظة هو تشكيك في وجود ترابط بين القوى الذهنية، وفي خضوع الموجودات الملحوظة للقوانين غير الملحوظة. وإذا خلت أشياء العالم من الترابط، وقوى الذهن من التعالق، يلزم بالضرورة خلع الاطراد وغيره من أشكال الانتظام عن كل الحالات الملحوظة. لكن اطراد سقوط الاجسام دليل قطعي على خضوعها لقانون الجاذبية الذي لا يمكن بأي وجه استنتاجه إلا من حالات السقوط الملحوظة وهكذا نخلص إلى أول أصول الاستدلال ؛ وهو أن الحسيات طريق يفضي إلى العقليات.

2.2.6. المزاوجة بين الملاحظة والاستدلال.

إقران الملاحظة بالاستدلال يعني الجمع بين القوى المعرفية والقوى العقلية، بحيث يتقيد إجراء الملاحظة بعقليات تخلصها من الطابع العفوي، فتحصل الملاحظة المراسية. لكن ماهي تلكم العقليات وكيف تباشر الحسيات وتقيد الملاحظة. أول ما يستحق الذكر علاقة السببية أو العلية [141] التي يمكن صوغها بالعبارتين المترادفتين (10, 11) الآتيتين.

(10) السببية هي التأدي الضروري للمسبب (**ص**) إلى الصنيع (**ص**) المتعلق وجوده باستجماع (**س**) لكل شروط تحقق التأدي بالفعل.

((11) **س ⊃ ص**).

عناصر السببية (**س** ،⊃، **ص**) المصوغة في العبارة (11) قد يخضع منها للملاحظة المباشرة السبب (**س**) والصنيع (**ص**) لا غير. كأن يلاحظ الناظر أن استجماع العنصر (**س**) لشروط معينة تبعه حدوث الصنيع (**ص**). وإذا تكرر

141) السببية أو العلية من المفاهيم التي حظيت باهتمام المفكرين في كل عصر. من هؤلاء قديماً الغزالي في كتابه شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. وحديثاً كارناب في فصول القسم الرابع من كتابه الأصول الفلسفية للفيزياء.

ذلك مراراً ولم يتخلف قط ربطهما العقل بعلاقة السببية (⊃) وهي غير ملحوظة لكنها مستخلصة من الملحوظين(س)و(ص).

ويمكن التحقق من العلاقة(⊃)التي قضى العقل بوجودها رابطةً بين العنصرين (س، ص) وذلك بإخضاعها لاختبار الاطراد والانعكاس. فإذا ثبت تجريبياً مهما تكررت التجربة أن (ص) يتبع (س) وجوداً وعدماً لم يجد الذهن بُداً من أن يقيم بينهما علاقة تعلق مأخوذة من الملاحظة المباشرة. لأن الملاحظ إذا سجل لحواسه في كل مرة أن انتفاء (س) يعقبه اختفاء (ص)، وأن عودة (س) يتبعه تجدد حدوث (ص) لم يتردد ذهنه في ربط ذينكم العنصرين بعلاقة السببية (⊃) غيرالحسية.لكنه في الوقت نفسه يخضع الطرف (س) في العلاقة (⊃) للفحص من أجل الكشف عن مجموع الشروط التي إن توافرت مجتمعةً تولد عنها بالضرورة الطرف (ص).

يترتب عن المثبت في نهاية الفقرة الأخيرة أن العنصر(س)، في السببية المصوغة في العبارة (11) السابقة، مركب وليس بسيطاً. ومن أظهر مكوناته، وإن كانت تنضم إلى (س) من خارج ولا تدخل في تكوين ماهيته، شرطان[142]. أولهما انتفاء المانع الذي من شأنه أن يعوق التأدي. ومثل ذلك ما يوجد في الأجسام الطائرة من قوة دافعة في الاتجاه المعاكس لجاذبية الأرض. ذاك الدفع مانع من التأدي الضروري للجاذبية إلى سقوط الأجسام على الأرض، فصار انتفاء المانع شرطاً واجب الانضمام إلى السبب. أما ثاني الشرطين فيتمثل في مطاوعة العنصر(ص)، وفي استعداده لقبول الانفعال بقوة (س) التي يطبقها عليه. وذلك مثل الهباء المنثور في الجو غير المستعد للانفعال بقوة الجاذبية.وهكذا نخلص مما سبق إلى أن استعداد القابل شرط آخر ينضاف إلى انتفاء المانع فيتكون السبب المستجمع لشروط تحقق التأدي إلى الصنيع.

142) ذكرهما التهانوي في تحديده للمفهوم من السبب أو العلة فقال: «كل ماهو معتبر في تحقق التأدي بالفعل جزء من السبب، إذ انتفاء المانع، واستعداد القابل معتبر فيه مع أنه ليس شيء منهما جزءاً منه» كشاف اصطلاحات الفنون، مادة (سبب).

تبيّن مما سبق أن الذهن يستنتج العلاقة (⊃)، وهي عقلية غير حسية، من ملاحظة قوى المعرفة للتبعية المطّردة لحسيين[143]؛ كمشاهدة انجذاب الأجسام؛ وهو الصنيع **(ص)**، نحو الأرض أو قطعة المغناطيس؛ وهو السبب **(س)**. إذن من اجتماع معرفتين جزئيتين **(س+ ص)** يستنتج الذهن معلومة جديدة هي (⊃). بحيث يمكن التعبير عن ذلك كالتالي :(س+ ص ⟸ س) وإذا ثبت بالملاحظة المباشرة أن العنصر **(ص)** صنيع يتعلق وجوده بغيره للاطراد الملحوظ في ظهوره وعدم ظهوره انقدح في الذهن كون **(ص)** مرتبطاً بغيره المجهول بواسطة علاقة السببية(⊃). فينطلق من اجتماعهما؛**(ص +⊃)**، طالباً السبب**(س)** المستجمع لشروط التأدي. بحيث يمكن أن يُعبّر عن هذه العملية كما يلي :**(ص +⊃ ⟸س)** .

وأوضح مثال على هذه الحالة **(ص+⊃⟸ س)** مشاهدة نيوتن لسقوط التفاحة، وهو الصنيع (ص)المقترن حتماً بالعلاقة(⊃). وبتحويل تلك المشاهدة الحسية (سقوط تفاحة على الأرض) إلى ملاحظة مراسية(ربط سرعة السقوط بالكتلة الحجمية للجسم و بعلاقة السببية) تأتى لنيوتن أن يستنتج حالة غير حسية متمثلة في القانون الكلي للجاذبية. وهو قانون مراسي[144] باعتبار قاعدة الانطلاق

الانطلاق من الصنيع **(ص)** الذي يمثل الظواهر في أي حقل من حقول العلم، فالانتهاء إلى العلل أو القوانين التي تسبب في وجود تلك الظواهر؛ عملية استدلال يبعثها في الذهن ويحمله عليها « أصلٌ معرفي » يُصاغ كما يلي[145].

---

143) عن استنتاج الذهن لحالة غير حسية من أخرى حسية يقول ابن سينا : « متى أن يرى الرائي أو يحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو انفعال . فإذا تكرر ذلك كثيرا جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقياً منه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمنا أن حجر مغناطيس يجذب الحديد » . البرهان ، ص 161 .

144) للتوسع في المفهوم من القانون المراسي المقابل للقانون النظري انظر كارناب ، الأصول الفلسفية للفيزياء ، ص 219 .

145) الأصل المعرفي(12) أعلاه صاغه قديماً ابن سينا كالتالي : « الملزوم إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بلازمه». البرهان ، ص 14

(12) المـلـزوم (ص) إذا عُرِفَ بالفعل كانت تلك المعرفة علماً بالقوة بلازمه (س).

عملية الاستدلال هذه التي تتميز بالانطلاق من الظاهر والانتهاء إلى العلة أو القانـون الظائعين في وجودها وصفها عُلُوميُّون غربيون كثير من خلال تناولهم لمنهجية العلـم في إطار النظرية المعرفية المراسية. من هؤلاء افْرانو في مثل قوله: «معرفة الظواهر، ومعرفة الكائنات الفيزيائية لهذين المشكلين الاساسين نفس الطبيعة، إذ البحث في خصائص كائنات فيزيائية يمر من دراسة الظواهر حيث تؤثر تلك الكائنات الفيزيائية. دراسة ظاهرة إنها في الحقيقة، دراسة لتحول نسق معين عندما يخضع لشروط محددة. وتفسير تلك الظاهرة يكون بالجواب عن «لِمَ» ذاك التحول. إنه يكمن في البحث عن العلل وفي صوغ علاقة السبب بالصنيع صياغة القانون»(146).

وبعد أن بيّن افْرانو أن المنهجية العلمية تتوسّل بدراسة الظاهرة أن تلقى العلل المؤثرة في وجودها مر إلى تحديد خطوات المنهجية العلمية، وفي المقدمة وضع الملاحظة كما يكشف جوابه عن السؤال «كيف العمل لاستخراج تلك القوانين. إن أول خطوة في المنهجيـة العلميـة ترتكز على الملاحظة المطردة للظواهر الطبيعية التي نبحث عن قوانينها(147) وبإخضـاع تلك الظاهرة للتجـربة(148) تكون هذه الأخيرة قد انضمت إلى الملاحظة لتشكيل أول الخطوات العلمية.

---

146) جاك افْرانو: الفكر العلمي، ص 51. Jacques Franeau, La pensée scientifique

147) نفسه، ص 52.

148) يستعمل المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية لتثبت من العلل أو القوانين الظالعة في نشوء الظاهرة المعنية؛ فالتوسع في الموضوع انظر كلودبرنارد، مدخل إلى دراسة الطب التجريبي.
CLaude Bernard, introduction à l'etude de la médecine esceperimentale
أما في العلوم الوضعية كاللغة ونحوها فإن لها منهجاً استدلالياً؛ أول خطواته دراسة تقابلية بين موضوعين يأتلفان بصفات جامعة ويختلفان بأخرى فارقة، أو أن يكون التقابل بين الحالة وعدمها المتعاقبتين على موضوع واحد. يأتي السبر والتقسيم في الخطوة الثانية. يليه الاطراد والانعكاس، فطريق المناسبة. للتوسع في كيفية ترابط الخطوات السابقة في منهج واحد يستدل به على العلل المستخلصة من ملاحظة الظواهر الوضعية انظر محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 215- 201.

للتجربة في الطبيعيات، وللاستدلال في الوضعيات هدف واحد ينحصر في « الوصف الدقيق لكيفية انتقال نسق ملحوظ في ظروف محددة من حالة إلى أخرى. وبتعبير آخر بوصف الصنيع الناتج عن علل بحيث تصير العلاقة بين العلة و الصنيع قانوناً خاصاً »[149]. ما ذكره افرانو هنا يمكن صوغه من جديد برواسم اللسانيات النسبية، فنقول إن هدف الاستدلال ينحصر في الوصف الدقيق لكيفية انتقال نسق من الكليات الدلالية والتداولية في ظروف من الوسائط اللغوية من نمط لغوي إلى آخر. أي في وصف بنية اللغة الناتجة عن عواملها؛ (وسائط لغوية تخلفها أصول دلالية وأصول تداولية)، بحيث تصير العلاقة بين البنية والوسائط قانوناً خاصاً بنمط لغوي معين.

يلزم عن المثبت أعلاه أن الصنيع (ص) يمثل، في اللسانيات النسبية، بنية نمط من اللغات، وأن العلة (س) تمثل الوسائط اللغوية المخلّفة بالأصول الدلالية والتداولية بحيث تصير العلاقة (⊃) بين الوسائط اللغوية (ط ل) والبنية النمطية(ب ن) قانوناً خاصاً بنمط لغوي معين. نعت القانون بالخصوص يعني كونه ظالعاً في وجود بنية لغوية من نمط معين وليس كذلك بالنسبة إلى نمط آخر. استثماراً لما سبق يمكن صوغ الاستدلال المجرى في نظرية لسانية كما يلي.

(12) ب ن + ⊃ ⟵ ط ل.

إذن، من إخضاع الظواهر اللغوية المكونة لقاعدة الانطلاق للملاحظة المراسية يتوصل بمسلك الاستدلال إلى استخلاص الوسائط اللغوية المسؤولة عن وقوع الصنيع الملحوظ على ذلك النحو. لكن ما طبيعة الوسائط اللغوية التي يصادفها الناظر أولاً، وباي أصول الاستدلال يلقاها.

أثرنا في أكثر من موضع (2.2.4) من عملنا هذا مسألة توافق الوسائط اللغوية المتحقق إما بعلاقة اللزوم؛ بحيث يلزم اللغات الآخذة بوسيط

149) افرانو، الفكر العلمي، ص 53.

الجذر أن تأخذ بوسيط العلامة المحمولة، والتي تأخذ بوسيط الجذع يلزمها انتقاء وسيط الرتبة المحفوظة، وإما بعلاقة الانتماء إذا كان مجال تأثير أحد الوسيطين المتناسبين أوسع من مجال تأثير الوسيط الآخر. بحيث يكون هذا الأخير مؤثراً في مجال واقع داخل مجال تأثير الاول. من هذا القبيل وسيط التصريف المقابل لوسيط الترصيص؛ (6.3) الذي يؤثر في مجال واقع داخل المجال الذي يؤثر فيه وسيط الجذر أو الجذع الأعمين. وإذا ثبت انتظام الوسائط اللغوية بعلاقتي اللزوم والانتماء صار بإمكان الذهن إذا عرف وسيطاً أن يكتسب به الوسيط الذي يوافقه.

من صحة المثبت في الفقرة السابقة يكون انتقال الذهن من معرفة وسيط إلى اكتساب موافقه مضموناً. ويتصور افْرانو أن الذهن ينتقل من الخاص إلى العام فالأعم إلى أن ينتهي إلى المبدأ الأول .لأنه دراسة مقارنة للخصائص المميزة غالباً ما تُمكّن من اكتشاف قوانين أعم .وعلى هذه الأخيرة تطبق نفس الطريقة الاستقرائية فنحصل على قوانين في مرتبة من العموم أعلى من السابقة، وأخيراً المبادئ الأساس. وهكذا تكون هذه المبادئ مستخلصة من التجربة ، لكنها في البدء لا تقوم بغير دور الفرضيات، إذ لا نعلم بعد في أي مستوى يكون فحصها »[150]. وقبل الشروع في بيان كيف يمكن أن يطبق تصور افرانو للاستدلال داخل اللسانيات النسبية يحسن أن نقابله بتصور قريب منه مقترَح من عُلُوميٍّ آخر.

يتفق كلا العُلُوميَّيْن ابنُ سينا وافرانو على أن المنهجية العلمية تتفرع متدرجة إلى استدلال فبرهان[151]. ويتفقان في أن الاستدلال يكون بالاستقراء

---

(150) نفسه، ص 54.

(151) لم يغب عن ذهن ابن سينا التعريج المذكور لمنهجية المعرفة العلمية في أي من كتبه الطبيعية والمنطقية والعُلُوميَّة. من هذه الاخيرة ما جاء في كتابه البرهان « وأما البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست بأجزاء المعلولات... ويكون البيان منها برهاناً... فإن ابتدأنا من المركبات وسلكنا إلى البسائط أو ابتدأنا من الجزئيات وسلكنا إلى الكليات بالاستقراء فإنا نكون مستدلين غير مبرهنين ». البرهان، ص 57.

الذي أولُ محطاته الملاحظةُ الحسية، و منتهاه اقتناص الكليات المراسية ، « لأن أول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات، وخيالات مأخوذة منها . ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات العقلية »[152] . ومع هذه الوحدة في التصور العام نجد ابن سينا يقترح ترتيباً لمحطات الاستدلال مغايراً للترتيب الذي وضع افرانو. وإذا كان هذا الأخير يُدرّج الاستدلال من الخاص إلى العام فالأعم فإن ابن سينا يربط الخاص مباشرة بالأعم لينحدر من هذا الأخير إلى العام. لأن « العقل أولُ شيء إنما يعقل المعنى العام الكلي، وثانياً يتوصل إلى ما هو مفصل. فلهذا نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الأشياء بنوع عام، وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثه أكثر »[153] . والذي يهمنا أكثر في مقترح ابن سينا هو استخدامه لعلاقة الانتماء من أجل الربط بين ما يسميه « الكليات الجنسية » و« الكليات النوعية »، وهما بالتوالي الأعم والعام حسب افرانو. ولربط الخاص بالكلي يلجأ ابن سينا باستمرار إلى علاقة السببية أو العلية المنصوص عليها بالصيغة (س⊃ ص) كما تقدم في (11)، وإلى الأصل المعرفي المصوغ سابقاً في العبارة (12) .

ولنعد من النظرية المعرفية النسبية إلى النظرية اللسانية النسبية لتعبر عن مفاهيم الاولى برواسم الثانية. سبق في المبحث (3.5) أن قلنا إن الدراسة اللغوية، من المنظور النمطي تجعل من البنية القولية مجالاً للملاحظة، وتتخذ من المقارنة أسلوباً للعمل، ومن الاستقراء منهجية للكشف عن ثلاثة أصناف من الخصائص اللغوية؛ خصائص لغوية فارقة تناط بالوسائط اللغوية الخصوصية، وخصائص نمطية تتعلق بالوسائط النمطية، وخصائص كلية تؤثرها أصول المبدأين الدلالي والتداولي. وتبيّن هناك أيضاً أن الوسائط الخصوصية تنتظمها علاقة الانتماء بحكم أن الأولى تؤثر داخل مجال تأثير الثانية. إن

152) ابن سينا ، البرهان ، ص 55 .
153) نفسه ، ص 56 .

وسيطي التصريف أو الترصيص مثلاً لا يؤثران إلا داخل مجال تأثير وسيطي الجذر أو الجذع. وظهر أيضاً أن الوصول إلى المبدأين الدلالي والتداولي لا يتأتى بدون اختراق طيف من الوسائط اللغوية. وأقرب صنفي الوسائط من هذين المبدأين الوسائط النمطية، لأنها أعم من الوسائط الخصوصية. ويترتب عن المباشرة والجوار أن تكون علاقة اللزوم (⟸) الضرورية قائمة بين الوسائط النمطية وأصول المبدأين المذكورين .

وإذا كانت البنية القولية (ب ق) تمثل الصنيع (**ص**) وجب أن تقوم بينها علاقة السببية (⊃) وبين منظومة من العلل المتمثلة في الوسائط الخصوصية (**ط خ**) المنتمي(∋) إلى الوسائط النمطية (**ط ن**) التي تجمعها علاقة اللزوم (⟸) بالمبدأين الدلالي والتداولي (**بد + بد**) .

نعبر عن كل ذلك دفعة واحد بالصيغة الموالية .

(13) **ب ق ⊃ (ط خ ∋ ط ن) ⟸ بد + بد**

باستثمار المثبت في العبارة (13) من أجل توضيح تصوري افرانو وابن سينا لأطوار مسلك الاستدلال فإن الذهن، بالنسبة إلى الأول، ينتقل بالتتابع بدءاً من(ب ق) وانتهاء إلى (بد+ بد) ومنهجه في ذلك الاستقراء المركب من الملاحظة والتجربة. ولكن لا يتصور كيف يمكن أن يستمر الاستقراء ملاحظةً وتجربةً حين يصير الذهن إلى طور الوسائط الخصوصية بحكم أن هذه الأخيرة غير حسية فلا تخضع للملاحظة، وكذلك حال ما بقي من الأطوار .

أما ابن سينا فإنه لم ينطلق من موالاة الأشياء الماثلة في العبارة (13) ليحكم بانتقال الذهن تباعاً لتسلسل تلك الأطوار، وإنما أعاد ترتيبها من حيث درجة الوضوح والبيان بالنسبة إلى الذهن الذي بُني لاقتناص الأظهر له والأعرف عنده .فترتبت موضوعات العبارة (13) تبعاً لجنوح كل منها إلى الذهن .وهذا الجنوح مرتبط بقوة الظهور المتعلقة بدورها إما بطبيعة الموضوع المدرَك، إذ الحسيات أجنح إلى الذهن من العقليات، وإما بدرجة العموم باعتبار الأعم

أعرف عند الذهن من العام [154].

وبعبارة أخرى تستعمل رواسم اللسانيات النسبية يظهر أن الذهن يتوصل منطلقاً من نتائج الملاحظة المراسية للبنية القولية إلى استخلاص الوسائط النمطية أولاً، بحكم أن مجال تأثير هذا الصنف أوسع من مجال تأثير غيره. والذهن في هذه الوضعية تتجاذ به علاقتان؛علاقة لزوم تربطه بما فوق الوسائط النمطية من أصول دلالية وتداولية، وعلاقة احتواء تشده إلى ما تحت الوسائط النمطية من وسائط خصوصية. استناداً إلى تصور ابن سينا المقدم هنا فإن موضوعات العبارة (13) أعلاه يجب أن تنتظم كما يلي :

بد + بد

⇓

(14) ب ق ⊂ ط ن

⋒

ط خ

كون الذهن يلتقط أولاً الوسيط النمطي قبل الوسيط الخصوصي لا يتضح ذلك بغير التحديد الدقيق لمعنى قولنا إن الاول يؤثر في مجال أوسع وأكبر من مجال تأثير الثاني. لذا سنقابل وسيط الجذر(أو الجذع) بوسيط التصريف(أو الترصيص) لنجد في النهاية أن أحد هذين الأخيرين يؤثر في مجال واقع داخل مجال تأثير أحد الأولين. وقد تبين أن مجال تأثير وسيطي التصريف أو الترصيص هو التركيب ، وبالتحديد البنية الصركيبية للفعل[155]. لأن الأمر،

154) بمعيار درجة الظهور رتب ابن سينا الموضوعات الماثلة في العبارة (13) أعلاه ، كما صرح بذلك في قوله : « فإذا رتب الكليات بإزاء الجزئيات المحسوسة ، كانت الجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف عندنا معاً وأما إذا رتبت الكليات النوعية بإزاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية أيضاً أقدم وأعرف عند عقولنا ؛ والكليات النوعية أشد تأخيراً وأقل معرفة بالقياس إليناه . البرهان ، ص55.

155) للوقوف على المفهوم من البنية الصركيبية انظر المبحث (5.6.3) من هذا العمل ، وللمقارنة بين فيم وسيطي التصريف و الترصيص انظر المبحث (4.6.3).

كما سبق أن بينا ، يتعلق بتمام المطابقة بين الفعل ومراكبه وبدرجة نقصانها. ولا يتجاوز تأثير هذين الوسيطين مجال المطابقة بين متراكبين؛ أحدهما فعل [+ح+ز] أو صفة [+ج+ح] والآخر اسم محض [+ج – ز] أو مصدراً [+ح – ز] أو صفة أيضاً . بخلاف ذلك نجد وسيط الجذر الذي يلاحظ تأثيره في بنية القَولَة وهي مادة معجمية أو صرفية أو تركيبية، فلا تخرج مقولةٌ من مجال تأثير هذا الوسيط ؛ سواء أكان اسماً محضاً [+ج – ز]، أو فعلاً تاماً [+ح+ز] ، أو فعلاً ناقصاً [–ح +ز]، أو مصدراً [+ح – ز] ، أو صفة [+ج+ح] ، أو اسماً ناقصاً [–(+ج) – ز]، حتى الأداة [–ح – ز] أحياناً؛ (سَوْفَ ، وسوَّفَ ، مُسوِّفٌ ، وسوَّافٌ . . .) [156].

نخلص من المقارنة بين وسيطي الجذر والتصريف إلى أن نسبة تردد أثر الأول عالية جداً بالقياس إلى تردد أثر الثاني . فكان مجال هذا الأخير أضيق بكثير من مجال الأول الذي يَعْرِضُ أثره باستمرار في المعطيات الحسية الخاضعة للملاحظة المراسية، منها يستخلص الذهن « خاصية نمطية » تتمثل في تسبيل التصويتات الراتبة التي تكوّن الجذر. بحيث تكون حَرْكَنَةُ الجذر شروعاً في تصريف مادته الصوتية .

وإذا حصل للذهن خاصية الجذر، من تسبيل تصويتاته فحَرْكَنَتِها فإلصاق سوابق وفواصل ولواحق، انتقل بعلاقة اللزوم صاعداً إلى المبدأ الدلالي، ليجد أن تصريف القَولات المتنقلة من هيئة صوتية إلى أخرى سببُه اشتقاق الكلمات .باعتبار أن الاشتقاق الدلالي سبَبٌ يولد التصريف الصوتي[157] وبعلاقة الانتماء ينحدرالذهن مرة ثانية للبحث عن مجموع خصائص وسيط الجذر وقيمه، (5.6.3)، ليجد لواصق تسبق القولة أو تلحقها لا يسببها الاشتقاق، وبالتالي لا تدخل في البنية الصرفية للقولة. وإنما تدخل في

---

156) للتوسع في التفريع المقولي للكلم انظر المبحث (2.1.4 في ج 1) من هذا العمل .

157) انظر ، فيما يخص علاقة اللزوم القائمة بين الاشتقاق والتصريف ، الفقرة 4.1.5 من الباب الأول ، والأوراغي اكتساب اللغة ، ص152 .

بنيتها الصركيبية (5.6.3) التي تشكل مجال تأثير وسيط التصريف . وبهذه الوسيلة الاستدلالية لا غير يتحدد مجال وسيط التصريف داخل مجال وسيط الجذر الواسع .

اتضح مما تقدم أن مسلك الاستدلال منضبط بعلاقات السببية (⊃)، واللزوم (⟸) والانتماء (∋) القائمة بين موضوعات؛ هي بنيةٌ قوليةٌ ، ووسائطَ خصوصية، ووسائط نمطية، وأصول المبدأين الدلالي والتداولي. وتبيّن أيضاً إمكان فحص المستخلص من كل طور في مسلك الاستدلال بمتوالية من طرق الاختبار ،أولها الفحص التقابلي ؛ فالسبر والتقسيم، فالاطراد والانعكاس ،فطريق المناسبة [158] . وهذه الطرق الأربعة عبارة عن خطوات متتابعة في منهج خاص بفحص ما يستخلصه الذهن وهو ينتقل من طور إلى آخر عبر مسلك الاستدلال .

وبانتظام هذين المنهجين أولاً مسلك الاستدلال، وثانياً فحص المستخلص من أطوار الاستدلال يتشكل الفرعُ الأول من القرنب المنهج الوارد للنسبية في النظريتين المعرفية واللسانية. وقبل المرور إلى تناول فرعه الثاني يحسن التذكير ببعض الأصول المعرفية التي توجه الذهن، في أطوار مسلك الاستدلال، إلى اقتناص « علوم نظرية » . وما يعنينا في هذه المرحلة نذكر تبعاً لابن سينا [159] ما يلي .

(15) . إذا استخلص الذهن من أحد أطوار الاستدلال وسيطاً لغوياً معيناً بخصائصه وقيمه علم علماً نظرياً وجود الوسيط اللغوي المقابل الذي يتميز بنقيض خصائص وقيم الوسيط المستخلص مراسياً .

وقد عمم ابن سينا العبارة لتتناول كل حقول العلم فقال في الموضع المشار إليه من كتابه البرهان : « المعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بمعانده، إما برفعه عند وضع ذلك، أو وضعه عند رفع ذلك » . يقضي الأصل

---

158) سبق أن فصلنا القول في الطرق المذكورة، ووضحناها بالأمثلة . فليرجع إليها في الأوراغي ، اكتساب اللغة ، ص 201 - 215 .

159) للتوسع في الأصول المذكورة انظر ابن سينا ، البرهان ، ص14، 15

المعرفي المذكور، بعبارته الخاصة (15) والعامة في صياغة ابن سينا، أن الاكتساب المراسي لوسيط العلامة المحمولة، مثلاً، يقدح في الذهن وسيط الرتبة المحفوظة بجميع خصائصه وقيمه. وأن العلم الحاصل بالوسيط المقابل نظري لا غير. وعن طريقه يمكن افتراض وجود لغات توسطه وتأخذ به.

وفي هذه المرحلة المتميزة بمعرفة مراسية لوسيط العلامة المحمولة وبمعرفة نظرية لمقابله وسيط الرتبة المحفوظة يتأتى للذهن أن يصعد أولاً بعلاقة اللزوم إلى فرضية أعلى تعم ما يخلفه ذانكم الوسيطان اللذان من أثر في اللغات البشرية ليجدها مصوغة في مثل العبارة الآتية.

(16) لكل لغة بشرية بنية قاعدية ذات رتبة حرة أو قارة تبعاً للمأخوذ به من الوسيطين اللذين : العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة.

من هذه الفرضية يأخذ خصائص وسيط الرتبة المحفوظة وقيمه بوصفها سبباً (س) يولد رتبة قارة للبنية القاعدية في مجموعة لغوية، وينحدر ثانياً بعلاقة السببية (⊃) بحثاً عن الصنيع (ص) الذي يمثل اللغات التي يلزم كل واحدة منها أن تكون لها رتبة أصلية (1.5.3). وفي هذه الحالة ستكون نتائج الملاحظة المراسية دعماً للفرضية النظرية المذكورة إذا أفضى البحث إلى لغات ذات بنية قاعدية برتبة قارة، أو تعليقاً لها إذا لم يفض البحث إلى لغات بتلك الخاصية. ومع ذلك تبقى تلك الفرضية واردة إذ قام الدليل عليها.

من المثبت في آخر الفقرة السابقة يتضح المفهوم من الفرضية النظرية التي تبقى واردة وإن لم ينته البحث في اللغات المتواجدة إلى نتيجة تدعم تلك الفرضية، كما يتكشف أيضاً مدلول الفحص المراسي لفرضية نظرية، والذي يعني إخضاع معطيات أكبر عدد من اللغات للملاحظة المراسية التماساً لما يزكي تلك الفرضية أو يحث على مواصلة تعليقها.

إلى جانب الأصل المعرفي المصوغ في العبارة (15) أعلاه، وما يلزم عنه مما أوردناه يذكر ابن سينا أصلاً آخر يعبر عنه بقوله: «الجزئي إذا علم وجود حكم

عليه كان ذلك ظناً بالقوة في جزئي آخر أنه كذلك إذا كان يشاركه في معنى»[160] .لصوغ هذا الأصل المعرفي برواسم النظرية اللسانية النسبية يمكن القول.

(17) الخصائص النمطية المستخلصة من الملاحظة المراسية لمعطيات لغة معينة توجد نظرياً لمنون من اللغات التي تشترك في استعمال نفس الوسيط النمطي.

من جملة ما يلزم عن صحة الأصل المعرفي (17) أنه إذا ثبت بالملاحظة المراسية للأبنية الصركيبية أن العربية ترخص كمون الموضوع المرفوع الذي يراكب الفعل بعلاقة الإسناد حصل علم نظري بإمكان وجود لغات أخرى تكون لها نفس الخاصية التي يفترض فيها أن تناط بنفس الوسيط اللغوي الذي تستعمله العربية .

التزام الأصل المعرفي (17) بحدود إقامة علاقة التناظر بين جزئيات في أكثر من لغة معنى ذلك أنه لا يتجاوز هذا الموضع إلى مسألة الربط التنسقي لتلك الجزئيات داخل اللغات موضوع المقارنة. وهكذا تنعقد به مماثلة في جزئي بعينه داخل لغتين من نمطين متغايرين؛ كما هو الحال في اللغتين العربية والإيطالية. إذ الاولى من النمط التوليفي، والثانية من النمط التركيبي باعتبار البنية القاعدية ، ومع ذلك تشتركان في وسيط التصريف الخصوصي، فتقاسمتا به خاصية كمون الموضوع المرفوع الذي يراكب الفعل بعلاقة الإسناد. كما توضح المقارنة بين مجموعة الجمل (18) ومثلها (02) في الطرة(161) أسفله.

---

160) ابن سينا ، البرهان ، ص 15 .

161) أمثلة المجموعة (02) الآتية مقتبسة من جكلي وسفير ، برمتر السوج الشاغر
Osvaldo Jaeggli and Kenneth J . Safir , the null Subject Parameter

(02) (a) Parlo
أتكلم
(b) Leggiamo spesso gialli
نقرأ عادة روايات
(c) Vado al cinema stasera
أذهب إلى السينما هذا المساء

وللتوسع في الموضوع انظر من هذا العمل مبحث الشغور البنيوي (6.3) ، ومبحث من الظاهر إلى الامارة (2.6.3) . وكذلك ما بعده .

(18) (أ) أتكلم .

(ب) (يسألونك عن الأنفال) . (1.8) .

(د) تقـرأ عـادة الكتــاب .

عـملاً بالأصل المعرفي المصوغ في العبارة (17) تكون العربيـة والإيطاليـة متماثلتين باعتبار خاصية الاستغناء عن ذكر مرفوع الفعل، ولا يعنيه ما وراء ذلك في كلتـا اللغتين، أو في نحوهمـا من اللغات المتمـيزة بنفس الخاصيـة لاستعمالها جميعاً نفس الوسيط اللغوي (وسيط التصريف) .

يترتب عما تقدم أن اللغات المتغايرة نمطياً؛(كالعربية والإيطالية)، يمكن أن تتناظر في مستوى الوسائط الخصوصية. وبما أن مجال تأثير هذا الصنف من الوسائط ضيق جداً تعيّن أن يكون التناظر البنيوي بين اللغتين أو أكثر محدوداً بحيث لا يجوز اعتباره لإلحاق إحدى اللغتين بنمط الأخرى. كما أن اللغات المتناظرة نمطياً ؛(كالإيطالية والأنجليزية)، يمكن أن تتغاير، في نفس المستوى من الوسائط الخصـوصية، بدرجة محدودة. فلا تغادر إحداهمـا النمط الذي يجمعهمـا. وبما أوردنــاه هنا نكون قد وضعنا حلاً لمشكل التصنيف اللغوي الذي لم تتمكن لسانيات القرابة النمطية التغلب عليه .

2.2.6 الوجه النظري لمنهجية القرنب .

تبيّن من مبحث فرع الاستقراء من منهجية القرنب أن الاستدلال ينطلق من نتائج الملاحظة المراسية وينتهي إلى الوسائط اللغوية النمطية المخلقة بأصول المبدأين الدلالي والتداولي. يعني هذا أن فرع الاستنباط من نفس المنهجية ينطلق من منتهى الاستدلال؛ وهذا المنتهى إما وسائط نمطية، فيكون «البرهان جزئياً»[162]، لأن المبرهن أو المبيّن واقع داخل نمط معين من اللغات. وإما فرضية نظرية مستخلصة من تلك الوسائط. فيكون «البرهان كلياً». إذ تستنبط

(162) انظر أنواع البرهان في ابن سينا ، البرهان ، ص 173 .

بقواعد منطقية كل النتائج اللازمة عن تلك الفرضية. وقد صرح افرانو في أكثر من موضع بأن منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط. منها قوله: «إن العلم ينطلق إذن من التجربة لينتهي إلى قوانين عامة شيئا ما، ليعاود الانطلاق من هذه القوانين المتحولة مؤقتاً إلى فرضية، فيستنبط منها، بنهج المنطق أو الرياضيات في الغالب، كل ما يلزم عنها من النتائج»[103]. وتتأكد فرضية الانطلاق ويقوى ثبوتها إذا كشف الفحص المراسي عن موافقة النتائج اللازمة عنها لحقائق الواقع الخارجي. وموافقة النتائج النظرية للحقائق الواقعية يعتبره افرانو معياراً به تقاس درجة صدق النظرية. إذن، كل نظرية ينقض الواقع نتائجها فهي نظرية باطلة ينبغي نبذها وإن كان حظها، من البساطة والأناقة والتماسك الداخلي، كبيراً.

المبادئ الأساس التي تقوم عليها النظرية تُراجع لأمرين. إما بسبب ما يحصل من التناقض بين النتائج المتوقعة وحقائق الواقع، كما مضى، وإما بسبب قصور في المبادئ الأساس بفضحه وجود ظواهر لا يتأتى تفسيرها من تلك المبادئ. وكل قصور في مبدأ أساس فهو ناتج عن توقف منهج الاستدلال عند استخلاص خاصية لا تمثل سوى حالة خاصة من قانون عام. ولو تخطاها إلى ذلك القانون العام المتقمص مبدأ مؤسساً للنظرية لأمكن تفسير أيٍّ من الظواهر الشوارد أو الفوادح[104].

ولا ينبغي إغفال الربط المذكور بين نتائج الاستقراء ومبادئ النظرية الاستنباطية إذ تجعل منتهى الاستقراء منطلق الاستنباط تجنب النظرية اللسانية النسبية عيوبَ ندها النظرية اللسانية الكلية. فتخلع عن المبادئ المؤسسة للأولى ما لوحظ من الطابع الاعتباطي في فرضيات الثانية. وتضمن للأولى التفسير العلمي؛ لأن اليقين الرياضي في الثانية لا يطلعنا على بنية اللغات. كما تتوفر للنتائج التي تتوقعها النظرية النسبية إمكانيةُ مطابقتها لحقائق الواقع؛ بخلاف نتائج ندها التي تعتبر تشكيلاً لواقع ممكن.

---

(103) افرانو، الفكر العلمي، ص 55.

(104) لمزيد من التفصيل والأمثلة الموضحة، انظر المرجع السابق، ص 56.

ما جاء في الفقرة الأخيرة كاف للتذكير بأهمية التحديد الراسي لمحتوى المبادئ الأولية التي تؤسس النظرية اللسانية النسبية . وهذه المبادئ عبارة عن فرضيات راسية ؛ (في مقابل الفرضيات الاعتباطية المؤسسة للنظرية اللسانية الكلية)[165]، تتشكل من مجموع الخصائص الثابتة راسياً للغة [166].

والخصائص المكونة للغة،كما سبق أن بينا في مواضع كثيرة ، ليست شيئاً آخر سوى ؛ 1) الأصول الدلالية و 2) الأصول التداولية ، و3) الوسائط اللغوية ، و4) البنية القولية . إذ لا تقوم لغة بغير واحد من هذه المقوّمات الاربعة التي تجمع بينها علاقتا اللزوم (⟸) والسببية (⊃) .

من المقومات الأربعة ثابت لا يتغير متمثل في الأصول الدلالية والاصول التداولية، ومتغير لا يثبت مجموع في الوسائط اللغوية المسؤولة عن تغيير البنية القولية . وما الوسائط إلا أزواج من الإمكانات المتقابلة . بفضلها وقد ارتبطت بعلاقة اللزوم بما قبلها تتحقق الأصول الثابتة في الأبنية القولية المتغيرة من جراء علاقة السببية التي تجمع هذه الأبنية بالوسائط المتغيرة أيضاً . بعد هذا التذكير بالخصائص المقومة للغة يحق أن نتساءل عم تمثل هذه المقومات في نظرية للسانيات النسبية، وعلام تبرهن هذه النظرية، وكيف يكون الفحص الراسي لنتائجها النظرية .

165) يحسن التذكير من جديد أن اللسانيات الكلية تتخذ الفرض منهجاً ، فتؤسس نظريتها على رواسم أولية (termes primitifs)، غير دالة على شيء، مثلما تؤسس مصادرات(axiomes) وهي فرضيات عمل لا يلتفت إلى محتواها ويكتفى بكونها صادقة في علم الأدلة عن الرواسم والمصادرات يقول تارسكي : "نهمل، كما يقال عادة، دلالة الرواسم الأولية التي تبنيناها ونركز اهتمامنا على صورة المصادرات حيث تدرج تلك الرواسم" . مدخل إلى المنطق، ص113 . Tarski, indroduction à la logique .
وبما أن هذه الفرضيات لا يربطها رابط بالموضوعات المكونة لحقل اللغة وجب أن تكون علاقتها بها اعتباطية ، فسميت بالفرضيات الاعتباطية. للزيادة في التوسع انظر الفصل الأول من هذا العمل، وبلمسيف، مقدمات نظرية لسانية، ص 24 .

166) هذا المفهوم من الفرضية الراسية اقترح في أعراب، الفكر العلمي، ص 58.

المقوّمات الأربعة تمثل في مقترح افرانو «نموذجاً»[167] منها يمكن إقامة نظرية. إذن «النموذج فرضية عمل تخص بنيةَ المقوّم وخصائصه. وعندما تُطبّق على ذلك المقوم قوانين معروفة تستنبط نتائج نظرية تُعرض على الواقع. مثل هذه المواجهة غالباً ما تؤدي إلى تعديل النموذج أي فرضية الانطلاق وإلى الاقتراب من الواقع»[168]. بنقل هذا الكلام إلى حقل اللسانيات نستطيع أن نقول: إن المقومات الأربعة المذكورة تؤلف فرضية كسبية أولية[169] يمكن يمكن التعبير عنها كما يلي:

(19) اللغة البشرية ملكة صناعة متقوّمة باجتماع الدلالة والتداول والوسائط والقول.

من الفرضية **(19)** يمكن أن نستنبط بقواعد منطقية بسيطة كل الاختلافات البنيوية المحتملة بين اللغات البشرية. وفي هذه الحالة لا يشتغل من منهج القرنب سوى فرع الاستنباط.

تبيّن أن لمسلك الاستنباط منطلقاً (= فرضية كسبية أولية محتواها ثابت بالاستدلال)، وضوابطَ تتشخص في قوانين منطقية محددة وإن لم يُصرَّح بها، ونتائجَ نظرية مبرهنٌ على صحتها ومتوقَّعٌ انتسابها إلى لغات. وبعرض هذه النتائج المبرهنة على واقع اللغات يلزم أحد الأمرين: إما أن يحصل توافق بينهما يؤكد صدق ما كان متوقعاً من النتائج النظرية، وإما أن يحصل تنافر يُلزم بمراجعة أساس النظرية، لأنه أنتج، بقاعدة برهانية، خاصيةً لا تحتملها لغةٌ. إذ

---

167) من جملة العبارات المصورة لمفهوم النموذج عنده قوله: «النموذج تعبير مبسط للواقع، سلامته متعلقة في العموم بطائفة من الظواهر». افرانو، الفكر العلمي، ص59. إن اتجاه علاقة التأثير، داخل النظرية النسبية، يكون من الواقع نحو النموذج. لأن كل نموذج يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير النموذج مشابهاً لأصله بنية ووظيفة. للمزيد من التفصيل انظر مقال:
Judith Milner, la sémantique propositionnelle générative de Brekle, in lagage.N 26

168) فرانو، الفكر العلمي، ص 59.

169) الفرضية الكسبية أعلاه مقابلها الفرضية الطبيعية القائلة بأن الملكة اللغوية نسيج خلاياها عضو (= العقل) في الذهن البشري، وهي بذلك واحدة في الناس جميعاً، تنتقل إلى الولد بالوراثة.

« الفرضية لا تكتسب قيمة موضوعية إلا إذا أكد الفحصُ المراسي نتائجها »[170].

سبق أن الأصول الدلالية والتداولية (هـ) ثابتة لا تتغير بين اللغات. والأصول (هـ) تربطها علاقةُ اللزوم (⟸) بالوسائط المتغيرة (ط) فينتج بالضرورة تغير في البنية القولية (ق) من جراء قيام علاقة السببية (⊃) بينهما نعبر عن ذلك كما يلي.

هـ ⟸ ط$_1$ ⊃ ق$_1$.

علاقة السببية هذه (⊃) تفيد إذا كان الوسيط اللغوي (ط1) إذن ستكون البنية القولية (ق$_1$). وإذا كان (ط$_2$) إذن (ق$_2$). وبعبارة أخرى:

هـ ⟸ ط$_1$ ⊃ ق$_1$.

هـ ⟸ ط$_2$ ⊃ ق$_2$.

ولخاصية التكافؤ (⟺) بين البنية القولية (ق) وباقي المقومات (هـ ⟺ ط) يلزم ما يلي:

ق$_1$ ⟺ هـ ⟸ ط$_1$.

ق$_2$ ⟺ هـ ⟸ ط$_2$.

وبما أن الوسائط المتقابلة (ط$_1$ # ط$_2$) تسبب في توليد الأبنية القولية المتقابلة (ق$_1$ # ق$_2$) إذن.

ق$_1$ # ق$_2$ ⟺ هـ ⟸ ط$_1$ # ط$_2$.

أثبتنا حتى الآن أن اللغة البشرية، بوصفها نسقاً رمزياً معبراً عن أصول الدلالة والتداول، أصلها التغاير. لأن من مقوماتها الوسائط؛ وهي جملة من الاحتمالات المتباينة إلى درجة التضاد. ويهمنا بعد ذلك أن نستنبط مظاهر التغاير اللغوي.

---

170) انرانو، الفكر العلمي، ص 61.

ما يلاحظه اللساني من اختلاف اللغات بنيوياً لا تؤثره الوسائطُ مباشرة . لأن الوسائط تباشر فصوص اللغة فتخلف بها تغايراً يترتب عنه تباينٌ في البنية القولية للغات، وبعبارة أخرى تختلف الأبنية القولية من جراء تباين الفصوص النحوية الناتج عن تغاير الوسائط اللغوية . لكن كيف يمكن أن نتحسَّب ما في فصوص النحو من التغاير .

تغاير فصوص النحو لا يخرج نظرياً عن أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية : تغاير في عدد الفصوص، أو في حجمها ، أو فيهما معاً . أما التغاير العددي فمثله « فصُّ الإعراب »[171] الذي يوجد ضمن مكونات النحو التوليفي الخاص بنمط اللغات التوليفية . وليس لهذا الفص وجود في النحو التركيبي الخاص باللغات التركيبية . لأنه يتبع وجوداً وعدماً وسيط العلامة المحمولة . ومن أمثلة الفصوص المتغايرة حجماً نذكر فص التصريف المساير للاشتقاق . ويظهر التفاوت في حجم هذا الفص فيما يعبّر عنه من المفاهيم الوظيفية في مختلف الأنماط اللغوية . من هذا القبيل الأفعال الشقائق التي يوفرها الفص التشقيقي للمعجم الشقيق وانتفاء مثل هذه الأفعال في المعجم المسبك : وكل منهما مرتبط بوسيطه اللغوي[172] . وإذا كانت اللغات التوليفية متميزة بفص الإعراب المنعدم في اللغات التركيبية، وباتساع مجال الفص الصرفي الموجود متقلِّصاً في النمط اللغوي المقابل يكون التغاير بين هذين النمطين حاصلاً في عدد فصوصهما وفي حجم الموحَّد بينهما ومنعكساً في البنية القولية لكلا النمطين .

171) من العبارات المقربة من فص الإعراب قول السيوطي : « الإعراب عند المحققين عبارة عن المحول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . . وأن الإعراب تجدد في حال التركيب . فهو تغيير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب » الأشباه والنظائر، ج 1، ص 162 .

172) للتوسع في الموضوع انظر المبحث (2.2.2.4) في ج 1 من هذا العمل .

النتائج المثبتة في الفقرة السابقة نظرية . للتحقق من قيمتها الموضوعية نُعرض على واقع اللغات المتكوّن أولاً من وصف النحاة للغاتهم، وثانياً من استعمال المتكلمين لمعرفتهم اللغوية. وبقدر ما يردد نحاة العربية، بوصفها لغة توليفية اختصاص هذا النمط بفص إعرابي يعتبر الإعراب قسيم فص التركيب؛ منهما يتشكل النحو التوليفي (173)، يكرر نحاة اللغات التركيبية أن هذا النمط متميز بفص صرفي مقلص بالقياس إلى فص التركيب المكونين للنحو التركيبي .إلاّ أن كثرة وتشعب المسائل التي يباشرها فص الإعراب أخذ هذا القسم يستولي بالتدريج على مصطلح النحو حتى صار أحدهما مرادفاً للآخر (174). وكذلك حال التركيب بالنسب التصريف داخل النمط التركيبي من اللغات. وهكذا يكون الغرَماطيقي، بلغة الخوارزمي (175)، يتناول «التصريف والتركيب مجتمعين، أما المعجم أو علم الألفاظ المفردة فخارج عنها» (176) .لكن هزال فص التصريف بهذا النمط اللغوي دفع لسانيين جدد إلى التساؤل عن جدوى هذا التقسيم (177) بل لخفوته غاب في بعض اللغات عن أنظارهم (178).

نخلص مما تقدم إلى أن ثبوت انحصار مهمة الإعراب في إسناد العلامات الفارقة بين مختلف العوارض الناتجة عن تراكب الكلم دليلٌ آخر على كون هذا

173) يقسم النظر في اللسان العربي النحو إلى علم الإعراب وعلم التركيب. من هؤلاء الفارابي إذ يقول: «علم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان: أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم (أي الأفعال) عندما تركب . والثاني يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي في ذلك اللسان» . إحصاء العلوم : ص 61 . انظر المبحث (4.2.7) من هذا العمل .

174) يظهر الترادف المذكور من خلال تعريف النحو باستعمال رواسم فص الإعراب . كما جاء في قولهم «فيعرف (أي النحو) بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء . وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء» حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص18

175) انظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم ، ص 29 .

176) سوسور ، محاضرات في علم اللغة العام ، ص 185 . انظر أيضاً بمسليف ، مقدمات لنظرية لسانية ، ص 191

177) جاء في بلومفلد ، اللغة ، ص 174 قوله : «تقليدياً يقاس نحو أغلب اللغات من التركيب والتصريف» . وقد طال النقاش حول جدوى هذا التقسيم .

178) ذكر لاينز كون لسانيين كثيرين يقرون : بالنسبة لبعض اللغات على الأقل ، بوجود مستوى بنيوي بين المعجم أو الصوتية والتركيب ؛ وهو التصريف . انظر آفاق جديدة في اللسانيات ، ص 22 .
John Lyons , New horizons in linguistics .

الفص من مكونات النحو التوليفي لا النحو التركيبي. بحيث يزيد النحو الأول على الثاني بالنظرفي علامات الإعراب وعواملها وقوابلها . وإذا كان التصريف مشتركاً بين هذين النمطين فإن حجمه فيهما ليس واحداً . بل حتى القسم الموحّد الذي يتناول بنية القَولة تحليلاً وتكويناً فإن الإوالية المستعملة فيه ليست واحدة .

من خلال المقارنة بين التحليلين « النصتي »،(نظ :1.7. ط 200)، والصرفي لبنية القولة يتبين ارتكاز هذين الفصين داخل النمط التركيبي على « التقطيع الخطي » . إلاّ أن الأول يُقطّع القولة إلى أجزائها غير الدالة على جزء معناها؛ وهي تصويتات متتابعة غير دالة على معنى لكنها فارقة بين معاني القولات . بينما الثاني يقطع القولة إلى أجزائها الدالة على جزء معناها؛وهي متوالية من « القيلات » الدالة مجتمعةً على معنى القولة، وأشتاتاً على أبعاضه . وإذا كان التقطيع الخطي مرتكز القالب النصغي(نظ :2.2) في أي نمط لغوي فإن سند القالب الصرفي(3.2.7) مختلف بين الأنماط اللغوية .

إذا تساءلنا مع بيتر متيوز[179] عن الوحدات الأساسية في البنية الصرفية، وعن العلاقات القائمة بينها فإنا سنتلقى منه مقترحاً يناسب اللغات التركيبية لا غير . لان التحليل الصرفي في هذا النمط اللغوي يعني تفكيك القَولة بحيث تنشأ متوالية من القيلات؛(كل قيلة جزءُ قولة دالٌ على جزء معناها)، تجمعها علاقة التوالي، كما يشخصها المثالان(03 ، 04) في الطرة (180) أسفله .

---

179)انظر مقاله تطورات حديثة في الصرف ، ضمن آفاق جديدة في اللسانيات .
Peter H.Mtheurs. Recent development in morphology. in New horizons inlinguitics.

180) القولةُ (untruthful) مثلا تنحل صرفياً في اللغات التركيبية إلى وحدات صرفية أو قيلات (morphemes =) كما يتضح بالمثال (03) الآتي : (03) untruthful ⟵ un . tru , th . ful.
من مجموع معاني القيلات الاربعة يتألف معنى القولة المتكونة من توالي تلك القيلات ، كما عبر عنها متيوز مرة أخرى وهو يصفها بقوله : وحدات الصرف ليست سوى تجريد لابنية النحو المطابقة لارتداد القطع farm – er –s من farmers ، بحيث يمكن ان تشخص بالمثال (04) الآتي

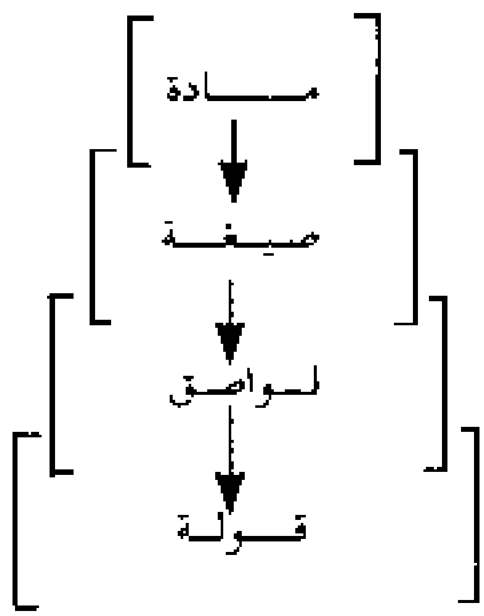
(04) FARM ER PL
farm er s

فلا يجمع بين هذه الوحدات إلا علاقة التتابع إذ تتقدم القيلة FARM على القيلة الثانية ER وان هذه تسبق قيلة الجمع الثالثة . للمزيد من التفصيل انظر متيوز ، تطورات حديثة في الصرف ص96 ، ضمن آفاق جديدة في اللسانيات

ويظهر واضحاً من تلك الأمثلة أن التحليل الصرفي في النمط التركيبي يقوم على التقطيع الخطي للقولة .

في مقابل ما ثبت في الفقرة السابقة فإن التحليل الصرفي في النمط التوليفي يقوم على أساس من «التقطيع الهرمي» لا الخطي . ولتصور هذا المفهوم يكفي أن نستحضر هنا تحليل ابن جني لدلالات الفعل[181]، وبجانبه ما انتهينا إليه في مبحث العلامة المرصوصة والمفكوكة؛ (5.5.3) . وعندئذ سيتمثل لنا كما في المبيان الموالي.

(20)



من جملة ما يكشف عنه هذا المبيان نذكر في المقدمة أن قاعدة الهرم متكونة من خرج الفص الصرفي الذي يتولى مهمة إعداد القولة وتهييئها لفص النحو . وأن الإعداد الصرفي للقولة يتم بإجراء سلسلة من العمليات . أولها تسبيل المادة الصوتية الحاصل بعدد محدد من التصويتات الراتبة غير المحركنة . وثانياً بناء

---

181) انظر «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية» من الخصائص ج 3 ص98 ، نجد ابن جني يحلل صرفياً الفعل إلى مادته وهي أحرفه الأصول ، وإلى صيغته أو بناء مادته . وهو ما يظهر من صريح عبارته «ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ... وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو قائم وقاعد ، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود ، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل . وكذلك قطّع وكسّر ، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين ؛ أحدهما الماضي ، والآخر تكثير الفعل . كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث وببنائه الماضي وكون الفعل من اثنين» .

صيغة صرفية تستوعب المادة الصوتية. وثالثاً إلصاق سوابق بالصيغة الجاهزة أو لواحق أو هما معاً. وأخيراً يكون الناتج قولَةً ذات بنية صركيبية تستعد بها لأن تأخذ في التركيب الموقع الذي تهيأت له.

وإذا عكسنا الاتجاه وجدنا في خرج فص الصرف قولة قابلة لأن تنحل صرفياً إلى لواصق:(وهي مجموع علامات المطابقة العددية والجنسية والشخصية المنضافة إلى الصيغة)،وإلى بنية صرفية [182] قابلة لأن تنحل بدورها إلى صيغة ومادة [183]. إلا أن الوحدات الصرفية، من مادة، وصيغة، ولواصق، لا تجمعها علاقة التوالي والتتابع كما في صرف اللغات التركيبية، وإنما تقوم على مبدإ الاندماج. بمعنى أن قيلة المادة(ن ـظ م) مثلاً تندمج في قيلة الصيغة(فعل) فتنتج البنية الصرفية(نظم)المنغمسة في علامات المطابقة(ت،ا،ء، ي، م،و، ن)المجتمعة في(يأتمون)، ويكون الناتج عندئذ البنية الصركيبية (تنظمين). وهي تتكون من بنية صرفية (نظم) محاطة بعلامة المطابقة المفكوكة(ت ـــ ين). وهذه الإحاطة دليل على استمرار مبدأ الاندماج من جذر الميبان (20) إلى خرجه. ولا يتضح ما سردنا من أوجه الاختلاف بين النسقين الصرفيين ما لم يُربط ذلك بالوسائط اللغوية المسؤولة عنه.

اتضح مما مضى وجود فص صرفي يستند إلى مبدإ الاندماج والتقطيع الهرمي،فينتج أولاً بنية صرفية تتكون من مادة،(= أحرف الجذر الراتبة)،ومن صيغة .ويهمنا الآن أن نتعرف على كيفية تكوين الصيغة بصفتها وحدة صرفية.

---

182) انظر الفقرة 332 في ج 1 من هذا العمل.

183) من النحاة الجدد الذين يحللون البنية الصرفية إلى الصيغة والمادة نخص بالذكر الدكتور أحمد المتوكل، انظر الفصل الأول من كتابه قضايا معجمية، حيث يقول: « مصدر الاشتقاق يجب أن يكون مفردة مجردة، أي مادة صوتية ما، أنه مقولبة في صيغة معينة » ص 15. وفي المقابل نجد الدكتور عبد القادر الفاسي يساير النمط التركيبي في التقطيع الخطي، وهو يحلل صرف الفعل في العربية، وهو ما يظهر بتصريح العبارة وهو يتحدث عما أسماه باللواصق النحوية، إذ يقول: « مثل الهمزة والسين والتاء في استفعل والتضعيف في فعّل، إلخ. فهذه اللواصق لا تختلف في طبيعتها النحوية عن الأفعال الحملية مثل (جعل) و(ترك)، ويمكن تفسير هذه اللواصق أيضاً بلواصق المطاوعة... وهناك أيضاً لواصق الانعكاس والتفاعل التي اعتبرناها تلعب دوراً محورياً لأنها عبارات محيلة »، البناء الموازي، ص 189.

إن بناء الصيغة إما أن يحصل بمجرد حركنة جذر مثل: (ك – ت – ب) ، المفضي إلى (كَتَبَ) أو (كُتُبٌ). وإما أن يكون بزيادة صرفية [184] على جذور من قبيل: (ف - ق – ر) و (ب – ط – ر) و (س – ف – ر) فتنشأ بهذا التوالي الأبنيةُ (افْتَقَرَ) و (بَيْطَرَ) و (سَافَرَ)، أو بزيادة اشتقاقية على الأس (كتب) فتنتج الأبنيةالصرفية (أَكْتَبَ، وكَاتَبَ، وكَتَّبَ، واكْتَتَبَ، وتَكَاتَبَ، و تَكَتَّبَ، واسْتَكْتَبَ).

يلاحظ من الوصف المقدم لتنشئة الصيغ ومن حديث الصرفيين عن الأصلي والزائد أن الحروف المجموعة في (سالتمونيها) تكون زائدة بالنسبة إلى الجذر وأصليةً بالقياس إلى الصيغة. لأن الصيغة في حد ذاتها لا أصلي فيها، ولا زائد؛ وبذلك لا تقبل أن تنحل إلى وحدات صرفية أصغر منها. لأن الصيغة تمثل أصغر وحدة صرفية دالة. وإذا بدا لبعض المستعربين أن يُقطِّع خطياً صيغة (استفعل) ونحوها (انفعل) إلى (است(فعل))، و(ان (فعل)) فإن هذا التقطيع سيتعطل في مثل (فَاعَلَ) و (تفاعل) بسبب تداخل الأجزاء وانعدام التوالي. كما أن تعليق معنى الطلب بالجزء(است) من (است(فعل)) سيجرد الجزء الباقي (فعل) من أي معنى. وهو المانع من كل تقطيع لا يفيد ولا يقتضيه مبدأ التباين القاضي بضرورة أن تتغاير الألفاظ إذا تباينت المعاني.

يتضح من المثبت أخيراً، وكما نص عليه قديماً نحاة العربية وصرفيوها، أن معاني المطاوعة، و المغالبة، والمشاركة، والطلب، والتكثير، والتعدية، والتخطية، واللزوم، والقصور، ونحو هذا كلها معان صرفية مقترنة بالصيغة ككل وليس بجزء منها، وأن الأحرف المكونة للصيغة كلها أصلية بالقياس إلى

184) الزيادة الصرفية تتناول هنا كل مزيد لغير معنى، وتشمل ما عُرف بين الصرفيين بالزيادة للإلحاق والزيادة من أصل الوضع، والزيادة للمد. وفي المقابل تستعمل الزيادة الاشتقاقية لتتناول كل زيادة اقتضاها اشتقاق المعنى. إلى هذين النوعين من الزيادة يشير ابن جني بقوله: «فمما يزاد ما يلحق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمد، ومنه ما يلحق للمعنى، وفيه ما يلحق في الكلام، ولا يتكلم به إلا مزيدا؛ لأنه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة» المنصف، ج1، ص13.

ذات الصيغة وهيئتها . أما حديث الصرفيين عن الأصلي و الزائد فهو وصف للبنية الصرفية من خلال الصيغة بصفتها هيئة وزنية أو مرآة تعكس مميزة الأصلي من الزائد في بنية القولة الموزونة .

وإذا صح المثبت هنا يلزم أن تكون حروف الزيادة المجموعة من قبل الصرفيين في (سألتمونيها) داخلة في تكوين الصيغة ، وهي من أصول بنائها . ولا تُزاد إلا بالنسبة إلى الجذر . وموقعها منه أن تسبقه في نحو(استضرب)، أو تلحقه في مثل (ضَرَبان الدهر) أي حدثانه، أو تقع في حشوه كما في (ضارَبَ) . أن تكون الحروف المذكورة أصلية في الصيغ دليل على ارتكاز فص التصريف على مبدأ الاندماج والتقطيع الهرمي، وكونها زائدة على الجذر في المواقع الثلاثة فإنه يدل على تعلق هذا الفص الصرفي بوسيط الجذر اللغوي .

بينا في مباحث سابقة [185] أن الصيغة وسيلة صرفية لتكوين المداخل المعجمية واشتقاق المعاني . وظهر الآن أن ذينك التكوين والاشتقاق حاصلان باندماج المادة في الصيغة،كما في المبيان (20)، فتنشأ بنية صرفية تأخذ موقعها في المعجم، وتشرع في مغادرته بانضمام لواصق .

تعتبر أحرف المجموعة (يأتمون) لواصق. وهي غير الزوائد المجموعة في (سألتمونيها) .لأن المجموعة الأخيرة، وإن كانت زائدة على الجذر، لكنها أصلية في الصيغة داخلة في بنائها وتكوين هيئتها بخلاف المجموعة الأولى التي تكون زائدة بالقياس إلى الصيغة والجذر على السواء .وبذلك دخلت في مجموعة اللواصق المتميزة بكونها تسبق الصيغة أو تلحقها، ولا تقع في حشوها أبداً . لأن الواقع في الحشو خاصية الزائد على الجذر الأصلي في الصيغة . وهكذا تكون النون الأولى من(تنشغل)لاصقة والثانية زائدة . وتكون الألف والنون في نحو(ضَرَبان) زائدة، وفي مثل (يضربان) لاصقة كما تكون مجموعة

185) للتوسع في الموضوع انظر مبحث (عوامل الاشتقاق ومسالك الارتداد) ومبحث (ربط الصيغ الصرفية بالمعاني الاشتقاقية) في ج 1، من هذا العمل .

(سالتمونيها) زوائد على الجذر أصولاً في البنية الصرفية ،كذلك مجموعة (يأتون) تكون زائدة على الصيغة أصلية في البنية التركيبية . لأن قيام هذه البنية يحتاج إلى لاصقة كالتاء تسبق لصيغة (تساءل) في نحو (تتساءل) ، أو إلى لاصقة التاء والميم تلحق نفس الصيغة في مثل (تساءلتم) أو إلى سابقة ولاصقة كما في (يتساءلون) .

ظهر الآن أن البنية التركيبية تتكون من البنية الصرفية ومن لواصق المطابقة (5.6.3) التي تسبق الصيغة أو تلحقها . وعملاً بما سبق[186] من تميز الفعل، في اللغات الآخذة بوسيط التصريف، بتركيبة تتشكل من صيغته مضاف إليها علامات ترفع عن الفعل ضرورة أن يمثل معه مراكبه بعلاقة الإسناد وجب أن تتعلق البنية التركيبية بوسيط التصريف ، كما ثبت تعلق البنية الصرفية بوسيط الجذر .

وإذا تبين أن للزوائد، في نسق صرف العربية ، دوراً رئيسياً في بناء صيغ تحقق إمكانية الاشتقاق وتضمن تكوين مداخل المعجم فإن للواصق فيه دور الربط بين المعجم والتركيب . إذ تعتبر اللواصق من مكونات البنية التركيبية، وهي علامات تومئ إلى خصائص تتوفر في المراكب . وإذا أومت لاصقة إلى خاصية ليست في المراكب اختل تركيب الجملة بسبب هذا التنافر لا غير، كما تشهد جمل المجموعة الموالية .

(21) (أ) الرجال لا يبكين كالنساء* .

(ب) الكوكبان يسبحون * .

(ج) الكرماء لا تبخلون* .

تركيب الجملة يفسد بانتفاء أحد أنواع المطابقة الثلاثة: الجنس والعدد والشخص . فيُعلل لحن الجملة (21 ، أ) بالتنافر الجنسي ، وإن توفر فيها التطابق العددي والشخصي . ولحن الجملتين الباقيتين يفسره بذلك التوالي التنافر

(186) انظر المبحث (5.6.3) من ج 1 من هذا العمل .

العددي والشخصي . إلا أن قيد التطابق الثلاثي لا يتحكم إلا في اللغات التي تأخذ بوسيط التصريف المتمثل في نسق اللواصق (22) الآتي بحيث تصح الجملة إن استجاب تركيبها للحالة (أ) من نسق اللواصق، ويفسد تركيبها في باقي حالاته (ب ، ج ، د ، هـ)

(22) (أ) + جنس + عدد − شخص .

(ب) − جنس − عدد + شخص .

(ج) + جنس − عدد + شخص .

(د) + جنس + عدد − شخص .

(هـ) − جنس − عدد − شخص .

وكل نمط لغوي لا يأخذ بوسيط التصريف يضطر إلى اعتماد مقابله وسيط الترصيص . فلا يكون له نسقٌ للواصق من قبيل المصوغ بالعبارة (22) . وتجوز فيه عندئذ مثل الجملة (21) ونحوها (23) فيما يلي .

(23) (أ) الفرقدان احتجبوا .

(ب) الجواميس بانوا .

(ج) النسوة خافوا .

(د) لقصير النسوة طويل الألسنة .

وإذا لم تمتلك لغة، كالانجليزية ونحوها الفرنسية، مثل نسق اللواصق (22) فإن نحاة ذلك النمط اللغوي سيتعلقون بكافة وسائل الربط الدالة على انتظام مكونات في بنية قولية . إلا أن هذه الوسائل كما سيتضح ملحوظة أيضاً في النمط اللغوي الذي يربط أصلاً باللواصق . وليحكم نحاة الأنجليزية مثلاً على سلسلة قولية بأنها بنية تركيبية، وليست متوالية من القولات المنفصلة، يلزم أن تمثل فيها مؤشرات للربط فضلاً عن انتظام المركبات في ترتيب قار . من تلك المؤشرات نذكر تبعاً لسابير[187] ما يلي . 1) لحوق أداة التعريف أو التنكير

187) انظر الفصل الخامس ، ص 80 من كتابه اللغة .

بما في العبارة من الأسماء[188]، و 2) توفــر العبارة على عنصر يشير إلى قوتها الإنجــازية؛ و 3) استلام الموضوعات لأحوال تركيبية. و 4) خضوع المركبات لمفهوم العدد، ككون بعضها مفرداً أو جمعاً؛ و 5) خلو الفعل من لاصقة التسمية، كانت سابقة كما في الانجليزية أو لاحقة كما في الفرنسية، واقترانه باللاصقة المحددة لزمانه .

وإذا استثنينا الترتيب القار مما سرد من مؤشرات ارتباط المركبات في بنية الجملة فإن الباقي ملحوظ أيضاً في اللغة العربية التي تربط أصلاً بلواصق المطابقة، كما يتضح من الجملة الموالية .

(24) أضاءت البشرى سبيل الورى .

لقد لحق موضوعي الجملة(البشرى وسبيل الوري) معرِّفٌ؛(ال ، والإضافة). وباحتواء الجملة على فعل ماض وتجردها من أدلة الطلب تكون قوتها الإنجازية (الخبر) قد تحددت. وكل مركب في الجملة، كان فعلاً أو اسماً، يمكن وصفه عددياً. وقوع فعل الجملة (24) في صدر الإسناد دليل إفراده، وإفراغه في صيغة (أفْـعَل) دليل حـصـولـه في الماضي. وظهـور عـلامـات الإعـراب على الموضوعين؛(البشرى وسبيل الورى)، أو تقديرها يدل على مالها من العوارض كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية. وعليه نكون الخاصية المميزة للجملة في الأنجليزية هي مثول مكوناتها متراصة في رتبها القارة. وهي الخاصية التركيبية الجامعة بين اللغات التي تستعمل وسيط الترصيص اللغوي.

188) لحوق أداة التعريف أو التنكير بالاسم اعتبره سابير دليلاً على انتظام المركب مفهوماً في بنية محددة، لأنه يمزج الأداة (the) مع (Farmer Kills duckling . man takes chick) فتفقد الجملة دلالتها. وهو لا تقابل بأصل ولا تكون مبنية على منوال، ويصير الحدث عنهما معروفين ويقوى الشعور بانعدام أي علاقة تقوم بين أي من موضوعي الحدث وبين ما يكون للمتكلم ومخاطبه من أحكام. وبمجرد وضع الأداة (the) قبل الاسمين يعاودنا إحساس بالسكينة، لأننا حينئذ نعلم أن الأمر يتعلق بمسمى معهود. سابير، اللغة، ص 83 .

خلاصة

لتثبيت محتوى هذا الفصل وبيان صلته بالذي يليه يجمل أن نستحضر أولاً جملة من الأصول المنهجية. وأن نعيد ثانياً أهم مبادئ اللسانيات النسبية التي ستكون موضوع الفصل الموالي .

تقدم أن النسبية مفهوم يغطي النظريتين المعرفية واللسانية على حد سواء، ويتجلى في منهج القرنب المتفرع إلى الاستقراء الذي يوفر للنظرية فرضية مراسية ويجنبها الفرضية الاعتباطية المفرغة من أي محتوى تجريبي ، وإلى الاستنباط الذي يخوّل لتلك النظرية إمكانية التنبؤ والبرهنة. وبهذه الكيفية تزيد حظوظ التقاطع بين النظرية والواقع الموصوف .

الاستقراء عبارة عن متوالية من المحطات الاستدلالية. أولها ضرورة مراعاة القيود الأربعة؛(الورود، والأقدم، والتمثيل، والبدء)،عند تجميع معطيات من لغات مختلفة لتكوين قاعدة الانطلاق. وثانيها اخضاع تلك المعطيات القاعدية للملاحظة المراسية من أجل تحليلها تحليلاً عاملياً ؛ يربط بين الخصائص البنيوية الملحوظة وبين عواملها المجردة التي تؤثر تلك الخصائص. وثالث محطات الاستقراء استدلالٌ يتخذ الخصائصَ البنيوية موضوعاً، والكليات المراسية المرتبطة بها غايةً، بحيث تصير النسبة بينها قانوناً خاصاً. ومحطة الاستدلال هذه قائمة بعدد محصور من العلاقات(كالسببية، والانتماء، واللزوم) ونتائجها مراقبة بمتوالية من وسائل الاختبار(كالفحص التقابلي : فالسبر والتقسيم، فالاطراد والانعكاس، فطريق المناسبة) وبإخضاع كل من هذه النتائج لعلاقتي التباين والتناظر يكون الاستدلال قد انتهى بفرضيات نظرية تشكل قاعدة فرع الاستنباط من القرنب. لا تصدق القضيةُ النتيجةُ، داخل نظرية للسانيات النسبية، إلا إذا أمكن استنباطها من الفرضيات الكسبية منتهى الاستقراء

بواسطة عدد محصور من العمليات التي يسمح بها نسق تلك النظرية. وبذلك لا غير يمكن أن نضمن للنتائج المتوقعة الجمع بين التفسير العلمي واليقين الرياضي. فضلاً عن ذلك يمكن التحقق من القيم الموضوعية لتلك النتائج عن طريق عرضها على واقع اللغات وهي متكلمة وموصوفة. وعندئذ إما أن توجد مطابقة لحقائق واقعية، وفي هذه الحالة يكون الفحص المراسي قد أكد صدقها؛ وإما أن توجد مخالفة لها وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الفرضية الكسبية أساس النظرية النسبية.

بالوسائط اللغوية، وهي احتمالات متقابلة، يتعلق اختلاف اللغات الظاهر في تغاير أبنيتها القولية الناتج عن تباين فصوصها الكامنة. إذ تبيّن أن الوسائط تباشر الفصوص، وهذه تباشر بدورها البنية القولية. تعالق هذه الوحدات مبرهن عليه من الفرضية الكسبية الأولية التي تفيد أن اللغة البشرية ملكة متقومة باجتماع عنصري الدلالة والتداول الثابتين إلى عنصري الوسائط والقول المتغيرين. من هذه الفرضية تستنبط كل الاحتمالات المتقابلة الممثلة للوسائط النمطية. ومن الوسيط اللغوي المعين يستنبط أيضاً كيف يجب أن يكون الفص اللغوي المعني. ومن المعرفة الحاصلة بذلك الفص يتوصل إلى استنتاج على أي نحو ينبغي أن تكون البنية القولية المتعلقة به. وكذلك يكون الانحدار بدءاً من الفرضية النظرية وانتهاءً إلى حقائق واقعية.

الفصل السابع

فصوص اللغات وقوالب اللسانيات

تقديم .

أثرنا في مباحث سابقة أن التغاير البنيوي للغات البشرية ناتج عن تباين فصوصها حجماً وعدداً . وبينا أن المعجم بوصفه فصاً لغوياً ليس واحداً في كل اللغات، إذ ظهر انقسامه إلى شقيق ومسيك. كما اتضح تفرع فص « النحو »، في اللغات التوليفية، إلى « التركيب » و « الإعراب »، وفي اللغات التركيبية إلى « التركيب » و « التصريف » . وتبيّن أيضاً أن حجم التصريف في التركيبيات مغاير لحجمه في التوليفيات، إلا أن كل ذلك لم يربط بعد بفص « النّطْق » الذي يتناول أصوات اللغة مفردةً و« التّصْت » الذي يتناول تلك الأصوات مركبةً .

يستفاد من الفقرة السابقة أن من أهم إشكالات هذا الفصل تحديد محتويات فصوص النمط التوليفي من اللغات، ثم الكشف عن كيفية انتظام تلك الفصوص لتشكيل نسق نمطي كما هو متمثل في اللغة العربية. لكن كيف السبيل إلى معالجة الإشكال المذكور، وما الغاية منه . أما الغاية فتنحصر

في إعداد الوسائل الكفيلة بمعالجة واردة لمسألة التوافق بين النظرية وموضوعها. فإذا سلمنا بأن كل نموذج يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير النموذج مشابهاً لأصله بنية ووظيفة، وجب أن تأتي قوالب النماذج النحوية على قدر فصوص اللغة محتوى وانتظاماً.

تأكد، في إطار النظرية اللسانية النسبية من عدة وجوه، أن كل لغة بشرية تنتمي إلى نمط لغوي يتعين بوسائطه النمطية التي تحدد طبيعة فصوصه فبنيته القولية. ومن المعلوم أيضاً أن النحو ماهو إلا تمثيل نظري لنمط لغوي يصطنعه اللساني لفهم واقع لغوي وانتاجه. فعلاقة التمثيل هذه بحكم على ورود النحو بالقياس إلى النمط اللغوي الذي يعبر عنه. ولا تطابق بين النموذج الاستكشافي والواقع الموصوف إذا لم تكن قوالب اللساني مشاكلة لفصوص اللغة التي يصفها.

ويفترض في القوالب، إذا صيغت بلغة رياضية، أن يشكل كل واحد منها «نموذجاً فرعياً» يختص باستنباط الملحوظ في ظواهر الفص اللغوي القرين. وعليه يجب أن يتكفل بكل فص قالبٌ في إطار نهوض مجموع قوالب النموذج بمجموع فصوص اللغة. وللزيادة في توضيح الفرق بينهما نأخذ مثال المعجم المعتبر في ذهن المتكلمين فصاً لغوياً وفي «قاموس» اللغويين قالباً لسانياً، و«القاموس» وصف للمعجم دون غيره من فصوص اللغة. ولشدة اقترانهما صح إطلاق اسم أحدهما على الآخر. إن بناء القولة وتغيير أبنيتها فص، والعلم بقواعد البناء والتغيير قالب، وعليهما معاً يطلق اسم التصريف[189].

يلزم عما تقدم أنه يتعذر إقامة نموذج نحوي وارد بالنسبة إلى نمط لغوي ما لم تحدد فصوص هذا الأخير من حيث العدد والمحتوى والعلاقات الجامعة

(189) التصريف الموسع والتصريف العام مثلان على التوالي للعمل والأداء بكلمة مباشرة العمل، كما يتضح من قول ابن جني: «التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى». المنصف، ج 1، ص 3. وقول الرضي: «... [illegible] ...». شرح الشافية، ج 1، ص 5. [illegible] النحوي.

بينها. ولإدراك هذه الغاية يتعين الاهتمام أيضاً بالوسيلة المنهجية الكفيلة بإظهار استقلال الفصوص وتعالقها في آن واحد. لأنه على ذلك المنوال يجب أن تبنى قوالب النموذج النحوي المقترح لنمط لغوي.

تنزع نماذج نحوية حديثة إلى البناء القالبي للقواعد. وهي في ذلك تقدم له تصورات مختلفة إلى حد كبير الشيء الذي يدعو إلى إعادة طرح هذا الموضوع في إطار لسانيات نسبية يمكن من الإحاطة بقواعد القالب الذي يقترن بالفص اللغوي، ويجتنب التفريع غير الوارد للقالب الواحد، أو اصطناع قالب لا يقترن بفص، إذ تبيّن أن النمطية تنال أيضاً القالبية.

1.7 تفريع الفصوص وبناء القوالب.

التفريع الإجرائي للموضوعات المتواصلة التي تشكل حقلاً واحداً وسيلة منهجية قديمة، يلجأ إليها الباحث في كل زمان للتغلب على دراسة الظواهر البالغة التعقيد. حتى إذا أتقن فهمها أعاد بناءها. وقد تسبب هذا التفريع المنهجي في توليد تخصصات ضيقة داخل كل حقل من حقول العلم. فنشأت علوم فرعية يختص كل منها بموضوع يتألف من مسائل خاصة وأخرى مشتركة يبرهن عليها من مبادئ عامة تستغرق كل العلوم الفروع.

تفريع العلم المعين تبعاً لتجزيء موضوعه تُنوول عُلومياً من خلال التطرق إلى العلاقات التي يمكن أن تقوم بين العلوم النظرية. من تلك العلاقات يهمنا الاحتمال الأخير في عبارة ابن سينا إذ يقول: «إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعها. وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات، وإما اختلاف موضوع واحد... إن اختلاف الموضوعات للعلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة ... وإما مع مداخلة... وهذا على وجهين: إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخاصة بالنوع، وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء مباين»(190). يلزم إذن أن تكون

(190) ابن سينا، البرهان، ص 104.

في الموضوعات المتداخلة مسائل مشتركة بين علوم فرعية ومسائل أخرى مباينة يستقل علم فرعي ببحثها .

من بين أهم الحقول المعرفية التي مورس فيها التفريع المذكور نجد علم اللسان . وتبعاً للتصور المكون عن موضوع هذا العلم اختلف العدد المقترح لأجزائه (191) .

لكن فروعاً قارة يتردد ذكرها لدى أكثر من مصنف لعلوم اللسان ، بالإضافة إلى استقلال كل فرع بجهود لسانيين وتفرده بأعمالهم . ويعنينا الآن أن نسرد هذه الفروع فصوصاً وقوالب لنعود مرة أخرى إلى تفصيل محتوياتها النمطية .

من المذكور في الطرة (191) السابقة يتبين أن الفارابي يستعمل عبارة « علم الألفاظ المفردة » للدلالة على جانب من الفرع اللساني المسمى « لغة »(192) في عرف اللسانيين العرب القدماء، وهو الذي يرادف المعجم حالياً . وهذا الجانب من اللغة يُعنى بقضايا الدلالة المعجمية، في حين نجده يستعمل عبارة

(191) بضم القواعد الخاصة بالشعر إلى ضوابط الكتابة والقراءة ، وإدخال كل ذلك في اللسان يكون الفارابي قد وسّع تصوره لهذا الموضوع، حتى انقسم عنده العلمُ الذي يتناوله إلى « سبعة أجزاء عظمى : علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة ، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحيح الكتابة وقوانين تصحيح القراءة وقوانين الأشعار » . إحصاء العلوم ، ص59 . وحين جعل السكاكي اللسان من علم الأدب وجد لأقسامه تركيبة متميزة صاغها بقوله : « وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب ، دون نوع اللغة ، ما رأيته لابد منه . وهي عدة أنواع متآخذة . فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق ... وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان... ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بُداً من التسمح بهما ... وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعدما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب » . مفتاح العلوم ، ص3 . ولعل السكاكي (626 هـ) قد أخذ هذا التفريع عن أبي البركات الأنباري (577 هـ) لما بين التقسيمين من شدة التشابه ، كما يظهر من قول الأنباري « علوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم . وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ؛ وهما علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو » . نزهة الألباء ، ص89 . وحينما نظر ابن جني في العلاقة القائمة بين فرع بعينه وبين ما يتصل به مباشرة أو بواسطة أورد من علوم اللسان ما أودعه في قوله : « التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق » . المنصف ، ج 1، ص 4 .

(192) اللغة ، في اللسانيات العربية القديمة ، استعملت أولاً بمعنى المعجم حالياً ، إذ كان صاحب المعجم يوصف باللغوي . وتظهر بهذا المعنى من خلال تعاريفها وتعاريف علمها . كقولهم : « حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى ... واللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني » . السيوطي ، المزهر ، ج 1 ، ص 8 ؛ « واللغة عبارة

« علم قوانين الألفاظ المفردة » ويريد بها الجانب الثاني من اللغة. وهو الذي يعنى بالتمثيل الصوتي للمداخل المعجمية. وعليه يجب ألا يخلو لسان من فرع اللغة أو المعجم المختص بمزاولة التمثيل الدلالي والصوتي للمفردات المعجمية، لأنه لا يخلو كتاب تعرض لتصنيف علوم اللسان من ذكر فرع اللغة الذي سنخصه من الآن فصاعداً باسم المعجم.

إلى جانب المعجم يأتي، فيما سقنا من النصوص، ذكرُ النحو وقد شعبه الفارابي وغيره إلى « الإعراب ». وهو العلم الذي يعطي قوانين أواخر الكلم عندما تركب. وبعبارة أخرى « إنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء »[193]. والقسم الثاني من النحو « التركيب ». وهو الذي يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه »[194]. وغايته معرفة القواعد التي تضبط « كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك »[195].

والملاحظ في عبارة كل من الصبان والسكاكي أن الأول يعرف النحو مركزاً على قسم الإعراب منه. ويعرفه الثاني وقد غلَّبَ التركيب. بينما الإعراب قسيم التركيب. ومنهما يتألف النحو، كما جاء في قول الفارابي « علم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان. أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء... والآخر يعطي قوانين في أحوال التركيب ». عملاً بالمثبت هنا يجب أن تتشعب قواعد

ـعن العلم بالكلم المفردة ». ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 11. وقولهم في تعريف اللغة وتحديد موضوعه: « وأما حد المتن فهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعة. وقد علم بذلك أن موضوع علم اللغة المفرد الحقيقي... وعلم اللغة علم الأوضاع الشخصية للمفردات ». الفيروزابادي، القاموس المحيط، ج 1، ص 2. وتكون اللغة مستعملة بمعنى المعجم ... ظهورها بجانب التصريف والنحو في أي تصنيف لعلوم اللسان. وقد استعملت اللغة أيضاً بمعنى النسق الرمزي مستعمل للتواصل، كما يظهر من قول ابن جني « أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ». الخصائص، ج 1، ص 33.

(193) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 1، ص 18.

(194) الفارابي، إحصاء العلوم، ص 61.

(195) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 37.

نحو اللغات التوليفية إلى طائفتين: قواعد تركيبية وأخرى إعرابية. ولا يمس هذا التقسيمُ غير النمط التوليفي من اللغات البشرية

كل من دقق النظر فيما يتفرع إليه اللسان من علومه الفرعية إلا واقترن ذكره للتصريف بجانب الاشتقاق. وهو ما تكشف عنه عبارة ابن جني، بوصفه أكثر اللسانيين العرب تأليفاً فيهما، إذ يقول: «وينبغي أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً»[196]. وقد سبق أن عيّنا درجة اتصالهما بإقامة علاقة التوازي بين الاشتقاق الكلمي الذي يسبب التصريف القولي، فجمعناهما في فرع التشقيف[197]. ثم جعلنا هذه الراسمة تتشعب إلى 1) الاشتقاق الذي يعنى بقواعد التفريع الدلالي، و2) التصريف الذي يتولى قواعد التغيير القولي. وقد ثبت تداخلهما من جهة اشتراكهما في موضوع واحد؛ يتكون من المفردات. إلا أن كل واحد منهما يستقل بجانب. فاختص الاشتقاق بالوجه الدلالي للمفردة (=الكلمة)، وانفرد التصريف بوجهها الصوتي (=القولة). واستحق كلاهما التفرد براسمة خاصة على مذهب المحققين[198].

لتداخل العلوم الفروع بسبب اشتراكها في نفس الموضوع يكون الحديث أحياناً عن قضايا صرفية أو معجمية مفضياً إلى اقتحام مسائل من الصوت اللغوي. من مباحث هذا الفرع ما أدخله الفارابي في المعجم. إذ جعل «علم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولاً في الحروف المعجمية؛ عن عددها ومن أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت»[199]. ومباحث أخرى من فرع

196) ابن جني، المنصف، ج 1: ص 3.

197) انظر الفقرة 415: في ج 1 من هذا العمل.

198) انعدام الصرامة في التمييز المطرد بين الوجهين الدلالي والصوتي للمفردات أو المركبات منها سبب في استعمال بعض الرواسم حين تناول قضايا اشتقاقية أو صرفية حتى بالنسبة إلى من يفرق بينهما، وهم قلة. منهم القنوجي، كما يفهم من قوله: «علم الاشتقاق هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بينهما بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها. والقيد الأخير يخرج علم الصرف. إذ يبحث فيه أيضاً عن الأصالة والفرعية بين الكلم، ولكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة... فامتاز أحدهما عن الآخر، واندفع توهم الاتحاد». القنوجي، العلم الخفاق من علم الاشتقاق، ص 67.

199) الفارابي، إحصاء العلوم، ص 60.

الصوت اللغوي جعلها السكاكي من قضايا الصرف [200]، يجمعها الاهتمام بالأحوال العارضة لأصوات اللغة بسبب التركيب. وبغض النظر عن تداخل موضوعات كل من المعجم والصرف و «النَّصَغ» [201] فإن الفرع الأخير يشكل في اللسانيات العربية تخصصاً متميزاً. فتفرد بمؤلفات كاملة، أو ببعض فصولها، كما تخللت مباحثه أغلب كتب الصرف والتجويد والقراءات [202]. وقد كشفت المؤلفات المسرودة في الطرة أسفله عن تشعب النصغ، بوصفه فرعاً من اللسان يُعنى بخصائص التصويتات وقواعد تركيبها، إلى النُّطق الذي يتولى أولاً حصر التصويتات المستعملة من بين المقدور عليه في كل لسان، وإلى النُّصَت الذي يجعل من تراكب تلك التصويتات موضوعاً، ومن تجريد قواعده غاية. ولاشك في أن البحث في خصائص التصويتات وكيفية تراكيبها يكوّن أحد فروع اللسان. وفي أن النظر في موضوع هذا الفرع يدخل في أخص خواص اللغات البشرية بلْهَ نمطها.

---

200) يمهد السكاكي لعلم الصرف بذكر علاقته بفرع الصوت اللغوي، وعبر عن ذلك بقوله: «اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة. ونعني بالاعتبارات أنه تحقق أولاً حصر المعاني، ثم عمد لجنس جنس منها معيناً بإزاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف، ثم قصد لتنويع الأجناس شيئاً فشيئاً متصرفاً في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها أو النقصان منها مما هو كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة، ومن التبديل لتلك الحروف لغير عارض، وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء ثم من تغيرها شيئاً فشيئاً». السكاكي، مفتاح العلوم، ص4

201) يُطلق النُّصَغُ على فرع الصوت اللغوي المتشعب إلى النُّطق الذي يتناول أصوات اللغة مفردةً، وإلى النُّصَت الباحث في تلك الأصوات مركبةً من حيث ما يعرض لها من الأحوال

202) من مطبوع ومنتهي إلينا «أسباب حدوث الحروف» لابن سينا. والكتاب في قسم النطق من فرع النصغ إذ يتناول خصائص كل تصويتة على حدة مما تستعمله اللغة العربية. ومما جاء في قسمي النصغ: النطق والنصت كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني كما يتضح من تقديمه له: «وأنا أعرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها ... وأقرو ذلك شيئاً فشيئاً على تألف حروف المعجم». وممن خص فصولاً من كتابه للنصغ نذكر الخليل في «معجم العين» وسيبويه في «الكتاب» وابن سنان في «سر الفصاحة»، والداني في «التيسير في القراءات السبع»، وابن الجزري في «النشر في القراءات العشر». وغير هؤلاء كثير جداً. وانظر أيضاً جون كنتينو، دروس في النطق العربي على قصر اطلاعه في هذا الباب
Jean cantineau . cours de phonétique Arabe.

بقي مما أورده السكاكي من علوم اللسان أن ننظر في علمي المعاني والبيان. وعند الفحص الدقيق للقضايا التي يختص كلا العلمين بمعالجتها يتضح معنى قوله: «وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان». فكشف في أكثر من موضع في كتابه عن تداخل علمي النحو والمعاني، بل يتحدث عنهما في الغالب بنفس الرواسم.

وباعتبار ما سبق من تشعيب النحو إلى الإعراب والتركيب فإن الضرب الأخير عند السكاكي لا يفترق في شيء عن علم المعاني. وقد صرّح بوحدة موضوعهما في مباحث النحو إذ قال: «اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم... وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض... وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً في القسم الثالث إذا شرعنا في علم المعاني بإذن الله»(203). وكرره في مباحث علم المعاني بقوله «اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام... وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب»(204).

وحدة التركيب وما يعرف بين البلاغيين بعلم المعاني تتجلى أيضاً في حديث الجرجاني عن النظم(205) إذ استعمله في معنى إنشاء علاقات تركيبية بين مركبات متناسبة دلالياً ووظيفياً وقد استجابت مواقعها الرتبية لأصول تداولية معينة. وكذلك من خلال المسائل التي ناقش فيها سيبويه. وباستحضار

---

203) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 37.

204) نفسه، ص 77.

205) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55، و525. وفي توضيح عبارته قال فخر الدين الرازي: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله... وإذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب أن يكون العمل بقوانينه معتبراً في صحة النظم... وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض. فأما أحوال المفردات فلا يخلو إما أن يعتبر حال دلالة تلك الألفاظ أو حال دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها وذلك هو الإعراب... وهذه أقسام ثلاثة ليس لها رابع والنظم الكامل إنما يحصل إذا اعتبر من هذه الأمور الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق والأوفق». نهاية الإيجاز، ص105، 107، 108.

ما أوردنا في مباحث من فصول سابقة [206] يتأكد أن علم المعاني لا يتجاوز معناه عملية التأويل الدلالي لبنية قولية تولدت عن تضافر العوامل الأربعة: عوامل دلالية، وعوامل تداولية، وعوامل تركيبية وعوامل وسيطية. من هذا المنظور لا يستقل علم المعاني بالنظر في مسألة خاصة أو في جهة منها.

خلصنا مما سبق إلى أن ما سمي بعلم المعاني ليس سوى عملية تأويل لأبنية الجمل، ومن ثمة لا يشكل أحد فروع اللسان، ولا أحد ضروب فروعه. لأن من شروط التفريع الاستقلال بالموضوع وبوصف قواعده كما سيتضح بعد قليل.

وإذا ثبت أن علم المعاني لا يفرك ولا يشم فما وضع رفيقه علم البيان. أيستقل بموضوع أو بجهة منه أم أنه يبحث في مسائل يتناولها فرع لساني آخر. من جملة ما يلاحظ بسهولة في موضوع علم البيان أن أغلب مسائله مبحوثة أيضاً في المعجم. وهي من قضاياه مادام الأمر يتعلق بالتمثيل الدلالي لمداخله. يزكي هذا الطرح ما فعله الزمخشري في «أساس البلاغة»، وصرح به أيضاً وهو يقدم لمعجمه بسرد خصائصه؛ «منها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح بافراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح». حتى إذا عرَّف المعنى الوضعي للمفردة انتقل إلى تحديد معناها الاستعمالي، ويجعل عبارة «ومن المجاز» فاصلاً بين المعنيين، كما في مثل قوله في مادة «س ف ر – سافر سفراً بعيداً... ومن المجاز... سافرت الشمس عن كبد السماء».

يلزم عن المثبت في هذه الفقرة أن معاني المفردات المجازية ممثل لها أولاً في «المعجم الذهني». وإلا لما تأتى للمتكلم أن يستعملها فيه. ويساعد على التمثيل الذهني للمعنيين العلاقةُ القائمة بينهما. كعلاقة اللزوم، والاحتواء، والتباين، والتشاكل. ولم يغفل عن ذكر هذه العلاقات المعجمية كتابٌ في علم اللغة (= علم المعجم)، أو في علم البيان. وتكفي المقارنة بين النصين في

206) انظر المبحث 2.5.3 وما بعده، والمبحث 4.5 ج 1 من هذا العمل.

الطـرة (207) أسفله ليتضح أن أغلب مسائل علم البيان هي قضايا معجمية فكلاهما يختص أولاً وقبل كل شيء بالنظر في المفردات إذا حصرنا علم البيان في الكناية والمجاز والاستعارة وأخرجنا منه التشبيه والتمثيل باعتبارهما كقضايا علم المعاني من موضوع التركيب . وذلك بالقياس إلى ما في تينكم المسألتين من الاهتمام بالتأويل الدلالي لتراكيب مخصوصة [208] . وكلاهما يسعى ثانياً إلى التمثيل لدلالة المفردات . وليس بينهما فرق ألبتة بالاستناد إلى محتوى « المعجم الذهني »، لأن المتكلمين المستعملين للمعجم يتمثلون، على حد سواء، المعاني الوضعية والمعاني الاستعمالية لأي مدخل معجمي، وإلا انقطع التواصل بينهم في حالة انعدام التمثل الذهني للمعاني الاستعمالية لأي مدخل . وقد يفترق علم البيان عن المعجم بالقياس إلى « المعجم المفهرس »[209] من حيث أن هذا الأخير يسبق فيه التمثيل للدلالة الوضعية على التمثيل للدلالة الاستعمالية [210] .

---

(207) على الرغم من إدخال المعنيين الآتيين داخل المعنيين لكن الغالب عليهما اتخاذ مصدر، وهما يقول الرازي من البيانيين: « دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون وضعية، وتارة تكون عقلية معنوية. وأن المعنوية ليست دلالة تنص بالصيغة على معناها بل دلالة معناها على معنى آخر. وقد ذكرنا أن الكناية والمجاز والاستعارة داخلة في القسم الثاني » نهاية الإيجاز، ص 17. وفي مباحث تخص العلاقة بين دلالات الألفاظ المفردة يكاد الجرجاني يكرر عبارات الرازي إذ يقول: « دلالة اللفظ إما على تمام مسماه أو على جزء مسماه من حيث هو جزؤه أو على أمر خارج عن مسماه لازم له في الذهن من حيث هو لازم له... والدلالة الأولى هي دلالة المطابقة... والثانية دلالة التضمن... والثالثة دلالة الالتزام » شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 5.
وللتوسع في مباحث علم المعجم انظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها.

(208) للوقوف على الطابع التركيبي لكل من التشبيه والتمثيل انظر فصول الباب الثاني من كتاب الرازي « نهاية الإيجاز » ص 62. وانظر أيضا الجرجاني في قوله: « واعلم أن التشبيه الذي هو الأولى بأن يسمى تمثيلا لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر... يكون أبدا معنى مخصوص كالشيء في الأشياء إذا رتبت ترتيبا مخصوصا كان مجموعها صورة خاصة » أسرار البلاغة، ص 122.

(209) المعجم الذهني: فضاء لغوي يتشكل محتواه من فضاءات المعجم المكتسبة تظهر تجلياتها في المعجم المفهرس. وهذا الأخير عبارة عن قالب نحوي من وضع اللساني يعرب عن المعجم الذهني، ويوصف فيه.

(210) للزيادة في التوسع انظر الدكتور أحمد المتوكل وهو يوازن بين الأوضاع اللغوية والاستعمالات المجازية في كتابه: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 104.

ينضاف إلى ما سلف من مبررات انضمام قضايا علم البيان إلى المعجم أن صار هذا الموضوع الآن على طاولة البحث اللساني. ويتجلى ذلك فيما قدمه الدكتور أحمد المتوكل من مقترحات في شأن العبارات المتحجرة ونحوها من العبارات المجازية. وبعد الكشف عن الخصائص المميزة لهذا القبيل من التعبيرات انتهى الباحث إلى أن المدلول الإجمالي لأي من تلك العبارات يعادل الدلالة المعجمية لما يرادفها من المحمولات، بحيث يتأتى التمثيل لها كما يُمثَّل لدلالة أيٍّ من مداخله المحمولية [211].

يترتب عن المثبت في هذا المبحث أن فروع اللسان المتناقلة في اللغويات العربية القديمة لا تُمثِّلُ جميعُها فصوصاً لغوية أو قوالب لسانية. فلا يحتفظ من تلك الفروع بغير ما يلي: 1) المعجم؛ وهو عبارة عن أزواج من الخصائص الدلالية والصوتية التي تميز أياً من مفرداته في حال سكونها وعدم تغيرها. 2) النصغ؛ محتواه عددٌ محصور من التصويتات المتغايرة، ونسق من قواعد تركيبها. فكان هذا الفص الصوتي متشعباً إلى النُّطق والنُّصت. 3) التشقيف؛ يتكوّن محتوى هذا الفص من عوارض مفردات المعجم إبَّان إقلاعها وخلال رحلتها. تحرك مفردات المعجم بسببه في الأغلب الأعم التوليدُ الدلالي الحاصلُ بتشقيق بعض الكلمات من بعض، والظاهرُ في تصريف بنية القولة بتغيير هيئتها إلى أخرى. وقد ينطلق تحرُّك المفردة المعجمية من بنيتها القولية؛ كأن تنقلب إلى هيئة أخرى من غير أن يوازي ذلك تفريع دلالي. لما تقدم تفرّع فص التشقيف إلى الاشتقاق المتكوّن من قيود دلالية تضبط تفريع بعض الكلمات من بعض، وإلى التصريف المتكون من قواعد تتحكم في عملية نقل القولة من بنية إلى أخرى. 4) النحو، بمعناه الضيق، عبارة عن فص لغوي. يتمثل محتواه

---

211) لمزيادة في التوضيح انظر الدكتور أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص100 وج 2: ص 142.

في الربط بين الخصائص البنيوية للمتراكب من المفردات المعجمية وبين عواملها التي أثرتها. من تلك الخصائص ما يتجلى في النسب الموقعية. وهذه تشكل مع مثيلاتها قسم التركيب من النحو. ومنها ما يخص العلامات الإفصاحية التي تكون قسم الإعراب منه. ومن هذه الخلاصة ننطلق فيما يلي لإثبات الفصوصية وتحديد مفهوم القالبية.

2.7 التنميط القالبي للنماذج النحوية

يتبيّن من المبحث السالف أن القالب اللساني ليس مفهوماً اصطلاحياً يقتضيه البناء النظري، وإنما هو تمثيل صوري لواقع الفص اللغوي الذي يقترن به. وتبعاً لهذا الاقتران الملحوظ في القديم من الأعمال اللغوية فإن التصور القالبي للأنحاء ليس وليد البحث اللساني المعاصر[212]. بل التمييز بين قواعد مختلف مستويات التمثيل كان الغاية من التفكير المبكر في إيجاد مبدأ التفريع الإجرائي،وتطبيقه في التفصيص اللغوي. وبذلك استطاع لسانيو العربية القدماءُ أن يرصدوا الخرق الموضعي في العبارة. ولولا اشتداد الوعي بإمكانية عزل قواعد أي مستوى على حدة لما تأتى الاهتداء إلى الملاحن النسبية المتخذة هنا وسيلة منهجية ؛ أولاً لإثبات استقلال فصوص اللغة، وثانياً للكشف عن تغاير قواعد القوالب داخل نمط لغوي معين، وثالثاً لبيان ما في قواعد القالب الواحد من اختلاف بسبب اختلاف الأنماط اللغوية.

212) يستفاد من كلام الدكتور عبد القادر الفاسي أنه يربط ظهور التصور القالبي بظهور نحو تشومسكي. ويعتقد أن غير هذا النحو من النماذج الأخرى القديمة والحديثة «لا تزال تخلط في القاعدة الواحدة بين التركيب والصرف والدلالة». البناء الموازي، ص 20.

1.2.7 القالب المعجمي .

عملاً بمنهجية العمل المذكورة أخيراً يلزمنا أن نبدأ، في جميع المباحث المخصصة للقوالب اللسانية ، بإثبات استقلال الفصوص التي تقترن بها . ويجب أن يُسلك في ذلك طريقُ الخرق الموضعي؛ بحيث يُجمَّع ملحون العبارة في مستوى معيَّن، على أن تظل تلك العبارة سليمة بالنظر إلى باقي المستويات، ويُربط ذلك الملحون فيه بقاعدة قالبية .ولتوضيح ما ذكرنا بالأمثلة نلجأ إلى وضع النجمة (*) على موطن الخرق فيما يلي من الجمل.

(1) (أ) . الشبل طفل * الأسد .
(ب) . أوشكت* الطائرة أقلعت .
(ج) . زأر السبع * .

(2) (أ) . الإصْبَع * الوسطى أقصر الأصابع في كف النجار .
(ب) . ضاع المال في حَلْبَة * السباق .
(ج) . مررت بالقوم أجمعين أبضعين* .

إذا صح أن محتوى المعجم في كل اللغات أزواجٌ من الخصائص الدلالية والصوتية التي تميز مداخله المتغايرة،وإذا ثبت أن في جمل المجموعتين (1،2) خرق موضعي يرصده المعجم، وجب ارتباط الملحون بجانب الخصائص الدلالية للمفردة المعنية، كما هو الحال في جمل المجموعة الأولى، أو بجانب الخصائص الصوتية، كما في جمل المجموعة الثانية. بهذين الجانبين يهتم اللغويون أصحاب المعاجم في كل حين تجنباً للخطأ في المعنى والتصحيف في المبنى[213] .

(213) من مقاصد المعجميين في وضع المعاجم تدقيق التمثيلين الدلالي والصوتي لمفرداته . وقد عبر الأزهري عن هذه الغاية بقوله : « أدل على التصحيف الواقع في كتب المتحاذقين، والمغور من التفسير المزال عن وجهه » . تهذيب اللغة ، ج 1، ص 7 .

بخلع الخاصية الدلالية؛ [ولد الإنسان]، عن (الطفل) المضاف إلى (الأسد) في الجملة (1 . أ) تكوّن في نفس الموضع لحنٌ مرتبط بخرق قاعدة تنتمي إلى الفلق الدلالي من القالب المعجمي. يمكن التعبير عن هذه القاعدة بقولنا :

(3) لا يجرد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض .

وبإدخال (أوشك) على الجملة المحققة (الطائرة أقلعت) يكون هذا المدخل قد تجرد من أخص خواصه الدلالية؛ وهي [المقاربة]، من غير أن يتلقى خاصية دلالية أخرى عوض ما فقد. فخرق بذلك قاعدة من القالب المعجمي. وتسرب من خلاله اللحن إلى الجملة(1 . ب). وحين تجرد(السبع) من جنس المعنى؛ [كل ذي ناب يعدو على الناس والدواب فيفترسها] من غير أن يُعوَّض بمثل ما فقد، يكون هذا المدخل قد خرق بدوره نفس القاعدة المعجمية (3)، فسمح للحن أن يتسرب من خلاله إلى الجملة(1، ج). وبذلك يكون الملحون في جميع جملة المجموعة الأولى تسبباً بسبب ارتباطه بقاعدة قالبية

استقلال القالب المعجمي بمثل القاعدة (3) تعززه الاستعمالات المجازية من قبيل الجملة (4) الموالية .

(4) محاضر اليوم بحر عديم السواحل .

بالنظر إلى قاعدة تركيبية تفيد أن مقولة الاسم المحض لا تدخل تركيب الإسناد عن طريق المسند إليه وجب أن تكون الجملة (4) لاحنه تركيبياً. ولا تسلم إلا بتجريد كلمة (البحر) في هذا الاستعمال من خصيصة [الماء] . وفي هذه الحالة ستظل الجملة لاحنة، لكن لحنها حينئذ يرتبط بقاعدة القالب المعجمي(3). ولتسلم معجمياً لابد من العوض، فحل [العلم] محل [الماء] لما في المعنيين من قابلية الاتساع إلى أبعد الحدود. وبالرجوع إلى جمل المجموعة (2)نكون قد صرنا إلى الشق الصوتي من القالب المعجمي . ومنه سينجلي أكثر معنى الخرق الموضعي .

يُفترض في كل مدخل معجمي، فضلاً عن مجموع خصائصه الدلالية (= الكلمة)، أن يتفرد ببنية صوتية(= القَولَة) . وقولةُ كل مدخل، ينتمي إلى المعجم الشقيق، مركبةٌ من بنية حرفية مخصوصة ذات هيئة وزنية عامة [214] خصوص البنية الحرفية يحصل بعدد الأحرف وترتيبها ، وعموم الهيئة الوزنية يستند إلى انتظام الحركون .

عملاً بالمثبت في الفقرة الأخيرة يلزم أن تنحل قولة المدخل إلى بنية حرفية وهيئة وزنية بحيث تتغاير القولات من إحداهما أو منهما معاً . من أمثلة التغاير الحاصل من الهيئة الوزنية فقط نذكر الأزواج التالية : (رِجْل / رَجُل)، و (قِسْم /قَسَم)، و (حَلْبَة / حُلْبَة) . والمتغاير من جهة البنية الحرفية دون الهيئة الوزنية نسوق منه:(حِصّةٌ / قِصّةٌ)، و(عَلَم / عَدَد)، و(سِلْك / صِقْر) . أما المتغاير من الجهتين فمن أمثلته: (صَقْر / ذِئْب)، و (عَضُد / عِنَب) ، و(بُرْج / طَبَق) .

إذا صح ما أوردنا هنا يكون الخرق الموضعي ، في جمل المجموعة (2)، محصوراً في الشق الصوتي من الفص المعجمي الذي تنتمي إليه القولةُ الملحون في هيئتها الوزنية، كما في (إصْبُع)و(حَلَبَة)، أو في بنيتها الحرفية، كما في (أبْضَعين) . إذن، من جملة ما يكون به تصحيف قولة المدخل إبدالُ حركة أو حرف غيرُ متوقع نصغاً أو صرفاً . وكل إبدال غير متوقع يترتب عنه خرق لإحدى قواعد القالب المعجمي . وهكذا يمكن فتح الهمزة من المدخل (أصبع) أو ضمّها إلاّ أن قلب إحدى الحركتين كسرةً سينجم عنه خرق القاعدة (5) التالية .

---

214)هذا المعنى صاغه الرضي بعبارة أخرى إذ قال في شرح أبنية الكلم : « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها . وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه » . شرح الشافية ، ج 1، ص 2 .

(5) يمتنع في الهيئة الوزنية للقولة الخروجُ من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير حاجز. وعليه، استعمال أي قولة مصوغةً على هيئة (فِعُل) أو(فِعْلُل) يكون خرقاً للقاعدة المعجمية المذكورة [215].

وبمقتضى مبدأ ضرورة المحافظة على قولة المدخل يمتنع الإبدال غير المرتقب في البنية الحرفية أو الهيئة الوزنية . ومانعه قاعدة من القالب النصغي تقول : لا إبدال في غير المتقارب مخرجاً المتجانس صوتياً. وكان الخرق في موضع (أبضعين)[216] من الجملة (2. ج). إذ «ليست الصاد أخت الضاد فتبدل منه» [217]. وبحصول الإبدال مع انتفاء التقارب والتجانس الصوتي تولد في نفس الموضع خرق يرصده القالب المعجمي .

أما الإبدال في الهيئة الوزنية فمنه تعاقب بعض الحركون على أحد أحرف البنية القولية. وهو أيضاً مرتقب وغير مرتقب. من الضرب الأول الاختلاسُ الحاصل بتسكين متحرك ، أو ترك تكميل النطق بالحركة، والعوضُ الذي يحصل بتحريك ساكن وإسكان متحرك [218]. ويدخل في الإبدال غير المرتقب جميعُ الأبنية الحرفية التي تخرق بهيئتها الوزنية قاعدة صرفية؛ كأن يحرك الساكن من غير نقل السكون إلى موضع الحركة، كما في (حلبة) من الجملة (2، ب)، فيتولد عنه خرقٌ لقاعدة صرفية مفادها أنه لا يُبنى المصدر للمرة إلا على (فَعْلة) .

215) تحدث ابن جني وغيره عن القاعدة المعجمية المذكورة أعلاه في أكثر من موضع. منها قوله في المنصف ج 1 ، ص 20 . «ولا يوجد في الكلام فِعُل بكسر الفاء وضم العين ، وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً» . ومنها قوله في الخصائص: ج 1، ص 68 . «وكذلك ما امتنعوا من مثاله في الرباعي ؛ وهو فِعْلُل ، هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن». انظر أيضا ابن خالويه ، ليس في كلام العرب ، ص 46 .

216) نبَّه الأزهري إلى تصحيف ابن دريد لقوله (أبضعين) . فقال : «وهذا أيضاً تصحيف فاضح ... العرب تؤكد الكلمة بأربعة توكيدات فتقول : مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين ... وهو مأخوذ من البصع وهو الجمع» تهذيب اللغة ، ج 1، ص 39 .

217) ابن جني ، المنصف ، ج 1، ص 213 .

218) للتوسع في المسألة انظر مبحث التغيير بالحركة والسكون في كتاب ابن يعيش ، شرح الملوكي ، ص 444 .

وقبل مواصلة النظر في باقي المسائل المكوّنة لإشكال المعجم نستحضر ما أوردناه في عبارات مختصرة .

(أ) .عن طريق الخرق الموضعي يتوصل إلى إثبات استقلال المعجم،أو غيره، عن سائر فروع اللسان . والمعجم في أي لغة عبارة عن أزواج من الخصائص الدلالية والخصائص الصوتية المميزة لمداخله المتغايرة ، وإلى هذا الاعتبار يستند مبدأ ضرورة المحافظة على ما يكون للمدخل المعجمي من الخصائص بنوعيها الدلالي والصوتي .

(ب) المعجم، في كل اللغات البشرية، فص لغوي يُعبّر عنه قالبٌ لساني . وعليه إذا كان الفص حقلاً من الموضوعات المتجانسة فإن القالب نموذج للتمثيل النظري يحاكي الفص القرين بنيةً ووظيفةً . وإذا كان الفص يصدق على موضوعات منتظمة فإن القالب يشمل أمثلة تلك الموضوعات وقواعد انتظامها . وعليه يلزم أن تعدَّ المعجم الذهني فصاً لغوياً، لكنّ المعجم المقومس وما قيم حول المعجم الذهني من الدراسات قالبٌ لساني أو نحوي .

(ج) يُباشر الفص المعجمي بكيفيتين؛ تحصل أولاهما خلال توظيفه في عملية التواصل، وتكون الثانية عند مقاربته من أجل دراسته . وفي كلتا الحالتين لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين ؛ إذ تناول أيٍّ من مفرداته تكلماً ودراسةً يكون إما سليماً وإما سقيماً . وإن وصف مدخل ، عند توظيفه في عملية التواصل أو عند التكلم به، بأحد الحكمين؛ سليم أو سقيم يتأتى انطلاقاً من القالب المعجمي لا غير . لأنه لا يجوز الحكم من الفص عليه . كما أن وصفه بأحد ذينكم الحكمين خلال دراسته لابد من الرجوع فيه إلى مبادئ قالبية عامة أو إلى قواعد تنتمي إلى غير القالب المعجمي . وهذه المسألة مما يستحق البحث استقبالاً .

(د) القالب المعجمي يجب أن يتفرع محتواه تفرّعَ محتوى الفص الذي يقترن به؛ بحيث يتشكل من صنفين من القواعد : 1) قواعد دلالية [219] . وهـذه تتدرج في سلمية تساند كالتالي؛ قواعد دلالية عامة، كالتي عبرنا عنها بقولنا : لا يجرد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض . وقواعد دلالية نمطية من قبيل؛ يتوفر الفعل الشقيق على خاصية دلالية ليست لأمه . مثل هذه القاعدة تصدق داخل نمط المعجم الشقيق ولا تصدق في نده المسيك . ولا يُستبعد أن يوجد صنف القواعد الدلالية الخاصة . وعلى كل حال لا يجوز إغفال مسألة التصنيف لقواعد التمثيل الدلالي عند تناول القالب المعجمي . 2) قواعد صوتية . وهي أيضاً أصناف متدرجة في سلمية تساند . إلا أن من المفروض أن يوجد في الدرجة الأولى من السلمية صنفُ القواعد الصوتية الخاصة . كقولنا يمتنع في الهيئة الوزنية للمقولة الخروجُ من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير حاجز، وأن يتوالى فيها سكونان لازمان . ويأتي في الدرجة الثانية من السلمية صنف القواعد الصوتية النمطية، فالقواعد الصوتية العامة . وهذا مما يفتقر إلى إثبات .لكن كيف يمكن إثبات التدرج المعكوس لأصناف قواعد القالب المعجمي المصوغ في العبارة (6) الآتية :

(6) (أ) قواعد دلالية عامة ‹ قواعد نمطية ‹ قواعد خاصة .

(ب) قواعد صوتية خاصة ‹ قواعد نمطية ‹ قواعد عامة .

---

219) من جملة المباحث الدلالية المنتمية إلى القالب المعجمي يمكن أن نذكر المسائل المعالجة في مقدمات القياس لدى المناطقة . انظر الغزالي ، معيار العلم، وابن سينا، الإشارات والتنبيهات ، وكتاب العبارات ، والمقدمات اللغوية لعلم أصول الفقه، انظر القرافي ، شرح تنقيح الفصول . والرازي ، المحصول في علم الأصول، والأسنوي، نهاية السول . وفي تلك المباحث يندرج أغلب ما أودعه السيوطي في كتابه : المزهر في علوم اللغة وأنواعها. علماً أنه يريد باللغة هذا المعجم . كما يمكن أن يدرج كتاب العسكري الفروق في اللغة. وكل هذه الكتب وغيرها الكثير يمكن أن يشكل مادة لإقامة قواعد القالب المعجمي . انظر أيضاً كاتس وفودور بنية نظرية دلالية ضمن دفاتر المعجمية .

KATZ et FODOR . Structure d'une théorie semantique , in cahiers de lexicologie .

سلمية التساند هذه تصرح بما يلي : إذا توفر قالب معجمي على الصنف الأخير من القواعد ؛ كانت دلالية أو صوتية، يلزمه بالضرورة أن يكون له ما قبله من الأصناف، ولا ينعكس. الاضطرارُ إلى الوسائط يفرض أن يكون للقالب المعجمي في كل اللغات قواعد نمطية دلالية وصوتية، وبالتالي تلزمه قواعد دلالية عامة وقواعد صوتية خاصة. وقد لا يكون له الباقي .

مجيء القواعد الدلالية العامة في صدر السلمية (6، أ) مردُّه اقتران تلك القواعد بالمعجم المحض(1.4) المتقدم على المعجم النمطي(2.4)الذي تقترن به القواعد الدلالية النمطية فاحتلت هذه الأخيرة المرتبة الثانية في سلمية التساند أعلاه. ويظهر هذا التدرج مشخصاً في قولنا: كل مدخل معجمي يلزمه أن ينتمي إلى مقولة معينة، والمقولات ليست واحدة في كل المعاجم. أما مجيء القواعد الصوتية الخاصة في صدر السلمية (6 .ب) فمرده إلى اقتران تلك القواعد بالعينة من التصويتات المستعملة في كل لغة. لأن تلك التصويتات تشكل مادة هذه القواعد .

ظهر أخيراً أن القواعد الصوتية تشكل مفصل التماس بين القالبين المعجمي والنصغي ،إذ يشارك هذا الأخيرُ الأولَ في اتخاذ قولة المدخل موضوعاً للدراسة. وكأن القواعد الصوتية يستمدها القالب المعجمي من القالب النصغي، أو أن هذا الأخير يشتغل بموضوعه لحساب المعجم. وهذا أحد المفاصل حيث تلتقي فصوص اللغة وقوالب اللسان .

2.2.7 القالب النصغي .

تبيّن أن أي قالب لساني عبارة عن قواعد التمثيل النظري لفص لغوي واقعي. وعليه فإن محتوى القالب النصغي قواعدُ التمثيل للمادة الصوتية من اللغة. وتبعاً لانفكاك هذه المادة إلى وحدات صغرى تقبل التراكيب تفرع النصغ، كما أوردناه آنفاً، إلى النُّطق الذي ينهض بالتمثيل للتصويتات المفردة، وإلى النَّصت المتكفل بقواعد تركيب التصويتات في قولات المداخل المعجمية ،

وتركيب هذه الأخيرة في وحدات مقولية أكبر. ويهمنا في المرحلة الأولى أن نقوم على الأقل بتحديد مسائل النطق. وذلك لإبراز دوره في إمداد القالب المعجمي بقواعد صوتية خاصة .

1.2.2.7 النُطق .

للمحافظة على الهدف الذي حددناه في إبراز استقلال الفصوص والقوالب ، وتعيين محتوياتهما المتغايرة، فالكشف عن نمطيتهما يجب أن تتجنب كل مسايرة للموضوع تقوم على عرض المكتوب حوله قديماً وحديثاً، لننتقي منه ما يخدم غايتنا المرسومة .

ولكي لا نطيل في بيان حصة النطق وسهمه في إثبات استقلال النصغ فصّاً وقالباً تكفي النظرة الخاطفة إلى العبارة (7) الآتية للحكم،من خلال التصويتات المستعملة فيها، بعدم انتمائها إلى جمل اللغة العربية. وبكونها منتمية إلى جمل اللغة التركية القديمة [220].

(7) تشكيلند إيچاند ديپروز .

إذن، بسبب ورود الحرفين؛ / چـ / ، / پ / في العبارة (7)، أُخرجت هذه الأخيرة من جمل العربية. لأن هذين الحرفين ليسا ضمن « حروف المعجم» الممثل لها في نَطْق العربية. يعني هذا التفريق النطقي بين اللغات أن هذه تخضع لمبدأ عام يتكرر ذكره في كتب النصغ يفيد أن اللغات البشرية مجبرة على اقتطاع مجموعة محصورة من التصويتات (= حروف المعجم) من بين المقدور عليه الممكن تحققُه. إلاّ أن كل لغة مخيرة بين عدد هائل من الاحتمالات . وهي في ذلك لا تستند إلى وسيط لغوي من أجل انتقاء حروف

220) للتوسع في دور التمثيل النطقي في الفصل بين المنتمي من الجمل إلى اللغة المعينة وغير المنتمي إليها انظر مبحث التمثيلات النُطقية من كتاب شومسكي مبادئ النحت التوليدي ، ص 28 .

chomasky . Principes de phonologie générative

معجمها ، بل تستعين بمبدأ الخفة أو الاقتصاد في الجهد[221] على تجــــاوز الاعتباطية والصدفة في الاختيار .

تبعاً للأطروحة الموجهة لهذا العمل المتلخصة في إناطة النمطي بالوسيط اللغوي يلزم أن يترتب عن انتفاء الوسائط ،في مستوى الفص النصغي ، أن تنتفي الخصائص النمطية المتعلقة كما أسلفنا بالوسائط المتبناة . الجمع بين عدم الوسيط ووجود النمط في النطق فصاً وقالباً تناقض ينحل إما بإدخال تعديل يناسب هذا المستوى، وإما بسبر أقسام من الاحتمالات المتقابلة . ولتجنب الفرضية الموضعية يتعيّن الاستمرار في التقيد بأن النمط منوط بالوسيط .

سبق أن مفهوم الوسيط اللغوي أساسه التقابل الثنائي بين احتمالين لا يكون لهما ثالث إلا بالجمع بينهما . وبما أنه لا وسائط لغوية حيث لا يوجد تقابل ثنائي بين احتمال بعينه وضده، كما في انتشار احتمالات اختيار اللغات لحروف معاجمها ، وجب ألا يحتوي النُّطق من القالب النصغي على قاعدة صوتية تجبر نمطاً لغوياً على استعمال عينة من التصويتات دون غيرها .

ومما لاشك فيه أن اللغات البشرية تخضع جميعها لمبادئ صوتية عامة . بها تنتظم تصويتاتها في نسق نصغي . ولا يُستبعد أن يكون لتلك المبادئ دور في تقليل الاحتمالات، بحيث ترتفع نسبة الْتقاء اللغات؛ كأن يشترك البعض في احتمال بعينه . وهو ما يقوي الحظوظ لإنشاء قواعد صوتية تعم أكثر من لغة واحدة .

---

221) اختيار كل لغة لحروف معجمها يقوم على مبدأ الخفة أو الاقتصاد في الجهد . نبه الفارابي من القدماء إلى هذا المبدأ إذ قال : «ماذا كانت أعضاؤهم (أعضاء جهاز التصويت) على خلق وأمزجة مخالفة لخلق أولئك مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم إلى أجزاء أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركتها إلى الأجزاء التي كانت ألسنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها فتخالف حينئذ التصويتات التي يجعلونها علامات يدل بها بعضهم بعضاً على مافي ضميره» . كتاب الحروف، ص 136 . وفي نفس السياق نجد ياكبسون من المحدثين يلجأ إلى نفس المبدأ لتبرير الأسبق إلينا من التصويتات المستعملة في لغتنا . انظر مقاله قوانين النُّطق في لغة الأطفال ، ص 367 ، ضمن تروبتسكوي ، مبادئ الصوت .

R.JaKabson, les lois phoniques du langage enfantin, in Troubetskay, principes de phonologie

من جملة ما تتناقله كتب النصغ أن جميع اللغات تميز، داخل مجموعة التصويتات المستعملة فيها، بين الحروف، والحركون. كما تفرق،داخل مجموعة الحروف ، بين التصويتات؛ (وهي المتغايرة صوتياً الفارقة دلاليا)، وبين البدائل؛(وهي المتغايرة صوتياً غير الفارقة دلالياً) .والبدائل تتفرع بدورها إلى المستحسن والمستقبح [222] . وداخل مجموعة الحركون يميز بين الأوائل كالفتحة والضمة والكسرة والسكون وبين الثواني وهي أشطار الحركات، كالإمالة والإشمام والروم ، وأضعافها كالمدود .

ومع خضوع اللغات لنفس المبدأ التصنيفي لكن تنسيقها لتلك الأصناف متغاير. مثل العربية و نحوها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر توظف الحروف في إنشاء بنية حرفية، والحركون في صوغ هيئة وزنية. وتؤلف بينهما لتكوين قولة المدخل. بينما الأنجليزية ومثلها من اللغات الآخذة بوسيط الجذع تبنى بالحركون حروف القولة. وينتج عن ذلك ما يلي .

(أ) الحركون، في الفرنسية ونحوها الأنجليزية،كالحروف من حيث التأثير المباشر في بناء قولة المدخل . وكلا الصنفين تصويتات متغايرةٌ صوتياً فارقةٌ دلالياً. كما هو واضح في أمثلة الطرة (223) أسفله . أما في مثل العربية فإن تأثير الحركون في التفريق الدلالي لا يكون إلا من خلال الهيئة الوزية. وعليه لا دخل للمد، بوصفه من الحركون، في مباشرة التفريق الدلالي بين (مَطَرٌ) و(مَطارٌ)، وإنما يتدخل مباشرة في إقامة هيئة وزنية مغايرة، هي الفارقة دلالياً

222). التصنيف المذكور للحروف تداوله القدماء والمحدثون . انظر سيبويه ، الكتاب ، ج 2، ص 404 . تجده يصنف الحروف إلى أصول وفروع ، والفروع إلى مستحسنة ومستقبحة . نفس هذا التقسيم نقله ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 45 . والرضي، شرح الشافية ، ج 1،ص 25 . ويكاد يتكرر في اتروبيتسكوي ، مبادئ الصوت ، ص47 Troubetskay , Principesde pho nologic

223) المقارنة بين قولات المجموعتين (01.أ) و (01.ب) تبين أن الحركون كالحروف في مباشرة التفريق الدلالي بين القولات .

(01) (أ) màle , mille , mole , moule .

(ب) Pâte , natte , Rate , Date .

ولتدقيق دور الحركون في التفريق الدلالي انظر ياكبسون ، ستة دروس في الصوت والمعنى .

R . Jakobson , six leçons sur le son et le sens .

بين المدخلين المصوغين، بالتوالي، على الهيئتين:(فعَلٌ) و(مَفْعَلٌ) .إذن، مع اتحاد اللغات من حيث انقسام الأساس الصوتي في كل منها إلى الحروف والحركون، إلا أن توظيف الصنف الأخير يختلف من نمط لغوي إلى آخر .

(ب) توظيف النمط الجذري للحركون في بناء الهيئة الوزنية تتولد عنه قواعد صوتية لا تكون لغير هذا النمط من اللغات : كقاعدة إبدال حركة من أخرى[224] . أو إبدال سكون من حركة واختلاسها [225] . وقاعدة التغيير بالحركة والسكون كما مر . مثل هذه القواعد وغيرها تنتمي إلى قالب نصغي مناسب للغات الجذرية . ولا مبرر لوجودها في قالب ينتسب إلى اللغات الجذعية الحريصة على الترصيص .

ومن المبادئ الصوتية العامة انتظام التصويتات المستعملة في أيٍّ من اللغات البشرية بعلاقتي التضاد والانتماء . إذن، كل حرف في مجموعة حروف المعجم لأي لغة بشرية تجمعه بغيره علاقتا التضاد والانتماء . وعليه فإن أي تصويتة، وإن وجدت مستقلةً مفردةً، فهي مرتبطة بالعلاقتين مع غيرها . ويمكن إجرائياً فصل العلاقتين لنرى أولاً دور التضاد في تنظيم تصويتات اللغة .

من المعروف نصغاً أن كل تصويتة عبارة عن حزمة من الصُوَيْتات ، وأن صُوَيْتاً بعينه يكون هو الفارق دلالياً بين مفردتين، وأن أي صُوَيْت في حزمته لا يتميز في حد ذاته بل بنقيض الخاصية في مقابله . إذن التصويتة تختلف عن سائر الأصوات اللغوية بكونها فارقة دلالياً، وغيرها ليست له هذه الخاصية . وتتميز من جهة أخرى عن التصويتات الفارقة بدخولها في شبكة من علاقة

---

224) توليد اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف يحصل بإجراء سلسلة من التحويلات الصرفية . من ضمنها إذا كان الفعل يائياً عملية عبر عنها المبرد بقوله : « بإبدالنا من الضمة كسرة لتثبت الياء » . المقتضب ، ج 1، ص 238 .

225) اختلاس الحركة يكون في الثلاثي المضموم العين أو مكسورها ، ولا يكون مع الفتح ، كان مفرداً في مثل : فخِذٌ / فخْذٌ ، عضُدٌ / عضْدٌ ، أو كان جمعاً نحو : رُسُلٌ / رُسْلٌ ، أسُدٌ / أسْدٌ .
ذكره المبرد في المقتضب إذ قال : « يجوز إسكان الحرفين من المضموم والمكسور في الموضعين اللذين حددتهما استثقالاً للضمة والكسرة » المقتضب ، ج 1، ص 255 .

التضاد أو التقابلات مع سائر تصويتات النسق النصغي. وبعبارة ياكبسون «إن ما يعني التصويتات ليس تفردها الصوتي في حد ذاته بل يعنيها تقابلاتها المتبادلة داخل نسق نصتي. إذ كل تصويتة تقتضي شبكة من التقابلات مع باقي تصويتات نفس النسق»[226]. يهمنا من هذه الثوابت التي تخضع لها تصويتات الأنساق النصغية في كل اللغات ما يترتب عنها من القواعد الصوتية الخاصة والنمطية.

سبق أن أثبتنا في موضع آخر[227] أن لكل تصويتة صُوَيْت أساس يتولد عن بنية حيز تشكله أعضاء جهاز النُطق البشري، وصُوَيْتات مصاحبة تتولد عن اختلاف في درجة الضغط والمقاومة لكمية الصوت المدفوعة إلى بنية الحيز. ومن جملة ما ذكرناه هناك ولم يستثمر حينئذ أن من الصُّوَيْتات المصاحبة كالتفخيم ما يتولد عن حيز في الجهاز النُطقي يتكون من رفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى وإطباق مؤخره على الجدار الخلفي للحلق. يعني هذا أن التفخيم من صنف الصويت الأساس، وليس من صنف الصويت المصاحب كالشدة والرخاوة، والهمس، والجهر، ونحوها.

عملاً بالمشهور بين النصغيين من أن كل تصويتة حزمةٌ من الصُّوَيْتات، وأخذاً بالمثبت هنا من أن لكل تصويتة صويت أساس واحد على الأقل يرتبط ببنيته العضوية، وأكثر من صويت مصاحب يرتبط بمتغيرات أخرى يلزم كل لغة أن تنتهج أحد السبل الممكنة في تنظيم تصويتات معجمها، كما سيتضح فيما يلي.

اللغات البشرية، بالنظر إلى أيِّ صُويت أساس في مجموعة الممكن المقدور عليه، إما أن توظفه فارقاً كلُّ لغة، وقد يأتي «بديلاً موقعياً»[228] في جميعها أو في بعضها. وفي هذه الحالة يجب أن يُمثَّل لتصويته في نُطق اللغة، وأن توصف قواعد استبداله في نَصْتها. وإما أن توظفه فارقاً لغات دون

---

226) ياكبسون، ستة دروس في النطق، ص85.

227) انظر محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 137.

228) البديل الموقعي مستعمل هنا في مقابل «Les Variantes combinaroires» بمعناه في ياكوبسون، ستة دروس في النُطق، ص44. ومقابل les variantes phoniques في شومسكي، مبادئ النصت التوليدي، ص114.

الباقي . وفي الحالة الأخيرة يُمثل لتصويته في نطق اللغات التي وظفته لا غير . لتوضيح ما ذكرنا بالمثال نأخذ التفخيم ، بوصفه صُوَيْتاً ينتمي إلى مجموعة الممكن المقدورعليه ، لنجده موظفاً للتفريق الدلالي في نمط العربية واللغات السامية ، وليست له هذه الوظيفة فيما سوى تلك اللغات تبعاً لتروبتسكوي [229] . وعليه يتعين التمثيل لتصويتات التفخيم في نطق العربية ونحوها الساميات ولقواعد استبدالها في نصت هذه اللغات . وكل لغة لا توظف التفخيم يكون نسقها النصفي قد أهمله فصاً فقالباً .

التمثيل النطقي يحصل بسرد أسماء الصويتات الأسس والمصاحبة . ويُستحسن في تلك الأسماء أن تكون على سمت ما تعبر عنه . وقد شرع الخليل هذا النهج في التمثيل النُّطقي إذ نقل الصويت الأساس الفارق إلى لفظ الاسم الذي يدل عليه ، حتى صار ذكره تلفظاً بالصويت نفسه [230] . وهكذا يمكن اللجوء إلى النسبة لتوظيفها في التعبير ، بألفاظ الصادية ، والهائية ، والعينية ،بهذا التوالي ، عن الصُّوَيْت الأساس في كل من التصويتات : / ص / ، / هـ / ، / ع / . وبعده يأتي ذكر الصويتات المصاحبة كماهو مبين فيما يلي :

(8)

/ ص / ← صادية + همس + رخاوة .

/ هـ / ← هائية + همس + رخاوة .

/ ع / ← عينية + جهر + رخاوة .

229) انظر الرُوبتسكوي ، مبادئ النصت ، ص147 .

230) علاقة التشاكل الصوتي بين الصويت واسمه طبقها الخليل ، وهو يفرق بين المتقارب مخرجاً ، في قوله : « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بُحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين ، ثم الهاء ، ولولا هتة في الهاء وقال مرة ههة ، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء . فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض » . كتاب العين ، ج 1 ، ص 57.

عند الوصف النّطقي لتصويتة /ص/ لم يظهر في التمثيل صويتُ التفخيم . ومرد ذلك إلى أن التفخيم ليس صويتاً مصاحباً، كما يعتقد نصغيون كثير، بل هو صويت أساس يمثل له في سمة الصادية . وليتضح المثبت هنا فلننظر في أثر علاقة الانتماء المذكورة سابقاً في تنسيق تصويتات اللغات .

انتظام تصويتين أو أكثر، بعلاقة الانتماء المتجلية في اقتضاء إحداهما للأخرى،من مسائل النّطق المبحوثة قديماً وحديثاً . بها استدل ابن جني سلفاً على أولية أحرف اللين وتبعية الحركات إذ وجد هذه الأخيرة أبعاضاً للأولى [231] . وبنفس العلاقة انتظمت عنده أحرف فيما بينها، حتى صار بعضها أصلاً لبعضها الفرع [232] . تظهر هذه العلاقة بوضوح بين ثنائيات صوتية من قبيل : (س/ص)، و (ذ/ ظ)، و (ت / ط) و (د/ ض) ،بحيث يُعد الحرف الأول في كل ثنائية أصلاً لفرع هو الحرف الثاني . ومن الممكن أن توسع علاقة الانتماء هذه لتشمل ثلاثيات، من قبيل أحرف النفث التالية ؛(ث / ذ / ظ) . فيكون السابق أصلاً للاحق الذي يليه . ومن المحدثين استثمر ياكوبسون [233] هذه العلاقة من أجل تفسير التدرج الاضطراري الملحوظ في اكتساب الصغار لتصويتات لغاتهم .

231) ربط ابن جني الحركات وأحرف اللين بعلاقة الانتماء واستدل عليها ، إذ قال : «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛ وهي الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو ... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها» . سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 17، 18.

232) تردد ذكر علاقة الانتماء بين أزواج حرفية في أكثر من موضع . منها قول ابن جني : «الثاء : حرف مهموس وهو أحد حروف النفث . ومحله من الذال محل التاء من الدال» ، سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 171 . وفي ص184 جاء «يشهد بأن الحرفين أصلان وليس أحدهما أصلاً لصاحبه» .

233) انظر ص 370، من كتاب تروبتسكوي ، مبادئ النحت نجد ياكوبسون يقول : «اكتساب الحروف المستعلية والشجرية يترتب ، في السن النمي لدى الصغار ، عن اكتساب الحروف الشفوية والأسنانية . وأن وجود أحرف الاستعلاء الشجرية في لغات العالم يقتضي الوجود الفوري للشفويات والأسنانيات . وهذا التساند غيرُ منعكس لأن وجود الشفويات والأسنانيات لا يقتضي وجود أحرف الاستعلاء الشجرية» .

نخلص من صحة المثبت في الفقرة السابقة إلى أن الحرف الفرع مركب من صويت الحرف الأصل ومن صُويْته فضلاً عن الصُّوَيْتات المصاحبة. وإذا أدرجنا ما أوردنا من الثنائيات والثلاثيات في سلمية تساند، كما في (9) الآتية، وجب أن يكون في الحرف اللاحق، فضلاً عن صويته الخاص، صويتُ الحرف السابق.

(9) (أ) . س < ص . ذ < ظ . ت < ط . د < ض .

(ب) . ث < ذ < ظ .

يعني هذا التدرج أن صويت السينية الأساس في الحرف /س/ موجود أيضاً في الحرف /ص/ ويزيد عليه هذا الأخير بصويت التفخيم الخاص به. وكذلك يتدرج تركيب التصويتة الثانية في سائر الثنائيات الصوتية. كما أن صويت الثائية الأساس في الحرف /ث/ موجود أيضاً ضمن صويتات الحرف /ذ/ المتميز عن سابقه بصويت الجهر، والصويتان معاً موجود في الحرف اللاحق /ظ/ المنفرد بالتفخيم. وإذا صح هذا التدرج في تركيب التصويتات وجب أن تصح النتائج اللازمة عنها المسرودة فيما يلي :

(أ) كل اللغات التي توظف، للتفريق الدلالي، التصويتة اللاحقة في سلمية التناسد(9) يجب أن توظف أيضاً التصويتة السابقة، وعكسه غير واجب.

(ب) لكل اللغات تصويتات أوائل لا يدخل بعضها في تركيب بعض. وهي صدور السلميات، مثل /س/، /ذ/، /ت/، /د/، /ث/ في سلمية التساند (9). ومثل الضمة، والفتحة والكسرة بالنسبة إلى سائر الاخلاط من إشمام وإمالة وروم ومَدّ، وتصويتات لواحق[234]؛ وهي كل تصويتة لاحقة في السلمية ناتجة عن اخلاط صوتية.

---

234) تضح الصلة بين الأوائل واللواحق في اللغات التي تتوفر على نسق غني من الحركات كالفرنسية مثلا. فالأوائل فيها كما هي كل اللغات هي الحركات الثلاثة: a، i، u. لكن لغات كالفرنسية تركب من الحركتين (i ، u) على الأخص عددا من الحركات اللواحق ترسمها كتابة، كما يظهر في نحو (03).

(03) (أ) pire. pére. paire.

(ب) pour. peure. pur. port.

(ج) يمكن الاقتصاد في التمثيل النطقي لتصويتات اللغة. ويكون ذلك بتجميع تصويتات حول نواة صوتية، كالنفث الساري في (ث، ذ، ظ). ثم ترتيب تلك التصويتات في سلمية تساند بحسب درجة التركيب، يقابله تدرج في الصويتات. كما يتضح من التمثيل (10) الموالي.

(10). ث < ذ < ظ ↔ ثائية + جهر − تفخيم.
ث ↔ ثائية جهر − تفخيم.
ذ ↔ ثائية − جهر − تفخيم.
ظ ↔ ثائية + جهر − تفخيم.

ومن أوجه الاقتصاد في التمثيل النطقي الاستغناء عن باقي الصويتات المصاحبة كالرخاوة والشدة والتوسط. لأنها سمات صوتية غير فارقة بين تصويتات السلمية (10) إذ وُسمت جميعها بالرخاوة، كما وسمت بها أيضاً تصويتتا السلمية (11) الموالية، فلم يكن لها دور في التفريق الصوتي فأهملت في التمثيل.

(11) س < ص ↔ سينية + تفخيم.
س ↔ سينية − تفخيم.
ص ↔ سينية + تفخيم.

(د). كل لغة وظفت التفخيم للتفريق الدلالي بين قولات المعجم وجب أن يظهر فيها هذا الصويت مقترناً بتصويتة لاحقة. يدل على ذلك أن «التفخيم الموضعي»[235] في كل اللغات عارض لتصويتة في موضع معيّن، فيغيرها عن حالها الأصلية، ولا تعود إلى سابق عهدها إذا لم تغير موقعها فيزول العارض وتنجلي التصويتة. ولكونه عارضاً وموضعياً لا يمثل له في نُطق القالب النصغي وإنما في نَصته كما سيأتي.

---

235) من التفخيم الموضعي ما ذكر تبعاً لتمام حسان حرف اللام وهو «صوت مفخم في لفظ الجلالة، إذا لم يسبقه صوت من أصوات الكسرة، وكذلك يجوز تفخيمه إذا تلاه صوت من أصوات الفتحة وسبقه أحد الأصوات المفخمة. قارن الأمثلة التالية: الله، بالله، الصلاة، الطلاق، الظلام». تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 105.

2.2.2.7 النَّصت .

علمنا من المبحث السابق أن النُّطق شقُّ القالب النصغي ؛ وأن محتواه يتشكل من أمثلة مختلف التصويتات المتغايرة الموظَّفة فارقةً بين مدلولات القولات في معاجم اللغات . وعلينا أن ننظر الآن في امتداد نتائجه إلى النصت بوصفه الشق الثاني من القالب المذكور، يتشكل محتواه من مبادئ النسق النصتي وقواعده التي تحدد كل ما يعرض للتصويتات من الأحوال بسبب دخولها في التركيب . وإذا ظهر بكيفية مجملة محتوى النصت فما مسائله الأولى .

إذا صح أن أول تركيب التصويتات في كل اللغات يحصل عند الشروع في إنشاء جذور المعجم الشقيق وجذوع المعجم المسيث فإن أول مسائل النصت النظر فيما يقبل من حروف المعجم أن يتراكب مطلقاً أو بشرط، وما لا يقبله مطلقاً . يعني هذا وجود مبدأ يفيد أن ليس كل تصويتات اللغات قابلةً لأن تتراكب فيما بينها . وقد تطرق إلى هذه المسألة الكثير من اللغويين العرب، وهم ينظرون في شروط توالي أقسام التأليف بدءاً من الخمس المختار وانتهاء بالمهمل المتروك [236] . وإن وفر الكتب المطبوعة في هذا الموضوع ليغني عن إعادة شيء منه إلا ما كان من بعض الإشارات الممكن استثمارها من أجل تنسيق ما في ذلك الركام المعرفي من القواعد والمبادئ الخاصة ببناء المداخل الأصول في معجم العربية .

في إطار تحديد العلاقة القائمة بين فصوص اللغة ، أو بين قوالب اللسان يحسن أن نذكر في هذا الموضع أن الاهتمام بشروط إنشاء الجذور أو المداخل الأصول مسألة نصغيَّة ومعجمية في آن واحد . فالمعجم الشقيق خاصة يوصي

---

(236) انظر على سبيل المثال : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 65 . والخصائص ، ج 1، ص 54 . وابن سنان ، سر الفصاحة ، ص 48 . والسيوطي ، المزهر ، ج 1، ص 192، ومن أحال عليهم هذا الأخير كثير ، وهو ما يدل على بالغ عنايتهم بفصاحة القولة .

بأمرين. أحدهما أن تقوم بين الكلمة والقولة علاقة اصطناعية [237]. بموجب هذه العلاقة صار النصغ مقيداً باختيار من بين حروف المعجم ما يكون بناؤه في قولة مناسباً للكلمة المقترن بها. وبالاستجابة لهذا القيد نشأت مباحث «فقه اللغة» بمعناها في خصائص ابن جني[238]. وثانيهما التقييد الوضعي للجذر بعدد من التصويتات محصور بين ثلاثة وخمسة، وبوضع هذا القيد انحصرت المداخل الأصول في ثلاثة أقسام : ثلاثي، ورباعي، وخماسي . وأصبحت قواعد تأليف الجذور تباشر عدد التصويتات في كل قسم بالإضافة إلى ملامسة طبائعها وموقع كل منها. باجتماع القيدين يتحكم المعجم على النصغ يكون مَفْصل تماس المعجم والنصغ قد تحدد مرحلياً فيما ذكر .

إنشاء المداخل الأصول يحصل بتأليف عدد محدد من التصويتات . هذا التأليف يخضع لقواعد نصتية أساسها مبدأ نفسي؛ وذلك «أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس» [239]. وماهو نفسي يكون خاصاً بجماعة لغوية ، متغيراً عبر الحقب [240]. وما تأسس على الخاص المتغير فهو كذلك خاص متغير . وكل قاعدة مستندة إلى أساس نفسي فهي لا تفصل ما هو صواب مستقيم عما هو لحن مختل ، وإنما تميز ما يحسن سمعه ويخف قوله عما يقبح في السمع ويعتاص في النطق . مع تدريج كل ذلك في مراتب من «الفصاحة» أو «الابتذال» .

---

237) انظر المبحث (1.2.3) في ج 1 من هذا العمل .

238) معنى فقه اللغة أشار إليه ابن جني بقوله «وهذا مذهب في هذه اللغة طريف ، غريب لطيف ، وهو فقهها وجامع معانيها وضامّ نشرها . وقد هممت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتاباً أتقصى فيه أكثرها ، والوقت يضيق دون ذلك» . الخصائص، ج 2، ص 133 . ومن مباحث فقه اللغة بهذا المعنى يمكن أن نذكر ما أودعه ابن جني في «باب الاشتقاق الأكبر» ، و «باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» ، و «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني» .

239) المبدأ النفسي المذكور صيغ في عبارات متقاربة في أكثر من موضع . منها قول الخفاجي : «والشاهد على ما ذكرنا الحس ، فإن الكلمة في تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ» سر الفصاحة، ص 48 . انظر ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص 48 و 54 .

240) عن نسبية المبدأ النفسي المؤسس لقواعد إنشاء المداخل الأصول عبر السيوطي بقوله : «اعلم أن الابتذال في الألفاظ وما تدل عليه ليس وصفاً ذاتياً ولا عرضاً لازماً ، بل لاحقاً من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصُقْع دون صقع» المزهر، ج 1، ص 191 .

والقاعدة النصتية المعنية بتأليف المستحسن غير المبتذل من المداخل الأصول عبارة عن تكامل جملة من الشروط المقيّدة لجهاز التصويت .أعم القيود إعمالُ أعضاء هذا الجهاز في أحياز متباعدة [241]، من غير رجوع إلى الحيز المتخطّى، كما في (12، أ) أو مع الرجوع إليه في نحو (12، ب) .

(12) (أ) . علم ، هدم ، ولع ، بله .

(ب) . عمه ، وهم ، كسح ، سقف .

تتميز المجموعة (أ) بانتقال أعضاء التصويت في نفس الاتجاه . سواء أكان البدء من الحلقي(ع، هـ) فاللثوي (ل، د) فالشفوي، أو كان من الشفوي (و،ب) فاللثوي (ل) فالحلقي(ع، هـ) . بينما المجموعة(ب) تعرف انكسار خط الانتقال بكر الأعضاء إلى موضع تخطته .كالانتقال من الحلقي إلى الشفوي فالحلقي من جديد في (عمه)، أو من الشفوي إلى الحلقي فالشفوي مرة أخرى في (وهم) أو من الطبقي (ك) نحو الاسناني (س) فالرجوع منه إلى الحلقي (ح) في (كسح) . أو الانتقال من الاسناني في اتجاه اللهوي (ق) فالعود منه إلى الاسناني الشفوي (=الأسنفوي)؛(ف) في (سقف) . وأفصح المجموعتين ما تولد عن إعمال أعضاء جهاز التصويت في أحياز متباعدة من غير رجوع إلى حيز تخطته [242] .

وفي المرتبة الموالية لما سبق يقع ما تقارب بعضُ أحرفه في موضع من القولة يصح فيه بدل الإدغام . وبعبارة أخرى الإدغام ، بقسميه إدغام المثلين وإدغام المتقاربين ، موضعه عجز القولة لا صدرها . وإدغام المتقاربين مسبوق بعملية إبدال أحدهما إلى مثل الآخر . وكل المداخل الأصول المستجيبة لشروط إبدال

---

241) كل اللغات البشرية تصنف حروف معجمها باعتبار الأحياز التي تتولد منها . وجميعها يشترك في الفئات الثلاثة : الحروف الحلقية ، والحروف الذلقية ، والحروف الشفوية . للمزيد من التفصيل انظر تروبتسكوي ، مبادئ الفصحث ، ص 135 وما بعدها .

242) قيد الرجوع إلى الحيز المتخطى ملحوظ في قضايا صوتية أخرى كالإدغام . وبه يعلل كما يتضح في قول ابن يعيش « يستثقلون أن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان » . شرح الملوكي ، ص 451

الإدغام فهي ، وإن اشتد تقارب بعض أحرفها من بعض ؛ مقبولة في مرتبة معينة من الفصاحة . لكن مقبوليتها متدرجة من جديد تبعاً لتدرج الأحياز بدءاً من الشفوي وانتهاء بالحلقي . إذ تعتبر المجموعة(أ)من (13) أفصح من مثيلها(ب) .

(13) (أ) . وتد ، وطد ، عضد .

(ب) . لهع ، نهع .

كون المتقاربين؛ (ت / د) ؛ (ط / د) ، (ض / د) ، (هـ / ع) ، واقعين في عجز المسرود من القولات يجعل هذه الاخيرة تستجيب لقاعدة إبدال أحد المتقاربين إلى مثل الآخر لإدغامه فيه . لكن إجراء هذه القاعدة على المجموعة (ب) منعه قيد مفاده : « لا يدغم حلقي في حلقي آخر أدخل منه »[243] . ومنعه في المجموعة(أ) ما ينجم عنه من التباس الثلاثي الصحيح بالمضاعف . وبعبارة الرضي :« إذا اجتمع من المتقاربة شيئان . . . ولا سيما إذا اشتد التقارب ، إن كان في كلمة فإن تحركا وألبس الإدغامُ مثالاً بمثال لم يدغم »[244] . إذن : كل قولة مستثقلة بسبب تقارب شديد في الخصائص الصوتية لبعض أحرفها المتوالية في موضع إبدال الإدغام أمكن تخفيفها به ما لم يمنع منه مانع ، كأن يؤدي الإدغامُ إلى التباس الأمثلة أو يكون الناتج أثقل .

قد يكون التقارب في غير موضع إبدال الإدغام ؛ كأن يتوالى في صدر القولة حرفان من نفس الحيز (ء / هـ)؛(ع / ح) ، أو من حيزين متجاورين (هـ / ح)؛(ع / هـ) . وما وضع منه قليل جداً قد لا يتجاوز عدده في قواميس العربية الخمس عشرة قولة . منها ما يخف بانتماء الحرفين المتواليين إلى حيزين متجاورين فضلاً عن تقديم الأظهر جرساً . ومنها ما يخفف بزيادة من أصل الوضع أو بالإبدال ، كما تعكس ذلك المجموعة الآتية من القولات التي عثرنا عليها في ما وصلنا إليه من معاجم العربية القديمة والحديثة .

---

243 الرضي ، شرح الشافية ، ج 3 ، ص 261 .
244 نفسه ، ص 267 .

(14) (أ) عَهِدَ ، عَهِنَ ، عَهِرَ ، غَهِبَ .

(ب) هيعر ، حَيْعَلَ .

(ج) غَيْهَبٌ ، خَيْعَلٌ ، عَوْهَقٌ ، عَوْهَجٌ ، تَيْتَلٌ ، عَيْهَرَةٌ ،عَيْهَامَة

(د) أهل / آل ، أهْ / آه .

فولات المجموعة (أ) خفف من ثقلها اجتماع أمرين عليها . أحدهما يتجلى في توالي حركات البناء على أحرف تلك الأفعال . لأن « الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه »[245] ؛ فتقلل من شدة تقاربه . والآخر هو أن يسبق من المتقاربين الحرفُ ذو الجرس الأظهر والأقوى .فإذا اجتمعت /ع/ و /هـ/ في قولة قدمت /ع/ لظهور جرس صويتها الأساس وخفاء صويت /هـ/ .وعليه « متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما »[246] . وبخرم أحد هذين الشرطين يكون التخفيف بوسيلة أخرى .

إذا اجتمع في صدر قولة متقاربان وقُدِّم خفيُّ جرس الصوت /هـ/ على ظاهرة /ع/ ، كما في نحو (14 ، ب) ، أمكن تخفيف ثقل تلك القولة بزيادة من أصل الوضع لحرف اللين زيادة لازمة بين المتقاربين لفصل أحدهما عن الآخر . وحرف اللين في (هيعر) ياء و « هذه الياء لازمة إلا أنها لزمت لزوم الحرف الأصلي ، لأن العين بعد الهاء إلا بفصل لازم »[247] . وقد يفصل بينهما بالحرف الذي يثلثهما في نحو(دهع /دهدع) . وقد ذكرت القواميس كلمة واحدة (لَهِعَ) بغير زيادة لازمه . ولعل ذلك لوقوع المتقاربين في موضع يحصل التخفيفُ فيه بإبدال الإدغام ، لكنه لم يُجرِ تجنباً لالتباس الأمثلة .

245) ابن جني سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 6 .

246) ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص 54 .

247) الخليل ، كتاب العين ، باب العين والهاء والراء .

والمعرض للتسكين من الأسماء المسرودة في المجموعة(ج)التزموا تخفيفه بزيادة من أصل الوضع لأحد أحرف اللين بين المتقاربين لفصلهما ، وإن قُدِّم فيها قوى جرس الصويت / ع / على خفيه / هـ / .وقد يلجأ إلى التخفيف بوسيلة الزيادة اللازمة في موضع التخفيف بإبدال الإدغام إذا عطل الالتباسُ إجراءه .كما في مثل(عضط / عضيط)، و(قتد / قتاد) و(نخع / نخاع) .

المجموعة (د) تشخص وسيلة أخرى لتخفيف ثقل القولة الناتج عن توال في صدرها لتصويتتين من نفس الحيز؛(ء / هـ) . ويحصل التخفيف بإبدال الأعلى مخرجاً إلى مثل أدخله من غير إدغامه فيه ، ويكون ذلك عبرالعمليات التالية :(أهْل ←أأْل ←آل)،و (أهُ ←أهّهَ ←أأّهَ ←أاهَ← آهَ) . ومن إبدال الهمزة عن الهاء في غير هذا الموضع أن (ماء) أصله (موه) لظهور هذه الهاء في الجمع (مياه) . فقلبت /و/ في (موه) ألفاً وقلبت الهاء همزة [248] . نخلص مما سبق إلى الملاحظات التالية :

(أ) قواعد تخفيف قولات بعض المداخل الأصول لها ارتباط وثيق بفئة من التصويتات المستعملة في نمط العربية . وقد لا تستعمل تلك التصويتات في غير هذه اللغة، بحيث تنقلب قواعد التخفيف، ونحوها المستعمل في إنشاء المداخل المعجمية الأصول، إلى قواعد في القالب النصغي خاصة باللغة العربية .

(ب) قد لا يخلو قالب نصغي من قواعد تخفيف المداخل المعجمية الأصول . لأن أساس هذه القواعد مبدأ نفسي عام . إلا أن مجالات إجرائها متغايرة . بمعنى أن مبدأ التخفيف العام يمكن أن يتحقق في لغة كالعربية من خلال الإبدال ونحوه . بينما في لغة أخرى كالفرنسية يتحقق عن طريق «الإبطال»[249] . أن تسمح العربية، بالنسبة إلى بعض التقابلات مثل(س V

---

248) للاستزادة من مواضع قلب الهاء همزة انظر ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 100 .

249) الإبطال مستعمل هنا في مقابل المصطلح الأجنبي neutralisation بمعناه في تربتسكوي ، مبادئ الفنوسة، ص 80 وما بعدها .

ص)، و (ط V ت)، بأن يكون المتقابلان مستقلين في أسقية صوتية مثل (سَوْطٌ / صَوْتٌ) وبأن يكون أحد المتقابلين بديلاً للآخر في أسقيةأخرى مثل(اصتفى / اصطفى)، خوّل لها هذا الجمعُ بين الاستقلال والتعلق الذي سمحت به أن توسع مجال استعمال الإبدال .وكون الفرنسية تفرع بعض الحركات الأوائل؛(نظ :ط 233)، إلى حركات ثوانٍ وثوالثٍ تكوّنت لديها تبعاً لذلك « تصويتةٌ مجملة » [250] ينشأ بينها وبين أحد فروعها أو بين بعض فروعها، تقابلٌ نصتي إبطالي ». بحيث يكون إبدال ضمة مغلقة من أخرى شبه منفتحة ناتجاً عن إبطال هذه الأخيرة لورودها في سياق صوتي مخصوص [251] .

(ج) قواعد النصت يجب أن تكون متدرجة؛كأن تُتوزَّع على مستويات تبعاً لتدرج مستويات باقي فصوص اللغة. في المستوى الأول تنتظم قواعد النصت المتحكمة في بناء الجذور وكل المداخل المعجمية الاصول. من هذه القواعد قولنا مع الخليل [252] إن التصويتات الآتية؛(ع ،ح، هـ ،خ ، غ)، لا تتراكب في المضاعف. وإذا تراكب منها شيء في غير المضاعف أجريت عليه إحدى وسائل التخفيف المذكورة. وتُعمّم تلك القاعدة على التصويتتين المتقاربتين مخرجاً مثل(هـ/ ع) والمتجانستين صوتياً مثل (ي/ و) .

من قواعد النصت المحصورة في مستوى المعجم « التطارُد النسبي » . إجراؤها مرهون بإقامة تقابلات ثنائية بين تصويتتين؛ تتطاردان في موقع معين من قولة المدخل وقد تتراكبان في موقع آخر. من هذا القبيل (ل V ر) إذ يتطاردان في صدر القولة، أيهما تقدم على الآخر. فلم نعثر فيما رجعنا إليه من قواميس العربية على قولة اجتمع في صدرها ذلك الحرفان. وهما في عجز القولة يتراكبان مطلقاً إذا تقدم /ر/، كما في مثل (أُرُلٌ، وَرَلٌ، جَرَلٌ)، وبزيادة لازمة

250) التصويتة المُجملةُ المقابل العربي للفظ الاجنبي : Archiphonéme كما تحدد معناه في اتروبتسكوي، مبادئ النصت ، ص 81 .

251) للمزيد من التفصيل فيما يخص بإوالية الإبطال انظر اتروبتسكوي ، مبادئ النصت ، ص 85 .

252) انظر الخليل ، كتاب العين ، باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين .

إذا تأخر . كما في نحو (خُلاَرٌ ، بلُورٌ ، فلاَرٌ) . مما يدل على انحصار التطارد النسبي في مستوى المعجم إمكان اجتماع لام التعريف أو لام الابتداء مع الراء في مستوى التركيب .كما في الجملة (إن الرئيس لرجل خبير) .

ومن التقابلات الثنائية ما يخضع للتطارد المطلق . يدخل في هذا الباب حرف الجيم في مقابل حرف القاف ومثله الكاف؛(ج V ق / ك) . إذ لم يجتمع؛ في أي موضع من القولة الجيم والقاف ولا الجيم والكاف أياً كانت رتبة أحدهما بالنسبة إلى الآخر . وقد انفرد ابن الأعرابي من اللغويين بذكر (جكر) ضمن المستعمل[253] .

وقد يحسن التذكير في هذا الموضع بأنا لم نسع من وراء تنويع قواعد النصت أن نحصر كل أبوابها ، لأن مثل هذا العمل يجب أن يستقل ببحث خاص، وإنما الغرض والقصد أن نكشف عن قواعد نصتية يجمع بينها انتماؤها إلى أول مستويات النصت المقترن بفص المعجم شقّه الصوتي . يعني هذا أن القالب النصغي يشتغل في مراحل متوالية مستقل بعضها عن بعض . أولها التمثيل للتصويتات الموظفة في لغة فارقةً بين المفردات؛ وتميزها عن بدائلها المستحسنة أو المستقبحة؛ وهو عمل فرع النُّطق من القالب النصغي . وثانيها تحديد القواعد المسؤولة عن تنظيم العلاقات التراكيبية بين تصويتات من أجل إنشاء مداخل معجمية أصول . وهي التي لم تتفرع كلمتها بالاشتقاق ولم تتغير قولتها بالتصريف . أما إذا تفرعت الكلمة فتصرفت قولتُها فإن النصت سيشغل قواعد تنتمي إلى مستوى آخر .كما سيتضح في المبحث الموالي .

253) انظر الأزهري : تهذيب اللغة ، كتاب الثلاثي الصحيح من حرف الكاف تحت (جكر) . ألجاجة ، أجكر الرجل إذا لجّ في البيع : وقد جكِرَ جكْراً) . وفي الموضوع نقل السيوطي عن الفارابي صاحب ديوان الأدب قوله : « القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب » . المزهر ج 1 ، ص 270

3.2.7 القالب التشقيفي .

راسمة التشقيف، كما سبق استعمالها في مباحث من هذا العمل[254]، منحوتة من التصريف والاشتقاق. وهما فرعا هذا القالب غير المنفكين وإن استقلا نسبياً، كما يتضح من خلال المقارنة بين مواطن الخرق في جمل المجموعتين (15، 16) الآتيتين .

(15) (أ) راق أباك نُصيرُك * أخاك .

(ب) هُلِكَ * المريض .

(ج) صار المُخبر متعرفاً * .

(د) كأن مُثار النقع فوق رؤوسنا   وأسيافَنا * ليلٌ تهاوى كواكبُه .

(16) (أ) الباب مقفول *

(ب) ليس في الدنيا رجل غير ملام * .

(ج) فاولته قيالاً * .

تشترك جمل المجموعتين (15 و 16) في كون الخرق فيها موضعياً ، وتختلف جملهما بحكم انتماء ضابط الخرق في المجموعة الأولى إلى الاشتقاق . إذ هو المتدخل لمنع تفريع التصغير من المصدر العامل . وبعدم الامتثال لهذا القيد في الجملة (15،أ) ونحوها[255] يكون اللحن منحصراً في موضع الخرق . وينفرد الاشتقاق بتحديد مركز اللحن في الجملة (15أ) وفي سائر جمل المجموعة (15) . فهو المتدخل ، بقيد مفاده لا يُبنى الفعل القاصر للمفعول، لمنع تفريع (هُلِكَ) من (هَلَكَ) . وبتجاوز الجملة (15ب) لهذا القيد تسرب إليها اللحن من موضع الخرق .

---

(254) انظر المبحث (2.2.2.4) في ج 1 من هذا العمل .

(255) لا يصغر الفعل وما في حكمه من الأسماء العاملة عمله ، كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول واسم الفعل ، والصفة المشبهة . فلا يجوز خُشَيْبك* ، وخالد قُوَيتل* بكراً ، وزيد مُعيطي* درهماً وعلى حُسَيْب الأعمال .

وبخرق الجملة (15،ج) لقيد يمنع تشقيق المطاوع من الفعل غير العلاجي يكون اللحن قد تسرب إليها من موضع المركب(منعرفاً) المشتق من (انعرف) المطاوع المفرع من(عرف)غير العلاجي[256]. وبالنظر إلى تراكيب كلمات الجملة (15،د) المسوقة في مقام الفخر بالشجاعة واقدام الأبطال في أشرس المعارك فإن الاشتقاق في مثل هذا السياق بالذات يمنع أن يُكسر (سيف) على أسياف لأنه جمع قلة [257] . ولأن كسر مدلول (سيف) للقلة لا يكون مناسباً للمدلولات التي تراكيبه في سياق الفخر بالعدة والعدد .

تبيّن أن الكشف عن الخرق الموضعي في جمل المجموعة (15) موكول إلى الاشتقاق بدليل سلامة هذه الجمل بالقياس إلى سائر القوالب الأخرى وفروعها من معجم، ونصغ، وصرف، ونحو بفرعيه التركيب والإعراب إذ يكفي أن نعوض الملحون اشتقاقياً لتصح تلك الجمل من جديد كما يظهر فيما يلي .

(17) (أ) راق أباكَ نَصْرُكَ أخاك .

(ب) هَلَكَ المريضُ .

(ج) صار المُخبرُ معروفاً .

(د) كأن مثارالنقع فوق رؤوسنا وسيوفنا ليل تهاوى كواكبه .

أما جمل المجموعة (16) فإن ضابط الخرق الواقع فيها ينتمي إلى الصرف ليس إلاّ . لأنه منه لا من غيره يتحدد الملحون في كل جملة من تلك المجموعة . فالاشتقاق يسمح بأخذ صفة المفعول من فعل مأخوذ من الجذر (قفل) .ويتولى الصرف ؛وهو المكلف بإعادة البناء بعد نقض المداخل الأصول، صوغَ صفة المفعول في قَولِة على هيئة (مُفْعَل) . وما جاء في الجملة (16،أ) مبنياً على

256) فيما يخص الفعل العلاجي، وما يُشترط فيه لاشتقاق المطاوع منه انظر، الرضي، شرح الشافية ج 1، ص 108 . وابن يعيش ، شرح المفصل، ج7، ص 63 .

257) في كسر (فَعْل) لجمع القلة أو الكثرة قال الرضي : « الغالب في قلة فَعْل أَفْعُل في غير باب بيت وثوب فإنهما على أثواب وأبيات . وفي كثرته فُعُول في غير باب ثوب فإنه على ثياب ، وفعال في غير باب سيل فإنه على سيول » . شرح الشافية ، ج 1، ص 91.

وزن (مفعول) سبَّبَ لها لحناً موضعياً يرصده الصرف لا غيره. إذ لو طابق الاستعمال «الأوضاع الصرفية» لصيغت صفة المفعول من الجذر(قفل)على هيئة (مُفْعَل)، ولصحت عندئذ الجملة(الباب مقفل)، لأن الصرف قد سد منفذ اللحن إليها .

المركب (مُلام) يمثل ملحون الجملة (16، ب) . وقد رصد الصرف موضع هذا الخرق لأن الاشتقاق لا يمانع في تفريع صفة المفعول من فعل مأخوذ من الجذر (لوم) . وعلى الصرف أن يراقب بناءه حتى يأتي الاستعمال موافقاً للوضع . وهو القاضي بأن تصاغ صفة المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف على وزن (مَفْعُل) و (مَفْعِل) أو على وزن (مَفُول) و (مَفِيل) بحسب المعتبر محذوفاً للالتقاء الساكنين[258] . ويكون البناء ناتجاً عن متوالية من العمليات الصرفية الممثل لها فيما يلي .

(18)

(أ) لوم ← لِيمَ ← مَلْوُوم ← مَلُوْم ← مَلُومٌ

(ب) كيل ← كِيلَ ← مَكْيُولٌ ← مَكْيُول ← مَكِيْول ← مكِوْل ← مَكِيل

استعمال صفة المفعول من الأجوف الواوي مبنياً على أحد الوزنين (مُفْعَل أو مُفال) لم يكن ممتثلاً للعملية الصرفية الموصوفة في (18 . أ) . فتخلله اللحن في موضعه من الجملة (ليس في الدنيا رجل غير مُلام *) .

أما الجملة (16، ج) المستحضرة هنا (قاولته قيالاً)فإن لحنها النسبي موضعه البنية الصرفية للمصدر(قيالاً) . لأنه بانقلاب الواوي فيه ياء خرقت قاعدة صرفية تقضي بصحة المصادر إذا صحت أفعالها . إذ بإجراء هذه القاعدة الصرفية يعاد بناء المصدر كما في(قاولته قوالاً) . فتسلم الجملة من لحنها المنتسب إلى قسم الصرف من قالب التثقيف .

258) توسع في المسألة انظر ابن جني ، المنصف ، ج 1، ص 286 . والمبرد ، المقتضب، ج 1، ص 237.

لعل تناولنا الجمل المجموعتين (15و 16) قد زاد من وضوح الخرق الموضعي الكشاف عن فصوص اللغة وقوالب اللسان . وظهر أن معناه انحصار اللحن في أحد المكونات ترصده قاعدة قالبية . وإذا أثبتنا بهذه الوسيلة المنهجية ، من خلال دراسة ما ذكر من الجمل ، انفصال الاشتقاق والصرف فما مبرر ضمهما في قالب واحد . ولمَ لا ينفرد كلاهما بقالبه المستقل .

التوازي المحفوظ بدالة التطبيق بالمعنى الرياضي تردد استعماله في أكثر من موضع . إذ به ربطنا البنيتين الكلامية والقولية في المبحث(1.6.3 ، ح 1) . وبالاستناد إليه طبقنا التناسب الدلالي بين الأس وشقائقه على التشاكل الصوتي بين الأصل وفروعه في أكثر من مبحث . بدءاً من (3.2.2.4) إلى آخر الفصل . وفي هذه المباحث الأخيرة يوجد الاشتقاق عاملاً يبعث الصرف على تشغيل قواعده لتعيين على أية هيئة تُبنى قولةٌ بعد نقض البنية الأصلية . إذن ، بسبب تطبيق الاشتقاق على الصرف المانع من انفكاكهما كونا معاً قالباً واحداً يتفرع إليهما .

عدم انفكاك الاشتقاق والصرف يتجلى في أن الأول لا يظهر إلا من خلال الثاني ، وأن هذا مفض إلى ذاك . فلا سبيل إلى الفصل مثلاً بين الفعل الأس والفعل الشقيق بغير مثول كل منهما في بنيته الصرفية . وبالتالي لا تسلم اشتقاقياً إحدى الجملتين (19) الآتيتين وتفسد الأخرى من نفس الموضع إذا لم يحصل الاشتقاق مطبقاً على التصريف . كما هو الحال في مثلهما (20) .

(19) (أ) سقط الحائطُ .

(ب) هلك المريضُ * .

(20) (أ) سُقِطَ الحائطُ * .

(ب) هَلَكَ المريضُ .

فلا شيء غير الصرف يدل على أن (سُقِطَ) في الجملة (20،أ) فعل شقيق ، أسُّه الفعلُ (سقط) في الجملة (19، أ) السليمة ، وعلى أن (هلك)،

في الجملة (19، ب) المختلة اشتقاقياً فعل شقيق، أسّه (هَلَكَ) في الجملة (20، ب) السليمة من نفس الجهة . ولشدة التحام الاشتقاق والصرف كان الفصل بينهما على جهة التفريع لا غير .

وإذا تمكنا في سالف هذا المبحث أن نكوّن بمفهوم الخرق الموضعي القالب التشقيفي بفرعيه الاشتقاق والصرف فإن المنتظر فيما بقي منه أن يهتم بمسائل ثلاث، وهي : بأي فص لغوي يقترن القالب التشقيفي . وما محتوى هذا القالب . وأين تكمن نمطيته .

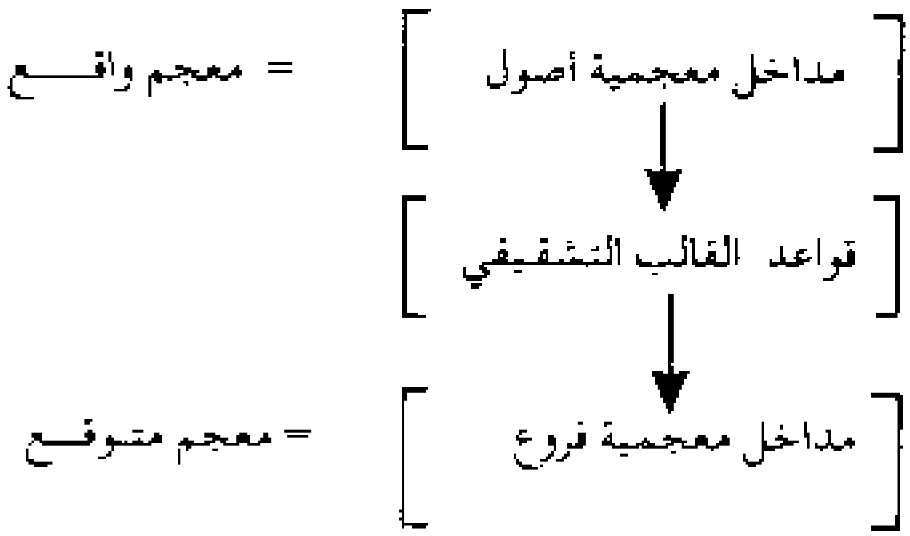
دعونا نتصور التشقيف نهائج دلالية ونصتية لتوليد مداخل المعجم الفرعية ، بحيث تشتغل قواعد هذا القالب إبّان تشقُّف المداخل الأصول . وعليه يجب في حق أية لغة أن يتفرع معجمها إلى « معجم واقع »، وهو الذي يضم المداخل الأصول المبنية مباشرة من الجذور؛ كالأفعال الإساس ومصادرها، والأسماء المحضة، والأدوات . وإلى « معجم متوقع »؛ وهو الذي يضم المداخل المتفرعة بقاعدة تشقيفية من المداخل الأصول . ويضم هذا القسم الأفعال الشقائق ومصادرها، والأسماء المشتقة . وقد سبق الدكتور أحمد المتوكل إلى تفريع للمعجم من هذا القبيل حين جعل مفردات المعجم قسمين؛ مفردات أصول تُتعلم رأساً، ومفردات مشتقة تُستنبط من الأولى بقواعد اشتقاقية[259] .

إذا صح أن المعجم ينقسم في أي لغة إلى « معجم واقع » ، يتميز بمداخله الأصول المكتسبة رأساً والتي يجب في حقها الإعجام أو القومسة . وإلى « معجم متوقع » يتميز بمداخله الفروع المستنبطة من الأصول بواسطة قواعد تشقيفية فلم يكن الإعجام واجباً في حقها، فإنه يلزم أن يكون قالب التشقيف مقترناً بفرع المعجم المتوقع . لأن نشوء هذا الفرع وتكونه متعلق بقواعد هذا القالب . ما ذكرناه هنا يمكن أن نشخصه من جديد بمثال المبيان (21) الآتي .

---

(259) لمزيد من التفصيل انظر للدكتور أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، ص 11 .

(21)



من هذا المثال المبيِّن لقيام القالب التشقيفي واسطةً بين أصول المعجم وفروعها يمكن أن نستخلص أهم النتائج التالية .

(أ) يشكل التشقيف قالباً متميزاً، تنهض قواعده بضبط حركة المرور على جسر أنشأه هذا القالب لتمكين المداخل الأصول من العبور إلى ضفة المداخل الفروع. وكل قاعدة تشقيفية يجب أن تجمع بين الاشتقاق الكَلمي، الذي يتولى تسليم الإذن بالمرور، والتصريف القَولي الذي يتولى التأشير بالصيغة المناسبة على الإذن بالعبور .

(ب) المداخل الأصول من فص المعجم، يجب في حقها الإعجام عن طريق التمثيل لكل أصل بما يكون له من الخصائص الدلالية والنصفية. وفي هذا الباب يدخل عمل ابن فارس في كتابه « معجم مقاييس اللغة ». وجوب الإعجام في حق هذا الفرع آت من كون مفرداته أولية، فلا تجمعها علاقة منطقية بمقدمة سابقة عليها. وتبعاً لذلك لم يصح في اكتسابها سوى التلقي المباشر لكل واحد من مجموع المداخل الأصول. لأن هذه « لا تؤخذ قياساً ولا تنبيهاً، نحو دار، وباب، وبستان، وحجر، وضبع وثعلب »[260]. وكذلك مثل (مكث، ونصر، وهرب، وفرح، وإلا، وهل، ولما). هذه الأصول وغيرها الكثير

(260) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 42 .

تؤخذ سماعاً لا استنباطاً[261].

(ج) المداخل الفروع من فص المعجم متوقعةٌ. لأن استنباطها ممكن لاجتماع شرطين. أحدهما وجود أصول لها، والآخر وجود قواعد تربط الفرع بالأصل. وبتوافر ذينكم الشرطين؛(أوائلُ وقواعدُ تشقيف)، تأتي في المداخل الفروع الاكتسابُ الفكري، فتؤخذ استنباطاً الخصائص الدلالية والتصغية المميزة لكل مدخل فرع. وعليه فإن قومسة الفص المتوقع من المعجم سيكون من قبيل الحشو المعجمي، لما في ذلك من تكرير نفس المعلومات .

(د) من جملة ما يحصل به استنباط المداخل الفروع معرفةُ الأوضاع الصرفية. وهذه المعرفة تقوم على التلقي المباشر لمجموع التقنيات المسخرة في لغة لتوليد بعض المفردات من بعض. العربية، كغيرها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر توسل صيغاً صرفية وضعتها لهذه الغاية. وهذه الصيغ أربعة أضرب .

(أ) صيغ فعلية وُضعت لتوليد الأفعال الشقائق من الأفعال الإساس. من هذا القبيل توليد (استكتب) من (كتب) بواسطة (استفعل) .

(أأ) صيغ وصفية تُستعمل من أجل توليد مُتَّصف بالفعل الذي أُخذت منه الصفة، فيكون الناتج اسماً يدل على مذكور بصفته المأخوذة من فعله الواقع منه أو به[262]. مثل هذا الضرب أن يؤخذ من الفعل (كتب)، بواسطة الصيغة الصرفية (فاعِل)، اسمُ فاعله (كاتِب) .

261) للتوسع في الموضوع انظر الفصل الأول، ص 175 من الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم. وقد ذكرنا هناك على سبيل التمثيل لما لا يرتبط بمقدمة سابقة أن المعرفة الحاصلة مثلاً بالتصويتات المستعملة في لغة ما لا تركب في طريقة نظرية لاكتساب العلم بتصويتات أخرى في تلك اللغة، ولا في أي لغة أخرى. لأن هذه الواحدات لا ينتظمها أصل قياسي. وكذلك حال الوحدات التي تكوّن ما في اللغة من الألفاظ الأصول .

262) ما أوردناه في موضوع الصيغة الوصفية وضحه ابن مضاء بمثال فقال: «وإذا كان (ضارب) موضوعاً لمعنيين، فيدل على (الضرب)، وعلى (فاعل الضرب) غير مصرح به ، فإذا قلنا: (زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، و(زيد) اسمه ...» الرد على النحاة، ص 69 .

(iii) صيغ مصدرية . وهذه وضعت أصلاً من أجل بناء المصدر على هيئة وزنية يدل بها على خاصية دلالية في فعله [263] . مقولية كانت كالتعدية واللزوم والقصور أو معنوية كالحرفة والاضطراب والمرة . أو يدل بها على هيئة في فاعله . وصيغ المصدر وسيلة صرفية لتسمية الفعل فتضمنت معنى التوليد الظاهر في الصيغ الفعلية والاسمية .

(iv) صيغ اسمية . يضم هذا الضرب ما وضع من الصيغ لجمع التكسير، وصيغ التصغير . إذ بهما يلحق المفردَ معنى الجمع أو التحقير .

من التلقي المباشر لأفراد الصيغ المنضوية إلى الأضرب الأربعة المسرودة تكون المعرفة بالأوضاع الصرفية قد حصلت . وبانضمامها إلى معرفة المداخل الأصول تصبح المداخل الفروع متوقعة، بحيث تُكوّن قسماً من المعجم متميزاً بخاصية التوقع، به يقترن القالب التشقيقي .

وإذا اتضح الفص اللغوي الذي يقترن به قالب التشقيف، وتبيّن أيضاً وجه اقترانهما، تعيّن الآن الانتقال إلى تناول المسألة المتعلقة بتحديد محتوى هذا القالب . وقد ظهر أن من محتواه الأوضاع الصرفية إضافة إلى تعالق بعضها ببعض . كما يكشف تحويل فعل أمرٍ أو شقيق من الماضي إلى المضارع فالأمرالموضح فيما يلي .

263) مصدر الفعل الثلاثي يصاغ في هيئة وزنية غالباً ما تكون دالة إما على مقولة فعله . إذ القياس في الفعل المتعدي أن يبني مصدره على هيئة (فَعْل) ؛ ومصدر الفعل اللازم يبنى على (فُعول) ، ويبنى الفعل القاصر على إحدى الهيئات الكثيرة (فعل ، أو فَعْلة ، أو فعال ، أو فعالة ، أو فَعَل) ، وإما أن تدل صيغة المصدر على خاصية دلالية منه (فعالة ، وفعلان ، وفُعال) . وللمزيد من التفصيل انظر الأوراغي ، اكتساب اللغة ، ص154 وما بعدها .

(22)

فَعَلَ ← [يَفعُل ← افعُلْ . / يَفعِل ← افعِلْ . / يَفعَل ← اِفعَلْ .]

فَعِلَ ← يَفعَل ← اِفعَلْ .

فَعُلَ ← يَفعُل ← Φ .

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأقوال الصرفيين الكثيرة فيما يخص تعالق الصيغ وبناء اللاحق على السابق مباشرة. وقد يسبق أن بينا ذلك بما فيه الكفاية باستعمال التوسيل المتسلسل لاشتقاق بعض الأفعال من بعض(نظ : 2.3.4 ج1). وفي هذا المبحث نفسه سردنا كل الصيغ الفعلية التي تستعمل بوصفها وسائل صرفية لتوليد أفعال شقائق. وللتذكير بها سنقتصر على سردها تباعاً .كما يلي : (فَعَلَ، أَفْعَلَ، فُعِلَ، انْفَعَلَ، فَعَّلَ، تفعَّلَ، فاعَلَ، تفاعَلَ، افْتَعَلَ، اسْتَفْعَلَ). والصيغ العشرة وسائلُ صرفية لتشقيق معاني الأفعال الإساس فتوليد أفعال شقائق .

إضافة إلى الصيغ الفعلية المسرودة يحتوي قالب التشقيف على صيغ وصفية يتوسل بها إلى توليد موصوف بمعنى الفعل الذي أُخذت منه الصفة . ومن أمثلة ذاك الموصوف ما كان من قبيل:(الوجيه، والهارب، والمنصور، والأعرف، والعبوس، والمرصاد، والمهتف). إذن بفضل الصيغ الوصفية يمكن أن يولَّد من كل فعل عددٌ من الصفات المسموح بها اشتقاقياً. وبالنظر إلى المشاكل الصرفية المقترنة ببعض هذه الصيغ الوصفية لا بأس من تناولها مفردة ولو باقتضاب .

(23) صفة القاصر [264] .

صفة القاصر مقولة فرعية؛ تتميز بخاصية اشتقاقها من الفعل القاصر بواسطة إحدى الصيغ الصرفية المسخرة. وهي متعددة متغايرة تبعاً لتغاير ما أخذت منه ، فتعددت خصائصه الدلالية ، أو النصغية ، أو هما معاً .

مما اعتبر فيه الخصائص النصغية فقط قولنا : إذا صيغ الفعل القاصر على هيئة (فَعُلَ) بُنيت له صيغة وصفية قياسية على هيئة (فَعيل) .من هذا القبيل : (نَضُرَ فهو نَضيرٌ، ونَبُلَ فهو نَبيلٌ ، وقَدُمَ فهو قَديمٌ). وقد يتم التوليد من (فَعُلَ) بغير(فَعيل) لعلّة ،كالاضطرار إلى توسيل (فَعَال) لاشتقاق (جَبَان) من (جَبُنَ) لئلا تلتبس الصفة (جبين) بالاسم (جبين) الدال على موضع بين الصدغ والجبهة. أو توسيل (فُعال) لتوليد (شجاع) من (شَجُعَ) طلباً للخفة النصغية المفقودة في (شجيع) بسبب تجانس الفتحة فالكسرة الذي زاد من تقارب / ش / و / ج / .

وقد يكون « قياس الشبه » حاملاً على استعمال الصيغة الوصفية في غير بابها ، سواء أكانت الخاصية المشتركة دلالية أم نصغية. إن الأصل في الفعل المبني على هيئة (فَعَلَ) أن تُشتق منه الصفة بواسطة الصيغة (فاعلٌ). وهي قياسية في الفعلين اللازم والمتعدي في نحو (هَرَبَ فهو هارب ، ونَصَرَ فهو ناصر). ولبناء بعض القاصر على هيئة (فَعَلَ) جوّز الشبه الصيغي أن تُشتق منه الصفة المشبهة بواسطة الصيغة (فاعل). كما هو الحال في مثل (هلَكَ فهو هالك، وشَعَرَ فهو شاعر، وخَثَرَ فهو خاثر). وبسبب « تداخل اللغات وتركُّبها »[265]

264) يستعمل هنا « صفة القاصر » عوض ما كان يعرف بين النحاة باسم « الصفة المشبهة باسم الفاعل ». وقد روعي في هذه التسمية أهمُّ خاصية تميزها ؛ وهي اشتقاقها من الفعل القاصر دون اللازم والمتعدي والمتخطي . وبها اقتصدنا البحث في وجه شبهها باسم الفاعل . وقد طوّل صرفيون في هذا الباب بدون جدوى . وللتوسع في الموضوع انظر السيوطي ، همع الهوامع ، ج6 ، ص58 ، وابن الناظم ، شرح الألفية ، ص 444. والرضي ، شرح الكافية ، ج 2، ص 205 . والمبرد ، المقتضب ج 4 ، ص 158 . ومحمد عبد الخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج 4 ، ص 44 .

265) تداخل اللغات قيس ابن جني شواذّ غيره . ووضحه بقوله : « ثم تلاقا صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا ـ

صارت (فاعل) من وسائل توليد صفة القاصر من الفعل القاصر المبني على هيئة (فعُلَ)، كما في مثل(حَمُضَ فهو حامض، وطَهُر فهو طاهر، ونَعُمَ فهو ناعم) .

ومن قياس الشبه تخفيف الصفة المولّدة بواسطة الصيغة الوصفية (فعيل) . ولا يُلتفت عندئذ إلى مصدر اشتقاقها . سواء كان فعلاً متعدياً أو قاصراً . ويتحقق التخفيف باختلاس حركة عين الصفة بعد حذف المد المثبَت لها . من المتعدي نحو (بَدَعَهُ فهو بديعٌ وبِدْعٌ . وذَبَحَهُ فهو ذَبيحٌ وذِبحٌ، وصَبَغَه فهو صَبيغٌ وصِبْغٌ) .ومثله من القاصر؛(ضَخُمَ فهو ضَخيمٌ وضَخْمٌ وعذُبَ فهو عذيبٌ وعَذْبٌ، وصَلُبَ فهو صَليبٌ وصَلْبٌ) . نخلص مما سبق إلى تسجيل الملاحظة الآتية .

صفة القاصر تشتق من الفعل المصوغ على هيئة (فَعُلَ) بواسطة الصيغة (فعيل)، القياسية، أو بما قد ينوب عنها، لرفع لَبْس أو دفع ثقل أو حفظ شبه، من الصيغ التالية : (فَعال، فُعال، فَعْل، فاعِل، فَعَل) .

بعض الفعل القاصر مبني على هيئة (فَعِل) . وتؤخذ منه صفة القاصر بصيغ مختلفة تبعاً لمتغيرات دلالية وتصغية ونهجية .إذا دل (فَعِلَ) القاصر على عاهة أو لون أُخذت منه، بواسطة (أفْعَلَ)، الصفةُ الدالةُ على عروض شيء من ذلك . مثل العاهة (شَعِثَ فهو أشْعَثُ، وشَطِرَ فهو أشطر، وفَقِمَ فهو أفقم) . ومثل عروض اللون (صَهِبَ فهو أصْهَبُ ، وشَقِرَ فهو أشقر، وشهب فهو أشهب) .

من (فعِلَ) القاصر أفعالٌ تدل على حدوث سجية مصحوبة إما بهيج وإما بهدوء . إذا كان من الأول أخذت منه الصفة بالصيغة (فَعْلان) . من هذا القبيل، (غَضِبَ فهو غضبان، وحار فهو حيران، ودهش فهو دهشان)، وإذا

— بعض لغة هذا ، وهذا بعض لغة هذا فتركبت لغة ثالثة » . الخصائص ، ج 1، ص 381 .

كان من الثاني استعملت الصيغة (فَعِلٌ) لتوليد صفات من نحو(هَرِمَ فهو هَرِمٌ، ودَنِفَ فهو دَنِفٌ، وبَشِمَ فهو بَشِمٌ) .

ومن المحتمل أن تقبل سجيةٌ مدلولٌ عليها بفعل مصوغ على (فَعِلَ) أن يصحبها هدوءٌ أو هيج ، وفي هذه الحالة يجوز أن تشق منه صفة القاصر بواسطة الصيغتين (فَعِلٌ وفَعْلان) .من هذا الضرب نذكر(فَرِح فهو فَرِحٌ وفَرْحانٌ، وحزِنَ فهو حزِنٌ وحزْنانٌ ، وعَطِشَ فهو عطِشٌ وعطشان .

المصوغ على هيئة (فَعِلَ) جاز فيه إن لم يكن مدلول فعله لوناً، أن يدخل إلى بابه الصيغتان :(فعيلٌ وفاعل) لشبه معنوي أو صيغي . للشبه الأول استعملت الصيغة الأولى لأخذ صفة القاصر مما يلي :(مَرِضَ فهو مريضٌ، وسَمِنَ فهو سمين، وسَعِدَ فهو سعيد) . وللشبه الصيغي بين القاصر (أمِنَ) والمتعدى (ضَمِنَ) ساغ أن تشتق صفة القاصر(آمِنٌ) من الأول بواسطة الصيغة (فاعلٌ) الموضوعة لأن يُشتقى بها من الثانية صفةُ الفاعل (ضامنٌ) .

مما جاء في الفقرة الأخيرة نستطيع أن نعلل ظاهرة تعدد الصيغ المستعملة لتوليد الصفة من فعل ثابت على مقولته غير مفارق لبابه .كأن يُؤخذ من (أمِنَ) مثلاً صفةُ القاصر بواسطة الصيغة القياسية (فَعِلٌ)[266]،أو بواسطة صيغة دخيلة إما لشبه معنوي ، فيكون بالصيغة (فَعيلٌ) ، وإما لشبه صيغي فيحصل بواسطة (فاعلٌ) . وهكذا يصح توليد مقولة وصفية بتوسيل أكثر من صيغة واحدة، كما يتضح من الامثلة .(أمِنَ فهو أمِنٌ ، أمينٌ ، آمنٌ) . و (ضَمِئَ فهو ضمآنٌ، ضَمِيءٌ ، ضامئٌ)، و(سَمِنَ فهو سَمِنٌ، سمين، سامن) . وبهذه الكيفية تمكنا سابقاً من تفسير التعدد في مصادر الفعل الواحد [267] .

---

266) الصيغة (فَعِلٌ) قياسية وضعاً في بابه(فَعِلَ) القاصر . قال الرضي :« فَعِلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم لأنها لا تتعلق بغير من قامت به . . . قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعِلٌ » .شرح الشافية ،ج1 ، ص73 .

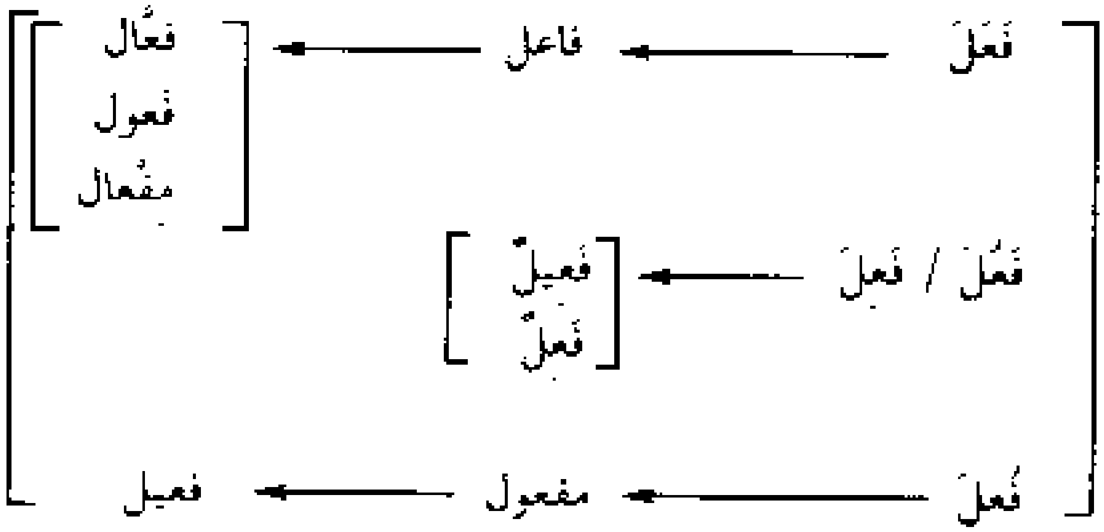
267) انظر الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 155 وما بعدها

وقبل ترك صفة القاصر لتناول غيرها يحسن أن نسجل في هذا الموضع ملاحظة تخص التعدد الصيغي، كما هو ظاهر في وجود عدد من الصيغ الصرفية المشتركة في أداء نفس الوظيفة الاشتقاقية. ومثل هذه الظاهرة غير طبيعية لما فيها من مخالفة لجبلة مستعمل اللغة الميال بطبعه إلى مبدأ الاقتصاد في الجهد.

ظهورالتعدد الصيغي في باب بعينه يفسره غياب مبدأ الأحادية القاضي بأن يكون لكل صيغة صرفية وظيفة اشتقاقية واحدة ، وأن يكون لكل وظيفة اشتقاقية صيغة صرفية واحدة. ومع غياب المبدأ المذكور تنتج كثرةٌ في أحد الزوجين: الصيغة الصرفية أو الوظيفية الاشتقاقية، وإذا لم تنتظم تلك الكثرة بعلاقة تساند، بحيث يلزم بعضها عن بعض، تعذر التنبؤ بأي الصيغ تولد الصفة. بمعنى إذا وقع التخلي عن استعمال الصيغة (فعيل) القياسية لتوليد صفة القاصر من أُسّها (بزُغ) لم يبق سوى التلقين أو الاختيار الاعتباطي لإحدى الصيغ الدخيلة الآتية؛(فَعال، فُعال، فَعْل، فاعل، فَعَل). وكلما تقلص إمكان التنبؤ اتسع باب الاكتساب بالسماع للأوضاع الصرفية؛ وهي مجموع الصيغ الصرفية الموظفة في مثل العربية لتوليد المداخل المعجمية .

ويكون الوضع على خلاف المثبت في الملاحظة أعلاه إذا استجابت صيغ الباب لمبدأ الأحادية، وخضعت الصيغ الفروع لسلمية التساند، كما هو الحال بالنسبة إلى صفتي الفاعل فالمكثر، وصفتي المفعول فالفعيل الموضحة بمثل المبيان (24) الموالي.

(24)



(25) صفتا الفاعل والمكثر .

تتولد صفة الفاعل بواسطة صيغة صرفية قياسية من مصدر اشتقاقها . وهذا الأخير عبارة عن فعل متعد أو لازم مبني للفاعل. ولا تؤخذ صفة الفاعل من فعل قاصر أبداً. وصيغته من الثلاثي مبنية على هيئة (فاعل)، ومن غيره يكون« بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ماقبل الآخر» [268] .

وصفة المكثر هي ما تولد باتخاذ صفة الفاعل مصدراً للاشتقاق، وإحدى صيغ المبالغة وسيلةً لتفريع تلك الصفة [269] . ويكون استعمال صيغة بعينها مقيداً بالانتقاء الدلالي. بمعنى إذا بدأت صفة الفاعل تأخذ طابع العادة المألوفة رخصت عندئذ بتفريع صفة المكثر عن طريق صيغة المبالغة المبنية على هيئة (مفْعال) كما في نحو (مزواج،ومهداء، ومضياف، ومقدام، ومصداق، ومهوان) .

---

268) الرضي ، شرح الكافية ، ج2، ص197

269) ربط نحاة العربية بين صيغ المبالغة واسم الفاعل حين جعلوا هذا الأخير مصدر اشتقاق صيغ المبالغة . وقد صرح بهذه العلاقة أكثرهم . قال الرضي : « أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين ثلاثة . وهذه الثلاثة مما حوّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي قصد المبالغة » شرح الكافية ، ج 2، ص 202 . انظر أيضاً المبرد ، المقتضب ، ج 2، ص 112 ، تجده يقول : « تقول رجل قتال إذا كان يكثر القتل . فأما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنه الأصل » .

ولبيان أن صفة المكثر لم تكن عن عادة مألوفة وإنما تصدر عن نحيزة أو سجية راسختين تعيّن القيام بعمليتين. أولاً تحويل الفعل المتعدي أو اللازم إلى فعل قاصر مصوغ بإحدى صيغتَيْه، وهما:(فَعُلَ) و (فَعِلَ). وثانياً التفريع المباشر من الفعل الناتج عن عملية التحويل لصفة المكثر بتوسيل إحدى صيغتي القاصر (فَعيلٌ أو فَعِلٌ). وفي هذه الحالة لا توسط صيغة الفاعل لأنه غير مسموح باستعمالها مع الفعل المحوَّل إلى القاصر. وقد برره المبرد بقوله: « وذلك أن (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به »[270]. نخلص من هذا إلى أن (فَعيلٌ وفَعِلٌ) من صيغ المبالغة الموظفة لتوليد صفة المكثر بشرط الاشتقاق المباشر من الفعل المحول إلى القاصر. كما في مثل (قدر فهو قدير، وسمع فهو سميع، وألم فهو أليم... وحذر فهو حذِرٌ، وخصم فهو خصِمٌ).

وإذا كانت صفة الفاعل متميزة بالقدرة على مواصلة الإتيان بالفعل سمحت هذه الميزة بتوليد صفة المكثر بتوسيل صيغة المبالغة (فعول). كما في مثل(صبور، ونؤوم،وشكور، وغشوم، وظلوم...). وإذا تميزت صفة الفاعل بخاصية الإقبال على الفعل المكثر منه إكثار محترفه سمحت صفة الفاعل بهذه الخاصية بأن يُشتق منها صفةُ المكثر بواسطة صيغة المبالغة المبنية على هيئة (فعّال). كما في مثل(جرّاحٌ،وسفّاح، وقصّاص،وكذّاب وغوّاص،ومنّاع ...).

وقد ظهر أن صفة المكثر تتشكل في معانٍ فرعية يوازيها تعدد في صيغ المبالغة، بحيث تقترن كل صيغة بصفة فرعية مخصوصة. حتى إذا ظهرت صفة لم تكن أمكن إفرادها بصيغة جديدة خاصة بها. لأنه من حق المعاني المتباينة أن تتغاير القولات الدالة عليها. إلا أن الاحتياط عند استعمال مبدأ التباين هذا

---

(270) المبرد، المقتضب، ج 2، ص 113. وفي موضع آخر ساوى المبرد بين صيغتي المكثر (فعيل وفعِلٌ) بشرط الاشتقاق مباشرة من فعل محول إلى قاصر، فقال «فَعِلٌ مضارعة لفعيل، وكذلك يقع فعِلٌ وفعيلٌ في معنى» نفسه، ص 115.

واجب. لأن تغاير الصيغة قد يقترن ببنية مصدر الاشتقاق لا بمعنى يميزه. من هذا القبيل صيغة المبالغ(فعّيلٌ)المستعملة من أجل تفريع صفة المكثر من صيغة الفاعل(مُفعِّلٌ)، كما في مثل(صدّق ←مُصدِّقٌ ←صدّيقٌ.) و(سَدَّدَ ←مُسدِّد ← سدّيدٌ .)

(26) . **صفتا المفعول والفعيل .**

صفة المفعول تتناول ما اشتق من فعل مبني للمفعول بواسطة صيغة مخصوصة. تُبنى من الفعل الثلاثي على هيئة (مفعول)، ومن غيره يُصاغ من الفعل المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة . وهو ما توضحه الأمثلة؛ (جُمِعَ فهو مجموع، ويُسْتَقْدَمُ فهو مُسْتَقْدَم، ويُفجَّرُ فهو مُفجَّرٌ، ويُقاومُ فهو مُقاومٌ . . .) .

عملاً بسلمية التساند تعتبر صيغة المفعول مصدراً لاشتقاق صفة الفعيل بواسطة الصيغة (فعيل). فإذا دنت صفة المفعول مما يكون عدة لتقبل الفعل رخصّت عندئذ بتفريع صفة الفعيل، بحيث تصير صيغة التوليد (فعيل)دالة على أن الموصوف مهيأ لتحمل الفعل استحقاقاً وإن لم يلحقه الفعل بعد. كما في مثل (الله الحميد، والشيطان الرجيم ، والدهر الصريم).

يترتب عما سبق أن صفة المفعول تنسب إلى موضوع وقد وقع به الفعل. بينما صفة الفعيل تُنسب إلى موضوع مُهيَأ لتقبل فعل واقع به أو متوقع الوقوع. ويظهر الفرق بين الصفتين من خلال قولهم : (حين تخرج إلى الحرب احمل مهنّداً ولا تقتل أسيراً). حيث الأمر بحمل ماله صفة المهند وقت الأمر، والنهي عن قتل ما يُتوقع أن يحمل صفة الأسير .

(27). **صفة التفاوت .**

صفة التفاوت تنسحب على مشتق، من فعل ينقص معناه أو يزيد، بواسطة صيغة التفضيل (أفعل) أو (فَعْل) المخففة من الأولى. ويكون التوليد

بصيغة التفضيل إذا فاتت صفة أحد المتقابلين صفة الآخر بزيادة فيها أو نقص منها .

ولا يُشترط في مصدر اشتقاق صفة التفاوت الانتماءُ إلى مقولة بعينها . إذ تؤخذ من الفعل القاصر؛(هو أظرفكم، والمسجد آمنُ البيوت)، ومن اللازم، (الصيف أكمل الفصول، والثري أبخل الخلق)، ومن المتعدي؛(هو أضرُّ الناس بنفسه، وأنفعهم لأهله)، ومن المتخطي؛(هو أعطاهم للدور، وأمنعُهم للفضيلة) . إذن يكفي في هذه الأضرب من الأفعال أن تتوفر على خاصية ما يزيد معناه أو ينقص. لأن فرع الاشتقاق لا يلتفت لغير هذه الخاصية . فيسمح للذي توفرت فيه بأن يفصل منه صفة التفاوت، ويمنعها من غيره .

تقدم أن صيغة التفضيل الموظفة لتوليد صفة التفاوت تُبنى على هيئة (أفْعَل) لا غير. لكنها قد تُخفَّف إلى (فعْل) في نحو(هو خير الناس لا شرهم) . ولثبوتها على هيئة واحدة حكم على الذي تتصرف منه من حيث بنيته النصغية . وهي من هذه الجهة تخضع لما يلي من القيود .

صيغة التفضيل تتصرف من الفعل الثلاثي ما لم يكن من الضرب الذي تؤخذ منه صفة القاصر بواسطة الصيغة (أفعل) . إذ لو بُني منه « أفعل للتفضيل لالتبس أحدهما بالآخر. لأنه لو قلت (زيد الأسود) على أنه للتفضيل لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد »[271] . كما تتصرف من المزيد بهمزة بعد حذفها منه. كما في مثل(عطي ← أعْطى فهو الأعطى)، و(كرم ← أكْرَمَ فهو الأكرمُ) .

ومن قاصر (أفْعَلَ)، أو ما زاد على الثلاثي بغيرالهمزة، تتولد صفة التفاوت بإجراءٍ صرفي وتركيبي . فتبنى صيغة التفضيل مما تصح منه دلالةً ونصغاً بشرط أن يكون معنى ما أخذت منه عدماً ، حتّى يصح من حيث التركيب تمييزُه بمصدر الفعل المعني بالتفاوت المانع لفظُه من أن يتصرف

---

271) الرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 213 .

منه(أَفْعَلُ) للتفضيل[272] .وهو ما يظهر من قولنا :(الأكثر استغفاراً، والأحسن تدبيراً ، والأجود سياقة ، والأشد بياضاً ، والأخف حولاً).

ومن التفاوت ما يكون بالسلب؛ كأن تنقص صفة أحد المتقابلين. وفي هذه الحالة تتولد صفة التفاوت من الفعل، كيفما كانت بنيته النصغية، عن طريق ما ذكر من الإجراء الصرفي والتركيبي، على أن يكون بناء صيغة التفضيل من فعل دال على تناقص وتقليل. كما في مثل (الأخف وزناً ، والأقل فهماً ، والأبطأ عملاً) .

وقد تأكد في هذا المبحث أيضاً ما تقرر في غيره من ارتباط الاشتقاق بالكلمة والتصريف بالقولة. باعتبار النسبة الأولى اشتُرط أن يكون مصدر الاشتقاق فعلاً يزيد معناه وينقص. وباعتبار النسبة الثانية اشتُرط أن يكون ذاك الفعل ثلاثياً لا تُبنى من أحد أضربه الصفة على (أفعل)، إلى آخر ما ذكرنا في المسألة .

(28) صفة الهيئة والمرة .

صفة الهيئة تؤخذ كالمرة من المصدر بزيادة تاء عليه[273] لم تكن فيه أصلاً. إذا كان المصدر ثلاثياً كسرت فاؤه للهيئة، مثل(بديع الخِلْقة، وجميل النِّظْرَة، وحسن السِّجْدَة)، وفتحت للمرة،كما في(هل من شَرْبَة ماء، وأَكْلَةٌ في اليوم للبدين كافية، وقَفْزَة يتيمة ، ونوبة حادة) .

---

272) عما ذكرنا من الإجراء الصرفي والتركيبي يعبر الرضي بقوله : «فإن قُصِدَ التفضيل من معاني الأشياء التي تعذر بناء (أفعل) التفضيل من ألفاظها ؛ وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة ، بني (أفعل) من فعل يصح بناء (أفعل) منه في حسن أو كثرة أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده . ثم يؤتى بمصدر تلك الأفعال التي امتنع بناء (أفعل) منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو : أقبح عوراً ، وأشد بياضاً ، وأسرع انطلاقاً ، وأكثر دحرجة» . شرح الكافية، ج 2، ص 213 .

273) ذكره المبرد أيضاً إذ قال : «كل مصدر تريد به المرة الواحدة لابد من دخول الهاء فيه ؛ نحو : جلست جلسة واحدة ، وركبت ركبة» . المقتضب ، ج 3 ، ص 372 .

صفة الهيئة لا تفترق صرفياً عن المرة إذا كان المصدر ثلاثياً في لفظه التأنيث، كما في مثل(الرحمة،والرحلة،والخطَّةُ، والحِيلَةُ ،الخطْبَة،والذّلَّةُ، والرِّيبَةُ،والزِّينَةُ. . .). كما لا تفترقان صرفياً فيما يزيد من المصادر على الثلاثي. كما في الأمثلة؛(بَسْتَنَة، وكهْرَبَة، وزَلْزَلَة، وتَلْفَزَة، وتَلْفَنَة، وإعطاءة، وطُمَأْنَةً. . .). وإذا تعذر على المكون الصرفي أن يُميِّز بالصيغة بين المرة والهيئة فإنه يُسند هذه المهمة إلى التركيب، ليتولاها المركب الوصفي، كما يتضح من الأمثلة التالية؛ (انطلاقة فاشلة، وزلزلة عنيفة، وخطبة فريدة، حيلة ثانية . . .)

ويتضح هنا أيضاً ما سبق أن ذكرناه فيما يخص توزيع الوظائف على فصوص اللغة، داخل نمط لغوي، أو تجميعها في فص واسع بالنسبة إلى نمط لغوي آخر. كما يظهر بوضوح كيف تترتب الفصوص، إذ لا يحرك التركيب قاعدة قبل أن يستنفد الفص الذي قبله إجراءاته. عمل الفصوص المتسلسلُ ظهر في هذا المبحث إذ تدخل االتركيب بالمركب الوصفي بمجرد ما تعذر على الصرف رَفعُ التباس المرة بالهيئة. كما ظهر في المبحث السابق،حين تدخل المكون التركيبي بمركب التمييز نتيجةً لإحجام الصرف عن بناء صيغة التفضيل. ومن حصول اطرادات في مثل هذه الجزئيات المتغايرة نستطيع إقامة نظرية لفصوص اللغة على أوليات مراسية .

(29) آلة الفعل وزمانه ومكانه .

من الأوضاع الصرفية صيغ تُوسِّلُ لاشتقاق أسماء من الفعل، يعتبرفي معانيها انتسابها إلى الفعل الذي أخذت منه. وإذا اقتصرنا على القياسي يمكن أن نبدأ بذكر صيغة (مِفْعَلٌ) وقد تزاد فيها ألف (مِفْعال) أو تاء (مِفْعَلَة). بواسطة إحدى هذه الصيغ [274] يولد اسمٌ لآلة يُعالج بها الفعلُ الذي أُخذت منه. وذلك مثل (مِحْلَبٌ ، ومِهْتَفٌ، ومِحْصَدَة، ومِكْنَسَة، ومِحْرَاث، ومِقْرَاص . . .) .

للحصول على اسم للمكان الذي يمارس فيه الفعل، أو اسم لزمان

274) للمزيد من التفصيل انظر باب ما عالجت به ، من سيبويه ، الكتاب ، ج 2، ص 248 .

حدوثه، يكون توليدهما باستعمال إحدى الصيغتين؛ (مَفْعَل) أو (مَفْعِل). وذلك تبعاً لعين مضارع الثلاثي مصدر الاشتقاق. إذا كان المضارع مكسور العين فإن اشتقاق اسم المكان يكون بالصيغة (مَفْعِل). كما في نحو (يجلس ← مَجْلِس، ويحْبِسُ ← مَحْبِس، ويهتفُ ← مَهْتِف...). وكذلك يكون اسم زمان حدوث الفعل[275] كما في الأمثلة (أتت الحوامض على مقْطفها، وانتهى الشعر إلى مَحْلِقه، لا صيد في مَبيض السمك، ولا قنص في مَنْتِج الوحيش...).

وإذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها تولد منه اسم المكان أو الزمان بواسطة الصيغة (مَفْعَل)، وقد تُستعمل (مَفْعِل) في بعضه. من أمثلة ذلك (يصنَع ← مَصْنَع، ويَذهَب ← مَذْهَب، ويَصْعَد ← مَصْعَد. ويَمُرُّ ← مَمَرّ، ويعبُد ← مَعْبَد، ويسجُد ← مَسْجَد..). ومما وُلّد بالصيغة (مَفْعِل) وإن كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها نذكر (ينبُت ← مَنْبِت، ويسقُط ← مَسْقِط، ويغرُب ← مَغْرِب، ويطلعُ ← مَطْلِع...). وقد تزاد التاء على إحدى الصيغتين، كما في مثل (مَدْرَسة، ومَخْبَزة، ومَنْجَرة، ومَقْبَرة، ومَجْزَرة...). ومن الأجوف يبنى على (مَفْعَل) لا غير[276]. مثله (طار ← مطار، وقاس ← مَقاس، وصاد ← مصاد. وزار ← مزار، وجال ← مجال، وداس ← مداس...). ولاشتقاق المكان أو الزمان مما جاوز الثلاثي تستعمل صيغة المفعول مقترنةً بالمضارع المبني للمجهول. كما في نحو (يُخْرَج ← مُخْرَجٌ، ويُنْتَزَه ← مُنْتَزَهٌ، ويُسْتَضاف ← مُسْتَضاف، ويُسْتَوْصَف ← مُسْتَوْصَفٌ، ويُقام ← مُقامٌ، ويُنَزَّلُ ← مُنْزَل، ويُسْتَقَرُّ ← مُسْتَقَرٌّ...).

---

(275) في صيغته قال سيبويه: «وقد يجيء المَفْعِل يُراد به الحين. فإذا كان من (فعَل يفعِل) بنيته على (مَفعِل) تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان». الكتاب، ج 2، ص 247.

(276) ذكره المبرد إذ قال «تقول في (مَفْعَل)، إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما: مَقال، ومَباع، لأنه في وزن أقال وأباع». المقتضب، ج1، ص 245. انظر أيضاً السيوطي: همع الهوامع، ج 6، ص 54.

ومن الأنسب لمحتوى هذا المبحث أن نذكر في هذا الموضع ما يلاحظ من التشاكل النصغي بين الصيغ .أساس هذا التشاكل مبدأ الاقتصاد في الجهد، ومظهره ربط بين صيغتين صرفيتين؛ الأولى صيغة فعل أصلية منها التفريع، والثانية صيغة صفة أو اسم فرعية ، إذ بها يتم التوليد .

مبدأ الاقتصاد يعني الآن أن يحصل المرور من الصيغة الأصل إلى الصيغة الفرع ببذل الأيسر من الجهد، أو بأقل إجراء ممكن. ولتحقيق هذا المطلب لا معيار قبلي يُحتكم إليه في تأصيل صيغةٍ للفعل. فلا تتقدم صيغة الماضي على صيغة المضارع ، ولا صيغة المبني للمفعول على صيغة المبني للفاعل. وإنما المعتبر في التأصيل أقرب تشاكل يضمن الانتقال من صيغة إلى أخرى بأقل إجراء .

وعلى أساس التشاكل النصغي تحوَّل الفعل المضارع المبني للمجهول الى أصل؛ منه تُبنى صيغة المفعول من غير الثلاثي. إذ تُستحصل منه بإجراء واحد، وهو إبدال حرف المضارعة ميماً؛ (يُسْتَنْبَطُ ـــ←مُسْتَنْبَط)، وصار المضارع المبني لـلمعلوم أصلاً لبناء اسم المكان من الثلاثي . لأنه يحصل منه بإبدال حرف المضارعة ميماً لا غير، ويزيد عنه، في موضع مخصوص، بفتح ما كان مضموماً أو كسر المفتوح أيضاً وتؤصل ماضي الثلاثي الاجوف لبناء اسم المكان الحاصل بإجراء واحد وهو زيادة ميم في أوله .

1.3.2.7 دور النصغ في بناء صيغ الصرف .

ظهر أن مبدأ الاقتصاد يستوجب إنشاء علاقة بين الصيغ الأكثر تشاكلاً ، وبذلك يمكن الانتقال من الصيغة الأصل إلى الصيغة الفرع بإجراء واحد أو يزيد عليه قليلاً. وفي هذا الموضع بالذات تبرز مسألة ثانية؛ وهي المتعلقة بالفص اللغوي الذي يتولى أشغال البناء للصيغ الصرفية. وبعبارة أخرى ما الفص المسؤول عن ضبط ما يجري من العمليات للحصول على صيغة صرفية تُوَسِّلُ لتوليد قَوْلَة المدخل المعجمي .

للجواب عن آخر الأسئلة نلقي نظرة على الرواسم المستعملة في وصف إجراء التحويل من صيغة إلى أخرى، والغاية فصل ماهو من مجال الصرف عما هو من النصغ. ولو استحضرنا المثبت في المبيان (ص415 < 22>) لوجدنا بعض ما ورد فيه من مجال الصرف، كالمعبر عنه بمثل قولهم: بما أن كلاً من الماضي والمضارع بناء بحياله وجب أن تخالف حركة عين أحدهما حركة عين الآخر إلا باب فَعُلَ يَفْعُلُ، لأنه باب على حدته فثبت في عين المضارع حركةُ عين الماضي[277]. محتوى هذه العبارة من مجال الصرف لارتباطها بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية الذي يقضي بضرورة أن يكون لكل صيغة صرفية وظيفة اشتقاقية واحدة، وأن يكون لكل وظيفة اشتقاقية صيغة صرفية واحدة. كما نجد البعض الآخر، مما ورد في المبيان المذكور، منتمياً إلى النصغ. وهو الواصف لما يحتمله الماضي (فَعَلَ) من التحول في المضارع إلى (يَفْعَلُ)،أو(يَفْعِلُ)، أو (يَفْعُلُ). وقد جُعِلَ التناسب النصغي سنداً لوصف أي من تلك الاحتمالات، كما يظهر بوضوح من مثل قولهم: «وقد يأتي على (يَفْعَلُ) بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً نحو يقرا ويسألُ»[278]. وبالنظر إلى ما بين الفتحة والكسرة من تناسب تعاقبتا في (فَعِلَ←يَفْعَلُ) و (فَعَلَ ← يَفْعِلُ). «فجعلوا مضارع (فَعِلَ يفْعَل) ومضارع (فَعَلَ) في أكثر الأمر (يَفْعِلُ) لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها ... فهذا ونحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتحة»[279].

في وصف الاحتمالين (فَعَلَ ←يَفْعَلُ) و (فَعَلَ ← يَفْعِلُ) استعملت رواسم نصغية لا غير. من قبيل وقوع حرف حلقي في موقع معين من القولة، ومناسبة الكسرة للفتحة. يعني هذا ضرورة الرجوع إلى نفس القص لوصف

277) للوقوف على العبارة المذكورة بالحرف انظر ابن جني، المنصف، ج 1، ص186 - 188.

278) ابن جني، المنصف، ج 1، ص 185.

279) نفسه، ص187.

احتمال (فَعَلَ ← يَفْعُلُ) . وإذا احتفظنا بسند التناسب النصغي وجب أن يكون هذه المرة بين الضمة وتصويتات مخصوصة في موقع معين من القولة .

وبما أن التناسب النصغي في الاحتمال(فَعَلَ ←يَفْعَلُ) كان بين الفتحة والحروف الحلقية،لانتماء الجميع إلى نفس المخرج، فإنه في الاحتمال (فَعَلَ ←يَفْعُلُ)سيكون بين الضمة والحروف القريبة من مخرجها . كالحروف المتولدة من أحياز تدخل الشفتان والأسنان في إنتاجها. لأن لهذه نسباً إلى الضمة المتولدة باسهام من بعض تلك الأعضاء. وعليه يمكن أن نقترح مع شيء من الحذر ما يلي :

(30) ما يُبنى من الماضي على (فَعَلَ) يتحول في المضارع إلى (يَفْعُلُ) إذا كان مخرج فاء الفعل أو لامه مقدَّم الفم كالشفوي والخيشومي والأسناني .

القاعدة النصغية(30) أثبت الاختبار صحتها النسبية في الأغلب الأعم من الأفعال التي عُرضت عليها.مثل(شَجَب يشجُب ،وبَطن يبطُن،ولكَم يلكُم، ومكَث يمكُث، ونبَت ينبُت ، ونفَث ينفُث ...) .كما ثبت أن مقولة الفعل الفرعية، كالقصور واللزوم والتعدية والتخطية ، ليس لها دور في تحديد حركة عين المضارع المحوّل عن (فَعَل) .

نخلص مما سبق، في مسألة الكشف عن مفاصل الفصوص اللغوية وبيان مجالاتها وتحديد محتوياتها، إلى أن التصريف ليس له سوى أن يساير الاشتقاق بتوفير الصيغ اللازمة لتوليد قولات المداخل المعجمية، منها صيغ الأفعال الإساس، وصيغ مقولية لمصادرها وأخرى دلالية نحو(كَتْبٌ وكتابةٌ)، وصيغ للافعال الشقائق ومثلها لمصادرها، وصيغ الصفات والأسماء المحوَّلة عن فعل أو صفة، وبناء صيغ للجامد من الاسماء، وأخرى للتصغير وثالثة لجموع التكسير

اختلاق ما سُرد من أنواع الصيغ ، إن لم يكن بالوضع رأساً كما في صيغ الأفعال الإساس والجامد من الأسماء ، فإنه يخضع لمنهج استلال بعض الصيغ من بعض. وذلك بإحداث تغيير في الصيغة الأصلية بالحذف منها أو

الزيادة عليها أو استبدال بعض من حركونها[280]، بحيث يترتب عن ذلك التغيير بناء صيغة فرعية مهيأة لأن تولد قولة جديدة .

مهام التصريف تنحصر إذن في ملاحقة الاشتقاق بوضع ما يلزم من الصيغ، وهو يسترشد بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية ، وينتهج سبيلاً يقوم على الوضع رأساً لصيغ أصول وعلى استلال الصيغ الفروع من أصولها مباشرة أو بواسطة . وإذا صح أن كان مجال التعريف محصوراً فيما ذكر فما دور فص التصغ، وما العمل الذي يزاوله وهو يباشر ماذا داخل مجال الصرف .

استلال بعض الصيغ من بعض عمل يتولاه فص التصغ. إذ تبين أن الصرف يتوقف،في مثالنا السابق، عند الحكم بمخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي . واستثنى من هذا الحكم مضارع القاصر المضموم العين في الماضي . وبالقياس إلى مبدأ الأحادية الذي يسترفد منه العون يجب ألا يتجاوز الصرف هذا الحد . وعندئذ ينهض فص التصغ مسترشداً بمبدأ الخفة لينظر في طبائع الأحرف المسكوبة في صيغة الانطلاق؛(حرف حلقي أو شفوي في موضع معين من القولة)،حتى يتبين له البناء المناسب لصيغة الوصول .

من ظواهر الزيادة الشاهدة على أن استلال الصيغ من عمل فص التصغ أن ما يزاد من أجل بناء صيغة المطاوع مرتبط بالحرف الواقع في موضع فاء صيغة الانطلاق . فإذا كان من أحد الأحرف التالية؛(ل، ر، و، ن، م)، وجب بناء صيغة الوصول بتسكين فاء الفعل وزيادة تاء مفتوحة بينها وبين عينه . كما في نحو (التأم، والتصر، والتعظ، وارتبط ، وامتعط) . وإذا وقع في فاء صيغة

---

(280) جمع صرفيو العربية ظواهر حد الفعل في أقسام مختلفة العدد ، كما يتضح من خلال المقارنة بين الأقسام التي سردها كل من ابن يعيش والرضي . يقول الأول : « التصريف ينقسم إلى خمسة أقسام وهي زيادة ، وحذف ، وتغيير بحركة أو سكون ، وبدل ، وإدغام » . شرح الملوكي . ص99 وأضاف الرضي وغيره إذ قال : « التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء ، من الوقف وغير ذلك » شرح الشافية . ج 1 ص 7 . وفي التكملة من الإيضاح للعضدي لأبي الحسن الفارسي ذكر لظواهر صرفية أخرى . انظر ص 4 منه .

الانطلاق حرف مما لا ينتمي إلى زمرة الأحرف المجموعة في (رملون) فإن بناء صيغة المطاوع يحصل بزيادة نون ساكنة على فاء الفعل المحتفظة بحركتها . كما في نحو(انْهزم، وانْجرف، وانْفجر. .) . والملاحظ هنا أيضاً أن رواسم الوصف منتمية إلى قالب النصغ . وهو ما يثبت دوره من جديد في تنظيم العبور من صيغة إلى أخرى .

وللزيادة في بيان موقع النصغ من الصرف نجمع من جديد بينهما في ظاهرة الحذف متمثلةً في انسلال المضارع من ماضي الفعل المثال . ومعلوم أن هذا الصنف من الأفعال المعتلة ضربان .

(أ) مثال يائي؛ وهو ما حلت بفائه ياء . كما في نحو(يَسَرَ، يَتِنَ ، يَفَعَ ، يَعَرَ ، يَقِنَ، يَبِسَ ، يَتُمَ .) . وقوع هذه الياء ساكنةً بين حرف المضارعة المفتوح وبين عين الفعل المتحركة بأية حركة لا يكسبها ذلك ثقلاً ولا يوجب لها حذفاً، كما يتضح من مضارع الأفعال المسرودة :(يَيْسِرُ، يَيْتِنُ ، يَيْفَعُ ، يَيْعَرُ ، يَيْقَنُ، يَيْبَسِ ، يَيْتُمُ).وهي ثابتة في المصادر أيضاً ثبوتها في أفعالها

(أأ) مثال واوي ؛ وهو ما حلت بفائه واو ، كما في مثل (وَشَكَ ، وَثُرَ ، وَبِشَ ، وَحِلَ ، وَأَمَ ، وَبَأَ ، وَبِقَ ، وَجَسَ ، وَأَدَ ، وَجَدَ ، وَشَعَ . . .) . أن تقع هذه الواو ساكنةً بين مفتوح قبلها ومكسور بعدها يورثها ثقلاً فيقضي مبدأ الخفة بحذفها . وهو ما يظهره مضارع بعض الأفعال السابقة(يَبِقُ، يَجِسُ، يَئِدُ ، يَجِدُ، يَشِعُ) . ويزول ثقل الواو في موضعها ذاك إذا تغيرت حركة أحد الحرفين المجاورين . كضم ما بعده في نحو (يَوْشُكُ ، يَوْثُرُ)، أو فتحة في مثل(يَوْبَشُ، يَوْحَلُ ،يَوْرَمُ، يَوْبَأُ) . وعلى هذا الأساس أبقي على الواو في أسماء مثل (سَوْسَن،جَوْهَر، زَوْرَق. . .) .لأنه لم يعرض لها ما يقضي بحذفها .وهو الموصوف في القاعدة النصغية (31) التالية .

(31) (أ) تسقط الواو من صيغة الوصول إذا وقعت ساكنة (وْ) بين مفتوح قبلها (آ) ومكسور بعدها (اِ) . نعبر عنه من جديد بما يلي .
(ب) آ وْ اِ ← آ Φ اِ .

من النماذج المدروسة يظهر بوضوح كيف يتعاقب الصرف والنصغ على إعداد بنية المقولة. إذ كلاهما يسترفد العون من مبدئه الذي يرشده. كمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية بالنسبة إلى الصرف ومبدأ الخفة بالنسبة إلى النصغ.

ولكل منهما مجاله المحدد الذي يباشر فيه عمله. الصرف ، بوصفه أحد شقي القالب التشقيقي شقُّه الآخر الاشتقاقُ، يختص بإنتاج هيئات وزنية، بها تنضبط القولات في أبنية محددة وتنبني المواد الجذرية . أما دور النصغ في هذا المستوى فمحصور في تعيين كيف يكون استلال صيغة من أخرى . ونهجه في ذلك هو: إذا كان بصيغة الانطلاق الأمر كذا فإن صيغة الوصول ستكون كذي. كما هو موضح في(31 ، ب) .

ولتدقيق العلاقة القائمة بين هذين القالبين نسوق ما لوحظ من عمل النصغ في مجال يقع داخل مجال الصرف. ولعلاقة التضمن هذه جاء التأليف العربي في علم الصرف صرفاً نصغياً. من مظاهر علاقة التضمن كون الوحدة الصغرى في موضوع الصرف هي الصيغة الصرفية. وهذه، بحكم وظيفتها الاشتقاقية ، تُنتج قَولاتٍ لمداخل تنتمي إلى المعجم ، تليها في مستوى أعلى الصيغةُ الصركيبية[281] التي بواسطتها يهيئ الصرفُ المقولةَ للانتظام بعلاقات تركيبية داخل الجملة. أما النصغ فإنه يتوجه إلى وحدات لغوية أصغر من وحدات الصرف. إنه ينظر في تصويتات المعجم المتفاعلة بسبب التجاور داخل الصيغة الصرفية. وعلى أساس هذا التقاطع يكون صرف العربية نصغياً بالضرورة. لأنه لابد من تعاقبهما على القولة لإنتاج صيغة صرفية لفائدة المعجم وصيغة صركيبية لفائدة النحو.

281) انظر في مسألة هذه الصيغة ، ص172 من هذا العمل .

قبل أن نغادر هذا المبحث المخصص لبيان كيف تتراكب القوالب وفصوصها في شخص الصرف والنصغ يحسن، في كل فرضية جديدة، الإمعانُ في التوضيح بتقديم أكبر قدر من الظواهر اللغوية التي يشهد تحليلها على صدق الأطروحة في الفرضية المزعومة. وليكن التمثيل هذه المرة من الإعلال مع حصر الاهتمام في الكشف من جديد عن تقاطع الصرف والنصغ.

الإحاطة بمواضع القلب غير مطلوبة هنا، لأنه يخضع لقاعدة نصغية واحدة تعم الفعل والاسم على السواء[282]. ولأن وضوح التقاطع الصرفي النصغي أظهر مع الفعل خاصة، بسبب جريان التغيير فيه[283]، وانتقاله بين الصيغ.

صرفياً لاشيء يميز الأجوف عن غيره من الأفعال الثلاثية، إلا أن اليائي منه لا يُبنى على هيئة (فَعُلَ)[284]. لأن هذا البناء يُسبب في الخروج من الأخف إلى الأثقل. إذن «لئلا يُخرج من الياء، وهي الأخف، إلى الواو وهي الأثقل»[285] يكون مبدأ الخفة النصغي قد منع الصيغة الصرفية (فَعُلَ) على الأجوف اليائي. ومع هذا المنع فإن الصرف المجبر على مسايرة الاشتقاق يقضي بمبدأ أحادية الصيغة الصرفية والوظيفة الاشتقاقية بأن يُنتج من الأجوف ما يلزم من الصيغ الصرفية. ثم يترك للنصغ عمل استلال صيغة من أخرى، وأن يحدث من التغيير ما يناسب.

---

282) في عموم القاعدة النصغية لأي قوة بغض النظر عن مقولاتها يقول ابن جني: «الاسم والفعل في هذا سواء، لأن أصل (دار، وناب: دَوَرٌ، ونَيَبٌ)، كما أن أصل (قال وباع: قَوَلَ وبَيَعَ)، فكل واحد منهما كصاحبه في أن قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها». المنصف، ج 1، ص 332.

283) التصريف في الفعل بالتغيير أكثر منه في الاسم. وقد نبه ابن يعيش أيضاً عليه وعلى علته إذ قال: «الإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء، لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف». شرح الملوكي، ص 225.

284) ما ذكر أعلاه عبر عنه ابن جني بقوله: «الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب: (فَعَلْتُ)، و(فَعِلْتُ)، و(فَعُلْتُ)، كما أن الصحيح كذلك. (فَعَلْتُ وفَعِلْتُ) يجيئان فيما عينه واو وياء جميعاً ... وأما (فَعُلْتُ) فلا يأتي إلا من الواو دون الياء». المنصف، ج 1، ص 233. انظر أيضاً أبا علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج 2، ص 251.

285) انظر ابن جني، المنصف، ج 1، ص 244. نجد تبريراً نصغياً لم امتنع (فَعُلَ) في اليائي. وكأنه يقول: لو صيغ من الأجوف اليائي مثلاً (هَيَبَ) فوجب أن يخضع لمراحل التحويل التالية: (هَيُبْتُ ـــ هَيُبْتُ ـــ هُوبْتُ ـــ هُبْتُ ـــ أهُوبُ)، فتنقلب الياء، في إحدى مراحل التحويل، واواً. وفي ذلك خروج من الأخف إلى الأثقل، فخرق لمبدأ الخفة. انظر أيضاً الرضي، شرح الشافية، ج 1، ص 76.

باستحضارنا للمبيان (2.2.6 <20>) يظهر لنا مرة أخرى كيف تُبنى الصيغة التركيبية من الصيغة الصرفية مضموماً إليها لواصق؛ وهي عبارة عن علامات مرصوصة أو مفكوكة تومئ إلى المراكب مما أوردناه في ذاك الموضع وفي المباحث المحال عليها هناك يهمنا الآن التغيير الذي يلحق الفعل الأجوف .

الفعل الأجوف إذا لحقته علامةُ الحضور؛(قُلْتُ،بِعْتَ)،طرأ على صيغته الصرفية تغيير مخالف لما يطرأ عليها إذا لحقته علامة الغياب؛(قال، باعت)يمكن معاينة ذلك الاختلاف من خلال الوقوف على مراحل التحويل؛ بدءاً من صيغة الانطلاق؛ (قَوَلَ وبَيَعَ) . وانتهاء بصيغة الوصول في الغياب أو الحضور كما هو مبيَّن بالعبارتين (32، 33) فيما يلي .

(32) (أ) . قَوَلْتُ ← قَوُلْتُ ← قُوْلْتُ ← قُلْتُ .

(ب) . بَيَعْتَ ← بَيِعْتَ ← بِيْعْتَ ← بِعْتَ .

(33) (أ) . قَوَلَ ← قوْلَ ← قالَ .

(ب) . بَيَعَتْ ← بيْعتْ ← باعَتْ .

وقد طول صرفيو العربية في وصف هذه المراحل[286] فكفونا الكلام في هذه المسألة لنخلص مباشرة إلى وصف التفاعل النصفي الواقع داخل الصيغة الصرفية . إن إعداد الأجوف للحوق علامة الغياب بصيغته يكون بإجراء سلسلة من العمليات . أولها توهين حرف العلة (و / ي) بحذف حركته[287] . وبفقده للحركة التي يصح بها ينقلب إلى مثل حركة فاء الفعل . كما يتضح من مثل (33) ونحوه المبني للمفعول :(جُوِبَ ←جُوْبَ ←جِوْبَ← جِيبَ) . ومنه أيضاً (صُيِدَ ← صُيْدَ← صِيْدَ← صِيدَ .)[288] . ونلاحظ هنا كيف يقوم

286) انظر أبا علي الفارسي الإيضاح العضدي، ج 2، ص 251؛ وابن جني المنصف، ج 1 ص 233 - 252 .

287) ذكره ابن يعيش إذ قال : « الواو والياء لا تقلبان إلا بعد إسكانهما بالسكون . . . فلو رمت قلب الواو والياء في (قوم) و (بيع) وهما متحركتان لاحتجنا بالحركة ولم نقلبا » شرح الملوكي ، ص 225 .

288) ما سرد من مراحل التحويل وصفه السيوطي بقوله : « قُوِلَ وبُيِعَ استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى القاف بعد حذف ضمتها فسكنت الياء وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة . فصار (قيل) و (بيع) » . همع الهوامع ، ج 6 ، ص 37 .

النصغ في كل مرة بإجراء محدود ، وهو يستقل صيغة من أخرى . بدأ : في أمثلتنا الأخيرة، بتوهين حرف العلة بحذف حركته، وثنى بقلب « الحرف الميت »[289] إلى مثل حركة الحرف قبله .

أما في مثل التحويلات (32) فإن التشاكل النصغي يقتضي ، أولاً وقبل كل شيء ، بنقل الفعل إما إلى صيغة (فعُل) إذا كان الأجوف واوياً ، ويكون الناتج (قوُلَ ، جوُبَ ، عوُذ . . .) . وإما إلى صيغة (فعِل) إذا كانت عين الفعل ياءً للحصول على (بيِع، صيِد، سيِل . . .) .ومعنى النقل هنا إخراج جذر الفعل من صيغة بابه لإفراغه في صيغة باب غيره[290] .وبذلك يحصل التشاكل النصغي بين الصيغة المنقول إليها الفعلُ وبين الصيغة الموالية في سلسلة التحويلات .

وإذا تم النقل أتى دور التوهين الذي يحصل بتجريد حرف العلة من حركته لنقلها إلى الفاء قبله بعد إسقاط حركتها الأصلية . وإذا حصل التوهين تلعّبَ بحرف العلة ما يجاوره . فيقلبه ما قبله إلى مثل حركته أو يُسقطه الحرفُ الساكن بعده . وبعد إجراء سلسلة من العمليات الموضعية الداخلية تحصل في الأخير على الصيغة النهائية (قُلْتُ) و (بِعْتُ) .

---

289) شاع الاعتقاد بأن الحركة إذا حذفت عوضها السكون . هذا السكون الذي يظهر متصفاً بشبه الواقع على علامة . إذ لو كان السكون موضعه حرف العلة موجب قلب الواو والياء ألفاً في مثل (زوْج) و (شيْخ) . وعدم انقلاب حرف العلة في الثاني لا يبرر بكونه مبني على السكون ، وما يكون له حظ في الحركة فهي يحذفها ، كما ذكر ابن يعيش في شرح الملوكي ، ص 255 . وإنما الإبقاء على حرف العلة في المثالين ونحوهما الكثير راجع إلى تحصينه بالسكون . إذن حذف الحركة يعني إخلاء الحرف من الحركة . فيتحول إلى حرف ميت تقلب به حركة ما قبله بقلبه إلى مثلها .

290) تحدث العربيون عن النقل كما حدثوا عن الإعلال لتفسير الضمة أو الكسرة الظاهرتين على فاء الأجوف المسند إلى علامة الحضور . وهو ما يظهر من قول الفارسي : « فتحرك الفاء بضمة لا تخلو من أن تكون حركة الفاء أو حركة العين نقلت إليها . . . فثبت أن قلت منقول من (فعَل) إلى (فعُل) . فتعدى إلى المفعول به من حيث كان أصله (فعَل) » . الإيضاح العضدي ، ج 2، ص 251 . ويضيف ابن جني في نفس الاتجاه : « ونقلت (بعت) في التحويل من باب (فعَلت) إلى (فعِلت) كنقلك (قلت) من (فعَلت) إلى (فعُلت) » . المنصف ، ج 1، ص 242 .

ولعل ما أوردناه حتى الآن كاف لبيان توزيع الأدوار بين الصرف والتصغ، باعتبار الأول مجبراً على مسايرة الاشتقاق، فيضطر إلى وضع ما يلزم من الصيغ الصرفية الموظفة لتوليد قولات المداخل المعجمية. في حين ينحصر دور التصغ مرحليا في القيام بإجراءات موضعية خلال استلال صيغة الوصول من صيغة الانطلاق.

2.3.2.7. الطابع النمطي للقالب التشقيفي .

من المسائل التي أثرناها في بداية هذا الفصل الاهتمام بإظهار الطابع النمطي للفصوص اللغوية والقوالب اللسانية. وغايتنا من هذا المبحث الكشف عن الخصائص المميزة للتشقيف فصاً وقالباً. وعلى اعتبار تلك الخصائص المتوصل إليها قيماً للوسيط اللغوي المتبنى .

سبق لنا أن ميزنا صرف اللغات الجذعية؛(وهي الآخذة بوسيط الجذع اللغوي)، بخاصية التحليل الخطي. وفي المقابل وجدناه في اللغات الجذرية، (أي الآخذة بوسيط الجذر اللغوي)، متميزاً بخاصية التحليل الهرمي، ومع وجود هذا الفارق بين الصرفين الجذعي والجذري فكلاهما مجبر على مسايرة الاشتقاق بتوفير ما يلزم من الوسائل الإجرائية، أولاً، لتوليد بعض القولات المعجمية من بعض، وثانياً لتجهيز تلك القولات لفائدة النحو. إذن باعتبار هاتين المهمتين يُفترض ألا يختلف الصرف بين الأنماط اللغوية. وإنما يأتي الاختلاف من جهة الإجراءات الصرفية .

الصرف الجذعي، كما هو مطبق في اللغات التركيبية كالأنجليزية والفرنسية ونحوهما، يقوم أصلاً على الإلصاق، بينما الصرف الجذري المطبق في العربية من اللغات التوليفية يستند إلى التصييغ .ولتوضيح هذا الفارق بالمثال يمكن القول؛ قد لا تخلو لغة بشرية من معنى[التصغير] بوصفه مفهوماً تُوظّف له وسائل صرفية متغايرة .لكن المستعمل في كل اللغات للتعبير عنه من المحتمل ألا يخرج عن أحد الإمكانين.

(أ) . لغات تركيبية تحصل على معنى [التصغير] بتوظيف وسائل صرفية مختلفة ترتد جميعها إلى مبدأ الإلصاق . منها ما قد يلجأ بدءاً إلى المعجم لاصطناع وسيلة صرفية ، فيضم قولة (صغير) إلى قولة الاسم المراد تصغيره . هذه الوسيلة ، وإن كانت نظرية ، لكنها غير مستبعدة بالنسبة إلى كل لغة في حالتها البدائية . يشهد على ذلك استمرار بعضها إلى يومنا تقرن (كثير) بالاسم لتحصل على معنى [الجمع] منه . الوسيلة الثانية في مبدأ الإلصاق تنشأ عن إلصاق صرفة التصغير بالقولة فينقلب مسماها مصغراً . وهذه الوسيلة الأكثر انتشاراً في اللغات التركيبية [291] . وقد تحصل هذه اللغات على معنى [التصغير] عن طريق تقليص حجم القوله بعد إسقاط بعض أحرفها . لكن هذه الوسيلة اصطلاحية غير صرفية .

(أأ) لغات توليفية كالعربية يتولّد فيها معنى [التصغير] بإجراء مبدأ التصييغ . بحيث يوفر صرفها الصيغ الثلاثة (فُعَيْل ، فُعَيْعِل ، فُعَيْعِيل) لتوليد قولات الأسماء المصغرة من قبيل(بُحَيْر ، ودُفَيْتِر ، وحُوَيْسِيب . . .) . وبنفس المبدأ تتكوّن صيغ للجمع ؛ يُنجز في لغات تركيبية بلواصق تلحق القولة أو تسبقها .

نخلص مما سبق إلى أن كل المعاني الاشتقاقية المحصل عليها في اللغات التركيبية بواسطة لواصق تجنيها العربية من اللغات التوليفية بواسطة صيغ [292] ، بحيث تكون تلك اللاصقة مرادفة للصيغة وكلتاهما صُرْفَة ؛(= أصغر وحدة

---

291) من وسائل التصغير المستعملة في اللغة الفرنسية نذكر اللواحق التالية : et / -ette ، -ot / -otte ، -on . وهذه اللاحقة الأخيرة مستعملة أيضاً في الأنجليزية . كما في مثل islet . ومن أمثلة الثاني : chatelet ، chaton ، pâlot ، maisonnette .

292) ما ذكرناه أعلاه قدمه الدكتور أحمد المتوكل وهو ينمط اللغات صرفيا إلى لغات سلسلية ، تتكون فيها الكلمات بإضافة لواصق إلى الجذع ؛ ولغات غير سلسلية تنتج الكلمة فيها عن قولبة جذر ما في وزن معين . وللمزيد من التفصيل انظر كتابه ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 2 ، ص 21 .

دالة في القولة بعد الجذر أو الجذع) . إلا أن الصيغة قسيم الجذر إذ تتحل كل قولة إليهما لا غير . في حين لا تعتبر اللاصقة قسيم الجذع . لأنه يمكن أن يلتف حول هذا الأخير أكثر من صرفة واحدة .

ولا يعني المثبت في الفقرة أعلاه خلو اللغة العربية من اللواصق . لأن علامات المطابقة المفكوكة والمرصوصة التي تلحق الأفعال أو تسبقها لواصق، لكنها غير صرفية، إذ لا تدخل في تكوين الصيغة الموظفة لتفريع فعل شقيق وإنما تدخل في تكوين الصيغة التركيبية التي تعتبر مفصلاً يتصل عنده فضا المعجم والتركيب . بمعنى أن هذه الصيغة الأخيرة بكل مكوناتها أدخل في التركيب منه في الصرف . وعليه ليس في العربية من اللواصق غير علامات التثنية والجمع السالم للجنسين؛ المذكر والمؤنث، التي تلحق الأسماء . وهي (ان / ـ ين، / ـ ين، ـ ات)، في نحو (طفلان / طفلين، ومسلمونَ / مسلمينَ ؛ وعابدات) . إذن، جمع التكسير يُتوسَّل إليه بالصيغة ، والتثنية والجمع السالم نتاجُ لواصق صرفية . ولتوفر لغة ما على وسيلتين صرفيتين (صيغ ولواصق) لنفس الوظيفة الاشتقاقية [جمع] لابد من أن تكون له انعكاسات في فرع الاشتقاق من القالب التشقيقي، نلتمسها من خلال النظر في علاقة الوسائل الصرفية المتوفرة بالامكانات الاشتقاقية المتاحة .

ركزنا ، في ما مضى من فقرات هذا المبحث ، على إبراز نمطية الصرف، وبالنظر إلى ما بينه وبين الاشتقاق من موازاة يُجليها تفريع كلمات متجوهرة في قولات متصرفة، يمكن الكشف عن نمطية الاشتقاق بأن نُسقط عليه نمطية مواريه الصرف . إذ لا سبيل إلى الاشتقاق إلا من خلال الصرف .

وطريقنا المفضي إلى المطلوب ينطلق من افتراض أن الاشتقاق يتيح عدداً محصوراً من الإمكانات سواءً لكل اللغات . ومن خلال الوسائل الصرفية المتوفرة في كل نمط لغوي نستطيع الكشف عن حصته من تلك الإمكانات الاشتقاقية .ولكي نوضح بمثال دقيق هذه المنهجية في العمل نسوق [الجمع]،

بوصفه معنى اشتقاقياً، لنجد لغات تركيبية تحصل عليه بواسطة لاصقة صرفية ليس إلا .

أما العربية من اللغات التوليفية فإنها تحصل على الجمع بوسيلتين صرفيتين،الصيغة واللاصقة.وبسبب هذا التعدد في نوع الوسيلة الصرفية؛ الصيغة و اللاصقة، يتلوح داخل مثل العربية إمكانيتان للجمع:1) جمع أولي عام: و هو(جمع (المفرد)) الحاصل إما بالصيغة فقط، كما في جمع التكسير، وإما باللاصقة فقط في نحو الجمع السالم بنوعيه. 2) جمع لازم تمطي، وهو (جمع (جمع المفرد)). يعبّر عن كل ذلك في سلمية تساند كما يلي .

(34) **مفرد < جمع < جمع الجمع .**

الإمكانية الأخيرة في السلمية (34) تلوح للنمط اللغوي الذي يتوفر على النوعين من الوسائل الصرفية المستخدمة لنفس الوظيفة الاشتقاقية. وإذا كان له الإمكانية الأخيرة في السلمية وجد فيه ما قبلها بالضرورة المنطقية. وإذا كان صرف هذا النمط يؤصّل مبدأ التصييغ فإنه يُقدم الوسيلة الصرفية الناتجة عنه وهي الصيغة ، ويُؤخر اللصقة ؛ الوسيلة الصرفية الناتجة عن مبدأ الإلصاق. كما يتبين من خلال المثال (35) الموالي :

(35) (أ) رجل < رجال < رجالات .

(ب) بيت < بيوت < بيوتات .

يترتب عن المثبت في هذه الفقرة فرضية مراسية نصوغها في توالي العبارتين الآتيتين:1) سبق التصييغ ولحوق الإلصاق؛ أي كل صرف قدم مبدأ الإلصاق؛ كأن يقوم أصلاً على وضع اللواصق باعتبارها وسائل صرفية لوظائف اشتقاقية، يكون قد تخطى مبدأ التصييغ الأقدم بالطبع. ويلزم عنه:2) تفويت إمكان بترك المتاح . فلا يلوح لذلك الصرف [جمع الجمع] ، ولا حيلة له لأن يختلق لهذه الوظيفة الاشتقاقية وسيلتها الصرفية .

ما سبق ذكره ، في المقارنة بين الصرفين الجذري والجذعي من جهة مبدئهما وما يوفره كلاهما من وسائل صرفية لعدد محصور من الإمكانات الأشتقاقية كما في مثال [الجمع] ، يمكن صوغه مجملاً كما يلي :

(36) (أ) . . . < تصييغ < إلصاق ← < صيغة < لاصقة ← < جمع < جمع الجمع

(ب) . . . < ϕ < إلصاق ← < ϕ < لاصقة ← < جمع < ϕ .

يستفاد من هذه المقارنة أن النمط الصرفي المتمثل في (36، ب) قد تخطى مبدأ التصييغ وانطلق من مبدأ الإلصاق، فأضاع الصيغة كوسيلة صرفية، وفوَّتَ إمكان الحصول على [جمع الجمع]، وعلى [المثنى]. وبمثال الجمع وجمع الجمع[293] اتضحت مسألة علاقة الوسائل الصرفية المتوفرة بالإمكانات الاشتقاقية المتاحة. وستزداد هذه العلاقة وضوحاً بفحصها مجدداً من خلال أمثلة أخرى .

ما توصلنا إليه، في تناول لخصائص المعجم الشقيق (1.3.4 ج1) ، إذا جمعناه إلى ما انتهى إليه المبحث (3.2.7 ج2) الخاص بقالب التشقيق، جاز لنا إضفاء صفة الاطراد على الاشتقاق الموازي للصرف الجذري. فنحصل بذلك على اشتقاق مطرد، يفيد هنا أن يكون لكل جذر سلسلة من الحقول الاشتقاقية. أول حلقات هذه السلسلة حقلٌ فعلي، في صدره فعلٌ أسٌ ترتد إليه أفعالٌ شقائقُ متغايرةٌ دلالياً لا زمانياً. والحلقة الثانية في السلسلة ترتد إلى الحقل الفعلي، وتتفرع إلى : 1) حقل مصدري. يضم من العناصر ما يرتد إلى فعل بعينه، كالمصدر المقولي (حَلْقٌ) والمصدر الدلالي (حلاقة) والمصدر الميمي (محْلَقٌ) واسم المرة (حَلْقَةٌ) واسم الهيئة (حِلْقَة) . و2) حقل وصفي . عناصره هي : صفة القاصر، وصفة الفاعل، وصفة المكثر، وصفة المفعول، وصفة الفعيل، وصفة التفاوت، واسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان .

(293) للوقوف على الوسائل الصرفية الموظفة في اللغة العربية لجمع الجمع ينظر الرضي : شرح الشافية ، ج 2، ص 208 . وتبعاً لما أوردناه في الموضوع لا يسلم من تلك الوسائل غير اللاصقة (ـ ات) التي تلحق صيغة جمع التكسير ، كما في مثل (امراضات ، أعيبات ، حزرات ، وجمالات . . .) أما مذهب تكسير التكسير في نحو (أقوال ـ أقاويل) فليس فيه ما يدل على جمع الجمع .

إذن، كل جذر مُتشقّف يطرد انتقاله بين الحقول الاشتقاقية الثلاثة: الحقل الفعلي، والحقل المصدري، والحقل الوصفي، فيخلف عنصرين على الأقل في كل حقل. وقد يزيد بترك مثل ذلك في الحقل الوضعي؛ وهو آخر حلقة في سلسلة الحقول الاشتقاقية. عناصره متميزة بكونها غير متوقعة تشقيفياً. من هذا القبيل (القُطَيْعاء، والقُطاعة، والقِطاع، والقَطْعَة، والقُطْعَة). جميع هذه العناصر ترتد إلى الجذر المتشقف (ق ط ع)، لكنه لا أحد منها متوقع كما تتوقّع عناصر باقي الحقول الاشتقاقية. تلك السلسلة من الحقول الاشتقاقية يمكن التعبير عنها من جديد كما يلي:

(37)

جـذر < حقل فعلي < [حقل مصدري / حقل وصـفي] < حقل وضعي

وفي مقابل ذلك الضرب من الاشتقاق يقوم اشتقاق من ضرب آخر يتسم بنقيض خاصية الاطراد المميزة لنده السابق. ويكون الضرب الأخير غير اطرادي بل ارتجالياً إذا ثبت أن جذوعه المتشقفة قد تزور البعض من الحقول الاشتقاقية الاربعة، كما يقدمها المبيان (37) أعلاه، ولا تترك في مزاراتها أكثر من عنصر واحد. خاصية الارتجال هذه المميزة للاشتقاق الموازي للصرف الجذعي يمكن أن نسلمها فعلاً في الحالات التالية:

(أ) وجود جذوع تتخطى الحقل الفعلي في سلسلة الحقول الاشتقاقية (37). حتى إذا نزل أحدها بالحقل الوصفي مثلاً خلف فيه صفة. ولتدارك لفراغ الناتج يؤتى إلى الحقل المتخطى بفعل من جذع آخر، ويُربط بتلك الصفة اشتقاقياً لا صرفياً. يشهد أكثر من مثال على ثبوت هذه الحالة في اللغات

التركيبية [294] . وإنّ الربط الاشتقاقي بين كلمات؛ من غير الربط الصرفي بين قولاتها، ليعتبر من أقوى الأدلة على استقلال هذين المكونين بموضوعهما وعلى اتحادهما لتكوين قالب التشقيف .

(أ) وجود جذوع تترك عنصراً في كل من الحقلين الفعلي والمصدري ، لكنها لا تُخلّف شيئاً في الحقل الوصفي . فيؤتى للفعل ومصدره من كل جذع بصفة من جذع آخر، وتقوم بين الجميع علاقة اشتقاقية؛ كما يظهر من أمثلة الطرة [295] أسفله .

(ii) وجود جذوع تتخطى الحقلين المصدري والوصفي ليحط كل منها بعنصر في الحقل الوضعي، بحيث تقوم بينه وبين عنصر آخر خلفه في الحقل الفعلي علاقة اشتقاقية و صرفية؛ و عندئذ يكون ارتباطهما تشقيفياً . ولا يؤتى لهما بمصدر أو صفة من نفس الجذع أو غيره . ويتناقل لغويو العربية مثالاً واحداً لهذه الحالة، يشخصه الجذر(و ذ ر)الذي اقتصر الاستعمال على المضارع منه والأمر، وأمات ماضيه ومصدره وصفاته . ثم قوّت لمرادفه(ت ر ك) سد ما خلفه

294) ما ذكرناه من الربط الاشتقاقي بين فعل وصفة منتميين إلى جذعين يمكن تشخيصه بأمثلة من اللغة الفرنسية على النحو التالي :

حقل فعلي < حقل وصفي .

mobile > bouger

debout > se lever

295) مثال للربط الاشتقاقي بين حقول يزورها جذعان على الأقل بما يلي :

حقل فعلي — حقل مصدري .
حقل فعلي — حقل وصفي .

pouvoir — pouvoir .
pouvoir — capable .

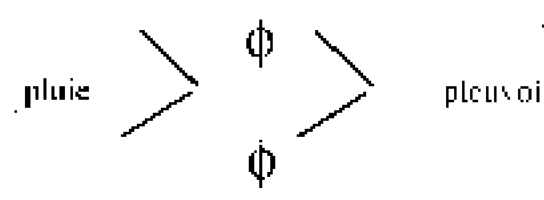
téléphoner — téléphonage .
téléphoner — correspendant '

(و ذ ر) من فراغ . وأدق الأمثلة المشخصة لهذه الحالة نعثر عليها في اللغات التركيبية[296] .

هذه الحالات التي ذكرناها وغيرها الكثير تشهد مجتمعة على اتصاف هذا الضرب الأخير من الاشتقاق بخاصية الارتجال . ومن لوازم هذه الخاصية ضيقُ مجال المعجم المتوقع إلى درجة انحصارة في « أزمنة الأفعال »[297] . وفي مقابل ذلك يتسع مجال المعجم الواقع ؛ إذ تتساوى المداخل المعجمية الفروعُ والأصولُ من حيث استحقاق القومسة ؛ فالتمثيل لكلا النوعين نصغياً ودلالياً . وهكذا نجد معاجم اللغات التركيبية تعامل اسم الفاعل مثلاً معاملة الفعل أصل اشتقاقه . فتفرد كل واحد منهما بمدخل خاص[298] . وكذلك شأن سائر المشتقات التي لا تظهر ، لو تم اشتقاقها بواسطة الصرف الجذري ، إلا في قسم المعجم المتوقع . ومن لوازم تلك الخاصية أن الحقل الاشتقاقي المرتبط بكل جذع عبارة عن مجموعة من العناصر المنتمية إلى مقولات متغايرة ، لا يتولد عن عنصر من تلك المجموعة غيره . في حين يرتبط بكل جذر سلسلة من الحقول الاشتقاقية : كل حقل يضم مجموعة من العناصر المتحدة مقولياً ، كالحقل الفعلي ، والحقل المصدري إلى آخره . وكل عنصر في الحقل الفعل يتحول إلى مصدر لاشتقاق متوالية من العناصر . كما تتحول عناصر في الحقل الوصفي إلى مصدر لأخذ غيرها منها . خاصية التوالد هذه نمطيةٌ ، إذ تخصُّ الاشتقاق الاطرادي دون مقابله الاشتقاق الارتجالي .

---

296) من بين الجذوع التالية عناصرها في حقلين اشتقاقيين لبس ضمنهما المصدري والوصفي يمكن أن نذكر ما يلي :



297) للتوسع في أزمنة الفعل ووجوهه انظر الدكتور أحمد المتوكل ، من قضايا الرابط في اللغة العربية ، ص22 وما بعدها ، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 1، ص 159 .

298) لم نصادف من مثال ما يقابل اسم الفاعل في اللغات التركيبية كالفرنسية والانجليزية لم نجده في معاجمها يطرد في حقل جذع فعله . فيأتي مثلاً (آكل) و (مغن) بحيال (أكل) و (غنى) كما في نحو :
manger / mangeur , to sing / singer .

نخلص من مسألة تنميط القالب التشقيقي إلى أن صرف اللغات التركيبية جذعي يقوم على مبدأ الإلصاق، واشتقاقها ارتجالي يضيق به قسم المتوقع من المعجم. بينما صرف العربية من اللغات التوليفية جذري يقوم على مبدأ التصييغ، واشتقاقها اطرادي يتسع به المتوقع من المعجم.

4.2.7 القالب النحوي أو التركيبي.

قبل الشروع في تناول مختلف المسائل التي اعتدنا بحثها في كل قالب يحسن أن نبدأ بالتذكير بأن للنحو معنيين. معنى موسع يصدق به على مكونات نموذج المبنية بناء فصوص اللغة، ومعنى مقلص يصدق به على أحد فصوص اللغة. وهو المتفرع في اللغات التوليفية إلى :1) الإعراب، و 2) التركيب المتفرع بدوره إلى التأليف والترتيب. ونريد من النحو هنا معناه المقلص حتى ظهر لنا سابقاً أن نجعله مرادفاً للتركيب الذي فرعناه بدوره إلى الإعراب والتأليف مع الترتيب [299].

استناداً إلى المثبت في الفقرة السابقة يعتبر النحو فصاً لغوياً مستقلاً عن باقي الفصوص ومرتبطاً بقالب التشقيق. إذ يُعملُ قواعده في خَرْج هذا الأخير، بحيث يكون الناتج جملة أو خطاباً. وحين يصير هذا الانتظام موضوعاً للدراسة يشرع عندئذ القالب النحوي في التكوين. ونظراً لوضوح استقلال النحو عما سواه من الفصوص وقوالبها رأينا أن نركز على باقي المسائل المتناولة عادةً في بحث كل قالب، و هي المتعلّقة بالنمطية، ومفاصل الارتباط، ومحتويات القالب.

نمطية هذا القالب يجليها تكوين فصه الذي يقترن به. وقد تبين أن فص النحو، في اللغات التوليفية الآخذة بوسيط العلامة المحمولة، يتشعب إلى مكون إعرابي، ومكون تركيبي. وهذا الأخير يتفرع بدوره إلى تأليف وترتيب.

299) انظر المبحث (4.5.3 في ج 1) من هذا العمل.

تشعيب النحو إلى الإعراب والتركيب يتردد ذكره في أغلب مقدمات كتب النحو وكتب تصنيف العلوم اللسانية، وقد سبقت منا الإشارة إلى بعضها. وإذا كانت راسمتا التأليف والترتيب من لغة النحويين الواصفة فإن جعلهما فرعين للتركيب وجدناه عند المنطقيين[300]. والذي يهمنا أكثر التفريع النهائي؛ ا لإعراب، والتأليف، والترتيب. والأهم أن نتبيّن كيف تتوالى هذه المكونات الثلاثة الفرعية داخل فص يمكن أن نسميه نحواً بمعناه المقلص أو تركيباً مع توسيع معناه ليشمل الإعراب. ومن المستحسن تخليص النحو لمعنى النموذج المشاكل بمختلف مكوناته لفصوص النمط اللغوي المطابق، وجعل التركيب يقترن بفص موضوعه انتظام خرج التشقيف المنتج لأبنية الجمل. ومن الآن فصاعداً سنستعمل التركيب بمعنى فص النحو عند القدماء. لننقل النحو إلى معنى النموذج كما سيأتي في الفصل الأخير.

أول ما ينبغي القيام به إثبات كون التركيب يتفرع، في العربية من اللغات التوليفية، إلى إعراب، وتأليف، وترتيب، وسنؤجل النظر في توالي هذه الفروع. أما طريقنا المعتاد إلى ذلك فهو اللحن الموقعي المنوط بخرق في فرع بعينه، كما تشهد التراكيب الآتية.

(38) (أ) استساغ الدواءُ المريضَ* .

(ب) نسيمُ الصيفِ مستحجرٌ* .

(ج) فصيحٌ متكلمٌ الخطيبُ*

عند إمعان النظر في هذه التراكيب يتضح أن لحن الجملة (38 أ) منوط بخرق في الإعراب. بدليل سلامتها إذا تبادل القابلان (الدواء، والمريض) علامتهما الإعرابية، كما في (استساغ الدواءَ المريضُ). أما من حيث الترتيب

---

(300) انظر ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، ص 125 .

فإن الجملة (39 أ) سليمة . بدليل سلامتها في أيٍّ من تراتيبها الباقية كما في مثل المجموعة الآتية .

(39) (أ) استساغ المريضُ الدواءَ .
(ب) المريضُ استساغ الدواءَ .
(ج) الدواءَ استساغ المريضُ .
(د) المريضُ الدواءَ استساغ .
(هـ) الدواءَ المريضُ استساغ .
(و) استساغ الدواءَ المريضُ .

وهي أيضاً سليمة من حيث التأليف إذ تتألف من فعل متعد اقتراني؛ (نـ ظ : 1.5.3)، ينتقي مما يراكبه (المريض) فاعلاً و (الدواء) مفعولاً، ولا ينعكس .

ويأتي لحن التركيب(38 ب) من خرق في التأليف، يتمثل في إنشاء علاقة الإسناد بين متركبين (نسيم الفصول) و (مستحجر) والحال أن الأول لا يتحول إلى مثل ما اشتق منه الثاني[301] . وكل تركيب أنيط لحنه بخرق في التأليف لا يستقيم ما لم يُعوّض أحد المتراكبين بما يؤالف الآخر . كما في نحو (ماء الصقيع مستحجر)أو(نسيم الصيف مستطاب) .أما من حيث الإعراب والترتيب فالتركيب(38ب) سليم . إذ لم يظهر عليه من جهتهما شيء غير مألوف . فقد تقدمت المعرفة بالإضافة وتأخرت النكرة، وارتفع المتساندان .

اختلال العبارة(38 ج) آت من ترتيبها لا غير . لأنه يكفي قراءتها من اليسار نحو اليمين لتسلم من جديد . أما موطن الخرق فيخص قيد اجتماع الصفات القاضي بترتيبها من الأعم إلى الأخص بموجب هذا القيد يلزم تأخير الصفة (فصيح) لخصوصها بالنسبة إلى صفة (متكلم) العامة .

---

301) لتعميق الخرق لعرف انظر الدكتور أحمد المتوكل، قضايا معجمية، ص 106 .

تبيّن من تحليل جمل المجموعة(38) إمكان إرجاع لحن كل جملة إلى فرع من التركيب بعينه . وإناطة ذلك اللحن بخرق قاعدة من قواعد الإعراب أو التأليف أوالترتيب . وهذا يعني أن ليس كل المفردات المعجمية تقبل أن تأتلف فيما بينها ، وأن المؤتلف منها لا يقبل أيّ إعراب أو أي ترتيب على الإطلاق . وما جاء في هذه العبارة الأخيرة من تأسيس ضمني لفرع التأليف من التركيب فإن إضاءته سنتركها مرحلياً إلى موضعها .وذلك للمزيد من الاهتمام بمستلزمات ما جاء في ذلك التحليل .

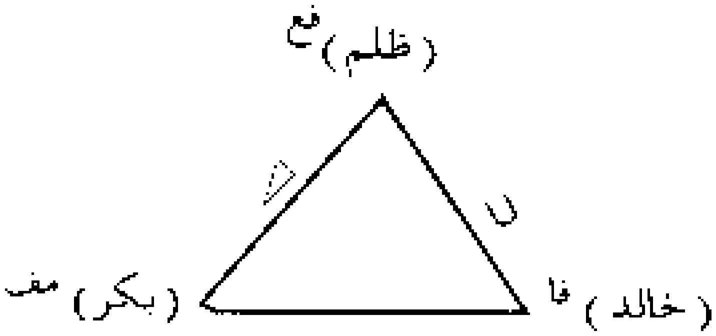
بحصر النظر في اللغة المستعملة من أجل وصف موضع الخرق في الجمل (38) يظهر بوضوح أن للتركيب عيناً على المعجم. منه يسترفد العون. فيتبيّن لكل واحد من فروعه الثلاثة ما العمل، ولا يشتبه عليه دوره . من التمثيل الدلالي الذي يقدمه المعجم لكل مدخل من مداخله الأصول و الفروع يأخذ المكون الإعرابي ما يعنيه من المعلومات المقولية، ويأخذ المكون التأليفي المعاني المعجمية المستعملة في انتقاء المراكب .أما المكون الترتيبي فإن له دور التوزيع لمكونات الجملة على مواقع محددة بموجب علاقات دلالية، كوجوب تقديم الصفة العامة على الصفة الخاصة، أو علاقة تركيبية، كوجوب تأخير التابع وتقديم المتبوع، أو علاقة تداولية، كوجوب تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول في الخبر الابتدائي .

ولا يلزم عما ذكرناه هنا حول علاقة التركيب بالمعجم أن يُتصور فصا الصغ والتشقيف غير مرتبطين بهما . إذ تبيّن منذ القديم وقوعُ التشقيف واسطة بين المعجم والتركيب . يكفي دليلاً ما وجدنا من صيغ صركيبية تقوم، بما تضيف إلى الصيغ الصرفية، بإعداد مداخل المعجم للانتظام بعلاقات تركيبية في الجملة . أما فص الصغ فلا يتخلف عن اقتحام كل مستويات الصورة الصوتية، بدءاً من صيغة القولة إلى البنية القَوْلية . وإذا اتضحت علاقة التركيب بغيره من فصوص اللغة تعود إلى العلاقة الداخلية الجامعة بين مختلف فروعه .

1.4.2.7 موقع التأليف من الإعراب والترتيب .

انتهى النظار في العلاقة الرتبية بين التأليف [302] والترتيب إلى تقديم الأول وتأخير الثاني [303]. عن هذه العلاقة نعبر برواسم لسانية فنقول: يمكن لمداخل معجمية أن تأتلف بواسطة علاقات دلالية مشكلة «بنية وظيفية» من غير أن يكون لبعضها موقع معين بالنسبة إلى البعض الآخر كما يحصل لها ذلك وهي في «بنية تركيبية». وفي مباحث سابقة؛(1.5.3 ص 113، و 4.5.3)، بينا كيف تأتلف المفردات بعلاقات دلالية من غير أن يكون لها ترتيب معين. ولتوضيح ذلك صغناه بالتوليفة المعادة هنا للتذكير.

(40)



بهذه التوليفة نعبر عن خلاصات نجملها فيما يلي .

(أ) ليس لبعض مكوناتها الثلاثة؛(ظلم، بكر، خالد)،عند البعض الآخر رتبة معينة. إلا أن كل واحد منها قابل، مع وجود المقتضي وانتفاء المانع،لأن يقع في أية رتبة .

---

302) نحتفظ مرحلياً بمعنى التأليف كما حدده نصير الدين الطوسي بقوله: «التأليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً، يمكن أن نطلق عليه الواحد بوجه». هامش الإشارات والتنبيهات لابن سينا، القسم 1، ص 125 .

303) موقع التأليف من الترتيب صاغه الطوسي بوضوح إذ قال: «التأليف أقدم من الترتيب بالذات. والترتيب أخص من التأليف، لأنه يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما؛ عقلاً أو حساً؛ من غير ترتيب، بل ربما لا يُعتبر فيه الترتيب؛ بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين، والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين، بل يستلزم ترتيباً ما مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء. مثلاً التأليف من (أ، ب، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب، ويمكن أن يقع على ترتيب (ب، أ، ج) وغيره مما يمكن». الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، القسم 1، ص129 .

(أأ) لا يُشترط التجاور في المؤتلف بالعلاقات الدلالية، كالسببية (⊃) والعلية (◺) واللزوم (⟸)، ولا أن يكون أحد الطرفين واقعاً في جهة بعينها من الطرف الآخر . كما توضح الإمكانات :

($\text{س}_1^{\text{فا}}$ ⊃ فع ◺ $\text{س}_2^{\text{مف}}$)($\text{س}_2^{\text{مف}}$ ◺ فع ⊂ $\text{س}_1^{\text{فا}}$)(فع ⊂ $\text{س}_1^{\text{فا}}$ ◺ $\text{س}_2^{\text{مف}}$)إلخ

(أأأ) الوظائف النحوية عوارض مترتبة عن العلاقات الدلالية . حيث تُناط الوظيفتان الفاعلية (فا) والمفعولية (مف) على هذا التوالي بالعلاقتين الدلاليتين السببية(⊃) والعلية (◺). ومن مجموع هذه الأشياء؛(علاقات « ⊃ ، ◺ » تولد لبعض أطرافها « فع، س 1، س 2 » وظائف نحوية « فا، مف »)، تتكون بنية وظيفية ، يمكن التعبير عنها بالاحتمال (41) الموالي .

(41) $\text{س}_1^{\text{فا}}$ ⊃ فع ◺ $\text{س}_2^{\text{مف}}$

وإذا اتضح معنى التأليف فلننظر الآن في الذي يليه . ونقول : إن البنية الوظيفية ($\text{س}_1^{\text{فا}}$ ⊃ فع ◺ $\text{س}_2^{\text{مف}}$) مجبرة على الانتقال إلى « بنية تركيبية »؛ حيث يكون التأثير لأيِّ المقولات(فع،س_1،س_2)يراكب غيره بأي العلاقتين (⊃، ◺) فكانت له إحدى الوظيفتين(فا، مف) . تحول البنية الوظيفية إلى أخرى تركيبية لا يتم مباشرة . وإنما يتم بفضل أحد الوسيطين العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة . وكل اللغات البشرية في ذلك سواء . وقبل تناول دور هذين الوسيطين اللغويين في تعيين أي المكونين يلي التأليف، آلإعراب أم الترتيب ، يحسن أن نحدد الآن ما يجب أن يُفهم من البنية التركيبية .

يمكن القول في حق البنية التركيبية إنها ترجمة للبنية الوظيفية، أو تعبير عنها بلغة تركيبية . إذ يدخل في تكوينها نفس المفردات(فع،س_1، س_2) لكن انتظامها هذه المرة يحصل بواسطة علاقات تركيبية؛ كعلاقة الإسناد(ﭺ) وعلاقة الإفضال (ﺠ) . فتتولد لبعض أطرافهما أحوالٌ تركيبية . كحالة الرفع

(عـ) التي تناط بعلاقة الإسناد (℘) ، وحالة النصب (ص) المترتبة عن علاقة الإفضال (ℨ) . إذن، من مجموع هذه الأشياء :(علاقات تركيبية « ℘ ، ℨ » ، « تولد لبعض أطرافها « فع،س١، س٢ » أحوالاً تركيبية <عـ> و<ص>) ، تنشأ بنية تركيبية ، للتعبير عنها نختار لها الاحتمال (42) الموالي .

(42) س١ ^عـ ℘ فع ℨ س٢ ^ص

البنية التركيبية (42) ترجمان البنية الوظيفية (41) .لأن ما كان في البنية الوظيفية مؤلفاً بالعلاقتين الدلاليتين(⊃ ، ⌒) يصير، بهذا التوالي ،مركباً بالعلاقتين التركيبتين (℘ ، ℨ)، وذلك بالنسبة إلى كل جملة متوازنة :(أي الجملة التي تحتوي فعلاً متعدياً افتراقياً . كما جاء في(ط217 في ج 1)، وبالتالي يكون لذي وظيفة الفاعل النحوية حالةُ الرفع التركيبية ولغيره الباقي ، كما توضحه العبارة :(43) الآتية . إلا أن ترجمة وظيفة الفاعل إلى حالة الرفع ووظيفة المفعول إلى حالة النصب يجب حصرها الآن في مكونات الجملة المتوازنة .

(43) س١ ^فاعـ ℘ فع ℨ س٢ ^مف ص .

وإذا تعيّن المفهوم من البنية التركيبية والعلاقة التي تجمعها بالبنية الوظيفية . نعود إلى الوسائط اللغوية لنرى دورها في الكشف عما يلي التأليف . وعندئذ نجد كل اللغات البشرية مضطرة إلى توسيط العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة . وقد سبق أن رأينا أن اللغات التركيبية تُوسِّل وسيط الرتبة المحفوظة، حين أسندت إلى العلاقات الرتبية مهامَّ الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية . بعض اللغات التركيبية يعرب بالترتيب (44 أ) عن الأحوال المترجمة عن الوظائف . وبعضها الآخر يتبنى لنفس الغرض الترتيب (44 ب) . وقد يعرب ثالث بغير ما سبق إلى تنفذ جميع الإمكانات الستة .

(44) (أ) [س فاع]1 [س مفع]2 [فع]3 .

(ب) [س فاع]1 [فع]2 [س مفع]3

(ج) . . . .

وكل مجموعة لغوية تبنت ترتيباً معيناً لا تُجوِّز غيره ، وقد تقبل بعضه بترخيص[304] . وكل المجموعات اللغوية المتميزة بتبني أيٍّ من التراتيب المُمكنة تكون قد أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة . مما يجعلها تشكل نمطاً لغوياً واحداً . تركيب هذا النمط من اللغات يتكوَّن من التأليف يليه مباشرة الترتيب . يعني هذا أن تركيب هذه اللغات لا يعرف غير مكوني التأليف فالترتيب . في مقابل النمط التركيبي السابق نجد النمط التوليفي الذي يضم لغات تُوسِّل وسيط العلامة المحمولة بدليل أنها أسندت مهامَّ الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية إلى لواصق صوتية تلحق القابل الذي تطرأ عليه تلك العوارضُ . من النمط التوليفي نذكر اللغة العربية المتميزة باستعمال لاصقة الضمة (اُ) للإعراب عن حالة الرفع المترجمة في جملة متوازنة عن وظيفة الفاعل النحوية ، ولاصقة الفتحة (اَ) للإعراب عن حالة النصب المترجمة مطلقاً عن وظيفة المفعول ، وبالشرط المعين عن غيرها من الوظائف النحوية . كما سبق أن بينا في المبحث (4.5.3 ، ج 1) . وبإدخال لاصقتي الإعراب (اُ ، اَ) على البنية التركيبية (45) نحصل عليها من جديد في مثل الاحتمال (45) الموالي .

(304) للتوسع في الموضوع انظر هُلمبرغ ، اللغات ف فع مف لا تسمح بالترتيب ف مف فع ، صص 47 – 66 ، ضمن النحو التوليدي والتركيب المقارن .

Anders Holmerg,pourquoi les langues svone peuvent-elles manifester d'ordre sov in grammaire générative et syntaxe comparée.

(45) س$_1$^قا عُ^ ℨ فع ℨ ص$_2$^مف صَ^

من جملة ما يلاحظ خلال المقارنة بين التمثيلين؛(44) و(45)، أن للاصقة الإعراب في اللغات التوليفية دورالرتبة في اللغات التركيبية. بمعنى أن تبادل المواقع في النمط الأخير يُورِّث نفس الخلل الناتج عن تبادل حركات الإعراب في النمط الأول. وعليه، يجب أن تكون العلاقة الرتبية في اللغات التركيبية مرادفة للاصقة الإعرابية في اللغات التوليفية.

يلزم عن الترادف المذكور في الفقرة الأخيرة أن يكون المكوّن المشغِّل بعد التأليف في أحد النمطين غيرالمكوّن المشغل بعده في النمط الآخر. وقد ثبت لدينا أن تركيب اللغات التركيبية لا يشغل بعد التأليف إلا الترتيب. ومن جملة ما يمكن أن يستدل به انصبابُ أغلب قوالب النحو التوليدي التحويلي على العلاقات الرتبية، كما يظهر بوضوح من اشتراك تلك القوالب في استعمال عدد هائل من الرواسم المقترنة بمواقع بنيوية. كالموقع المحوري أو غير المحوري، والمركب المتراص أو المتقطع، وصدر المركب أو ذيله، والسلسلة أو إحدى حلقاتها، وموقع الموضوع في مقابل موقع غير الموضوع، والنقل، والجوار، والموقع الشاغر،وتحديد محطة الإنزال. ومن هذا القبيل الشيء الكثير.

أما تركيب اللغات التوليفية فإنه يُشغِّل بعد التأليف مباشرة مكوناً إعرابياً. مهام هذا المكون الأخير تنحصر في إسناد لواصق الإعراب عن الإحوال. ولا دخل له ألبتة في ترتيب قوابل تلك اللواصق. إذن، ليس للمكون الإعرابي أن يمنع ترتيباً من الاحتمالات الستة الممثل لأحدها بالبنية التركيبية.

(46) س$_1$^عُ^ ℨ فع ℨ س$_2$^صَ^.

وليس له أيضاً أن يُسند وظيفة نحوية إلى قابل لها، لأن ذلك من مهام المكون التأليفي وهو يشغل العلاقات الدلالية، ولا أن يسند حالة تركيبية. لأن هذه مهمة ثانية للتأليف يقوم بها وهو يشغل العلاقات التركيبية. إذن، لم يبق للمكون الإعرابي سوى إسناد اللواصق المعربة عن الأحوال المترجمة عن الوظائف. وبالنظر إلى مهام هذا المكون وجب له موقع بعد التأليف مباشرة. وفي هذا الموقع وضعته اللغويات العربية [305].

والمكون الإعرابي، كما قدمناه هنا، شيء آخر بالنسبة إلى ما أسماه نحويٌ مُسترشِدٌ «القالبَ الإعرابي»[306]. لأن مصطلحه هذا غير مستقر على معنى واضح. إذ قرنه تبعاً لشومسكي بما أطلق عليه هذا الأخير «الإعراب المجـــرد»[307]، وردده مرة أخرى بين الأحوال التركيبية كالرفع والنصب وبين العلامات الإعرابية كالضمة والفتحة. وهذا الالتباس راجع إلى عدم الفصل بين الأنماط اللغوية، وإلى الخلط بين المفاهيم النظرية. وعليه يجب الاحتفاظ للاعراب بمعناه في اللغات التوليفية، باعتباره أحد مكونات القالب التركيبي، قبله يقع المكون التأليفي وبعده يأتي المكون الترتيبي.

ما دور المكون الترتيبي في اللغات التوليفية، وم يسترفد العون. للمكون الترتيبي دور واحد في جميع الأنماط اللغوية؛ وهو تحديد العلاقات الرتبية للعناصر الداخلة في تكوين البنية القولية وإنما اختلافه من نمط لغوي إلى آخر يأتي من جهتين. أولاً من جهة موقعه في القالب التركيبي؛ وقد ظهرمجيئه بعد التأليف مباشرة في اللغات التركيبية، وبعد الإعراب في اللغات التوليفية.

305) في مسألة رتبة الإعراب من الكلام انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص67، تجده يختم الفصل بقوله: «إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا مفترقين».

306) للوقوف على محتوى هذا القالب انظر الدكتور الفاسي، البناء الموازي، ص 26.

307) انظر شومسكي، النحو الجديد، ص 82، تجد فيه ما يفيد قوله: نظرية الحالة تتناول إسناد حالات مجردة) إلى عناصر تحتل مواقع معينة بالواسم الحالي

وثانياً من جهة جهة المساعد الذي يعينه على توطين مكونات الجملة كل في الموقع المهيّأ له .

بما أن اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة يتكوّن قالبها التركيبي من التأليف والترتيب لا غير تعيّن أن يستقل هذا الأخير بتوطين مكونات الجملة في مواقع بنيوية، وهو يسترفد العون من العلاقات التركيبية ، كضرورة تقديم حالة الرفع وتأخير حالة النصب . أما أن يكون المكوّن الإعرابي واقعاً ، في تركيب اللغات التوليفية، بين التأليف فالترتيب فإن لهذا التوسط دوراً في منع المكون الترتيبي من الاتصال بالمكون التأليفي ، فلا يُشغل العلاقات التركيبية من أجل توطين مكونات الجملة . ولم يبق له شيء في القالب التركيبي يلجأ إليه ليتبيّن في اي موقع يحط كل مركب مما يدخل في تكوين الجملة . وقد أثبتنا في موضع آخر[308] أن عاملية البصريين المرتبة غير واردة بالنسبة إلى لغة توليفية كالعربية ، بخلاف ذلك عاملية الكوفيين الحرة .

وبما أن المكون الإعرابي يتشكل محتواه من عاملية حرة غير مرتبة وجب على المكون الترتيبي أن يبحث عن عوامل التوطين خارج القالب التركيبي . ولم يبق شيء يمكن ذكره عدا التداول، والدلالة، و« الأوضاع المركبية »[309] . ففي تركيب التقييد المتحقق بعلاقة الانتماء الدلالية يجب أن يتأخر الدال على جنس المعنى وأن يتقدم ما دل على نوع ذلك المعنى . وبذلك يكون عامل الرتبة في مثل الجمل (47)ذا طبيعة دلالية . ويكون عامل الرتبة في تركيب الإسناد تداولياً، كما في نحو جمل المجموعة (48) الموالية .

308) انظر الاوراغي، من أنماط الفكر اللغوي بالمغرب، ص 155، 177، ضمن مجلة التاريخ العربي، العدد الثالث

309) انظر المبحث (5.3) وما تفرع عنه في ج 1 من هذا العمل ..

(47) (أ) الزئبق سائل .

(ب) المرجان حيوان .

(ج) الذئب سبع .

(48) (أ) حجارة رمى الطفل .

(ب) أطلق العدو رصاصة الغدر .

(ج) قومنا يخربون بيوتهم بأيديهم .

قد يعرض لتركيب الإسناد ما يمنع التداول من أن يعمل الترتيب في مكوناته، كأن يتحول إلى مجرد مركب [310] في عبارة تشمله. ويكون كذلك إذا تكوّنت منه جملة ترتبط عاملياً بغيرها، بحيث يُصيّرها الربط العاملي سبيكة يتعذر معها أن يُنزَع منها مكون أو يُنقَل من موضعه. كما في نحو العبارات الآتية.

(49) (أ) ارتقى الذي يحتقر الأهل .

(ب) دخل إلى الحجرة كلب يلهثُ .

(ج) عاد البطل تُساق الأسرى خلفه .

(د) هاجرت الطيور يوم ثار البركان .

(هـ) كادت الحمى تأخذ خالداً .

الجمل الواقعة ، بذاك التوالي، صلة ونعتاً وحالاً و خبراً تحولت من جراء ارتباطها العاملي إلى مجرد مركب داخل في تكوين العبارة التي ينتمي إليها. وكل مركب ينتمي إلى غيره فهو واقع خارج المجال الذي يعمل فيه التداول. ولا مسوغ عندئذ لأن يُحرك شيءٌ منه إلى خارج دائرته لإدخاله من جديد في مجال عمل التداول . إذن كل ما ينتمي إلى إحدى المنطقتين (أ) أو (ب) في

310 انظر ما فرق به الرضي بين الإسناد المقصود لذاته وغير المقصود لذاته ، شرح الكافية ، ج 1 ، ص 8 .

المثال (50) لا يجوز أن يخرج شيء منه إلى منطقة الآخر[311].

(50) (أ ... (ب ...) ...) .

وبقيد السبك (50) يحكم على التراكيب (51) الموالية بكونها لاحنة من حيث الترتيب لا غير.

(51) (أ) الأهل ارتقى الذي يحتقر* .

(ب) دخل إلى الحجرة يلهث كلب * .

(ج) الأسرى عاد البطل تساق خلفه * .

(د) هاجرت الطيور البركانُ يوم ثار* .

(هـ) كادت خالداً تأخذ الحمى * .

تحريك شيء من « الوصلة » المسبوكة من الموصول وصلته لا مسوغ له. فلم يجز في الصلة أو في بعضها أن « تقدم على الموصول لأنها كبعضه »[312]. والجملة النعت تنسبك مع الاسم المنعوت قبلها . فيشكلان معاً مركباً واحداً حتى « إذا قلت: هذا رجل يضرب زيداً لم يجز أن تقول: هذا زيداً رجل يضرب. لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك ما اتصل بهما »[313]. وبسبب وظيفة الحال النحوية التي تعرض للجملة تنقلب هذه الأخيرة مركباً لا يجوز أن يُنقل منه مكونٌ . وكذلك إذا عرض للجملة حالة الإضافة فإنها تتحول مع المضاف إليه إلى مركب واحد لا ينقل منه شيء إلى خارجه. فإذا « قلت: هذا يومُ تضرب زيداً ، لم يجز أن تقول هذا زيداً يوم تضرب ولا هذا يومُ زيداً تضرب »[314]. قد تُسبك الجملةُ بسبب ما يعرض لها من الأحوال التركيبية. ولا يجوز عندئذ أن يؤخذ شيء منها إلى خارجها . وكل

311) عن مثل ما ذكرنا أعلاه سبق شومسكي أن صاغه في مبدأ (أ على أ) . انظر كتابه دراسات حول الصورة والمعنى ، ص 101 .

312 ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج 2 ، ص 223 .

313) نفسه ، ص225 .

314) نفسه ، ص226 .

ذلك يمنعه قيد السبك (50) المذكور سابقاً ، ولعمومه يُغني عن قيد الفصل بالأجنبي الذي اقترحه المبرد [315] من أجل تعليل لحن مثل الجملة (51 هـ) .

بجانب قيد السبك (أ / ب) الذي يمنع التداول أن يعمل الترتيب في مكونات الجملة المعمولة، يمكن أن نذكر قيد « التعقيد المقولي » . بمقتضاه وتبعاً للدكتور أحمد المتوكل [316] يجب أن يتقدم المكون الأقل تعقيداً على المكون الذي يفوقه تعقيداً . وعليه تحسن الجملة (52) بالترتيب (أ) وتقبح بترتيبها (ب) .

(52) (أ) سر بكراً أن فاز خالد

(ب) سر أن فاز خالدٌ بكراً .

ومن الأوضاع المركبية الذي يضم ما وضع في لغة على ترتيب لا يتغير يمكن أن نورد منه « قيد التبعية » الذي يلحم « المركب التبعي »، فيمنع أن يُنقل أحد مكوناته من موضعه . بقيد التبعية لا يجوز تأخير المعطوف عليه في نحو الجملة (53ب)، ولا المنعوت على النعت في (54ب) .

(53) (أ) السلام عليك ورحمة الله .

(ب) عليك ورحمة الله السلام *.

(54) (أ) رجل محسن دعاكم .

(ب) محسن رجل دعاكم *.

وفي حالة ما إذا تقدم التوكيد في الجملة(55أ) انقلب المؤكد المؤخر في الجملة (55 ب) بدلاً من الضمير، وتحول المركب التوكيدي إلى مركب بدلي . وكذلك إذا تغير الموقع في المركب البدلي فإنه ينقلب مركباً نعتياً . كما يتضح

315) قيد الفصل بالأجنبي صاغه المبرد بقوله : « وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه ، نحو قولك : كانت زيداً الحمى تأخذ . فتنصب (زيداً) بتأخذ ، و (تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل ب (زيد) بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز » . المقتضب ، ج 4 ، ص156 . نظر أيضاً ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج2 ، ص237 . وابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص273 .

316) انظر الدكتور أحمد المتوكل ، الجملة المركبة في اللغة العربية ، ص 165

من خلال المقارنة بين الجملتين (65) الآتيتين .

(55) (أ) تفوق طلبة اللغة كلُّهم .

(ب) تفوق كلُّهم طلبةُ اللغة .

(56) (أ) زيد رأينا خطيبته هنداً .

(ب) زيدٌ رأينا هنداً خطيبته .

كون التبيين يحصل بترجمة المغمور من المترادفين بالمشهور منهما ، بحيث يكون الأشهر بياناً لمرادفه الأقل شهرة ، لزم بالنسبة إلى « المركب البياني » أن يتأخر « المبيِّن » عن متبوعه « المبيَّن » . وكل ما يقل فيه الاشتراك كالألقاب فهو بيان لما يكثر فيه الاشتراك كالأعلام . ولذلك إذا اجتمع لقب وعلم قُدِّم العلم وأُخِّر اللقب . كما في مثل (ياسر عرفات) . ويقبح تأخير العلم إلا إذا تُوهِّم فيه قلة الاشتراك . وفي هذه الحالة يحسن حذف المبيِّن والاقتصار على متبوعه العلم المبيَّن . كما في مثل (أصالة) بدل (نصري أصالة) ، ونحو ذلك مما يكثر .

فضلاً عما سردنا من الأوضاع المركبية نذكر أيضاً « قيد الجوار » الذي يقضي بتوطين عناصر في مواقع معينة لا تفارقها . بحيث يكون الناتج مركبات مرتصفة لا يُتصرَّف في مكوناتها بالتحريك . من هذا القبيل : 1) المركب الإضافي ، كما في نحو (مفتاح الخزينة) ، (تحت الوسادة) ، (احتقار الإرث) ، (إهانة الأهل) . 2) المركب الحرفي وهو يشمل ما ارتصف من الاسم وأحد الحروف الناسخة إما للنصب ، كما في نحو (من الدار) ، (إلى المسجد) ، (على الأقدام) . وإما للرفع في مثل (ليت يوماً) ، (كأنَّ شهراً) [317] . 3) المركب

317) في ارتصاف المركب الحرفي الاسمي يقول ابن السراج : « ما يدخل على الأسماء ويعمل فيها ، من ذلك حروف الجر ، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ، ولا يجوز أن نفرق بينها وبين ما تعمل فيه . ومن ذلك (إن وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه ، ولا يجوز أن نفرق بينهن وبين ما عملن فيه بفعل » . الأصول في النحو ، ج 2 ، ص 23 .

الفعلي؛ يضم ما ارتصّ من فعل وحرف عاطل أو عامل[318]. ومن أمثلته (قد خرج)،(سوف يعود)،(لن يتأخر). وكل واحد من هذه المركبات لا يُتصرف فيها بالتفكيك أو التحريك .

نخلص مما تقدم إلى أن دور المكون الترتيبي من القالب التركيبي الخاص باللغات التوليفية ينحصر في توطين مكونات في مواقع بعينها، يتدخل في تحديدها على الترتيب التالي؛ أولاً قيود الأوضاع المركبية؛ كقيد السبك ، وقيد التعقيد المقولي، وقيد التبعية، وقيد الجوار، ونحوها مما لم نأت على ذكره. وثانياً قيود دلالية، كعلاقة الانتماء التي تقضي، في تركيب التقييد، بتقديم الموضوع النوع وتأخير الموضوع الجنس، وتوجب، في توالي النعوت، أن تتقدم الصفة العامة وتتأخر الخاصة. وثالثاً قيود تداولية،كقيد الخبر الابتدائي الذي يوجب تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول عنهما .

وللأصناف الثلاثة من قيود المكون الترتيبي مجالات خاصة . بمعنى أنها لا تتوارد مجتمعة على نفس المجال. وإنما تتناوب؛كأن يُشغّل المكون الترتيبي قيد التبعية لجعل النعت بعد التابع (متكلم فصيح)، وقيد علاقة الانتماء الدلالية لجعل الصفة العامة(متكلم) قبل الخاصة (فصيح)، وبعد ذلك يستعمل قيد الجوار لتقديم المضاف على المضاف إليه (خطيب الجمعة). وأخيراً يأتي دور تشغيل القيود التداولية من أجل توطين المركبين؛ الإضافي (خطيب الجمعة)، والوصفي (متكلم فصيح). عملاً بقيد الخبر الابتدائي تتكون جملة من ذينكم المركبين على الترتيب(57أ)، وبقيد الاختصاص تترتب الجملة رأساً من البنية القاعدية على مثل (57ب) الموالي .

318) المركب الفعلي وصف ابن السراج ترتيب عناصره إذ قال : « وأما الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدم فيها الأسماء . وهي على ضربين : حروف عوامل وحروف غير عوامل ... ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو » . الأصول في النحو ، ج 2، ص 231 .

(57) (أ) خطيب الجمعة متكلم فصيح .
(ب) متكلم فصيح خطيب الجمعة .

كون أحد هذين الترتيبين دالاً على غرض مغاير لما يدل عليه الترتيب الآخر[319] هو المسوغ لجوازهما معاً في النمط التوليفي من اللغات . ولعل ما أوردناه حتى الآن حول كل مكون من المكونات الماثلة في تراكيب اللغات كاف لتبيُّن نمطية هذا الفص اللغوي والقالب اللساني المقترن به . وحَسْبُنا أن نستحضر دوماً أن تركيب اللغات التوليفية يتوفر على مكون إعرابي ليس لتركيب النمط الآخر من اللغات ، وأن المكون الترتيبي في تركيب كلا النمطين اللغويين يشغل قيوداً متغايرة .إذ وجدناه في اللغات التوليفية يستعمل التدوال ويهمل العلاقات التركيبية ، وهو على العكس من ذلك في اللغات التركيبية . وإذا اتضحت نمطية القالب التركيبي ،من خلال تحديد مكوناته في كلا النمطين اللغويين وتحديد المحتوى المتغاير لكل مكون فيه ، فإن الخطة المقترحة لتناول الفصوص اللغوية والقوالب اللسانية تلزمنا أن نمر إلى النظر في مسألة العلاقة القائمة بين التركيب وبين ما يجاوره أو يصاحبه من الفصوص في اللغات التوليفية على الخصوص .

2.4.2.7 مصاحبة النصغ وتعالق التثقيف والتركيب .

قبل بيان كيف يكون القالب النصغي مصاحباً لقالب التركيب أيضاً ينبغي أن نثبت أولاً أن ارتباط التثقيف والتركيب معناه أن يكون خَرْجُ القالب الأول دخْلَ القالب الثاني . وبعبارة أدق بالاستناد إلى نتائج التثقيف يُنشئ المكون التأليفــي الأبنية وظيفية .تعدد هذه الأبنية يأتيها من مقدار الوظائف النحوية الماثلة في كل منها .وعدد هذه الوظائف يختلف تبعاً لمقدار ما يُستعمل من

319) يذكر ابيانيون لترتيبين غرضين متغايرين . عبر عنهما العلوي اليمني بقوله : « تقديم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك : (قائم زيد) في (زيد قائم) ، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيداً قائم لا غير بخلاف إذا قدمته وقلت (قائم زيد) فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة » . الطراز ، ج 2 ، ص 68 .

العلاقات الدلالية المتعلق تعددها بمقولات معجمية. ولا شيء قبل هذه المقولات. ولذلك يجب البدء بتناول ما له دخل مباشر في توضيح مسألة هذا المبحث .

سبق في المبحث (4.5.3 ج 1) أن ربطنا الوظائف النحوية بعواملها العلاقات الدلالية. وبموجب هذه العلاقات صنفنا الفعل، في المبحث (3.1.4 ج 1)، إلى أربعة أصناف. وهي : 1) فعل لازم (فل)، و2) فعل قاصر (فق)، و3) فعل متعد (فع)، و4) فعل مخطط (فخ). كل صنف من أصناف الأفعال المذكورة يَمثُل في بنية وظيفية مخصوصة ، نعبر عنها ، بذاك التوالي ، فيما يلي من الأبنية الوظيفية .

(58) (أ) فل $\subseteq$ س$^{\text{فا مف}}$

(ب) $\phi \supset$ فق $<$ س$^{\text{مف}}$

(ج) س$_{1}^{\text{فا}}$ $\supset$ فع $<$ س$_{2}^{\text{مف}}$

(د) س$_{1}^{\text{فا}}$ $\supset$ فخ $<$ س$_{2}^{\text{مف}}$ $\subseteq$ س$_{3}^{\text{فا مف}}$

الأبنية الوظيفية (58) تتشكل بذاك التوالي في الأبنية القولية (59) الآتية .

(59) (أ) هربَ اللصُ .

(ب) هلك المريض .

(ج) نصح الوالدُ ابنَه .

(د) وهبت زينبُ سيارةً لأخيها .

كل فعل تام، (في مقابل الفعل المساعد والفعل الناقص)[320]، مما تستعمله لغة ما يجب أن ينتمي إلى أحد هذه الأصناف الأربعة. وهو عندئذ

320) انظر الفقرة (408)، في الجزء الأول من هذا العمل .

فعل أس منه تتفرع أفعال شقائق وصفات . وكل فعل شقيق لا يخلو أمره، إما أن يستمر محافظاً على البنية الوظيفية التي يمثل فيها أسُّه؛ كما هو حال (استقبل) بالنسبة إلى (قَبِلَ) في الجملتين (60) الآتيتين. وإما أن يغادر صنف أسِّه لينتمي إلى صنف آخر مما جاء في المصنفة (58) . كما يظهر من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في المجموعات الجملية (61–64) الآتية .

(60) (أ) قَبِلَ خالدٌ العملَ .

(ب) استقبل خالدٌ الزوارَ .

(61) (أ) يرث أبناء الساسة مالاً وجاهاً .

(ب) يُوَرِّثُ الأساتذةُ أبناءهم علماً وفقراً .

(62) (أ) عصم بكر نفسه بالزواج .

(ب) اعتصم خالد بالله .

(63) (أ) هزم الصقيعُ الجيشَ .

(ب) انهزم الجيشُ ، أو هُزِمَ الجيشُ .

(64) (أ) هلكَ المريضُ .

(ب) أهلكَ الدواءُ المريضَ .

تخول المقارنة بين الجملتين(أ) و(ب)في المجموعات الجملية أعلاه على تسجيل ما يلي من الملاحظات . نستهلها بكون المكون التأليفي لا تتبيّن له البنية الوظيفية الواردة إذا انقطع اتصاله بالقالب التشقيقي . إذ عن هذا الأخير يتلقى المكون التأليفي معلومات تشقيقية ؛ من قبيل ما إذا كان الفعل أساً كما في الجمل(أ) أو شقيقاً كما في الجمل(ب) . وما إذا كان الفعل الشقيق محافظاً على البنية الوظيفية لأسه . كما هو الحال بالنسبة إلى الجملتين (60) المشتركتين في البنية الوظيفية : ($س_{1}^{فا} \supset فع \; س_{2}^{مف}$) .

وفي الغالب ما يكون الفعل الشقيق مفارقاً لمقولة أسه ومتطلعاً للمثول في بنية وظيفية مغايرة. لأنه من الفعل المتعدي (يرث) في الجملة (61 أ) قد يُفرِّعُ الفعل المتخطي(يورث) في الجملة (61 ب)؛ بحيث يهيئ لهما المكون التأليفي البنيتين الوظيفيتين التاليتين :

(65) (أ) يرث : (فع ⊂ $س_1^{فا}$ $س_2^{مف}$)

(ب) يورث : (فخ ⊂ $س_1^{فا}$ $س_2^{مف}$ ⊆ $س_3^{فا\ مف}$)

من الفعل المتعدي الأس (عصم) في مثل الجملة (62 أ) يفرِّعُ ، بواسطة الصيغة الصرفية (افتعل)، الفعلُ اللازم الشقيق (اعتصم) في نحو الجملة (62ب) ، ويمثل كل منهما في بنية وظيفية مناسبة ، كما هو الحال في التمثيل الموالي .

(66) (أ) عصم : (فع ⊂ $س_1^{فا}$ $س_2^{مف}$) .

(ب) اعتصم : (فل ⊆ $س^{فا\ مف}$) .

كما يتفرع الفعل اللازم من المتعدي قد يؤخذ منه القاصر بواسطة الصيغتين الصرفيتين (فُعلَ)أو(انفعل) .وعندئذ يتطلع كلا الفعلين الأسُ والشقيقُ إلى بنية وظيفية مخصوصة،يتكفل المكون التأليفي بإعداد كلتا البنيتين. كما يظهر مما يلي .

(67) (أ) هزم : (فع ⊂ $س_1^{فا}$ $س_2^{مف}$) .

(ب) انهزم ، هُزم : (فق $س^{مف}$) .

وبواسطة الصيغة الصرفية (أفعل) يتولد من الفعل القاصر (هلك) في مثل الجملة (64أ) الفعل المتعدي (أهلك) الماثلُ في (64ب) . وفي هذه الحالة يقضي قالب التشقيف بعكس ما فعل المكون التأليفي في مثل (67) ، كما يتضح من خلال التمثيل (68) الموالي .

(68) (أ) هلك : (فق ⊂ س مف) .

(ب) أهلك : (فع ⊂ س$_1$ فا ⊂ س$_2$ مف) .

يتضح مما سبق أن الفعل الشقيق يتولد من مصدر اشتقاقه بواسطة صيغة صرفية. وهذه العملية خالصة الانتماء إلى القالب التشقيفي، لكن تطلعه إلى بنية وظيفية مناسبة له مغايرة في الأغلب لأسه يجعل منه مفصلاً يلتقي عنده القالب التشقيفي والمكون التأليفي من القالب التركيبي. وهذا أحد مظاهر الارتباط بين ذينكم القالبين.

وكما يقضي خرج القالب التشقيفي بأن يهيأ المكون التأليفي أبنية وظيفية واردة، كذلك هذا الأخير يفرض أن تنتظم المادة المعجمية في مقولات مناسبة للبنية المكونية. وهذه عبارة عن منافذ مجردة؛ (كالصدر (صد)؛ والمسند (م) والمسند إليه (مَ) والفضلة (فض))، تأتلف بواسطة علاقات تركيبية، كالإسناد (℘) والإفضال (ʒ). عن تلك البنية المكونية يعبر دفعة واحدة بالتوليفة التالية.

(69) ج ⟵ ± صد (م ℘ مَ) ʒ ± فض .

يستفاد من التوليفة (69) أن لكل جملة (ج) بنية مكونية. وهذه عبارة عن منافذ مجردة (صد، م، مَ، فض) تنتظمها علاقات تركيبية (℘، ʒ)، وأن مداخل المعجم يلزمها أن تنتظم في مقولات معجمية، بحيث تدخل المقولة المعينة إلى البنية المكونية من منفذ مخصوص. يعني هذا أن ليس كل مقولة معجمية تلج الجملة من أي منفذ، وإنما تدخل إليها من حيث يكون المكون التأليفي قد أمر. وهذا وجه آخر من وجوه ارتباط التركيب بما قبله من فصوص اللغة.

وإذا بان ارتباط القالبين التشقيفي والتركيبي تأتي عندئذ الانتقال إلى الكشف عن مسايرة قالب النصغ للتركيب. ومعنى المسايرة أن يحتوي النصغ على قواعد نصغية تُشغَّل في مستوى التركيب لا غير. من هذا القبيل جواز

الخروج من الكسر إلى الضم في مثل (بكُمْ) و (هذه أُمكم) ، وهو غير جائز في مستوى المعجم أو التصريف كما سبق أن ذكرنا . ومنه أيضاً إمكان التقاء الساكنين فيقلب السكون السابق كسرة كما في (صنِ الْعهد) من أصل (صنْ الْعهد) .

من ظواهر النصغ الملحوظة في مستوى التركيب ما يتولد عن الترخيص بالحمل على الجوار . بموجبه يمكن أن يفقد مركب في جملة حركته الإعرابية أو البنائية ليتلقى بدلها حركة مجاوره . ولانتشار هذه الظاهرة النصغية أفردتها كتب نحو وقراءات بأبواب مخصوصة . كما يظهر من قول ابن هشام : « الثالث من أنواع المجرورات ما جر لمجاورة المجرور »[321] ، ومن شواهد هذا النوع ذكر ما يلي .

(70) (أ) حجرُ ضبٍّ خربٍ .

(ب) يا صاح بلغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم .

في الجملة الأولى فقد الوصف (خربٍ) إعراب الرفع بحكم تبعيته للمنعوت (حجرُ) ليتلقى كسرة من مجاوره (ضبٍّ) . وفي الجملة (ب) يكون التوكيد (كلِّهم) قد فقد إعراب النصب بحكم تبعيته للمؤكد (ذوي) فاستلم بدله كسرة من المجاور (الزوجاتِ) . إذن بترخيص من الحمل على المجاور يمكن للتابع البعيد عن متبوعه أن يُحرك رويّه بحركة مجاوره .

وبالحمل على الجوار يمكن لأحد الحرفين المتجاورين المنتميين إلى قولتين متواليتين أن يتنازل عن حركته ليأخذ بدلها حركة الحرف المجاور . وفي هذه الحالة يكون تأثير الجوار في الاتجاهين . بمعنى قد يأخذ الحرف اللاحق حركة الحرف السابق ، كما يظهر من (71 أ) أو العكس كما في نحو (71 ب) من قراءات الفاتحة[322] .

---

(321) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 346 . وانظر أيضاً ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص 192 .

(322) للتوسع فيما مر به ابن جني تيمكم القراءتين انظر كتابه المحتسب ، ج 1 ، ص 37 .

(71)(أ) (الحمدُ لِلّـه) .

(ب) (الحمدِ لِلّـه) .

بل قواعد القراءة جلها قواعد نصفية مطبقة في مستوى التركيب . وما أوردناه هنا وفي مباحث سابقة مجرد إشارات إلى أن القالب النصغي تتفرع قواعده تبعاً لتفرع اللغة الى فصوص . منها ما يختص بالمعجم وهي الجراة حين بناء الجذور والمداخل الأصول ومنها ما يختص بالتصريف،وهي الضابطة لعمليات استلال بعض الصيغ الصرفية من بعض . ومنها ما يكون مناسباً للتركيب من قبيل ما ذكرنا أخيراً. وهذا يعني أن قالب النصغ يتفرع إلى قوالب متوالية توالي باقي فصوص اللغة .

3.7 .من تصورات القالبية النحوية .

اتضح من مباحث هذا الفصل السابقة أن القالب النحوي عبارة عن نموذج فرعي يتم بناؤه بالقياس إلى فص لغوي معين، بحيث يصير القالب مشابهاً للفص الذي يقترن به بنيةً ووظيفةً . وتبيّن أن كل قالب يتفرد محتواه بقواعد متجانسة بحكم انطباقها على فص لغوي بعينه دون غيره . كما ظهرت نمطية تلك القوالب تبعاً لنمطية الفصوص الناتجة عن الوسائط اللغوية المتبناة . وإذا استحضرنا هذا التصور للقالبية النحوية من أجل مقارنته بما تقدمه نماذج نحوية غربية وجدنا تصورات متغايرة كلياً للمفهوم من القالبية . إذ يضيق حيناً إلى درجة انحصار كل قوالب النحو في فص لغوي بعينه، كما هو الحال في النحو التوليدي .ومرة أخرى يتسع بحيث تصبح اللغة، بجميع فصوصها تشكل قالباً واحداً يقوم بإزاء قوالب أخرى غير لغوية، كما جاء في النحو الوظيفي . وما كتب بالعربية حول القالبية في النحويين التوليدي والوظيفي [323] كاف لتعريف القارئ العربي

(323) في مسألة قوالب النحو، نظر الدكتور أحمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص8 وما بعدها وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ج1 ، ص 22 . والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي ، ص22 . وعلمنا أن موضوع القوالب النحوية أورد أطروحة ستناقش قريباً بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس ، لكن لم نتمكن إلى الآن من الاطلاع عليها .

بتصورات أصحابها؛ وهو ما يلزمنا بالابتعاد عن إعادة ما قيل في شأنها؛ والانكباب، من جهة أخرى، على اختبار مدى ورود تلك المقترحات بالقياس إلى لسانيات نسبية تسعى إلى إقامة أنحاء نمطية.

1.3.7 ملكات القدرة وقوالب النموذج.

نظرية النحو الوظيفي، كما تمثل في آخر أعمال الدكتور أحمد المتوكل أحد المهتمين ببنائها وتطبيقاتها، تجعل من القدرة التواصلية موضوعاً، ومن وصف هذه القدرة غاية، ومن بناء نموذج لمستعمل اللغة وسيلة لبلوغ الغاية. اتخاذ الموضوع أصلاً لبناء نموذج يمثله يترتب عنه تفصيص القدرة التواصلية إلى ملكات وتفريع نموذج مستعمل اللغة إلى قوالب؛ بحيث يتكفل كل قالب بوصف ملكة. إذن عدد قوالب النموذج يحدده عدد ملكات القدرة التواصلية [324]. وأن محتوى كل قالب نسق من القواعد المهيأة لتنظيم الملكة المعنية.

بالوقوف لحظة عند هذه المرحلة من العرض يمكن القول إن هناك تصوراً واحداً للقالبية تشترك فيه نظرية النحو الوظيفي وما سمي في هذا العمل بالنظرية اللسانية النسبية. إذ يلاحظ وجود موضوع واحد، كاللغة البشرية أو القدرة التواصلية، يتفرع بذلك التوالي إلى خصوص أو ملكات. بعض تلك الخصوص أو الملكات مستقل نسبياً عن البعض الآخر. وعلى منواله يُبنى النموذج؛ (أي التمثيل النظري لذلك الموضوع)، كان نحواً أو نموذج مستعمل اللغة إذ يتفرع بدوره إلى قوالب مستقلة نسبياً لأن كل قالب في النموذج يرصد فرعاً من الموضوع، وقواعد القوالب المنتظمة في نموذج تمثل للفروع مجتمعة في موضوع.

(324) ذكر الدكتور أحمد المتوكل أن القدرة التواصلية تتألف من «خمس ملكات على الأقل. وهي: الملكة اللغوية. والملكة المنطقية؛ والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية؛ والملكة الاجتماعية. ويقترح على أساس هذا التصور للقدرة التواصلية أن يصاغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز يتكون من خمس قوالب يضطلع كل قالب منها برصد ملكة من الملكات التواصلية... ويشكل كل قالب من هذه القوالب نسقاً مستقلاً من القواعد... إلا أن هذه القوالب جميعها تربط بعضها ببعض علاقة تفاعل»، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص9،8. وانظر أيضاً قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ج1، ص 22.

أما مواطن الاختلاف بين التصورين للقالبية فإنها ترجع أصلاً إلى طبيعة الموضوع ونوعية فروعه. وعليه يمكن أن نسرد وجوه الاختلاف متدرجة كما يلي .

(أ) اللغة، في النظرية اللسانية النسبية ، موضوع مستقل يتفرع إلى عدد محصور من الفصوص. مجال كل فص يضيق أو يتسع، تبعاً للوسائط المتبناة في كل نمط لغوي، ويُعبّر عنه بقواعد القالب الذي يرصده. من تنسيق هذه القوالب النمطية ينتج نموذج نحوي لنمط من اللغات. أما اللغة، في نظرية النحو الوظيفي، فهي مجرد فرع في موضوع يتألف من عدد غير محصور من الملكات، كما أن النحو الذي يتكفل بوصف اللغة ليس سوى قالب يكوّن مع قوالب أخرى نموذج المتكلم .

(أأ) استناداً إلى المثبت في الفقرة (أ) فإن النظرية اللسانية النسبية تتطلع إلى إقامة نماذج نحوية مناسبة لأنماط لغوية. وهي لذلك تبحث في المبادئ العامة المسؤولة عن وجود خصائص مشتركة بين اللغات البشرية، وفي الوسائط اللغوية المسؤولة عن وجو خصائص نمطية تتقاسمها لغات بعينها دونها سائر اللغات التي تشترك بدورها في خصائص نمطية مغايرة . أما نظرية النحو الوظيفي فإنها تنزع إلى بناء نموذج يفي بوصف ما في ذهن المتكلم من الملكات الظالعة في تشكيل القدرة التواصلية. سواء أكانت تلك الملكات لغوية أم غير لغوية كالملكة الإدراكية، وطبيعية أم مكتسبة كالملكة الاجتماعية. وتوسيع النموذج حتى يعانق كل الملكات الذهنية الطبيعية والكسبية لا يجعل منه نموذجاً لغوياً صرفاً .

(أأأ) ارتصاف القوالب النحوية ، في النظرية اللسانية النسبية ، يستند إلى اتساق الفصوص اللغوية، وينعكس في بنية الجملة. إذ تبيّن أن قواعد القالب التشقيقي مثلاً تضطلع بتفريع مداخل معجمية من أصولها، وتتكفل بربط المعجم، من جهة الاشتقاق، بالتركيب من جهة التصريف. وأن قواعد

القالب النصفي تلاحق سائر القوالب النحوية بالتمثيل القولي أو الصوتي مختلف المراحل التي يمر منها تكوّن البنية القولية .وأن القالب التركيبي يهيأ مكونُه التأليفي أبنيةً وظيفية بناء على المعلومات التي يتلقاها من القالب التشقيقي . كل هذا يكشف عن نسبية استقلال القوالب النحوية بعضها عن بعض وعن تناوب أدوراها في إنتاج الجملة التي تعكس من جهتها ما أجري على بنيتها من قواعد مخصوصة في كل قالب من قوالب النحو .

وفي مقابل ما سبق نجد القوالب التي تشكل نموذج المتكلم في نظرية النحو الوظيفي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال . وإذا كان سيمون ديك صاحبُ المقترح يتحدث عن تفاعل فيما بين الملكات الخمس، وكذلك القوالب الواصفة لها [325]، فإن اختبار المتوكل لذاك التفاعل قاده إلى ترتيب تلك القوالب من حيث الأهمية في إنتاج العبارة اللغوية وتأويلها . ثم انتهى إلى إفراد القالب النحوي بخاصية القالب الأساس الذي لا يستغنى عنه لانتاج الجمل وتأويلها ، أما باقي القوالب فقد تدعو الضرورة إلى بعضها ؛ أي إلى خدماتها التكميلية في حالات تواصلية خاصة، والبعض الآخر ليس له سوى دور المساعد في كل الأحـــــوال [326] .وهو ما يؤيد استقلال الملكة اللغوية عن سائرت الملكات الأخرى.ويدل على أن العبارة اللغوية يكفيها القالب النحوي المتفرد بإنتاجها وتأويلها، وهو عندئذ مستغن في جميع الأحوال التواصلية عن سائر القوالب . وعليه لا شيء يجبر النظرية اللسانية على إدخال الملكتَين المعرفية والمجتمعية في الحسبان عند إقامة نموذج يعبر عن الوسيلة التي يحصل بها التواصل . لأن اللجوء إليهما يكون بعد الوصف اللساني التام للجملة . وذلك لإصدار أحكام قيمية إضافية . كأن يُشغل محتوى القالب المعرفي لإسناد قيمة صادقة إلى الجملة:(السينغال المسلمة رئيسها السابق نصراني)، وقيمة كاذبة إلى مثل

325) انظر د . أحمد المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 9 . ط 3 .

326) للمزيد من التفصيل انظر المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، ج 1، ص 24 .

الجملة: (ملك فرنسا الحالي مسلم). وقد تختلف قيم الجملة الواحدة بسبب تغاير محتوى القالب المجتمعي. يعني هذا أن للقالب المجتمعي محتويات متعددة بتعدد المجتمعات البشرية، وأن للجملة الواحدة أكثر من قيمة. لجملة من قبيل: (خلال العمل أو السياقة لا أشرب خمراً)، تسند قيمة واردة مجتمعياً بالقياس إلى محتوى بعينه، وقيمة نابية مجتمعياً باعتبار محتوى آخر، وقيمة محايدة مجتمعياً بالنظر إلى محتوى ثالث من محتويات القالب المجتمعي الممكنة. وهكذا يأتي دور ذينكم القالبين بعد أن تكون الملكة اللغوية قد فرغت من إنتاج العبارة. وقد يكون لهما دور قبلي بوصفهما مساعدين على تكوين ما ينتمي إلى اللغة، كما سيتضح بعد قليل.

(أ٧) استناداً إلى المثبت في الفقرة (أ٣) يلزم كلُّ نظرية لسانية أن تعد النحو نموذجاً يتشعب إلى قوالب، وأن تتجنب اعتباره مجرد قالب من قوالب نموذج يعبر عن واقع غير لغوي في مجمله، كما هو حاله في آخر أطوار نظرية النحو الوظيفي. وإن المبدأ المنهجي الضامن لاستقلال بعض الحقول المعرفية عن بعض ليدعو النظرية اللسانية إلى ضرورة الالتزام باعتبار اللغة ملكة مستقلة تمام الاستقلال، وكذلك النموذج النحوي الذي تتمثل فيه. إذن كل ما له دخل في إنتاج العبارة اللغوية أو تأويلها فهو من صميم اللغة بوصفها ملكة تامة أي لا تفتقر للنهوض بمهام التواصل إلى غيرها من الملكات، وأن المتكلم لا يشغل سواها لفهم ما يتلقى من الجمل. وعليه يكون الإشكال منحصراً في بيان كيف ينتسب إلى اللغة ما يظهر أنه من ملكة أخرى.

(٧) ليس لنا في هذا الموضع سوى التمهيد لمقترح ينحل به الإشكال المذكور. ولنبدأ بما ثبت لدينا [327] من أن الملكة الإدراكية: (أو القوى الدراكة)، ضرورية لحصول ملكة معرفية: (أو القوى المصورة والذاكرة)، وهذه

327 للتوسع في الموضوع ينظر محمد الأوراغي، القسم الأول من اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

الأخيرة أساس لنشوء مكون دلالي المتمثل بعضه في «المعجم المحض»[328] ولا يخلص في الانتماء إلى الملكة اللغوية سوى الدلالي. بينما المساعد على نشوء هذا المكوّن: (الملكة المعرفية)، ومساعد مساعده:(الملكة الإدراكية)، وكذلك المساعد لمساعد مساعده (العالم الخارجي)، فإن الجميع يشكل متوالية من الشروط، نتيجتُها الدلالةُ اللغوية. وما كان شرطاً لغيره لا يدخل مع الجزاء في تكوين مادته .

وإذا استبدلنا بالعالم الخارجي الملكة الاجتماعية،وهي بعضه، وجعلناها مساعدةً للملكة الإدراكية المساعدة الملكة المعرفية وجب أن يتغير الناتج. لأن الملكات الثلاث ستشكل بدورها متوالية من الشروط، نتيجتها التداول،كما سبق أن حددناه[329]. وإذا صح أن الذي يكون شرطاً لغيره لا يدخل مع الجزاء في تكوين مادته فإن المقوّم للملكة اللغوية التداولُ لا ما ساعد على نشوء هذا المكون اللغوي .

(٧١) ما تنسبه نظرية النحو الوظيفي إلى القالبين الشعري والمنطقي[330] يعتبر من اللغة الخاضعة لمبدأ «الوضع والاستعمال» [331] الذي يقضي بأن يكون لأي بنية لغوية استثمار متعارف عليه يتحقق كثيراً في عملية التواصل واستثمار متوقع يمكن أن يتحقق بشروط إضافية. وبسبب خضوع كل اللغات للمبدأ المذكورفإن مجال استغلالها يتسع ليشمل تحققاتها الفعلية وإمكاناتها المتوقعة .

---

328) انظر الفصل الرابع في ج 1 من هذا العمل .

329) انظر الفصل الخامس في ج 2 من هذا العمل

330) انظر د . احمد المتوكل ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي . والجزء الاول من كتابه ، قضايا اللغة في اللسانيات الوظيفية ، ص 22 وما بعدها .

331) الطرف الأول من ثنائية الوضع والاستعمال يفيد في اللغويات العربية القديمة الاستثمار المحقق لبنية لغوية ، بينما طرفها الثاني يعني ما تتيحه تلك البنية من إمكانات أخرى لاستثمارها في عملية التواصل . وهي بهذا المعنى لا تختلف كثيرا عن ثنائية اللغة والكلام أو langue et parole في محاضرات سوسور ، ص30 وغيرها ، ولا عن ثنائية البنية والاستعمال أو structure et usage في يمسليف ، اللغة ص 55 .

متحقّقُ اللغة ومتوقّعُها يمكن ملامستهما في كل مستوياتها أو في أي من فصوصها. ففي فص النصع يُمثّلُ المتحققُ في التصويتات والمتوقعُ في بدائلها. كما أن الحقيقة تُمثّل المتحقّقَ من المعجم بينما المجاز اللغوي يمثل المتوقع من هذا الفص. الأوضاع الصرفية متحققُ فصِّ التشقيف، أما توسيل الصيغة (فاعل) لتوليد صفة المفعول، في نحو (سِرٌّ كاتِمٌ)، فهو من متوقعه. واللجوء إلى تركيب التقييدالمستند إلى علاقة الانتماء الدلالية لإنشاء جملةٍ من قبيل؛(الزئبق سائل) يشكل متحقق فص التركيب، لكن استعمال هذه العلاقة نفسها في مثل الجملة(الصوم حمية) فإنه يدخل في متوقع التركيب ومع ضيق المقام يكفي مثال واحد من كل فص لغوي لإثبات خضوع اللغات لمبدأ الوضع والاستعمال فصار لأبنيتها في عملية التواصل؛ استثمار وضعي؛ خلاله تتحقق «الدلالة الأصلية»[332] بواسطة أبنية متعارف عليها . 1)استثماراستعمالي خلاله توظف أبنية اللغة، بشروط إضافية،لتوليد «دلالات التزامية». نخلص مما سبق إلى الفرضية المراسية الآتية :

(67) كل ما ينتمي إلى المعجم أو التشقيف أو التركيب فإن له دلالة بفعل الوضع ودلالة بقوة الاستعمال .

مقتضى هذه الفرضية أن اللغة لا تصدق على المواضعات المتحققة فقط وإنما تشمل أيضاً استعمالاتها المتوقعة. ويلزم عن ذلك أن النموذج النحوي، بوصفه تمثيلاً نظرياً مطابقاً لموضوعه ، لا يكون كافياً ولا وارداً إذا لم يعبر عن اللغة وضعاً واستعمالاً. وفي حالة انحصار النحو، كان يتقيد بوصف وضع

332)للتوسع في المفهوم من الدلالة الاصلية والدلالة التابعة انظر الشاطبي ، الموافقات ، ج 2 ، ص 46 ؛ والسكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 302 وما بعدها ، وكذلك الدكتور أحمد الإدريسي ، لسانيات السكاكي وتداوليات الخطاب ، والجرجاني حيث يتحدث عن «المعنى» و «معنى المعنى» في دلائل الإعجاز ، ص262 . والدكتور أحمد المتوكل وهو يبحث في مختلف أعماله في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازيه المستلزمة ، منها كتابه ، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 24 . وانظر أيضاً حيث .يتحدث الأصوليون عن دلالة المنطوق ودلالة المفهوم . منهم الغزالي ، المنخول من تعليقات الاصول ؛ ص164و208 . والاسنوي ، نهاية السول في شرح منهاج الاصول ، ج 2 ، ص 194 ، وغير هذين كثير .

اللغة؛ظهر وصف استعمالها من اختصاص غيره، كالقالبين المنطقي والشعري في نظرية النحو الوظيفي .

تناول النحو للوحدات اللغوية؛(مداخل معجمية، صيغ صرفية، تراكيب جملية) وهي مستقلة داخل في وصف وضع اللغة . لكن تناول كل وحدة لغوية، وقد انتظمتها علاقات الانتقال عنها إلى غيرها ، فهو داخل في وصف استعمال اللغة .

اقتصار القالب المعجمي على التمثيل الدلالي للمداخل المعجمية لا يعدو أن يكون وصفاً لوضع هذا الفص . أما وصف استعماله فيحصل بوضع كل مدخل معجمي في شبكة من العلاقات التي تسمح بالانتقال عنه إلى غيره . من هذه العلاقات نذكر ما يلي :

(أ) علاقة المشابهة . وهي القائمة بين المتغايرين ماهية المشتركين في صفة توحدهما، بحيث يمكن استعمال لفظ أحدهما في موضع صاحبه . كما في مثل الجملة (68) الموالية .

(68) مُدمِنُ الجهل لا يصحو عقله .

وما كتبه السكاكي والإدريسي بعده في موضوع الاستعارة التخييلية يغنينا عن التطويل لبيان كيف يتم نقل ما يلازم صورة حسية(الشراب المسكر) إلى مثلها المتخيل(الجهل) في مثالنا المذكور .

(أأ) علاقة الضدية . بمقتضاها يتأتى الانتقال عن الشيء إلى ضده، فيستعمل لفظ أحدهما للدلالة على الآخر، كما يظهر من نحو الجملتين (69) التاليتين .

(69) (أ) توالت على الوزير البشارات بعزله ومصادرة ممتلكاته .

(ب) هذه القبيحة ملكت قلوب الكهول والشبان .

إذن، بعلاقة التضدية يتوقع إمكان استعمال (البشارة)و (القبح) للدلالة على معنى ضدهما . وبذلك يحصل غرض إضافي؛ كالسخرية والتهكم في مثل

الجـــــــملة(69أ)، وإكبـار جمال المشار إليها الذي بلغ منتهاه في الجملة (69ب) [333].

(أأأ) علاقة الملابسة؛ تقوم بين شيئين يخالط أحدهما الآخر ويتصل به. وبسبب هذه العلاقة يمكن استعمال لفظ أحد الطرفين للدلالة على معنى الطرف الآخر. كما توضح جمل المجموعة (70) الآتية .

(70) (أ) استطعم العابر بيتاً .

(ب) تنتظر الدائرة من المنتخب أن يكون كثير الأيادي .

(ج) صدمت السيارة طفلاً .

(د) الطريق تقتل .

بسبب ما يكون من ثبوت ملابسة [334] الأهل للبيت، والسكان للدائرة، والنعمة لليد،صار بالإمكان استعمال اللفظ الثاني مما سردنا للدلالة على معنى الأول .وبهذه العلاقة تأتى أيضاً استعمال الملابس(السيارة) و(الطريق) في الجملتين(70 ج د)لإفادة الوضع المدلول عليه بالألفاظ الماثلة في الجملتين التاليتين .

(71) (أ) صدم السائق طفلاً بالسيارة .

(ب) المتهور من مستعملي الطرق يقتل .

(أv) علاقة الكل بجزئه. بواسطتها يتأتى استعمال لفظ الجزء للدلالة على معنى الكل، كما في مثل الجملة (72أ)، واستعمال لفظ الكل دالاً على معنى جزئه ، كما هو في الجملة (72ب) .

(72) (أ) عيون المتسلط منتشرة في أرجاء المدينة .

(ب) الولد المؤدب لا يجعل أصبعه في أنفه .

---

333) للمزيد من التوضيح انظر مبحث الاستعارة التبعية في السكاكي ، مفتاح العلوم ، والإدريسي : لسانيات السكاكي وتداوليات الخطاب .

334) الملابسة ذكرها الجرجاني بمعناها أعلاه إذ قال : «نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملابسة بينهما وخلط أحدهما بالآخر» . أسرارالبلاغة ، ص 396 . وللوقوف على إفادات أخرى انظر مبحث المجاز العقلي في ص397 من نفس الكتاب . ومبحث المجاز المرسل في القزويني . الإيضاح . ص397

لوجدان العين الباصرة أهم حاسة التجسس على بنية العالم الخارجي نشأ، بعلاقة الكل إلى جزئه، إمكانُ استعمال لفظها للدلالة، في مثل الجملة (72أ)على الجاسوس ذاته. وبنفس العلاقة يتوقع العكس، كاستعمال لفظ الأصبع للدلالة في الجملة (72ب) على الأنملة وهي بعضه .

(٧) علاقة المسبَّب بسببه؛ وهي القائمة بين سابق وتاليه الناتج عنه. بها يتسنى للذهن الانتقال من أحد الطرفين إلى الآخر، ويتأتى استعمال لفظ أحدهما للدلالة على معنى الآخر. كما في الجملتين (73) المواليتين .

(73) (أ) قتلته الخمرة والسرعة .

(ب) في المطاعم الشعبية يأكل الناس مرضاً .

إذا استعمل في الجملة (أ) لفظا الخمرة والسرعة، وهما سبب، للدلالة على معنى الحادثة، وهي مسبب. وكأنَّ المتكلم بتلك الجملة قد قال :(مات فلان في حادثة ناتجة عن السكر والسرعة) .وفي الجملة (ب) استعمل المرض وهو مسبب للدلالة على سببه وهو الطعام الملوث. وكأن المتكلم بها قد قال : (في المطاعم الشعبية يأكل الناس طعاماً ملوثاً فيمرضون) .

ما ذكرنا من علاقات المسبب بسببه، والكل بجزئه، والمشابهة، والملابسة،والضدية [335] تظهر مجرد فروع لعلاقة عامة هي علاقة اللزوم. وعليه فإن وضع المدخل المعجمي يتمثل في دلالة لفظه على معناه بالمطابقة [336]، وأن استعماله يتشكل من دلالة لفظ المدخل على معنى لازم عن معناه الوضعي

335) بعض تلك العلاقات ذكره ابن رشد وهو يحد مفهومه من التأويل فقال : «ومعنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز؛ كتسمية الشيء بشبهه، أو بسببه، أو لاحقه، أو مقارنه أو غير ذلك». ابن رشد، فصل المقال، ص35 .

336) خلف النظار العرب، أصوليين ومناطقة ولغويين، مباحث كثيرة في مسألة دلالات المفردة الواحدة. للتوسع في الموضوع انظر فخر الدين الرازي: المحصول في علم الأصول، ج 1، ص299 . والبحراني: شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 5 .

بإحدى علاقات اللزوم المسرودة أعلاه. وكل وصف لفص المعجم يأخذ بعين الاعتبار وضع مداخله واستعمالاتها فهو متضمن للقالب الشعري كما تحدد في النحو الوظيفي.

عملاً بالفرضية المراسية (67) السابقة يلزم كل عبارة؛ مما ينتمي إلى فص التركيب، أن يكون لها وضع واستعمال. وضع العبارة يتمثل في دلالتها على معناها المتكوّن من ائتلاف معاني مفرداتها. أما استعمالها فإنه يتشكل من دلالتها على معنى لازم عن معناها الوضعي. إذن، لا تنفك عبارة لغوية، سواء أكانت جملة أم خطاباً، من دلالتها بالوضع على المعنى المطابقي وبالاستعمال على المعنى اللزومي. ولتوضيح هذين المعنيين بالمثال نسوق جمل المجموعة (74) الدالة بفعل الوضع على معنى يطابق مجموع معاني مفرداته كما تدل بقوة الاستعمال على معنى لزومي تعبر عنه، بذلك التوالي جمل المجموعة (75).

(74) (أ) إنما هذه سيارتك.

(ب) (ما هذا بشراً).

(ج) ابعث المصعد إلى من ساعدك على الارتقاء.

(د) ليتك تنصت فتفهم.

(هـ) الصحافة من باب حاطب ليل.

(75) (أ) حافظ على سيارتك.

(ب) (إن هو إلا ملك كريم).

(ج) ساعد من ساعدك على الارتقاء.

(د) أنصت ياهذا تفهم.

(هـ) تنشر الصحف الأخبار الصادقة والكاذبة.

كل جملة في المجموعة (75) تدل بالوضع على معنى مطابقي دلت عليه مثلُها في المجموعة (74) بالاستعمال. لذا لا ترادف مثلاً بين الجملتين (ب) في

المجموعتين (74) و (75). من حيث أن الجملة (74ب) دالة على معنى مطابقي؛ (نفي البشرية عن المشار إليه)، وعلى معنى لزومي؛ (كون المشار إليه، في معرض الإكبار، داخلاً في جنس من المخلوقات أعلى مرتبة من البشرية). والجملة (75ب) بخلاف ذلك؛ إذ تدل على معناها المطابقي لا غير؛ (وهو إثبات جمال خارق للمضمر).

وإذا كانت جمل المجموعة (75) دالة على معنى واحد أو تحتمل قراءة واحدة فإن جمل المجموعة (74) بخلاف ذلك، إذ تبيّن أنها تدلّ على معنيين مطابقي ولزومي فاحتملت قراءتين، وبذلك تكون ملتبسة [337]. ظاهرة الالتباس هذه تناولها في العربية تناولاً دقيقاً أكثر من لغوي قديم وحديث. من القدماء نكتفي بذكر الجرجاني في دلائل الاعجاز، والسكاكي في مفتاح العلوم. ومن المحدثين يتبادر إلى الذهن أحمد الإدريسي في لسانيات السكاكي وتداولية الخطاب، وأحمد المتوكل في قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.

ظاهرة الالتباس في أعمال البيانيين تتكون من التورية [338] ونحوها «الكناية والتعريض والمغالطة، والأحاجي والألغاز. فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظاهرها، ويفهم عند ذكرها أمور أخر غيرما تعطيه ظواهرها» [339]. إلى ما ذكر نضيف تضمين المثل. كما في نحو الجملة (74هـ) المتضمنة للمثل« حاطب ليل» الذي يضرب لكل من يتكلم بالغث والسمين. كما نورد، تبعاً للرازي، الإبهام: «وهو أن يكون للفظ معنيان

---

337) نظر مفهوم الالتباس في المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1، ص 125، حيث يقول: «العبارة الملتبسة كل عبارة ترد محتملة لأكثر من تأويل واحد». نظر أيضا كتابه: آفاق جديدة، مبحث الاستلزام المتعدد، ص 27.

338) كل ما يدخل في تشكيل ظاهرة الالتباس يجب أن يشمله التعريف التالي للتورية: «ما يفهم منه معنى لا يدل عليه ظاهر لفظه، ويكون مفهوماً عن اللفظ». العلوي اليمني، الطراز، ج 3، ص 62

339) العلوي اليمني، الطراز: ج 3، ص 62.

أحدهما قريب والآخر غريب ، فالسامع يسبق إلى فهمه القريب مع أن المراد هو ذاك البعيد »[340] . وإذا شخصنا ظاهرة الالتباس الدلالي[341] خاصة ، فما مصدر هذا الالتباس . وكيف يكون تأويل العبارة الملتبسة سليماً . وهل يفتقر هذا التأويل إلى قالب منطقي . وهل معاني الجملة الملتبسة كلها مقصودة . استناداً إلى « مبدأ البيان » المتحكم في النسق الرمزي الضامن لنجاح التواصل يجب أن يكون لكل عبارة ملتبسة معنى مقصود؛ به يتحقق التواصل لأنه مدار الفائدة ، ومعنى مفقود؛ تخسره العبارة إذ لا يحصل به أحد المتخاطبين على شيء كان يرغب فيه إبان الخطاب . ولا يجوز أن تكون كل معاني الجملة الملتبسة مقصودة وإلا تعطل التواصل .وبهذا نخلص إلى الفرضية المراسية (76) التالية :

(76) لكل جملة ملتبسة معنى مقصود، وما عداه فمفقود .

وقبل التطرق إلى إوالية تخليص الجملة من الالتباس؛ بتعيين معناها المقصود وفصله عن معناها المفقود يجمل منهجياً أن ننظر أولاً في مصدره . وحول هذه النقطة يتفق البيانيون والأصوليون على إرجاع الالتباس الدلالي إلى أحد أمرين : إما أن يكون مصدره أحد عناصر الجملة، وإما أن يكون تركيبها . وإذا أردنا أن ندقق العبارة يجب أن نقول : إذا كان لكل جملة ، بفعل الوضع، معنى مطابقي فإنها تحتمل، بقوة الاستعمال، أن يكون لها أيضاً معنى لزومي؛ يحصل لها من أحد مكوناتها أو من تركيبها . فلا تشحن جملة بمعنى لزومي من غير هذين الطريقين .كما يظهر بصريح العبارة من قول الأسنوي : « الدلالة الالتزامية فتارة يكون اللازم مستفاداً من معاني الألفاظ المفردة . . . وتارة يكون مستفاداً من التركيب »[342]

(340) فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ص 113 .

(341) انظر د . المتوكل الالتباس إلى نحوي وتداولي ودلالي . بهمنا منها الآن الصنف الأخير

(342) الأسنوي ، نهاية السول في شرح منهاج الأصول ، ج2 ، ص 201 .

عملاً بما أوردناه في الفقرة السابقة يلزمنا أن نحصر مسألة الالتباس في البحث عن مصدر المعنى اللزومي ,مع الأشارة إلى أن الجملة الواحدة قد يكون لها بفعل الوضع أكثر من معنى مطابقي إذا دخل المشترك اللفظي في تكوينها، فينشأ ضرب المغالطي[343] من الالتباس الظاهر في مثل العبارات التالية .

(77) (أ) فخلطتم بعض القرآن ببعض فجعلتم الشعراء في الأنعام .

(ب) صلب العصا بالضرب أدماها .

(ج) الحدود لا تنفع أحياناً .

جميع عبارات المجموعة(77)تحتمل بالوضع معنيين مطابقيين . أحد معنيي العبارة(77أ) التي يُهجى فيها الشعراءُ هو أن بعض هؤلاء بجهلهم بالقرآن خلطوا فيه فأدرجوا آيات من سورة الشعراء في سورة الأنعام . ومعناها الآخر هو انتماء أصحاب القريض إلى جنس الحيوان من جراء الخلط الذي يحدثونه في آي القرآن . والعبارة(77ب)أحد معنييها المطابقيين هو كون الراعي الحازم يضرب بماشيته في الأرض بحثاً عن الكلأ، فتسمن من كثرة الأكل وتصير كالدمية في حسن اكتنازها . ومعناها الآخر هو أن ضبط الماشية ومنع بعضها من الشرود يكون بضربها إلى أن يسيل دمُها . أما الجملة (77ج) فإن أول معانيها هو تعريف الشيء بذكر خصائصه الذاتية لا يفيد أحياناً . وثانيها هو إنزال العقوبة ببعض المجرمين لا يكون ردعاً لهم وزجراً . وثالثها هو أن الأسيجة المحيطة بمساحة قد لا تنفع في المحافظة على ملكية تلك الأرض .

ظهر من الأمثلة السابقة وجود صنف من الالتباس سمي قديماً بالمغالطي وهو المتميز بالخصائص التالية : 1)دلالة العبارة؛ بفعل الوضع ،على أكثر من

---

343)في المغالطة يقول العلوي اليمني : «وإنما تكون بالألفاظ المشتركة . وهي دالة على أحدهما على جهة البدلية وضعاً . وقد يرادان جميعاً بالقصد والنية» الطراز . ج3، ص63 . وفي هذا الموضع أكثر من شاهد شعري على الالتباس الدلالي المتولد عن الاشتراك اللفظي .

معنى مطابقي . 2) مصدر الالتباس بعض مكونات الجملة المصنف معجمياً في طائفة المشترك اللفظي . 3) جميع معاني الجملة المغالطية مقصودة مالم يثبت سقوط بعضها بدليل لفظي . كما في قولنا: (الحدود لا تنفع مع كبار المجرمين)، أو بدليل حالي؛ كاستعمال الجملة (77ج) في مرافعة داخل المحكمة[344] . 4) الجملة المغالطية تسبب في توليد تواصل فاشل، إذ لا يتبيّن المخاطب بأية جملة يعقب لمواصلة الحديث .

الالتباس غير المغالطي؛ سواء أكان مصدره المفرد؛ كما في الجمل (78) أم التركيب في نحو (79)، يفقد معناه المطابقي ويكون المقصود منه معناه اللزومي .

(78)(أ) لا تمثل جهة فقيرة .

(ب) رئيس جماعتكم خفيف اليد .

(ج) تجب الموت في الخمر .

(79) (أ) أبت الروادفُ والثّديُ لِقُمُصِها مَسَّ البطونِ وأن تَمَسَّ ظهوراً .

(ب) كشف لخصمه عن عورته .

(ج) ﴿ اليومَ يَغْفِرُ اللهُ لكم ﴾ (12-92) .

المتكلم بمثل هذه الجمل إذا قصد معناها المطابقي لا شيء يحمله على استعمالها للدلالة على معنى لزومي إلا إذا أراد إفشال التواصل .وإذا استعملها دالة على معناها اللزومي المستفاد من عبارات المجموعتين (80) و (81) فلأنه غير قاصد معناها المطابقي المعبر عنه بجمل المجموعتين (78) و (79)

(80) (أ) لا تمثل سكان جهة فقيرة .

(ب) رئيس جماعتكم يسرق .

(ج) تجنب شرب الخمر سبب حوادث الموت .

---

344) سبق د. المتوكل أن ذكر أن الالتباس قابل أن يرفع ويتم رفعه إما عن طريق المقام أو عن طريق السياق. فترجع آنذاك إحدى القراءات». قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ص 137.

(81) (أ) امرأة ناهد عجزاء .

(ب) احتقر خصمه .

(ج) اللهم اغفر لهم .

نخلص إلى أن كل عبارة في المجموعتين(78 ،79)لها بفعل الوضع معنى مطابقي تدل عليه بمعاني مفرداتها المؤلفة ، ولها بقوة الاستعمال معنى لزومي مستفاد بشرط إضافي . وإذا ثبت لها هذا المعنى بدليل مقالي أو حالي فإنه هو المقصود، وغيره أي المطابقي مفقود في الالتباس غير المغالطي .

يهمنا الآن أن ننظر في مسألة كيفية الانتقال من جملة إلى مثلها .أي كيف يحصل المرور مثلاً من الجملة (78أ)، لأن معناها المطابقي مفقود، إلى مثلها (81أ) الدالة بالمطابقة على معنى دلت عليه (79أ) باللزوم، وهو معناها المقصود .أيتم هذا الانتقال بإواليات القالب النحوي أم بإواليات القالب المنطقي .

لقد تبيّن أن للغات البشرية متحقَّقاً ومتوقَّعاً بسبب خضوعها لمبدأ الوضع والاستعمال . هذه الخاصية العامة ظهرت بوضوح في المعجم حين أثبتنا أن كل مدخل منه يدل بفعل الوضع على معنى مطابقي ؛ وهو مُتحقَّقه، ويدل بقوة الاستعمال على معنى لزومي ؛ وهو متوقعه الذي يتوصل إليه بإحدى علاقات اللزوم؛ كالمشابهة، والضدية، والملابسة،وعلاقة الكل بجزئه، والمسبب بسببه .

خضوع التركيب فصاً وقالباً لنفس مبدأ الوضع والاستعمال يلزمه أن يولد بفعل الوضع جملةً دالة على معنى مطابقي، وأن يتوقع لنفس الجملة بشروط إضافية معنى لزومي . وبالكشف عن هذه الشروط الإضافية نكون قد حددنا إوالية الانتقال بالجملة من معناها المطابقي المفقود إلى معناها اللزومي المقصود .

إدراكية تقل الجملة من معناها المطابقي إلى معناها اللزومي تتكون من «الاقتضاء والمرجع». أما الاقتضاء[345] فهو مجموع الشروط القبلية التي أخذت بعين الاعتبار عند وضع تركيب ليدل على معنى مطابقي. وإذا حصل أن انخرم شرط بعينه اشتغل اللزوم بإحدى علاقاته، فأصبح لذلك التركيب بقوة الاستعمال معنى لزومي. فالاقتضاء إذن هو كل ما يتوقف عليه صحة المعنى المطابقي بشرط أن ينعكس شيء منه في صيغة العبارة اللغوية.

وما ذكره الأنباري أسفله[346] يشكل مقتضى الاستفهام المتكوّن من الأصول المذكورة بأوصافها التفصيلية. فإذا توافرت تلك الأصول مع أوصاف كل منها وجب أن تدل العبارة العاكسة لأصل منها على معنى مطابقي بفعل الوضع. كما في قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾. (21–62). وإذا انخرم شيء من تلك الأصول، كألا يكون السائل قاصداً قصد المستفهم المتعلم في مثل قوله (أتحتقر الأجداد يا عاق)، فإن العبارة تفقد معناها المطابقي، وتدل، بعلاقة المسبب بسببه على معنى لزومي مقصود يمكن صوغه من جديد في العبارة (محتقر الجدود يستحق الذم والتوبيخ).

وللأمر[347]، كما للاستفهام ونحوهما من أقسام الكلام أو أفعال اللغة،

---

345 للتوسع في المفهوم من الاقتضاء، كما حددناه أعلاه، انظر ما قدمه الأسنوي من تصورات أصحاب المذاهب الفقهية والكلامية حول كيفية دلالة النظم القرآني، نهاية السول، ج 2، ص 194 وما بعدها.

346 القطب، الاستفهام يتشكل من مجموع الأصول التالية فضلا عن تفصيلات كل أصل المرافقة في موضعها. يقول الأنباري: « السؤال هو طلب الجواب بأدلته في الكلام. وهو مبني على أربعة أصول. أحدها سائل، والثاني مسؤول، والثالث مسؤول منه، والرابع مسؤول عنه. ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه. ولهذا نحلل كل أصل منها في فصل » الإغراب في جدل الإعراب، ص 36.

347 الأمر عبارة عن عمل لغوي مخصوص ببنية قولية. وتعريف الأمر بوصفه عملا لغويا قال أبو الحسين البصري: « هو قول من آمر للمأمور على إيقاع فعل في زمان ». المعتمد، ج 1، ص 43. وقد زاد أحمد بن فارس في تقييد الأمر بذكر ما يترتب عن ترك إيقاع الفعل المدلول عليه بالبنية القولية الموظفة لتأديته فقال: « الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي المأمور به عاصيا. ويكون بلفظ (افعل) و(ليفعل)، نحو قوله: (أقيموا الصلاة) ونحو قوله سبحانه: (وليحكم أهل الإنجيل) ». الصاحبي، ص 288.

اقتضاء خاص،حصرها أصوليون[1348] في جملة من الشروط، سبق لنا أن صغناها في المبحث (1.5.4 ج 1) وللتذكير بها نوجزها متدرجة من العام إلى الخاص كما يلي :

1) انتظام متخاطبين متفاوتي المنزلة بعلاقة تواصل تنعكس في بنية قولية موجهة من الأعلى إلى الأدون .

2)أن يتقيد كلا المتخاطبين بما يخصه من الشروط.(أ) أن يتمسك المتكلم بأن يخاطب مخاطبه على طريق العلو والتكبر لا على طريق التكافؤ أو الخضوع.(ب) أن يريد المتكلم أن ينبعث المخاطب لإيقاع الفعل.(ج) أن يعلم المخاطب أنه المقصود بالخطاب، ويعلم محتوى الخطاب من جهته . (د) أن يكون المخاطب متمكناً من الفعل قادراً على إنجازه .

وإذا خُرِقَ أيٌّ من قيود الاقتضاء الموصوف، مهما كان القيد المخروق جزئياً، فإن البنية القولية ستفقد معناها المطابقي . فينشأ لها، بقوة الاستعمال، معنى لزومي يُسهم في تعيينه القيد المخروق.فلنختبر دور الاقتضاء الخاص بالأمر في تعيين المعنى المستفاد من الآيتين (82) الآتيتين .

(82) (أ) ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ . (2 – 185)

(ب) ﴿فكلوا مما رزقكم الله﴾ . (25 46)

(ج) ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ . (2 – 23)

الآيــة (82أ) مستوفية لجميع الشروط التي تكون اقتضاء الأمر،فلذلك تفعل الوضع على معناها المطابقي .كون المخاطب بالآية(82ب)يعلم محتواها لا من جهة عبارتها، وإنما من جهة الواقع الذي نشأ فيه ؛وهو يأكل ويشرب مما سخر له الله فيه،فإنه يترتب عن خرق هذا الشرط؛(العلم بمحتوى الخطاب من جهته)،أن تفقد تلك الآية معناها المطابقي،فينشأ لها بقوة الاستعمال معنى

1348 انظر أبا الحسين البصري ، المعتمد في أصول الفقه ، ج 1 ، ص 49

لزومي مقصود يسهم في تحديده أمران؛ أحدهما القيد المخروق، والآخر صنف العلاقة الرابطة بين «الجملتين التوأم»[349]. بخرق قيد من اقتضاء الأمر تكون الآيـــة (82ب) قد فقدت غرض الأمر المنعكس في صيغة (افعل) من بنيتها القولية، وعندئذ تخرج من فعل طلبي إلى فعل خبري؛ يستفاد من بنية «الجملة الوسطى»؛ وهي (تأكلون مما رزقكم الله). وإذا جعلنا محتوى هذه الجملة أحد طرفي علاقة الكل بجزئه كان طرفها الثاني «الجملة النهائية»: (يمن الله عليكم بإحسانه إليكم).

من هذا التحليل لكيفية الانتقال عن جملة الانطلاق إلى توأمها جملة الانتهاء نخلص إلى إثبات الفرضية المراسية (83) التالية.

(83) إذا انخرم قيد من القيود التي تشكل اقتضاء فعل لغوي فقدت عبارته معناها المطابقي، وتكوّن لها معنى لزومي يسهم في إقامة بنيته القولية القيدُ المخروم وعلاقةُ اللزوم.

وبعرض الآية (82ج) على هذه الفرضية سينكشف عدم خضوعها لقيد «أن يكون المخاطب متمكناً من الفعل قادراً على إنجازه»، وهو ما يجعلها تفقد غرض الأمر معناها المطابقي، فتخرج إلى فعل خبري مستفاد من الجملة الوسطى مثل (لا تأتون بسورة من مثله). بجعل هذه الجملة طرفاً في علاقة المسبب بسببه نحصل على الجملة النهائية (إنكم عاجزون على الإتيان بمثل شيء من القرآن).

تبيّن مما سبق أن الانتقال من جملة إلى تَوْأمها يمر عبر مراحل مقيدة بشروط. وأن هذا الانتقال يفتقر في البدء إلى إطلاق. كل ذلك نورده ملخصاً في الخطوات التالية.

---

349) الجملتان التوأم عبارة عن اقتران جملتين ناتج عن دلالة جملة المنطوق، بفعل الوضع، على معنى مطابقي يمثل المعنى اللزومي المستفاد من جملة المقصد، فتكون هذه بذلك. وقد تناول الدكتور أحمد المتوكل هاتين الجملتين بمصطلحي البنية التحتية والبنية التأويلية. للتوسع في الموضوع ينظر كتابه قضايا اللغة العربية 1، ص 164.

(أ) للجملة اقتضاء [350] يتشكل من شروط عامة متشعبة إلى قيود فرعية. بتوافر هذه الشروط المنعكس بعضها على بنية الجملة تدل هذه الأخيرة بفعل الوضع على معناها المطابقي. وقد تبيّن أن كل ما يدخل في تشكيل اقتضاء جملة فهو ذو طبيعة تداولية. وعليه يتعين القول إن الاقتضاء من التداول .

(ب) كل خرق في شبكة القيود المكونة لاقتضاء جملة فإنه يسبب لها في آن واحد أن تفقد معناها المطابقي الذي تدل عليه بفعل الوضع، وأن ينشأ لها، بقوة الاستعمال، معنى لزومي مقصودٌ يسهم القيد المخروق في تعيين الجملة الوسطى .

(ج) بجعل الجملة الوسطى طرفاً لإحدى علاقات اللزوم المناسبة يتأتى عندئذ التنبؤ بالطرف الثاني المتمثل في جملة الانتهاء الدالة، بفعل الوضع، على معنى مطابقي هو نفسه المعنى اللزومي لتَوْأمها جملة الانطلاق. بغير هذا الربط الذي يحصل بإحدى علاقات اللزوم يتعذر وصل استعمال الجملة بوضعها. وإذا سلمنا بأن ما له دخل في الاستعمال منتم إلى التداول وجب انضمام علاقات اللزوم إلى شروط الاقتضاء وعلاقات التخاطب ليتشكل من كل ذلك مبدأ التداول ، وقد ارتبطت به قوالب النحو ارتباطها بمبدأ الدلالة، كما سيتضح في الفصل الآتي .

نخلص مما سبق إلى ثبوت محتوى تداولي يتكون من أصول تداولية يظهر أثر عملها في بناء الجملة على وجه بعينه دون غيره، ومن شروط الاقتضاء وعلاقات اللزوم الضروريين، بهذا التوالي، لوضع اللغة واستعمالها. ومن المحتوى

350) ما أوردناه تحت الاقتضاء سبق أن وصفه أكثر من لغوي قديم وحديث . وفي هذا الباب نحيل على المكتوب في مباحث الطلب لدى كل من السكاكي ، مفتاح العلوم ، والدكتور أحمد الإدريسي ، لسانيات السكاكي وتداوليات الخطاب ، والدكتور أحمد المتوكل ، تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي في مبحث أعمال اللغة ، ص 174 وما بعدها ، وانظر أيضاً كتابه آفاق جديدة ، ص36 .

المذكور يتشكل مبدأ تداولي يتخذ موقعه بإزاء المبدأ الدلالي، ويجمع ما وزعته نظرية النحو الوظيفي على قالبين؛ أحدهما منطقي مستقل عن النحو، والآخر تداولي، وهو فرع من القالب النحوي .

2.3.7 قوالب تركيبية اصطناعية

يُفترض في كل قالب، مما يتفرع إليه نموذج، أن يشكل نموذجاً فرعياً إما لفص لغوي، كما هو الحال في مبحث تفريع الفصوص وبناء القوالب(1.7 ج2)؛ وإما لملكة من ملكات القدرة التواصلية كما جاء في المبحث (1.3.7 ج 2) المخصص لملكات القدرة وقوالب النموذج .والقالب في مثل هاتين الوضعيتين يكون طبيعياً، لأن موضوعاً معيناً استوجبه. وهكذا حصلنا مثلاً على المعجم الفص والقالب في نظرية الأنحاء النمطية ،وعلى المنطق الملكة والقالب؛ في نظرية النحو الوظيفي .

يترتب عن المثبت في الفقرة أعلاه أن نضفي الطابع الاصطناعي على كل قالب متميز بضرب من المهام يضطلع بها داخل الفص الواحد . من جملة ما يكشف عن الاصطناعية في تصور للقالبية نشو ظاهرة التداخل القالبي، وانتفاء الحدود الفارقة بوضوح بين موضوع قالب بعينه وموضوع غيره .

اصطناع القوالب من مخلفات التوجه الاصطلاحي في النظرية اللسانية الكلية، وأحد مميزات النحو التوليدي التحويلي . من مظاهره أن تتضافر على قاعدة تركيبية شروط . كل شرط من تلك الشروط ينتمي إلى قالب بعينه . خذ مثالاً على ذلك قاعدة تحريك الألف المقيدة بثلاثة شروط ؛ أحدها ينتمي إلى القالب العاملي ، وهو كون الأطياف معمولة، والثاني ينتمي إلى القالب المحوري ويفيد أن سابق الطيف لا يكون في موقع محوري ، والثالث ينتمي إلى قالب الحواجز مفاده أن علاقة السابق بطيفه خاضعٌ للتحتية [351] .

351)للوقوف على تفاصيل ما ذُكر انظر شومسكي، نظرية العمل والربط،ص 24 و235، والنحو الجديد،ص 80

ومن مظاهر عدم وضوح الحدود بين قوالب النحو التوليدي التحويلي أن مفهوماً بعينه كالرياسة [352] أو العمل يؤدي دوراً مركزياً في أغلب القوالب أو الأنظار المســرودة في الطرة [353] أسفله. فضلاً عن ذلك أن عدد هذه القوالب يزيد وينقص من كتاب إلى آخر.

القوالب المذكورة يحصل لها التشابك الموصوف في الفقرة السابقة من جراء تقاسمها نسقاً واحداً من المبادئ المقيدة لصنف واحد من القواعد النحوية؛ أي قواعد التركيب. اشتراك القوالب المتعددة في التمثيل لمحتوى واحد يلزم عنه أن تتواطأ القوالب وأن يُشكل كل منها نسقاً من المبادئ فرعياً، وأن يتولى بمحتواه تقييد ضرب من قواعد التركيب. ومثل هذا النموذج يركز على التركيب دون غيره من القوالب؛ كالقالب النصغي والقالب التشقيقي ونحوهما. وكل قالب يتولى بمبادئه تقييد قواعد تركيبية محددة، كما سيتضح من خلال تناولنا ولو لبعض من تلك القوالب فيما يأتي من المباحث.

1.2.3.7 نظرية س.

كلمة النظرية في هذا الاستعمال ونحوه؛ (النظرية المحورية، والنظرية العاملية، ونظرية الأحوال، ونظرية الربط، ونظرية الحواجز، ونظرية المراقبة)، لا تتجاوز معنى الفكرة المؤسسة لما ينبغي القيام به في باب بعينه. ولبعد استعمالها هنا عن النظرية بمعناها العُلومي في مثل نظرية النحو التوليدي،

352) تتعرف على دور الرياسة c.commande: في مختلف القوالب انظر شومسكي: نظرية العمل والربط، ص73

353) عدد القوالب أو الأنظار متفاوت في أعمال شومسكي في نظرية العمل والربط سرد منها ستاً في أكثر من موضع، وهي: قالب الحواجز théorie des bornes، والقالب العاملي théorie du gouvernement، والقالب المحوري théorie Θ، وقالب الربط théorie du liage، وقالب الأحوال théorie du cas، وقالب المراقبة théorie du contrôle. انظر ص 24 و 236 من الكتاب المذكور. وفي غيره عندما سرد هذه القوالب يذكر نظرية س: théorie x-barre في المقدمة. انظر مثلاً النحو الجديد، ص 82، وبعض مفاهيم ونتائج نظرية العمل والربط، ص 6

some concepts and consequences of the théory of government and binding.

ونظرية النحو الوظيفي، فإن المفهوم من نظرية سَ ونحوها من الأنظار قريب من معنى القالب باعتباره نسقاً فرعياً من المبادئ المقيدة لقواعد متجانسة .

أصول القالب سين سطر أرساها شومسكي في مقاله « ملاحظات حول التسمية »[354]، حيث شرع في تعديل قواعد المكون المقولي، وخاصة قواعد إدماج المقولات المعجمية، كمقولة الاسم (**س**) ومقولة الفعل(**ف**) ومقولة الصفة (**ص**) ومقولة الحرف (**ح**) .هذه المقولات أصبح التمثيل لها في هذا القالب بواسطة المتغير **س** .

توخى شومسكي من وراء وضع نظرية سين سطر إيجاد نسق قاعدي يُخوِّل للنحو الكلي أن يُصوِّر بوراسم بنيوية، وأن يوفر الانتظام البنيوي لمختلف المقولات الكبرى . كما تشكف عن ذلك قاعدة سَ الأساس المعبر عنها بالصيغة (84) التالية .

(84) (أ) **سً** ——> ... **سَ** ...

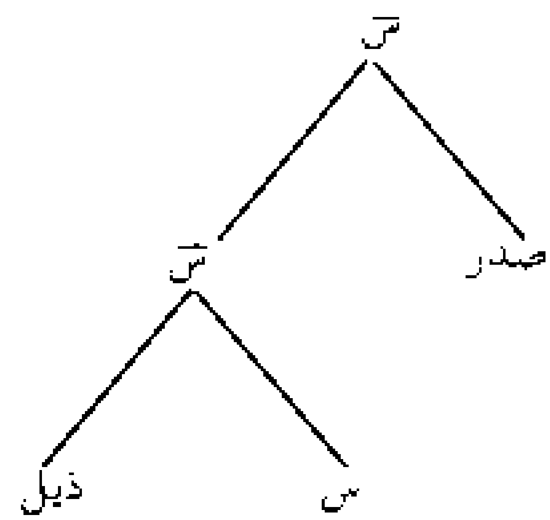
(ب) **سَ** ——> ... **س** ...

صياغة القاعدة (84) تُصوِّر سُلَّمِيةً ذات مستويات ثلاثة .مستوى السلمية س المشمول بالمستوى سَ المتفرع بدوره عن المستوى **سً**. والمتغير س في الفرع(ب) من القاعدة (84) قابل لأن يُعوَّض بإحدى المقولات المعجمية؛ الاسم(**س**)أو الفعل(ف) أو الصفة(ص)أو الحرف(ح) . وباستلام س لقيمته يكون المتغير **سً**، في الفرع (أ) من القاعدة (84)، قد تلقى أحد المركبات؛ المركب الاسمي(مس) أو المركب الفعلي (مف) أو المركب الوصفي (مص) أو المركب الحرفي (مح) .

المتغير **سً** مجال يمثل أقصى إسقاط بالنسبة إلى الرأس س المذيل بقسيمه الذي تتفرع إليه المقولة سَ . كما توضح ذلك الشجرة (85)الموالية .

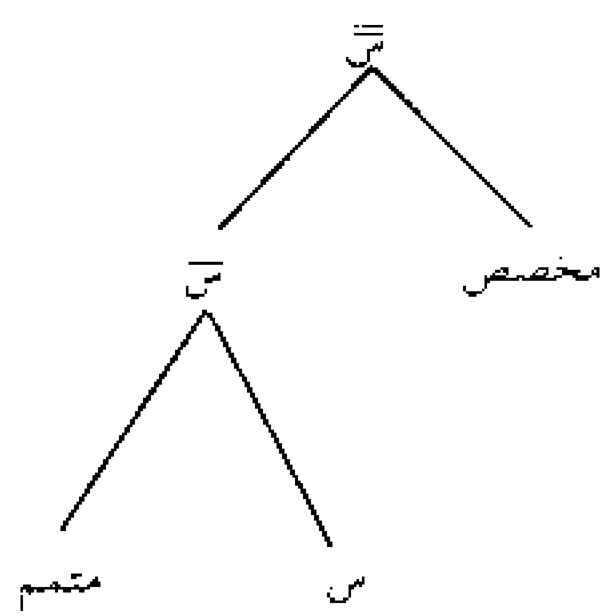
354) انظر شومسكي ، قضايا الدلالة ص73 . chomsky , questions de semantiqu

(85)

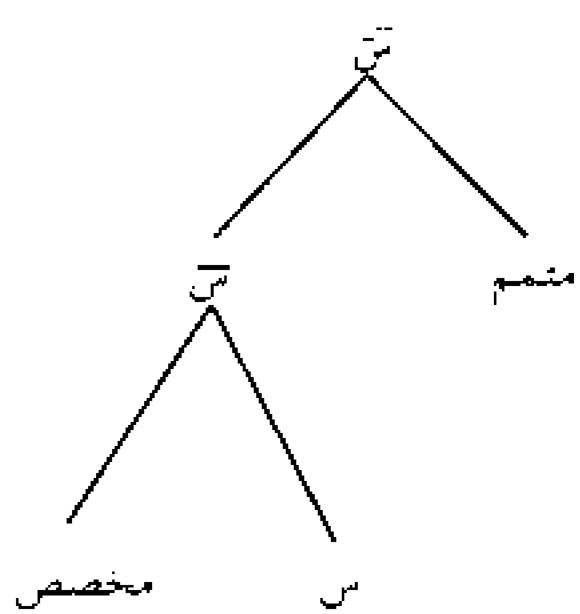


واللغات البشرية ، بالنظر ما تجعله في الصدر أو الذيل متغايرة إلا أنها لا تخرج عن نمطين؛ لغات تجعل في الصدر نسقاً من المخصصات للمقولة س، وتجعل في الذيل نسقاً من المتممات للمقولة س. ولغات أخرى تعكس ما سبق. كما توضح المقارنة بين التشجيرين (86) و (87) المواليين .

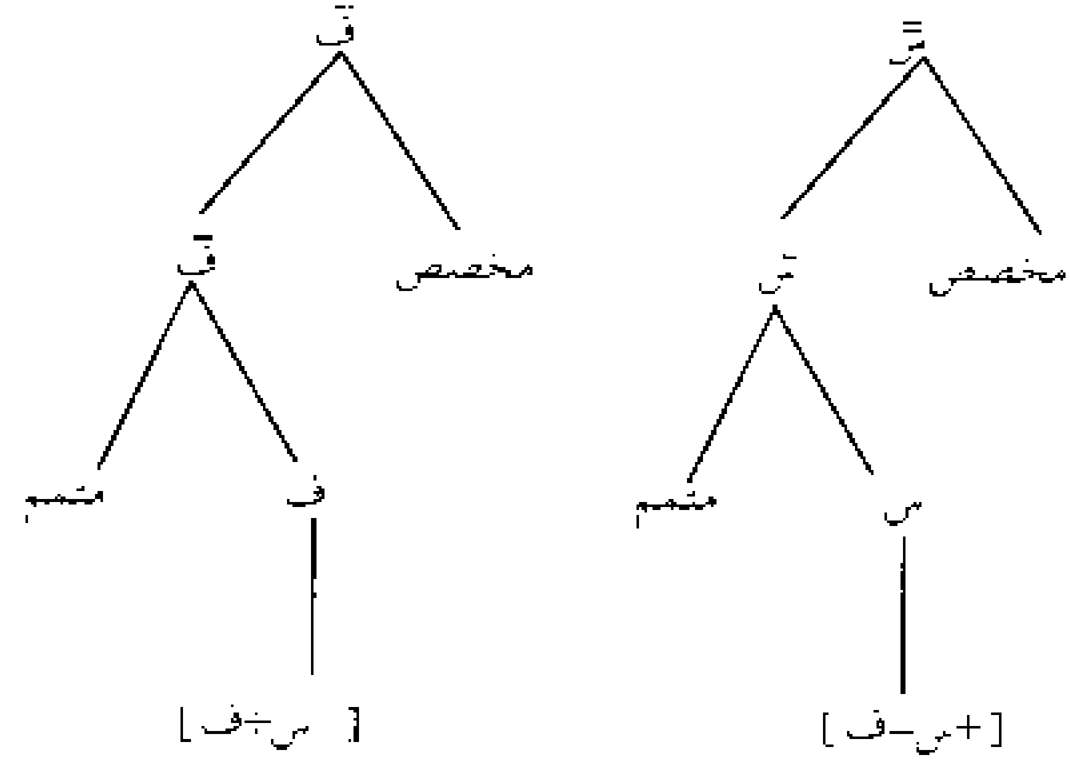
(86)



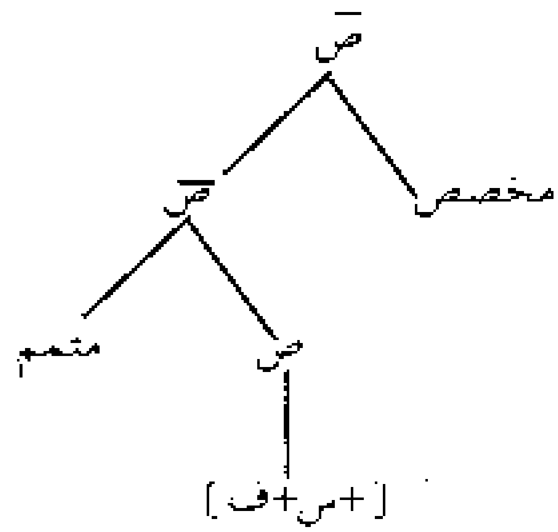
(87)



لكن شومسكي يفترض أن جميع اللغات تشترك أولاً في توفرها على المركبات التقليدية : مس، مف، مص، مح . وثانياً في أن تحليل أيٍ من هذه المركبات يتم عبر مستويات . أولاً تحليل سً الذي عوض المركب الاسمي مس إلى رأس سَ وإلى مخصص ممكن. ثانياً تحليل سَ إلى الرأس س الذي يعلو مباشرة مقولةً معجميةً، وإلى متمم ممكن. وأخيراً س بوصفه تمثيلاً للمقولة المعجمية الاسم تكون له هذه الخصائص [+س−ف]. كما يُحلل ف المعوَض للمركب الفعلي (مف) إلى فَ ومخصص، وفَ ينحل بدوره إلى ف ومتمم. وأخيراً ف الممثل لمقولة الفعل المعجمية له الخصائص [− س+ف] عن تينكم المقولتين؛ سً ، فً يعبر بالتشجيرين .



ويستمر تحليل سائر المركبات بالطريقة ذاتها ، حيث يتحول المركب الوصفي (مص) إلى صً الذي يشمل مخصصاً فضلاً عن صَ المفكك إلى متمم و (ص) الذي يعلو مقولة معجمية متميزة بالخصائص[+س−ف]. وهو ما يعبر عنه بالتشجير الموالي .



وعملاً بمنطق هذه المنهجية في التحليل يكون المركب الحرفي (مح) المحوَّل إلى ح̿ مؤلفاً من مخصص ممكن ومن ح̄ الذي يضم متمماً بالإضافة إلى ح الذي يعلو مقولة معجمية تتميز بالخصائص [-س-ف].

وإذا وقفنا عند هذا الطور من عرض نظرية س̄، ولم نلتفت إلى ما لحقها من التوسيع لتشمل مقولات غير معجمية [355]، فسيظهر جلياً أن أساس هذا القالب يتشكل من المقولات المعجمية، وأن مجاله منحصر في قواعد المكون المقولي. واستناداً الطابع الاصطلاحي المميز للمتوجه الكلي في البحث اللساني فإن قالب سين سطر يضفي على المقولات س̄،ف̄،ص̄ ،بنية عميقة واحدة. لأن« الصفات تكاد تقبل كل البنيات المتممة التي تكون للأفعال والأسماء[356]... .علماً أن للتراكيب الفعلية في السطح مظهراً مغايراً لصور التراكيب الاسمية والوصفية»[357] .ولبيان مدى ترابط القوالب التي اصطنعها شومسكي لتركيب تراه يتحدث عن مقولات نظرية س̄ برواسم القالبين العاملي والإعرابي، كما يتضح من المبحث الموالي.

---

355) انظر شومسكي ، حواجز، ص87 . chomsky , barriers

356)يستعمل شومسكي في نظرية س̄ الاسم والتراكيب الاسمية وهو يريد ما يعرف في نحو العربية بالمصدر ، والإضافة اللفظية كما في مثل (قطف الفواكه) ، و (نشرالحب) ، و (تعاون الخطيبين) .

357) شومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص91،92 .

2.2.3.7 نظرية العمل .

ما تحدثت عنه نظرية **س** برواسمها الخاصة بها ؛ من قبيل رأس المركب ومخصص الرأس ومتممه سيتحول في القالب العاملي إلى علاقة بنيوية تقوم بين عامل يجلب بشروط عوارض وبين قابل يتلقى تلك العوارض .وقبل الشروع في تقديم محتوى القالب العاملي قد يحسن البدء بتسجيل ملحوظة تعن للقارئ المتتبع لأيٍّ من هذه الأنظار في أعمال شومسكي . وهي أن أغلب هذه القوالب تتقلص إلى مستوى المفهوم المتواجد في قوالب أخرى .وبذلك يصرح شومسكي نفسه في أكثر من موضع .منها قوله : « مفهوم العمل يضطلع، داخل النسق كله، بدور مركزي موحّد . إذ على أساس العلاقة العاملية يتم إسناد الأدوار المحورية والأحوال الإعرابية »[358] . ومثل هذه العبارة تدعم ما سبق أن قلناه في مسألة اصطناع القوالب الجزئية الكثيرة داخل قالب طبيعي واحد .

أما ترابط هذه الأنظار أو القوالب الجزئية فإن له أكثر من مظهر، إذ تلتف جميعاً حول فص التركيب . يكفي في هذا المبحث استحضار تصور شومسكي للعاملية لنجدها قائمة على علاقة بنيوية تتحقق بين رأس المركب ومتمماته المتعلقة بـه وهكذا يتحول القالب **س** إلى أساس للعاملية المؤسّسة بدورها لقالب الإعراب والقالب المحوري ونحوهما . والذي يعنينا الآن عدم إغفال ربط محتوى العاملية بنتائج القالب **س** . ولنرصد هذا الترابط القالبي خلال تقديم محتويات القوالب ومجالات عملها .

تجوهر العمل مرهون بتوافر شروط . فلا قوام لهذا المفهوم إذا انتفى بعضها، تلك الشروط حصرها شومسكي في ثلاثة أضرب [359] وهي :

---

358) شومسكي : النحو الجديد ، ص83؛ انظر أيضاً المبحث المخصص لمفهوم العمل في 276 من كتابه نظرية العمل والربط .

359) انظر شومسكي : نظرية العمل والربط ، ص278 .

(i) شرط يتعلق باختيار فئة المقولات العاملة .

(ii) شرط يرتبط بتعيين الحدود القابلة .

(iii) شرط بنيوي يخص علاقة العمل ذاتها .

وقد سها شومسكي فغفل عن ذكر شرط رابع في مستوى الشروط الثلاثة المسرودة. بل لا يستقيم نسق تلك الشروط بغير شرط الأثر الذي نبه عليه نحاة العربية قديماً[360] . والذي يمكن صوغه كما يلي .

(iv)شرط يخص ضرب الأثر الذي يخلفه عامل بعينه ويستلمه قابل دون غيره

قد لا يختلف لغويان في جعل الشروط المسرودة أساساً تقوم عليه العاملية، لكن عند التطبيق تقل حظوظ الاتفاق، خصوصاً إذا دخل الاختيار في تعيين العامل، كما ينص عليه الشرط الأول. ويزداد الوضع تعقيداً حين يكون اختيار العامل مؤطراً باختيار نحو مركبي؛(الشرط الثالث) بدل غيره المؤلفي الممكن. وبإدخال اعتبارات أخرى، عند اختيار العامل، تخص قوالب الربط والحواجز وإسناد العوارض فإن العامل، في النحو التوليدي، سيعتاص على التحديد، فلم تسلم الصيغ المصورة لهذا المفهوم من المراجعة المتكررة[361] . منشأ هذا الخلل يمكن حصره في :1) سريان فرضية في تصور شومسكي للعاملية تفيد أن المقولات العاملة دامج بعضها في بعض .و2) استعمالات خاصة لمفاهيم لا تقبل التعديلات الدلالية التي يدخلها شومسكي على معانيها. الصيغ المعبرة عن مفهوم العامل ترتكز على مفاهيم فرعية رئيسية، كاحتواء مقولة لغيرها والإشراف المباشر لمقولة على أخرى . ومع مركزية الاحتواء والإشراف في تشكيل عاملية شومسكي فإنه لم يتردد في التنبيه إلى أنه ليس من الضروري التقيد بالمعنى الحرفي لكلا المصطلحين[362] .

---

360) راجع السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 76

361) للتأكد من ثبات هذا الخلل يكفي أن نرجع إلى المبحث الخاص بالعامل في شومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 276

362) انظر الهامشين 11 و 33 تباعاً في ص 377 و 380 من نظرية العمل والربط لشومسكي .

عما ذكرنا في الفقرة السابقة، وهو قليل من كثير تتولد ظاهرة الإرجاء المتسلسل وانتشارها في أعمال شومسكي. ولذلك قلما تظفر منه بنتيجة غير مولّدة لمشاكل جديدة، بل لا نطمع حتى في الاطمئنان إلى استعمال أكثر نتائجه في إقامة قاعدة أو وصف بنية.

من مظاهر الإرجاء المتسلسل أن تجد شومسكي يخص مفهوم العامل بمبحث يختمه بمثل قوله: «هنالك في مبحث قادم سأفحص تعديلات أخرى ممكنة لمفهوم العامل... ونتبنى حالياً تصوراً للعامل متميزاً بخاصية تعم ما ناقشنا من التغيرات المختلفة». وعند حلول المبحث الموعود مثقلاً بإفتراضات أخرى لا يتردد في إنهائه بما يفيد قوله: «كان هدفي محصوراً في ذكر عدد من الإمكانات التي كان بالإمكان فحصها من قبل»[363].

بجانب ما ذكرنا من عوائق إقامة عاملية واضحة الأساس والمحتوى هناك خصائص ثابتة تنبثق من الشرط(أأ)الذي يخص العلاقة العاملية ذاتها. والشرط البنيوي المذكور يناسب اللغات التركيبية الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة دون غيرها. وعليه فإن شرط العلاقة العاملية ليس شيئاً آخر غير علاقة الجوار القائمة بين مواقع وظيفية تنعكس في الانتظام البنيوي لمختلف المقولات الكبرى.

الشرط البنيوي المشخص بعلاقة الجوار يمكن التعبير عنه برواسم نظرية سَ وعندئذ سيتبيّن العامل من القابل كما ينص عليه الشرطان(أ) و(أأ) المذكوران سابقاً. فنعُدُّ الرأس المعجمي عاملاً في متمماته داخل المركب الذي تكون فيه تلك المقولة المعجمية رأساً. إذن،العوامل مقولات في مصاف الصفر إذ تكون لها الصيغة س داخل نسق القالب سَ، حيث(س=[± س، ± ف]). هذه العوامل تصدق على المقولات المعجمية؛ كالاسم (س) والفعل (ف) والحرف (ح) والصفة (ص)، وعلى ما يحلق بها مما فيه خصائصها كالمقولات النحوية مثل

---

(363) قارن بين المبحث 1.2.3 ص 276 ؛ والمبحث 3.5 ص 497 .

الصرفة إذا كانت طبق الموافق للضمير ضم وبالتالي لمقولة الاسم(س)[364] ولن نتعرض هنا للمشاكل المرتبطة بما يرأس طبق وفيما يعمل. وبتحليل التراكيب (88) الآتية نوضح بالأمثلة المقولة الرأس العاملة في متمماتها، والإسقاط الأقصى المنتصب حاجزاً.

(88) (أ) صَعِدَ إلى الجبل؛ [مف ف [مح ح مس]].

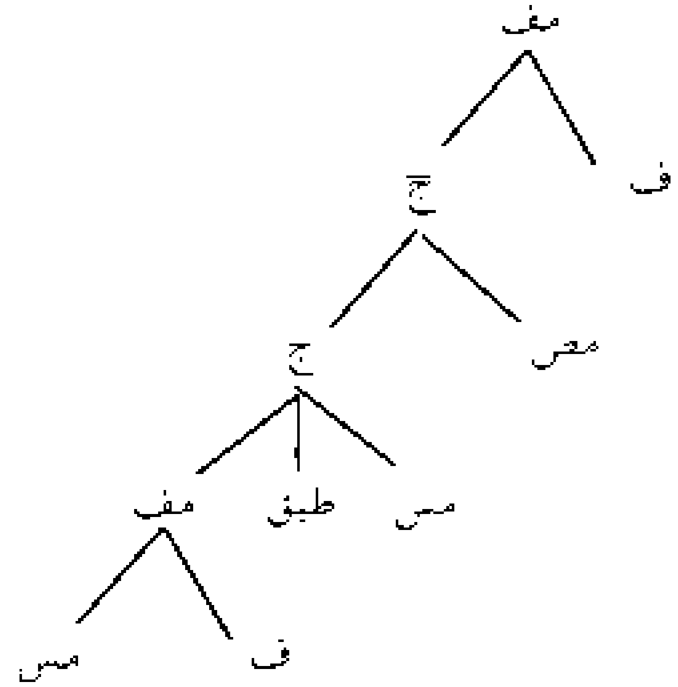
(أأ) أُعطي خالد الكتاب؛ [مف ف مس (مسَ)]

(أأأ) تأكد أن الغيث يجلب الخير؛[مف ف[جَ مص[ج مس صرف مف]]].

في مثل التركيب(أ) يكون الفعل (صعد) عاملاً في المركب الحرفي (إلى الجبل) لا في المركب الاسمي (الجبل)؛ لأنه معمول بالحرف (إلى). وبذلك يشكل المركب الحرفي أقصى إسقاط، إذ يحجز الفعل ويمنعه من العمل في المركب الاسمي (الجبل). وبخلافه الفعل (أعطي) في مثل التركيب (أأ). إذ يشكل رأساً عاملاً في متمميه. باعتبار المركب الاسمي (خالد) لا يمنعه من العمل فيما بعده. لأنه ليس حاجزاً ولا أقصى إسقاط. وفي مثل التركيب (أأأ) لا يعمل الفعل (تأكد) في أي من المركبات الاسمية الواردة فيه لانتصاب حواجز تمنعه. منها المصدري (أن) رأس ج، فالصرفة طبق العاملة في المركب الاسمي (الغيث). وللزيادة في التوضيح نحوّل الأقواس المعبرة عن التركيب (أأ) إلى عبارة شجرية.

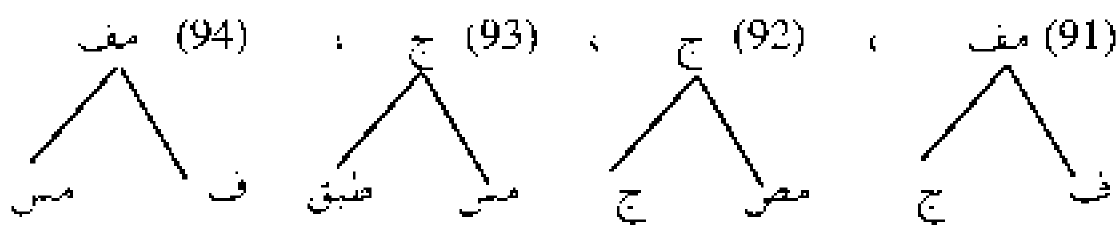
364) راجع شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 279.

(89)



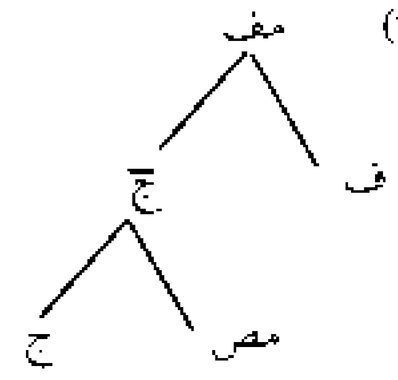
التعبير الشجري يكشف أولاً عن كون العامل يعمل في مقولة تقاسمه نفس العجرة. والعوامل التي تقاسم متمماتها نفس العجرة في (89) هي: ف[ج̄ . . .] في (91)، ومص[ج . . .] في (92)، و[مس] طبق في (93) وف[مس] في (94).

(91) ، (92) ، (93) ؛ (94)



والملاحظ أن اتجاه العامل في (91، 92، 94) من اليمين نحو اليسار، وهو يعكس ذلك في (93) حيث يعمل طبق في مس. والأمر الثاني هو أن كل عامل يعمل في مقولة من مستواه، فلا يعمل في مقولة تعلوه أو تسفله. إذن، كل عجرة فهي حاجز يمنع قسيمها من العمل فيما تفرعت إليه. وعليه ستكون العجرة ج في (95) حاجزاً يمنع قسيمها ف من العمل في صد، ج فرعي ج̄.

(95)



وهكذا تعتبر العجرة (ج) في (95) أقصى إسقاط؛ وهو حاجز للعمل على الإطلاق. ومثل جَ ما تفرع مقولياً من الإسقاطات الأقاصي التالية : (مس ، مص، مح ، مف). ولعل ما أوردناه إلى الآن حول نظرية العمل كاف لبيان أن من أهم مهام هذا القالب انتقاء المقولات العاملة بالجعل ، وتحديد موقعها في بنية علاقة العمل، وتقييدها بالحواجز أو الإسقاطات الأقاصي إرضاء لمبدأ الجوار. وإذا قارنا ما أسندناه هنا إلى شومسكي بما أوردناه، في المبحث (4.5.3، ج1) وفي غيره حول العوامل تأتى استخلاص نتائج نذكر منها .

1) عواملنا عبارة عن علاقات دلالية وتركيبية وتداولية ووسائط لغوية[365]. إلى جانب هذه العوامل العلاقات والوسائط توجد نواسخ العمل؛ وهي مقولات معجمية خاصة. وسائر المتبقي من المقولات المعجمية فلا يعتبر في العمل إلا من حيث هو طرف في العلاقة العاملة. أما عوامل شومسكي فقد حصرها في المقولات المعجمية والنحوية، بشرط أن توجد رأساً يشكل مع متمماته مركباً. والعامل بهذا المعنى قسم منه متضمن في ضرب ناسخ العمل في مقترحنا .

365) عد إلى المبحث 4.5.3 ج 1 من هذا العمل ، وإلى الأوراغي ، تنظيم النحو العربي ، ضمن العدد 4 من مجلة التاريخ العربي ، ص 201 ـ 227 .

2) إنعامل العلاقة والناسخ المقولة يجمعها، بالنسبة إلى النمط التوليفي من اللغات، مبدأُ التجانس المقابلُ لمبدأ الجوار في عاملية شومسكي . بمقتضى هذا المبدأ الأخير تعمل مقولة في مرؤوسها الذي يجاورها ويُكوِّن معها مركباً . ولا يُقبل منها إهمالُ المجاور وتخطيه من أجل العمل في غيره البعيد . وكل هذا يسمح به مبدأ اقتران المتجانس . يدل على ذلك كون النواسخ؛(كان، ليس، كأن، إن)، قد نسخت إعراب الرفع إذ جلبت، بذاك التوالي، فتحة للمركبات؛ (هلالاً ، مانعَه ، نجماً ، شخصاً) في الجمل التالية .

(96) (أ) كان البدرُ هلالاً .

(ب) ليس عطاءُ اليوم مانعَه الغد .

(ج) كأن في الماء نجماً .

(د) إن وراء النافذة شخصاً .

الجمل (96) إذا نظر إليها من عاملية شومسكي يجب أن تكون لاحنة . لأن النواسخ الواردة في صدورها قد تخطت ما يليها [366] وأصبحت تعمل عن بعد في مركبات لا تجاورها . وتستقيم هذه الجمل بافتراض أن لها بنية عميقة يتولد فيها الناسخ رأساً للمركب المنسوخ إعرابُه ، ويكون هذا الافتراض إرضاءً للنظرية لا غير .

(3) لو قرن شومسكي كل العوامل بما تخلفه من الآثار في القوابل لصار بوسعه إغناء نظرية العمل بتضمينها قالبي إسناد الأحوال والأدوار . وعملاً بالشرط(٤٧) المذكور سابقاً ضمن الشروط المكونة لمفهوم العاملية تأتى لنا فيما

366) انتنا للناسخ في موضع آخر الخصائص التالية : إنه مقولة معجمية لا تدخل لتركيب الإسناد وإنما تلحق الجملة فتنسخ إعراب أحد مكونيها .لذا فإن الناسخ لا يعمل مباشرة إلا في مركب واحد . أما المركب الآخر فيبقى محتفظاً بإعرابه الأصلي . لمزيد من التفصيل انظر محمد الأوراغي ، إعراب الناسخ الحرفي ، ضمن مجلة كلية الآداب : عدد 19 ، ص31 65 .

تقدم من المباحث؛(4.5.3)، إناطة الأحوال التركيبية؛من رفع ونصب بالعلاقات التركيبية كالإسناد والإفضال. كما علقنا الوظيفتين النحويتين؛ الفاعلية والمفعولية بالعلاقاتين الدلاليتين السببية والعلية. وبذلك تمكنا من الاستغناء عن إضافة أي مفهوم يزيد من تعقيد النموذج. إذن من شأن ربط العارض المعيّن بالعامل المخصوص أن يبسط النحو ويخففه من كثرة القوالب المصطنعة .

3.2.3.7 نظرية الأحوال[367] ونظرية الادوار .

الخصائص الفارقة بين هذين القالبين لا ترقى إلى درجة الخصائص الجامعة بينهما. إذ كلاهما يقوم على مبدأ يكاد يكون واحداً فيهما [368]، ويضطلع بهما إسناد العوارض. ويختلفان من جهة إسناد الأول للأحوال والثاني للأدوار. وبما أن لغة الانطلاق لدى شومسكي من النمط التركيبي فلا شيء يحمله على التفكير في إقامة قالب إعرابي يتولى إسناد العلامات الحسية المعربة عن المجرد من الأحوال والأدوار . وسوف نركز خلال تقديمنا لهذين القالبين على مواطن التقائهما مع استجلاء ما يخص كل واحد .

لنظريتي الأحوال والأدوار أساس واحد ترتكزان عليه. إلا أن هذا الأساس يكون له في القالب الأول اسم مصفاة الحالة ؛ وهو مبدأ يقضي بحالة لكل مركب اسمي ذي محتوى نصتي، كما يكون له في القالب الثاني اسم عيار الأدوار؛ وهذا مبدأ أيضاً ، مفاده كون الموضوع الواحد لا يحتمل غير دور محوري واحد، ولا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد .

367) نظرية الأحوال أنسب للمفهوم مما يستعمل له شومسكي case theory . لأن هذه غير نظرية الإعراب ؛ خلافاً لما ترجمه الدكتور عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي ، ص 26 . فالحالة عارض مجرد ، والإعراب علامة عليه . وهما كالرفع ، بوصفه حالة يتولى إسنادها قالب الأحوال ، والضمة بوصفها علامة حسية يسندها قالب الإعراب إلى عنصر استلم حالة الرفع . وبين ذينكم القالبين فرق لا يجوز الخلط بينهما .

368) صرح شومسكي بوحدة المبدأين إذ قال ما يفيد : يمكن تقليص مصفاة الحالة إلى عيار الأدوار . انظر التركيب الجديد، ص82 . أو بعض مفاهيم ونتائج نظرية العمل والربط ، ص 6 .

اتحاد هذين القالبين، من حيث الأساس المتشكل في مصفاة الحالة وعيار الدور، سيوحد مهامهما المحددة في إسناد العوارض، ويجبرهما على الاشتغال في إطار نظرية العمل المعروضة في المبحث السابق. وعليه فإن كلا القالبين يشترك في إضفاء عارض خاص به على مقولة قابلة لأن تصطبغ بما خلع عليها القالبُ الذي باشرها. وهما إذن، يتعاونان على تلوين مقولات بخصائص محورية وحالية. ويهيئان معاً شخصية متميزة لكل مقولة تقبل العوارض، كالأحوال المجردة والأدوار المحورية.

ولا يكون بمقدور قالبي الأحوال والأدوار أن يباشرا مهام إعداد شخصية فارقة لكل مقولة قابلة بغير استرفاد العون من نظرية العمل، أو انتظامهما كنباً داخلياً كما أسلفنا. وإذا حصل تأتى لهما استثمار العلاقة العاملية المحددة بنيوياً في نظرية العمل واستعمالها لانتقاء ما يصلح من العوامل لكلا القالبين.

وإذا تركنا الحديث عن أوجه ائتلاف قالبي الأحوال والأدوار، وسعينا إلى الكشف عن خصائصهما الفارقة فإن المطاف سينتهي بنا إلى إمكان إرجاع تمايزهما إلى الجهتين التاليتين.

1) من جهة نوع العوارض التي يتكفل كل قالب بإسنادها. قالب الأحوال وُكِّل بإعداد حالة نعتها شومسكي بكونها مجردة. وإذا فهمنا من المجرد ما لا يقترن بكيان ما علمنا أن الحالة لا تحيل على خاصية بنيوية، ومن ثمة ليس لها أي دور في الوصف البنيوي، ولا تسهم بأي شيء في بلورة الدور المحوري المحدد جزئياً بوظائف نحوية ناتجة عن علاقات نحوية [369]. اجتماع هذه الدلائل يشير إلى اصطناع قالب الأحوال لإيجاد مفهوم تعلق به رواسم رائجة بين اللسانيين، ولكن بعد أن أفرغها شومسكي من محتوياتها السابقة، فصارت في نحوه أسماء لا طائل تحتها. نخلص إلى ضرورة إلغاء قالب الأحوال؛ لأنه يثقل

(369) انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 81، وص 290 حيث يصرح بعدم الربط المباشر بين الأدوار والأحوال.

النحو، ويعقد الوصف من جراء ما سيتلقاه مركبٌ اسمي من وظيفة نحوية كالسوج ،وحالة كالنومية، ودور محوري كالمنفذ[370] . أما قالب الأدوار فيتولى إسناد أدوار محورية؛ تحيل على خصائص دلالية يمكن تحديدها، فكان لها دور مهم في الوصف الدلالي. لكن كل ذلك لا يخول لها أن تنفرد بقالب. لأن إسناد الدور المحوري لا يحتاج لأكثر من علاقة عاملية .

2) من جهة عوامل الأحوال والأدوار وقوابلها. سبق في المبحث (5.5.3 ج1) أن ربطنا الأحوال الثلاثة؛ النُّومية، والبَوْجية، والبَوْنية بعواملها الثلاثة المسرودة تباعاً ؛ المطابقة (طبق)، والفعل المتعدي (فع)، وحرف الإضافة (حض). أما قابل هذه الأحوال فهو كل عنصر ينتمي إلى مقولة الاسم بشرط أن يكون له محتوى نصتي. والظاهر أن افتعال حالة مجردة كالنومية سيقود لا محالة إلى اختلاق أي عامل، كأمارة المطابقة فتكون النتيجة قالباً مصطنعاً. والأدوار المحورية،(كالمنفذ، والمتقبل، والهدف، ونحو ذلك مما يزيد في القائمة أو ينقص منها تبعاً لمفهوم اللسانيين)، يحتاج القالب المكلف بإنشائها إلى العلاقة العاملية المتحولة للمناسبة إلى علاقة محورية. وتقوم تلك العلاقة بين قوابل الأدوار؛ وهي طائفة من العناصر المعجمية المتميزة بكونها محيلة وبحلولها في موقع محوري، يخصها شومسكي باسم الموضوعات[371] ، وبين عوامل تلك الأدوار. وقد لاحظنا فيما سبق أن شومسكي لا يتردد في إناطة دور المنفذ بعاملين؛ أحدهما المركب الفعلي، والآخر أداة خاصة تظهر في تراكيب بعينها كالفاسف. أما دور المتقبل فعامله الفعلُ رأسُ المركب الفعلي. ولسنا في حاجة إلى إعادة أن إسناد الأدوار المحورية عملية تجزأ بالعاملية عن قالب خاص، وأن في ذلك تبسيطاً للنحو وتخفيفاً للوصف .

---

370) ما ذكر أعلاه تعريب لفظي وترجمة كما يلي : سوج : sujet . نومية : nominatif . منفذ : Agent . وللمزيد من التفصيل انظر المبحث (5.5.3 ج1) من هذا العمل .

371) للتوسع في النقطة أعلاه انظر ما أوردناه في الجزء الأول من هذا العمل وما أحيل عليه هناك.

نخلص مما أوردناه في شأن القوالب الأربعة إلى أن للقالبية في نحو شومسكي تصوراً خاصاً ، إذ يكاد القالب يلتقي بالمفهوم من القاعدة الضابطة لما يجب عمله بالنسبة إلى باب بعينه من أبواب التركيب . وبإلقاء نظرة سريعة على ما بقي من مجموع تلك القوالب التي يزيد عددها أو ينقص يتأكد ما لوحظ من انحصار كل قالب في تناوله لمسألة بعينها قد لا تتعدى تركيب الأنجليزية ونحوها من لغات نمطها التي تشاركها نفس الخاصية .

4.2.3.7 نظرية الربط .

تتفق اللغات البشرية كلها في حرصها الشديد على توفير كافة الوسائل اللازمة لرفع الإبهام المتولد عن وجود طائفة خاصة من العناصر المعجمية والنحوية، لا يتحدد معنى الواحد منها إذا لم يوصل بعنصر معجمي من الطائفة الأخرى المتميزة بتمكن كل واحد فيها من معناه . وعن طريق الرابط يتسرب معنى المتمكن إلى الملتبس فيرتفع إبهامه .

البحث في كيفية وصل عنصر مبهم بآخر متمكن، ليصير الأول مثل الثاني حمل شومسكي على وضع قالب خاص بهذه المهمة سماه نظرية الربط . وأول ما يجب أن تهتم به هذه النظرية هو مسألة تمييز مختلف المقولات التي يمكن، بوجه من الوجوه، أن تخضع لشروط الربط، فانتهت إلى ثلاث مقولات مقترنة بأحكامها التالية [372] .

372) المقولات المذكورة أعلاه يسوقها شومسكي حيث يتحدث عن نظرية الربط . كما في ص319 من كتاب نظرية العمل و الربط . وفي النحو الجديد ، ص 174 : سيفضي النظرية إلى المبادئ (أ) ؛ (ب) بإلغاء المبدأ (ج) . وقد استعملنا العوائد ، في مقابل anaphores ، المتفرعة إلى عائد معجمي (each other) وعائد غير معجمي ؛ وهو الطيف trace الذي يخلفه تحريك مركب اسمي . وجعلنا راسمة الأسماء المستقلة بالإحالة مقابل R expression التي تضم أسماء الأعلام (خالد) والأشياء (جبل) والمعاني (عدل) ؛ وبهذه المقولة يلحق المتغيرات les variables التي تضم الأسوار ، وأسماء الاستفهام . أما مقولة المضمر pronominal فتضم الضمير البارز ؛ والمستترPRO ، وعلامات المطابقة ، والأطياف غير الموسومة بالحالة

(أ) العوائد تكون مربوطة داخل مقولتها العاملة .

(ب) المضمرات تكون حرة في مقولتها العاملة .

(ج) الأسماء المستقلة بالإحالة تكون حرة .

وبما أن عرض ما بأيدي اللغويين لا يفيد في تطوير معرفتنا اللغوية والنحوية رأينا أن نستعيض منه ببيان خصوصية هذه النظرية، وعدم مطابقتها لغير الأنجليزية ونحوها من لغات نمطها .

إذا افترضنا أن كل اللغات البشرية تحتوي على عناصر مبهمة ؛ من قبيل الطائفة (أ) التي سماها شومسكي (العوائد)، فإن أول ما يجب أن يُسأل هو ماهي الوسائل البنيوية الممكنة لربط العائد بالسابق .يليه مباشرة في أي اللغات تحققت تلك الإمكانات الربطية .

عند مقارنة الجمل(97) بما قد يرادفها من جمل الفرنسية أو الأنجليزية في الطرة (373) أسفله يُلاحظ أن ربط العائد المعجمي (بعض– ض بعض) يخضع في العربية لشرط مغاير تماماً للشرط الذي يحكم ربط العائد في اللغة الأنجليزية، وهو في الفرنسية مغاير أيضاً .

(97) (أ) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً .

(ب) هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهن بعضاً .

يستخلص من سلامة الجمل(97) و(04) أن اللغات البشرية تتوفر على ثلاثة إمكانات لربط العوائد .وهي الربط الذكري،والربط الإعرابي،والربط التركيبي . وهذه الوسائل متفاوتة من حيث الإتاحة، لذلك قد تجمع لغة بين

373) المقارنة بين التراكيب (04، 1 ، ب ، ج) تكشف عن توفر ا ؟ الفرنسية على وسيلة إعرابية لربط العائد بالسابق المتعبر تبعاً لتغير فعل الجملة الرئيسية . ولانتفاء هذه الوسيلة من الأنجليزية لا تسمح بغير العبارة (ج) وإن تنوعت دلالة فعل الجملة الرئيسية .

(04) (1) ils ont promis à leurs épouses d'aller les uns chez les autres

(ب) ils ont permis à leurs épouses d'aller les unes chez les autres

(ج) they promised to their wives to visit each other .

ربطين أو أكثر. إلا أن هذه الإمكانات الربطية الثلاثة ليست من صنف الوسائط اللغوية التي يقع عليها الاختيار بدءاً، وإنما هي نتائج إمكانات سابقة. كما سيتضح بعد قليل.

(أ) الربط الذكري. تلجأ لغة إلى هذه الوسيلة إذا كان نسقها من الضمائر غنياً، بحيث لا تجد مشكلاً في ربط عائد معجمي بأيٍّ من المركبات الاسمية السابقة، خاصة إذا كانت متباينة صرفاً. كما في الجملتين (97) ونحوهما (98).

(98) (أ) يعتقد الرجال أن النساء يقللن من قدرهم.

(ب) يعتقد الرجال أن النساء يقللن من قدرهن.

إذن، يكفي في الربط الذكري أن يؤتى في الجملة الدامجة بالعائد المعجمي وقد اتصل به ضمير يربطه بأحد المركبات الاسمية السابقة، بغض النظر عن الجملة التي ينتمي إليها وعن موقعه فيها. كما مضى في جمل المجموعتين (97ـ98)، ومن المحتمل أن يتعطل الربط الذكري وفي هذه الحالة تضطر اللغة إلى استعمال وسيلة ربطية أخرى.

(أأ) الربط الإعرابي: تستعمله لغات توفرت فيها علامات يكون إلصاقها بأحد المتحاولين تعييناً للآخر، فيحصل الربط عندئذ بالإعراب، كما في العبارتين (04،أ،ب) في الطرة (374)، حيث يعرب اختلاف أمارة الجنس المتصلة بالعائد المعجمي في الجملتين الدامجتين عن ارتباطه بسروج الجملة الرئيسية في (98أ)، وببروجها في (98ب). إذن، بتغير الخصائص الدلالية للفعل الماثل في الجملة الرئيسية يتغير السابق المعني، وتبعاً لذلك تتغير العلامة الإعرابية التي يجب إلصاقها بالعائد في الجملة الدامجة. ومن أمثلة الربط الإعرابي نسوق من العربية الجملتين (99) الآتيتين.

(99) (أ) خالداً لا يعرف أستاذُه قدرَه.

(ب) خالدٌ لا يعرف أستاذُه قدرَه.

تبعاً لسيبويه [374] يكون المركب الاسمي (خالد) في هاتين الجملتين قد تلقى إعراب ما ارتبط به من المركبات الاسمية المذكورة بعده. فانتصب (خالداً)في(99 أ)بسبب انتصاب(قدرَه) .ودل اتحاد إعرابهما على ترابطهما. وارتفع(خالدٌ) في(99ب) بسبب ارتفاع (أستاذُه)، فقُطعت نسبتُه بالعائد (قدرَه)، وصار أجنبياً عنه كمثل (زيد) في الجملة (خالدٌ لا يعرف أستاذُه زيداً). وفي هذه الحالة لا يجوز النصب في (خالداً) لنسبته إلى المرفوع (أستاذُه) وانتفاء نسبته إلى المنصوب (زيداً).

(ííí) الربط التركيبي؛ تستعمله لغات لا تتوفر على وسيلتي الربط السابقتين؛ كالأنجليزية بدليل أن تركيب هذه اللغة يسمح بالجملة (04.ج) ولا يولد مثلها التي يرتبط فيها العائد بسابق محدد سلفاً. وبتعبير آخر حيث يولد تركيب العربية الجملتين(97)،وكذلك تركيب الفرنسية بصحة الجملتين (04،أ،ب)، لا يسمح تركيب الأنجليزية بغير الجملة (04. ج). وتصير العربية كالأنجليزية حين يتعطل الربط الذكري أو الإعرابي. كما في مثل (100) .

(100) (أ) هم وعدوا أبناءهم بزيارة بعضهم بعضاً .

(ب) يحسب الصغار الكبار يقللون من قدرهم .

العائد (بعضهم بعضاً)، و(من قدرهم) في تينكم العبارتين يحتمل الارتباط بأحد المركبين الاسميين المرفوع أو المنصوب في الجملتين الرئيستين؛(هم وعدوا أبناءهم)، و(يحسب الصغارُ الكبارَ)، ولإزالة هذه العتمة سعى النحو الكلي إلى تحديد مجال العائد، معتمداً الصياغة الصورية لمفهوم الربط (101ب) المؤسس بدوره على مفهوم الرياسة المقولية(101أ). كما يظهر فيما يلي .

(101) (أ) الرياسة :

---

374) نظر سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 52 ومابعدها .

العجرة (س) تتحكم مقولياً في العجرة (ص) إذا لم تكن إحداهما مشرفة على الأخرى وإذا اشتركتا في أن تُشرف عليهما أولُ عجرة تتفرع إليهما .

(ب) الربط :

تكون المقولة (س) مرتبطة بالمقولة (ص) إذا :

(أ) كانت (س) و (ص) متكاشفتين[375] .

(أأ) كانت (ص) تتحكم مقولياً في (س) .

الأحكام المصوغة صياغة صورية في الرياسة (101أ) وفي الربط (101ب) تقضي بوجود مجالين؛ كلاهما لا يشرف على الآخر شجرياً . إلى أحد هذين المجالين تنتمي إحدى المقولتين (س،ص) وإلى الآخر تنتمي الأخرى. ارتباط تينكم المقولتين (س،ص) يحصل باشتراكهما في نفس الكشاف ، وباستمداد المقولة س لخصائصها الإحالية من المقولة (ص) .

إلا أن هذه القوانين، وتصويباتها الكثيرة في أعمال شومسكي التي تعرض في أغلبها لنظرية الربط، لا تفيد حتى الآن في تحديد السابق المعني بالعائد في نحو الجملة (100ب) المعادة في (102) مع الاحتمالين، كما توضح مكاشفة المترابطين .

(102) (أ) [يحسب الصغار الكبار [يقللون [من قدرهم]]] .
ى ى و

(ب) يحسب الصغار الكبار [يقللون [من قدرهم]]] .
و ى و

375) المكاشفة مستعمل في مقابل coindescation الدال على حمل المتحاولين لنفس الامارة الكاشفة عن ترابطهما ، وإحالة أحدهما (العائد) على المعنى الذي يحيل عليه الآخر (السابق)، وقد يكون لاحقاً . انظر تقديم روفري لكتاب شومسكي ، النحو الجديد، ص17 . وشومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 109 .

نخلص مما سبق إلى أن نظرية الربط الموضوعة أصلاً للربط التركيبي بين العوائد والسوابق لم تقدم، في صورها الحالية، حلاً لظاهرة الالتباس المحوري[376] الناتج أيضاً عن انتفاء الربطين الضميري والإعرابي في حالة إحجام الفعل عن الانتقاء. أي انتقاء الفعل، بما له من الخصائص الدلالية، لأحد المركبات الاسمية وجعله سابقاً يرتبط به عائدٌ .

فعل الجملة الرئيسية قد يتولى رفع الالتباس المحوري عن طريق انتقاء سابق بعينه دون غيره ليرتبط به عائدٌ في الجملة الدامجة . كما يتضح من الجملتين المواليتين (103) .

(أ) يخطط الآباء للأبناء [بمشاورة بعضهم بعضاً]
و ي و

(ب) يسمح الآباء للأبناء [بزيارة بعضهم بعضاً]
و ي ي

بانتقاء من الفعل (يخطط) في العبارة (أ) يرتبط العائد(بعضهم بعضاً) بالسابق (الآباء) كما دلت المكاشفة، ولا يجوز فيه غير ذلك. وبخلافه الفعل (يسمح) في العبارة (ب) الذي يربط العائد بالسابق (الأبناء) ولا يجوّز غير ذلك .

من الأنماط اللغوية ما يعرف ما أسماه شومسكي بالعوائد ؛ كانت معجمية أو غير معجمية. من هذا القبيل العربية التي لا يوجد ضمن مداخل معجمها عنصر يضطر تركيبياً ودلالياً إلى الارتباط بغيره ويرفض في آن واحد أن يتصل به ضميرٌ يعود به إلى السابق . ولا يوجد ضمن قواعد تركيبها التوليفي لقاعدة حرك الألف المسؤولة عن نقل مركب اسمي يخلف في موضعه طيفاً تعتبره نظرية الربط العائد غير المعجمي .

(376) انظر هذا المفهوم في المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : ج1، ص126

استنادا إلى المثبت في الفقرة السابقة ، وبما أن اللغة تحتاج إلى قالب يصف فصاً منها ، يلزم أن تكون العربية ومثلها من اللغات في غنى عن نظرية الربط من حيث شرطها (أ) الخاص بمقولة العائد . وعند فحص سائر القوالب في إطار السؤال المركزي ؛ أتفتقر كل اللغات البشرية افتقار الأنجليزية إلى القوالب التي وضعها شومسكي لوصف هذه اللغة ، سيكون الانتهاء في الغالب الأعم إلى نفس المستنتج من فحص ما تقدم من القوالب . وما أوردناه حتى الآن كاف لبيان أن تصور شومسكي للقالبية يغلب عليه التوجه الاصطلاحي ، وهو الطابع المميز لمنهجه في البحث اللساني عامة .

خلاصة .

قبل أن نترك مسالة الفصوص اللغوية والقوالب اللسانية ينبغي استحضار جملة من الخلاصات التي تشكل صلب هذا الفصل، وتكون إضاءة للفصل الموالي. وهي بحسب الأولوية متدرجة كما يلي .

(1) . النسق اللغوي قابل لأن يتجزأ فصلاً لا قطعاً إلى أنساق فرعية . بالفصل الإجرائي، وليس بالقطع الاصطلاحي ، يتحول كل نسق فرعي إلى فص لغوي، ويصير عدد الفصوص في كل لغة واحداً . من خصائص الفص، في أي لغة ، الاستقلال بموضوعه، والارتباط من الطرفين بالذي يليه، وكونه يمثل مستوى لغوياً معيناً أو ينتمي إليه. ولا يتخلف أبداً عن الإسهام في صياغة البنية القولية

(2). كون الوسائط تشكل أحد المبادئ الأربعة المقوِّمة للبنية اللغوية يترتب عنه أن تتغاير الفصوص اللغوية؛ محتوياتُها لا عددُها، من نمط لغوي إلى آخر. بوسيطي الجذر أو الجذع حصلنا على معجم من نمطين شقيقٍ ومسيك، وهما من حيث تجانس قضاياهما المعجمية وانتماؤهما إلى مستوى من اللغة معين باسم المعجم فصٌ واحد لكن ليس له بسبب ذينكم الوسيطين نفس المحتوى في كل نمط لغوي. وتغاير محتويات الفصوص يسبب في توليد تراكيب لغوية متغايرة البنية. عن المثبت في الفقرتين الأولى والثانية تلزم الأحكام التالية .

(3) .تفصيص اللغة يوفر للنظرية اللسانية إمكانية البناء القالبي للنماذج النحوية، ويصير النحو متشعباً إلى قوالب تشعب اللغة إلى فصوصها، ويتحول كل قالب في النحو إلى نموذج فرعي يتم بناؤه بالقياس إلى فص لغوي، بحيث يصير القالب نموذجاً مشابهاً للفص بنيةً ووظيفة .

(4). إنشاء نحو قالبي نمطي يستوجب ربط قوالب النحو بخصوص اللغة وبوسائطها . لأنه بدون الربط بالخصوص لا يتعيّن أبداً عدد القوالب. كما أنه لا طريق إلى تحديد المحتوى الحقيقي لكل قالب إذا لم يُقرن بالوسيط اللغوي . بمثل هذه الروابط يصبح مفهوم القالبية مقيداً بشروط منهجية، فيتخلص حينئذ من النزعة الاصطلاحية التي ترخص بوضع أي عدد من القوالب ، وبأي محتوى كان ، بالنسبة إلى أي نمط لغوي. إذن، إخضاع القالبية لشروط ضرورة منهجية تجنبنا اصطناع قالب بكامله من أجل وصف جزئية بعينها ولا يتجاوزها إلى غيرها . أو اختلاق قالب لا دخل له في إنتاج العبارة اللغوية . أو تضمين قالب أحكاماً وقواعد لا تخص فصاً من اللغة الموصوفة .

(5). عملاً بعلاقة التوازي المقامة بين البنيتين الكلامية والقولية؛ (1.6.3 ج1)، وبناء على أن القالب النصغي يتكفل بإنتاج البنية القولية الموازية لبنية كلامية يسهم في انتاجها قوالب متعددة؛ تشكل مستويات مرحلية متلاحقة كالمعجم فالتشقيف فالتركيب تبعاً لكل ذلك يلزم أن يتشعب فرع النصت من القالب النصغي إلى نصت معجمي؛ وهو قويلب محتواه قواعد التمثيل للمداخل المعجمية، وإلى نصت تشقيفي؛ وهو قويلب يسمى صرفاً، محتواه القواعدُ المتحكمة في ما يجري من التغييرات على بنية القَولة، وإلى نصت تركيبي؛ وهو أيضاً قويلب له محتوى متميز بقواعد التمثيل التام للبنية القوْلية. وهكذا يكون القالب النصغي مسايراً لباقي القوالب ، ومساهماً مع كل منها في تكوين العبارة اللغوية. إنتاج البنية الكلامية تتولاه قوالب مخصوصة؛ من معجم، وتشقيف، وتركيب. وبموازاة ذلك يتولى القالب النصغي، وقد تفرع إلى نَطْق فنَصْت متشعب إلى متوالية من القويلبات، إنتاجَ البنية القوْلية. إذن، لابد من إقامة القالبية على علاقة التوازي ليتضح سهم كل قالب في إنتاج العبارة اللغوية معنىً ومبنىً.

(6). التـداول أحد مكونات النحـو ، له مـحتـوى مجـرد كـالمعـجم المحض . وكلاهما يفتقر إلى التشخص في صورة صوتية ليكون لهما وجود حسي . لكنهما يفترقان من حيث المحتوى. فالمعجم عبارة عن مفردات؛ (وهي معاني الحقـائق الثابتة أو الممكنة(نظ 1.1.4 ج 1) ؛مرتبطة بعالم الأشـياء. بينما التداول يتكون محتواه من اقتضاءات أفعال اللغة أو أقسام الكلام، ومن علاقات المتخاطبين بالقياس إلى الخطاب الدائر بينهما . وبذلك المحتوى انتمى التداول إلى عالم الخطاب . كون فرع التصريف من القالب التشغيفي يتعلق بالمعجم؛ (2.3.7ج 1)تعلقه بالتداول؛ (2.5.4.5ج2)، يفرض وضع هذين المكونين في نفس المستوى من بنية النحو .

الفصل الثامن

بنية النحو العاملي

تقديم .

النحو العاملي ، باعتبار ما يصدق عليه في هذا العمل ، لا يرتبط بأيٍّ من النماذج النحوية التي سبق اقتراحها لوصف اللغة. فهو من حيث البنية، وبمقتضى التصور المراسي للنموذج يجب أن يكون مطابقاً لواقع اللغات البشرية، عاكساً لمجموع المبادئ والوسائط المقوِّمة لأنماطها .

اشتراك اللغات في نفس المبادئ؛(مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي،ومبدأ وضعي،ومبدأ قولي)[376]، يفرض على النحو، بموجب المطابقة الضرورية بينه وبين موضوعه، أن يكون متشكل البنية من قوالب موسومة بوسائط لغوية. بمعنى لو أخذنا من المبدأ الدلالي فرعَ المفردات البحتة لوجدناه، بوسيطي الجذر أو الجذع، معجمين. معجم شقيق تتقاسمه لغات جذرية كالعربية، ومعجم مسيك تشترك فيه لغات جذعية كالأنجليزية. وليس للنحو أن يأخذ إلى بنيته أحد المعجمين وإلا تحول فيه إلى قالب معجمي كلي ، وصار النحو بذلك

376) . مبادئ النشأة الأربعة المسرودة أعلاه داخلة بالتساوي في إقامة أي لغة بشرية . وقد سيقت البرهنة النظرية على ذلك في الأوراغي ، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص116 – 130 . كما اُعتمدت مراسياً في الكثير من مباحث هذا العمل . انظر مثلا (2.5.3 ج 1) و (1.5.4.5 ج 2) .

مخالفاً لمبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية . وما قيل في المعجم ينسحب على النصغ فصاً وقالباً ، وكذلك التشقيف والتركيب .

مبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية مانعٌ من إقامة نحو بقوالب غير موسومة نمطياً من جراء الوسائط اللغوية .كما أن مبدأ المراسية المميز للسانيات النسبية لا يسمح بإهمال الوسائط اللغوية في أي مستوى من مستويات بناء النحو. وإلا نشأ نموذج بقوالب نمطية معممة إلى درجة الكلية، حتى إذا تناقضت توقعاته مع النتائج المثبتة مراسياً من دراسة النمط اللغوي المقابل كان المخرج في وضع برمترات يُعلق بها ما يُلاحظ من تغاير في اللغات الأخرى أو في لغات الآخرين .

المثبت أعلاه يطرح مشكل الخطة الواجب اتباعها من أجل بناء النحو . وينحل المشكل بإيجاد الجواب المناسب لسؤال من قبيل : أيُجمع بين الأنحاء النمطية في بناء واحد أم ينبغي الفصل بينها عن طريق بناء نحو خاص بكل نمط لغوي، مع العلم بوجود أساس مشترك متمثل في الميدانين الدلالي والتداولي، إضافة إلى تقاسم الأنحاء لنفس القوالب؛ وإن كانت محتويات هذه الأخيرة متغايرة تبعاً لتغاير الفصوص اللغوية من نمط لغوي إلى آخر .

يظهر من صيغة السؤال المذكور أن هناك إمكانيتين لإنشاء نحو يستجيب لمبدأ ضرورة المحافظة على النمطية اللغوية . إلا أن إمكانية الفصل التام بين الأنحاء النمطية اصطناعية لسببين متلازمين. أولهما هو استناد تلك الأنحاء المراد فصلها إلى قاعدة كلية؛(= مبدأ دلالي ومبدأ تداولي)، وثانيهما اللازم عن السابق هو وجود رواسم كلية في اللُّغْمَة النحوية. بمعنى مهما بلغت درجة الاختلاف بين الأنحاء النمطية فإن هذه الأخيرة مجبرة على أن تشترك في الكثير من المصطلحات المستعملة في وصف اللغات البشرية، وفي تفسير ذاك الوصف .

أما الإمكانيـة الأوضح والأقرب إلى واقع اللغات فتتمثل في إقامة نحويين مستقلين، لكنهما غير متوازيين بسبب التقائهما في قاعدة تتكوّن من المبدأين الدلالـي والتـداولي؛(بد + بد). ولولا الوسـائط اللغـوية الفـاصلة بين ذينكم المبدأين وبين سائر القوالب النحوية المختلفة لاختلاف الوسائط لما وُجد أيُّ مبرر لإعادة ذكر نفس البنية النحوية مرة أخرى .

أحد النحويين تقوم بين قوالبه وبين (بد + بد) الوسائط اللغوية التالية : وسيط الجذر ووسيط التصريف ووسيط العلامة المحمولة، فيكون مبنياً، فضلاً عن القالب النصـغي المتفرع إلى قويلبات مصاحبة، من قالب المعجم الشقيق المتفرع إلى معجم واقع ومعجم متوقع، ومن قالب التشقيف المتكون من اشتقاق اطرادي وصرف جذري [377]،ومن قالب تركيبي المتفرع إلى التأليف والإعراب والترتيب [378] .

بينما النحو الآخر تقوم بين قوالبه وبين (بد + بد) نقيض ما سبق من الوسائط . كوسيط الجذع ووسيط الترصيص ووسيط الرتبة المحفوظة. ويلزم أن يكون مبنياً ، فضلاً عن قالب النصغ المتفرع إلى قويلبات مصاحبة، من قالب المعجم المسيك المتكوّن من معجم واقع ومعجم شبه ارتجالي [379]، ومن قالب التشقيف المؤلف من اشتقاق شبه ارتجالي وصرف جذعي، ومن قالب التركيب المتكون من التأليف والترتيب .

وعند إمعان النظر في هذه الإمكانية لبناء أنحاء نمطية سنجد في نهاية المطاف نحواً واحداً بثوابت؛(= مبدأ دلالي ومبدأ تداولي وقوالب نحوية)، ومتغيرات؛(وسائط لغوية، ومحتويات القوالب وأبنية قولية) .وسينتج عن ذلك بالضرورة صنفان من الرواسم المكونة للغمة؛ رواسم ثابتة كلية، ورواسم متغيرة

---

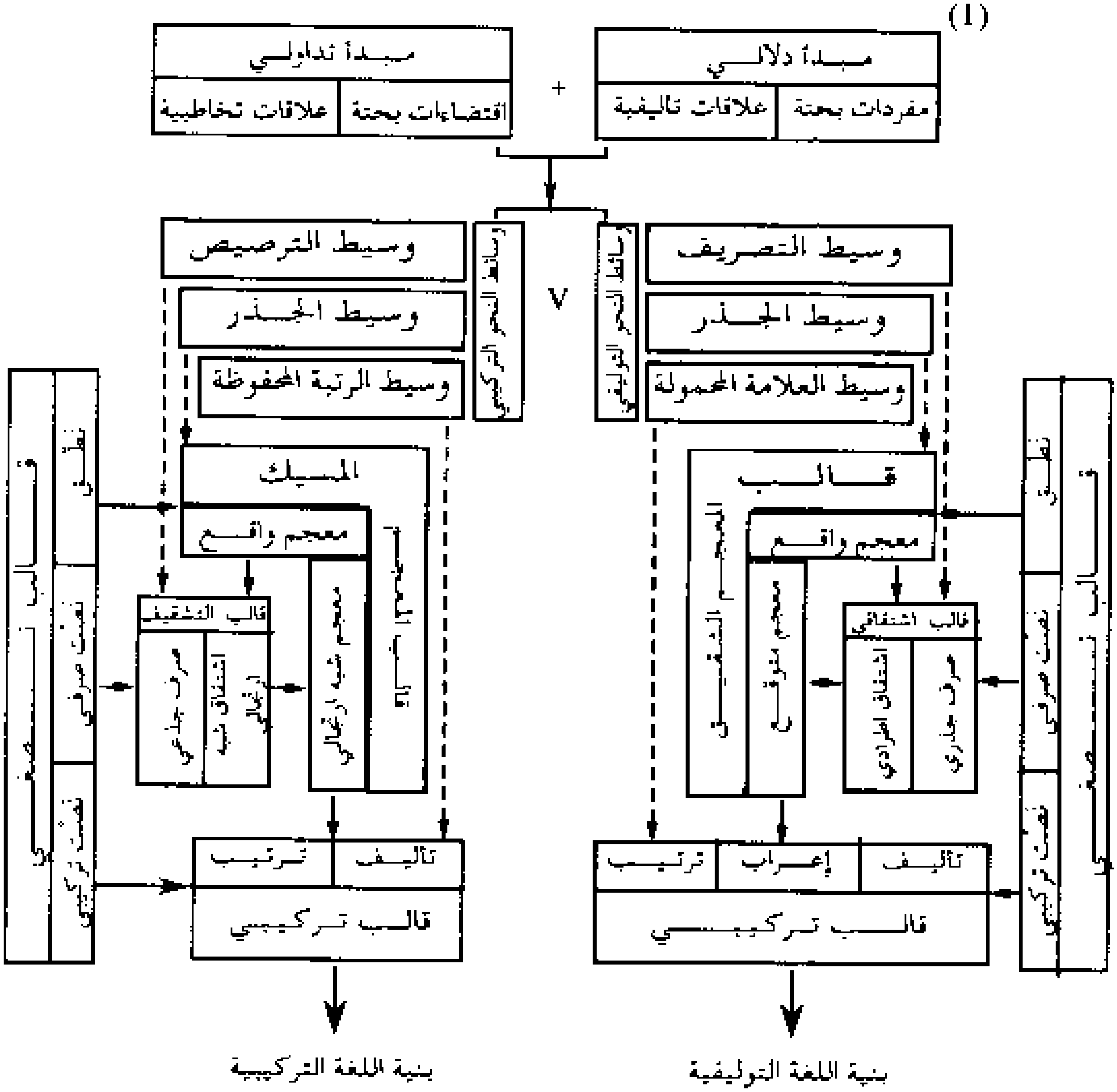
377) انظر الطابع النمطي للقالب التشقيفي في المبحث (2.3.2.7) .

378) راجع القالب النحوي أو التركيبي في المبحث (4.2.7) .

379) انظر ص 654 - 660 ; من هذا العمل .

نمطية وخاصة. إذن، تقابل الوسائط اللغوية يظهر في تقابل محتويات نفس القوالب، وفي تقابل رواسم من اللغمة الواصفة لتغاير الأبنية القولية المتولدة. كما سيتضح من المبيان (1).

(1)



إذا انكشف بهذا المبيان المقصود من بنية النحو تعين الانتقال إلى مسألة العاملية التي يتصف بها، في قولنا «بنية النحو العاملي»، من أجل تحديد المفهوم منها. وهي بعبارات شارحة تفيد اطراد العلاقة بين الخاصية اللغوية الملحوظة وبين الشيء الذي يسبب في توليد تلك الخاصية. إنها نسق منظَّم للسيرورات البنائية الشاخصة في عبارات اللغات وفي أبنية أقوالها. إذن، كل خاصية بنيوية يلزمها الاطراد، وكل خاصية مطردة يلزمها عامل ثابت تُناط به، ويُفسِّر وقوعَها الذي لا يخضع للصدفة.

عاملية هذا النحو لا تكتفي بتفسير ما للعبارة اللغوية من خصائص بنيوية، وإنما تتجاوز هذا المستوى إلى تحديد المحتوى النمطي للقالب النحوي المسؤول عن إنتاج بنية قولية مخصوصة. وفي هذه الحالة سيتحوّل كل وسيط لغوي إلى عامل يبرر، بالدرجة الأولى، لمَ كان لقالب بعينه ذاك المحتوى وليس غيره المحتمل، وباتساق وسائط متجانسة[380] تتعلل نمطيةُ نحو ما.

ظهر من المثبت في الفقرتين أعلاه أن العوامل بالقسمة الأولى ضربان: 1) عوامل وسيطية متميزة بكونها تسبب في توليد أنحاء نمطية. و2) عوامل بنائية من شأنها أن تسبب، داخل نحو نمطي معين، في توليد خصائص بنيوية للعبارة اللغوية. وقد سبق أن وضحنا، كما يكشف عنه المبيان (1) أيضاً، أن الوسائط تباشر فصوص اللغة فتخلف بها تغايراً يترتب عنه تباين في البنية القولية. بل تختلف الأبنية القولية من جراء تباين محتويات القوالب النحوية الناتج عن تغاير الوسائط اللغوية.

وبما أن المبدأ الوسائطي العاملَ للبنية النحوية يؤسسه تقابلٌ ثنائي بين وسيط معين وضدِّه ترجح افتراض ألا يتفرع النحو العاملي بَدْءاً إلى أكثر من

380) مسألة تجانس الوسائط اللغوية كشفنا عنها مراراً في ثنايا هذا العمل. يكفي الآن التذكير بخاصية التقطيع المناطة بوسيط الجذر والماثلة في اللواصق الفاصلة التي تزاد في حشو الكلمة؛ (نظ: 1.2.2.4 ج 1)، وبوسيط التصريف الماثلة في العلامة المفكوكة؛ (5.6.3 ج 1)، وبوسيط العلامة المحمولة الماثلة في التخليل بين مكونات الجملة؛ (نظ: 3.5.3 ج 1). وللمزيد من التفصيل انظر المبحث (6.2.4 ج 1).

نمطين :1) نحو توليفي مبني بوسائطه المخصوصة، كوسيط الجذر وما يجانسه، فكانت له قوالب متميزة، كالمعجم الشقيق وما يلائمه، وبذلك طابق اللغات التوليفية ، وكان الأورد لوصف هذا النمط من اللغات . و2) نحو مركبي مبني بما يقابل الوسائط السابقة، كوسيط الجذع وما يناسبه، فكانت له قوالب مخصوصة. كقالب المعجم المسيك وما يوافقه . وببنيته تلك طابق اللغات التركيبية ، وكان الأنسب من غيره لوصف هذا النمط اللغوي .

كون الفصل بين الأنواع في الوضعيات غير صارم صرامته في الطبيعيات يحمل على توقع تراكب القوالب النحوية فتنشأ لغات تأخذ بطرف من النمطين التوليفي والتركيبي . وقد سبق أن بينا [381] كيف تبني لغات تركيبية، كالإيطالية ومثلها الإسبانية ، نحواً باستعمال وسيط التصريف، وإهمال مقابله وسيط الترصيص المتناسب ووسيطي الجذع والرتبة المحفوظة ، وبذلك صار لهذه الطائفة من اللغات بنية قاعدية ذات رتبة حرة جزئياً ؛ إذ يمكن للفعل والفاعل أن يتعاقبا بشروط على موقع واحد .

وبما أن نحو اللغات متعلق بالوضع الاختياري؛ كما هو حال الوسائط اللغوية العاملة للبنية النحوية، فمن غير المستبعد أن تقرر لغات حالة غير مناسبة لقيم الوسيط المتبنى. خذ مثالاً على ذلك اللغة الفارسية من النمط التوليفي[382] . باختيارها لوسيط العلامة المحمولة تلزمها بنية قاعدية ذات رتبة حرة. لكنها قررت أن تخصص الموقع الأخير لمقولة الفعل على أن يليه من قبل المفعول أو الفاعل تبعاً للعامل التداولي . وبمثل هذا القرار تتكوّن، داخل النمط التوليفي، طائفةٌ من اللغات تمتاز ببنية قاعدية ذات رتبة قارة نسبياً . وهكذا تكون اللغة الفارسية قد جمع نحوها بين النمطين التوليفي والتركيبي مع تغليب الأول .كما جمع نحو الإيطالية بينهما مع تغليب النمط الثاني .

381) راجع الصفحات : 230-232 و262-264.

382) راجع المباحث المتفرعة عن المبحث (5.3 في ج 1) الخاص بترتيب الكلم .

إضافة إلى ما ذُكر من تداخل الأنماط في بعض اللغات قد نجد لغة خالصة لنمطها غير مشوبة بشيء من خصائص ندها تضطر أحياناً إلى التصرف بما يناسب سلوك لغة خالصة للنمط المقابل . لتحرير العبارة بالمثال الموضح نجد العربية ، من اللغات التوليفية ، تمنع تقديم المفعول على الفاعل إذا انتفت علامات الإعراب الفارقة بين العوارض . كما في مثل (ليلى دعت بشرى) ، كما تمنع تقديم الفعل على الفاعل إذا اتصل بهذا الأخير ناسخ حرفي ، كما في نحو ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ .وصار للعربية بالنسبة إلى هاتين الحالتين ونحوهما سلوك لغة تركيبية . وقد ينعكس الوضع ، بحيث يصير للأنجليزية أو الفرنسية ، من النمط التركيبي ، سلوك لغة توليفية ، كما هو الحال في تحويل التبئير الذي يحصل بنقل أحد المركبات الاسمية من داخل الجملة إلى موقع خارجها . وهو ما تظهره الجملتان في الطرة (383) أسفله ومثل ذلك من العربية قولنا : (صحف اليوم كلُّها أحسبني قرأتها البارحة) .

المثبت في الفقرة الأخيرة غير شاهد على تراكب الأنحاء . لأن تقارض الأنماط اللغوية للسلوك الخاص بكل منها ، إذا حصل تحت ضغط بعض الظروف الخاصة وكان مقيداً بالمزيد من الشروط الإضافية ، فإنه يؤكد كون اللغة تخلص لنمطها . لكنها قد تتوهم أنها من نمط ندها لكي تخرج من مضايق نسقها إن استنفد في حالات خاصة ما يتيحه من إمكانات التعبير .

ونخلص في الأخير إلى أن الدراسة اللسانية المقارنة بين اللغات البشرية لا يجوز فيها الوقوف عند مستوى تحليل العبارة . لأن اللساني في مثل هذه الوضعية يلاحظ خصائص بنيوية متغايرة ، لكنه لا يستطيع تفسير ملحوظاته بردها إلى عواملها . وفي هذه الحالة يتهيأ لصاحب النحو الكلي أن الاختلاف

---

(383) من أمثلة تحويل التبئير نذكر من الفرنسية والإيطالية الجملتين (01) المواليتين :

(01) (أ) Les regles mineurs de deplacement sont telles qu'Emonds(1975)les decrit .

(ب) di libri credo che Li leggerò domani

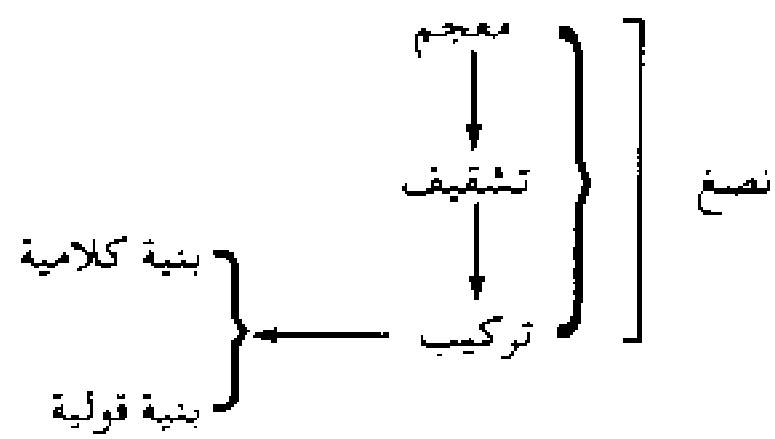
اللغوي حاصل في السطح ليس إلا . ولا يتجاوزه ما دام العمق كليات من الخصائص الصورية التي تحدد مختلف القواعد التي تسمح بها نظرية النحو الكلي . منها الإصرار على الاعتقاد في كلية قاعدة « حرك الألف »وإن قام الدليل على وجود لغات ذات بنية قاعدية مؤلفة غير مرتبة . ولصون تلك الكليات النحوية من النقض، بسبب تصاعد وتيرة التغاير اللغوي، يلجأ ذو النزعة الاصطلاحية في بناء النظرية اللسانية إلى وضع برمترات يُحصِّن بها النظرية غير القابلة للنقض، ويُعلّق بها ما يسميه « التغايرات السطحية » .

وفي إطار نظرية للسانيات النسبية فإن المقارنة تبتدئ من مُستوى أعلى لتنتهي إلى بنية الجملة ومكوناتها . فيقارن أولاً بين الأنحاء باعتبارها أجهزة لتوليد عبارات اللغات، ويكون ذلك بأن يقابل بين قوالبها، وتُناط الخصائص الملحوظة في كل منها بالوسائط اللغوية التي عملتها،دون إغفال أن هذه الوسائط أوليات تمثل إمكانات بسيطة متقابلة .وفي هذا المستوى من المقارنة يمكن التنبؤ بما سيحدث في مستوى العبارة، ويكون الانحدار إليها للتثبت من صحة ما كان متوقعاً .

1.8. نحو اللغات التوليفية والتركيبية .

سيقع التركيز في هذا المبحث على القالب التركيبي لسببين ؛ أولهما كون التركيب يستجمع نتائج ما قبله من قوالب النحو. وثانيهما كونه يباشر إنتاج العبارات اللغوية في كلا النمطين المذكورين. وغايتنا تنحصر في الكشف أولاً عما في التركيب من الخصائص المشتركة بين الأنماط اللغوية والمنعكسة في مظاهرالوحدة بين عباراتها . وفي السعي ثانياً إلى تعليق الخصائص المميزة لنمط لغوي أو للغة داخل نمطها بالمتغاير من العناصر القالبية في النحو المجمل من جديد مع إنتاجه في المبيان (2) الموالي .

(2)



ولا بأس من التذكير بضرورة ربط الجمل في الصيغة (2) بالمفصل في الميان (1). وعندئذ سينكشف مجدداً أن ليس للقالب النصغي سوى مسايرة سائر القوالب النحوية، بإمداد كل واحد بما يحتاجه من مادة صوتية أو صيغة وبنية قولية. وأن التشقيف، رغم تغاير محتواه في كلا النمطين، فهو واقع في حشو المعجم، فاصلٌ بين مفرداته الأصول وبين فروعها. وأن ليس للمعجم، ولا للتركيب، نفس المحتوى في كلا النمطين. وأن من تغاير هذا الأخير ما يتعلق باختلاف في الأول، فيكون له ولغيره المتعلق باختلاف الوسائط مثولٌ في البنيتين القولية والكلامية.

إذا صح ما أثبتنا من مطابقة التركيب لبنية العبارة المتولدة عنه وجب أن ينتهي تحليل أحدهما إلى نتائج ما انتهى إليه تحليل الآخر. فلا يجوز إذن أن يتغاير محتوى التركيب وتتحد بنية العبارة، والعكس صحيح. بخاصية التطابق المضمونة بأصل ولادة المثل يمكن أن يُلمس في التركيب من معالجة العبارة ما يُلمس في هذه الأخيرة من تناول التركيب.

2.8. مقولات معجمية وبنية مكونية.

على الرغم من تغاير محتوى المعجم من نمط لغوي إلى آخر فإن مادته أو مفرداته تكون منتظمة في مقولات معجمية؛ تكاد تكون واحدة في كل اللغات. بفضل هذه المقولات تتكون للتركيب، مهما اختلف، بنيةٌ مكونية واحدة. المقولات المعجمية الموحدة بين اللغات أصلها المفردات البحتة المنتمية إلى المبدأ الدلالي، كما في المبيان (1). وقد سبق أن اتخذنا عناصر محددة[384]؛ كالجسم [ج]، والزمن [ز]، والحدث [ح]، وما يقوم بينهما من علاقة وجعلناها أساساً لبناء المقولات المعجمية[385] الماثلة في المسرد (3) الموالي:

(3)

(أ) الاسم المحض؛ س = [+ ج – ز] المتفرع إلى [+ ج – ز] و[– ج + ز]

(أأ) الفعل التام ؛ ف = [+ ح + ز].

(أأأ) الصفة ؛ ص = [– ج + ح].

(أV) الأداة ؛ أد = [- ح – ز].

(V) الاسم الناقص؛ س ص = [- [+ج] – ز].

(Vأ) الفعل الناقص؛ فص = [– ح – ز].

المقولات المعجمية الستة قابلة للتصنيف إلى مقولات أصول تضم الاسم المحض؛ والفعل التام[386]. وإلى مقولات فروع تنتج عن المقولتين السابقتين بإحدى العمليتين:

---

384) انظر ص 279-296 في ج 1 من هذا العمل.

385) للتوسع في المسرود من المقولات انظر المبحث (2.1.4، ص 204) الخاص بالتصنيف العلائقي للمفردات البحتة

386) سبق لتشومسكي أن استند إلى مقولتي الجوهر (± س) substantive والمحمول (± ف) لبناء صيغة صورية [± س ± ف] منتجة للاحتمالات الأربعة التالية: الاسم: س = [+ س – ف]، والفعل: ف = [– س + ف]، والصفة: ص = [+ س + ف]؛ والأداة: أد = [– س – ف]. للمزيد من التفصيل انظر نظرية العمل والربط: ص 91. والبرنامج الأدنى: ص 34 Minimalist program فضلاً عن المقولات المنظرية المسرودة فقد تكون به مراسيا؛ (في كتابه قضايا الدلالة، ص 122) مقولةُ الرابطة رأسَ التركيب الحملي (ف)

1) التوشيج المتمثل في أخذ الخاصية[+ ج]من الاسم المحض والخاصية [+ح] من الفعل التام فتنتج الوشيجة [+ ح + ج] المميزة لمقولة الصفة. و2) التوهين: وهو إما كلي، كتوهين مقولة الفعل [+ ح + ز] توهيناً كلياً، فيكون الناتج [-ح - ز]، وهي الخاصية المميزة لمقولة الأداة .وإما جزئي؛ كأن يتوجه التوهين إلى خصيصة في مقولة الفعل ولا ينال الأخرى كما في مثل [-ح + ز] التي تشكل خاصية الفعل الناقص. أو أن ينصب التوهين على الخصيصة الموجبة في الفرع [+ ج - ز] من الاسم المحض، ويكون الناتج اسماً ناقصاً بخاصيته [-(+ج) -ز]. بصوغ الصنفين من المقولات في سلمية تساند نحصل على ما يلي .

(4) س > ف > ص > أد > ف ص > س ص .

وإذا لم نكن في حاجة إلى التذكير بما تفيده سلمية التساند (4) من أن استعمال لغة ما لمقولة لاحقة (> ...) يعني توفرها الضروري على المقولة السابقة (... >) والعكس ليس ضرورياً فإن الأهم من ذلك هو أن السابق (س> ف > ...) ؛ المتمثل في المقولتين المعجمتين الأصلين (س ، ف)، يسبب للقالب التركيبي، أياً كان نمطه، في توليده نواة للبنية المكونية»، نعبر عنها بالصيغة (5) الموالية .

(5) (م ، مَ) أو (مَ ، م) .

ذكر هذين الرمزين (مَ ، م) بما يُصطلح عليهما في نحو ما يلقى بنا توا في النمطية. ولتجنب ذلك إلى حين إحكام العلاقة القائمة بين المقولات المعجمية والبنية المكونية بالنسبة إلى أي نمط لغوي نواصل التحليل باثبات أن المقولة (ف)، من السلمية (4) لا تُعوّض، من نواة البنية المكونية (5)، إلا المتغيرَ(م). بينما المقولة(س)من تلك السلمية تعوض من هذه النواة المتغير (مَ) ليس إلاّ .

بالانتقال إلى المقولات المعجمية الفروع نجد مقولة الصفة(ص)، وهي الوشيجة الناتجة عن ضم خصيصة من(س) إلى أخرى من (ف)، تقبل أن تعوض أياً من المتغيرين (م ، مَ) في النواة (5). وما نتج عن توهين كلي أو جزئي للفعل؛ كالأداة (أد) والفعل الناقص(ف ص) فإنه لا يعوض شيئاً في نواة البنية المكونية (5)، ومن ثمة سيفرض على القالب التركيبي أن يخصص له متغيراً في بنيته المكونية ، وليكن (صد)، رغم أن المتغير (صد) لا يكون تعويضه بإحدى المقولتين (أد) و(ف ص) مطرداً . إذ كل متغير واقع خارج نواة البنية المكونية فإن تعويضه غير إجباري، بخلاف الواقع داخلها . وبإضافة المتغير الجديد(صد) المقيد باحتمالي التعويض (+ صد) وعدمه(– صد) تتكون للقالب التركيبي، في أي نمط لغوي، البنيةُ المكونية المعبر عنها بالصيغة (6) الموالية .

(6) (± صد (م ، مَ)) .

بتعميم مبدأ التوهين على كل مقولة أصل سيتحول فرع [– ج + ز] من مقولة الاسم المحض إلى اسم أنقص متميز بخصائص من قبيل [– ج – (+ز)]، وهو في هذه الحالة لا يعوض متغيراً في البنية المكونية (6). ويضطر التركيب حينئذ إلى أن يخلق له في بنيته المكونية متغيراً ، فليكن (فض)، مقيداً أيضاً باحتمالي التعويض (+ فض) وعدمه (– فض). ويكون الناتج في النهاية البنية المكونية المصوغة في العبارة (7) التالية .

(7) (± صد (م ، مَ) ± فض).

بصرف النظر عن كيفيات تحقق عناصر الصيغة (7) في مواقع رتبية معينة بالنسبة إلى هذا النمط اللغوي أو ذاك فإن الثابت هو أن هذه العناصر؛(± صد (مَ ، م)± فض)، تشكل بنية مكونية للجملة في كل اللغات كما تعبر عن ذلك الصيغة التالية .

(8) ج ⟵ (∓ صد (م ، مَ) ±فض) .

إذن ، لا تخلو الجملة في أي لغة من النواة (مَ ، م) بغير الحاشية (صد ، فض) أوبهما، وكيفما كان موقع بعضها من البعض . علماً أن متغيرات البنية المكونية الماثلة في الصيغة (8) تفتقر إلى علاقات تؤلف بينها لتكوِّن جملة فإن هذه المسألة سنتركها مؤقتاً إلى حين إحكام الربط بين مقولات السلمية(5) . ومتغيرات الصيغة (8) .

ثبت أن كل متغير في البنية المكونية (8) يمثل منفذاً إلى الجملة خاصاً بمقولة معجمية واحدة أو أكثر، وأن بعض مقولات السلمية (5) ليس له أكثر من منفذ واحد إلى الجملة وبعضها الآخر يدخلها من منفذين على الأقل . فالفعل التام لا يدخل إلا إلى النواة من المنفذ(م) الذي يقبل أن تعوضه مقولة الصفة التي تدخل أيضاً إلى الجملة عن طريقي(مَ) و(فض)؛وهما أيضاً مدخلا مقولة الاسم المحض بفرعه الاسم الناقص . أما فرعه الأنقص بالتوهين فطريقه (فض) لا غير، كما كان(صد) المنفذ الخاص بمقولتي الأداة والفعل الناقص . يهمنا بعد هذا الربط بين المقولات المعجمية ومتغيرات البنية المكونية أن نبحث فيما يترتب عنه . لكن مثل هذا العمل يجب أن يكون مسبوقاً بتوضيح كل مقولة معجمية في المسرد (3) والسلمية (5) بما ينتمي إليها من الأمثلة، غير أن أمثلة كل مقولة مما يتغير تبعاً للمعاجم النمطية . وما سنقدمه في المسرد (9) يخص المعجم الشقيق دون غيره المسيك .

(9)

(أ) الاسم المحض: س – [± ج ∓ ز] المتفرع إلى [+ ج – ز]: مثل (بحر، سقف، شجر، سنور، رجل ، طائرة ، مغزل ،حاسوب، منهتف . . .) ، وإلى [–ج + ز]: مثل (دهر، يوم ، ثانية ، مشتى . . .) .

(ب) الفعل التام: ف – [+ ج + ز]: مثل (هلك، هرب،قطع، وهب، علم، مكث . . .)

(أ٦) الصفة؛ ص=[+ ج + ح]؛ مثل (شجاع، كاتب، مضياف، جريح، أطول ، كفالة، مقابلة)[387].

(أ٧) الأداة ؛ أد = [-ج - ز] ؛ مثل (لعل، هل ، إلا، سوف ، قد، و، إلى، أو . . .) .

(٧) الاسم الناقص؛ س ص = [- (+ج) - ز]؛ مثل (هذا ، هو، الذي ، مَنْ . . .)، والاسم لأنقص [-ج -(-ز)]؛ مثل (الآن ، أمامَ ، أين، متى، منذ) .

(أ٧) الفعل الناقص؛ ف ص = [- ح + ز] ؛ مثل (كان ، كاد . . .) .

وإذا اتضحت المقولات المعجمية بخصائصها الذاتية وبمنافذها الخاصة التي تدخل منها إلى الجملة[388]، وبأمثلة من المداخل المعجمية التي تشخصها تعين الشروع في الكشف عما يترتب عن ملحوظة أساسية مستخلصة مما سبق، يقال في التعبير عنها:

كلُ مقولة في السلمية (5) لا يُعوِّض مثالٌ لها في المسرد (9) كل متغير في البنيــة المكونيــة (8)، وإنما بعض تلك يُعـوِّضُ بعض هذه. عن ثبوت هذه الملحوظة يلزم لزوماً منطقياً ما يلي من الفرضيات المراسية .

(أ) . كل مقولة معجمية لا تعوض في البنية المكونية أكثر من متغير فهي مهيأة بطبعها لأن تؤدي في تلك البنية دوراً واحداً لا غير. كون الفعل التام (ف) يعوض في(± صد (م ، مَ) ـ فض) المتغير (م) ليس إلا وجب له دور واحد يمكن حصره في انتقاء علاقة الائتلاف الدلالية وأطرافها . بمقولته الفرعية،

387) إدخال المصدر (كفالة) ونحوه ضمن الأمثلة المنتسبة إلى الصفة دال على ترسيخ هذه المقولة من حيث أن كل ما ينتمي إليها له نفس المنفذ إلى الجملة . أما من حيث الخصائص الذاتية فالمصدر متميز بالخاصية [+ ح - ز] . ولتغليب الحيثية الأولى على الثانية أمكن جعل المصدر ضمن أمثلة المنضوي إلى الصفة التي تشمل صفات الفاعل والمكثر ، والمفعول والفعيل ، والقاصر، والهيئة

388) سبق الدكتور أحمد العلوي أن أثبت قصور التعريف بالخصائص الذاتية في تشكيل المقولات المعجمية فاتخذ العاملية قاعدة لهذه الغاية . للمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول من كتابه علومية اللسانيات العربية
Ahmed Alaoui. Epistemologie de la linguistique Arabe

(فعل قاصر، أو لازم، أو متعد، أو متخط) ينتقي العلاقة ، وبخاصيته الدلالية ينتقي أطرافها .

(ب) كل مقولة معجمية دخلت إلى البنية المكونية من منفذ خاص بغيرها صار لها عندئذ دور ذلك الغير .عملاً بهذه الفرضية، فإن دخول الصفتين؛(عجباً ، وقطعاً) في مثل (عجباً كليب يسب أسداً . وعُدنا المريض قطعاً)،عن طريق المتغير(صد) الخاص بمقولتي الأداة والفعل الناقص، يوجب لهما دور[389] ما اختص بتعويض ذاك المتغير من مقولات المعجم . وقد يتحول فعل تام من قبيل (أخذ المالَ) إلى فعل مساعد في مثل (أخذ يشرح الدرسَ) بسبب دخوله إلى البنية المكونية في التركيب الأخير عن طريق (صد) . وكذلك حال كل مقولة عوضت متغيراً خاصاً بغيرها .

(ج) كل مقولة معجمية دخلت بمعية مقولة أخرى من منفذ خاص بإحداهما فإنهما يكونان معاً مركباً واحداً .وعليه تكون الأدوات؛ (سوف، ال، من ، في الجملة « سوف يستفيق النائم من الغفلة »، داخلةً بمعية ما اقترنت به إلى البنية المكونية من المنافذ(م،مَ ، فص) . فتكوّن المركب الفعلي (سوف يستفيق)،والمركب الاسمي (النائم) والمركب الحرفي(من الغفلة) .بمقتضى هذه الفرضية تكون الصفة،(حقاً) في مثل (أحقاً أن أخطلكم هجاني)،داخلة بمعية الأداة (أ) إلى البنية المكونية عن طريق المتغير (صد) .فيتكون منهما مركباً واحداً، يمكن تسميته، باعتبار المنفذ، مركباً صدرياً ، وباعتبار الوظيفة فهو موجِّهٌ .

389) بالمتغير (صد) مع المقولة المعجمية التي تعوضه في البنية المكونية يمكن ربط دور التخصيص الذي يشمل الموجهات والمزمنات . الأولى تعمها أصول تداولية؛ انظرفي شأنها البحث (3 4.5 ج 1) . أما الثانية فتقتضيها أصول دلالية، كالأفعال الناقصة ومثلها الأفعال المساعدة . انظر ص211 من هذا العمل .

عن المثبت في محتوى الفرضية المراسي(ج) تنشأ «مقولات مركبية». كمقولة المركب الفعلي، والمركب الاسمي والمركب الحرفي والمركب المصدري ونحوها. وأقصى هذه المركبات تعقيداً المركبُ الجملي؛ (أن يتفوق غيرُه) الداخلُ عن طريق (فض) إلى البنية المكونية لمثل العبارة (يكره الحسود أن يتفوق غيرُه). وعندئذ يكون المركب جملي خاضعاً لحكم الفرضية المراسية(ب). فيكون له دور إحدى المقولات المعجمية التي تشترك في تعويض المتغير (فض).

(د) متغيرات البنية المكونية (∓ صد(م، مَ) ∓ فض) تحتمل التحرر الكلي[390] أو الجزئي من الترتيب القبلي احتمالها أن تتقيد به كلياً أو جزئياً[391] تبعاً لدرجة خلوص اللغات لأحد النمطين التوليفي أو التركيبي. هذه الفرضية الأخيرة، وإن كانت لازمة عن الوسائط اللغوية؛ فإن تسجيلها في هذا الموضع يفيد أن لا دخل للموقع ولا اعتبار للرتبة في تسمية المتغير(صد) بالصدر، وفي إطلاق اسم الفضلة على (فض). وكذلك الحال بالنسبة إلى المسند (م) والمسند إليه (مَ).

---

390) سبق لنا في مواضع من هذا العمل أن كشفنا عن المفهوم من التحرر الكلي لمكونات الجملة في النمط التوليفي من اللغات. انظر مثلا المبحث (1.4.2.7) في ص 443.

391) من النمط التركيبي لغات تتقيد جزئياً بالترتيب القبلي كما تصوره عبارة الدكتور أحمد المتوكل إذ يقول: «تمتاز لواحق الحمل الموسع بقدر كبير من حرية الرتبة، فهي تحتل الرتبة الأخيرة في الجملة كما يمكن أن تتصدر الجملة. أما اللواحق المركزية فلا يسوغ أن تتقدم على الحمول». للمزيد من التفصيل انظر كتابه آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي.

3.8 . البنية الوظيفية .

البنية الوظيفية هي نتيجة ما يجرى من العمليات على البنية المكونية في مستوى التأليف من القالب التركيبي (0.8 .<1>) .يأتي في المقدمة عملية الشغل الإجباري للمتغيرين؛ المسند (م) والمسند إليه (مَ) في نواة البنية المكونية(± صد(م، مَ)± فض) ؛ بما يقبل من « الكلم »[392] .أن يعوضهما . وقد سبق أن بحثنا في موضع آخر[393] كل الاحتمالات التراكيبية للمقولات المعجمية أو الكلم داخل النواة (م ، مَ) .وسنكتفي حالياً بما أوردناه هنا ك لنمر إلى بيان عملية الشغل هذه باتباع طريقة التقسيم الحاصر للاحتمالات المتقابلة .شغل الكلم للمتسانديـن (م ، مَ) نواة البنية المكونية يكون من أجل إنتاج إما تركيب التقييد ، وإما تركيب الإسناد . إذا قُصد الأول حصل الشغل بكلمات منتمية إلى مقولة الاسم المحض، بشرط أن تعم إحدى الكلمتين الأخرى، بحيث يتأتى ائتلافهما بعلاقة الانتماء (∋) الدلالية . فتشغل الكلمة الخاصة المسند إليه (مَ)، والعامةُ المسندَ(م) .وعند هذا الحد تكون البنية الوظيفية قد تكونت بالنسبة إلى تركيب التقييد خاصة .لكن تحققها النهائي لا يكون بغير الانتقال من مستوى التأليف هذا في القالب التركيبي إلى المستوى الذي يليه تبعاً لأنماط القوالب التركيبية (0.8 <1 >) .

وإذا قُصد الاحتمال المقابل المتمثل في تركيب الإسناد فإن أول ما يُشغل في النواة (م،مَ) هو المسند(م) . لأنه بالكلمة التي تعوض (م) تتعين علاقةُ الائتلاف الدلالية التي تجمعه بما يراكبه . وقد سبق أن بينا أعلاه أن مقولة الفعل لا تعوض من متغيرات البنية المكونية سوى المسند(م)، وأن لهذا الاختصاص

(392) الكلم، في لغة سيبويه الاصطلاحية، أحد جمعي الكلمة ؛ وجمعها الثاني كلمات . والكلمة تصدق على التمثل المقولي والدلالي الخاص بكل مدخل معجمي . إذا أريد بالكلمة ما بين مفردات المعجم من تغاير دلالي سُلم جمعها . وإذا أريد بها ما بين تلك المفردات من التغاير المقولي كُسر جمعها.

(393) انظر محمد الأوراغي ، تنضيم النحو العربي ، صص 201 - 227 ، ضمن مجلة التاريخ العربي ، العدد الرابع

دخل في انحصار دور الفعل في انتقاء علاقة الائتلاف الدلالية وأطرافها. وتبيّن أن مقولة الصفة على وجه الخصوص تشارك الفعل التام في شغل (م). وكان اشتراك تينكم المقولتين في تعويض ذاك المتغير بسبب من الاحتمالين الآتيين.

عند تفعيل تركيب الإسناد، بدل تركيب التقييد، لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين: إما تزمين الإسناد بأحد الأزمنة الثلاثة: (الماضي، والآني، والآتي)، وإما إدامته. والإدامة إما مطلقة وإما مقيدة بأحد الأزمنة الثلاثة السابقة. ولتشعب كلا الاحتمالين نخص كل واحد بمبحث.

1.3.8 تزمين الإسناد وتكوين الجملة الفعلية (393 م)

إذا كان تزمين الإسناد مروماً فلا يُعوِّض المسند (م) إلا الفعلُ. لأن من مقوماته أحد الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها في المعجم المسيك بلواصق مخصوصة، وفي المعجم الشقيق بالصيغة فقط، أو بها وبأدوات تراكب صيغة المضارع لتخليصه لزمن بعينه.

ملحوظة: كل توقيت زائد على التقسيم الثلاثي للزمان إلى الماضي والآني والآتي ناجم عن التفريع الداخلي لأحد هذه الأقسام[394] فإنه يحتاج إلى موقتات إضافية. هذه الموقتات إما أن تكون صرفية في صورة لواصق متغايرة تقترن هي الأخرى بالفعل، وإما أن تكون معجمية. إذا كانت الموقتات الإضافية من الضرب الأخير فإن انتماءها المقولي يحدد طريق نفاذها إلى البنية المكونية. إذا كان المؤقِّت فعلاً ناقصاً أو مساعداً فإنه يعوض الصدر (صد). بينما المنتمي إلى الاسم المحض فرعه [−ج + ز]، كالموهِن [−ج − (+ ز)]، فإنه يعوض الفضلة (فض). لذينكم الموقتين نمثل بالجملة (كاد (زيد يموت) البارحة).

393م) تقدم في الفقرة 187: ج 1 مفهوم المبني لكل من الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

394) فيما يخص التقسيم الثلاثي للزمان والتفريع الداخلي لكل قسم راجع ص 295 في ج 1 من هذا العمل.

بمجرد أن يدخل الفعل التام إلى الإسناد لتزمينه يكون قد انتقى، بمقولته الفرعية، علاقة ائتلاف دلالية تنتظمه وما يراكبه. وعند الأخذ بالتفريع الرباعي لمقولة الفعل التام؛(4.1. 3 ج 1)، فإن المسند (م) يعوضه أحد فروع الفعل التالية:

(أ) فعل قاصر (فق)؛ ينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية (~)، وبخاصيته الدلالية الفارقة له عما ينتمي إلى نفس الطائفة ينتقي كلمةً مما يعوض المسند إليه (مَ) كالاسم المحض(س)، ونحوه الاسم الناقص(س ص) والصفة (ص). وعند الائتلاف كما في(فق ~ س) تكون العلاقة الدلالية (~) قد عملت في معوض المسند إليه وظيفة المفعول النحوية. كما تكشف الصيغة (فق ~ سُ)مثالُ تركيب الإسناد المزمن بالفعل القاصر في مجموعات الجمل التالية

(10) (أ) هلكَ المريضُ .

(ب) سَقَطَ الحائطُ .

(11) (أ) نَضِجَت البنتُ .

(ب) ثَلِمَ السِّنُّ .

(12) (أ) ظَرُفَ الولدُ .

(ب) خَثُرَ اللبنُ .

(13) (أ) قُطِعَ الحبلُ .

(ب) انهزم الفريقُ .

(ج) تكسَّرَ الرخامُ .

المكوِّن التأليفي من القالب التركيبي يهتدي إلى نوع العلاقة الدلالية التي ينبغي استحضارها من خلال التأشير المعجمي أو الصرفي لصنف الفعل .

أفعال الجمل (10 – 13) لها في المعجم نفس « البنية الصرفية »[395]. ومن هذه البنية فقط يتوصل إلى قصور الفعل في نحو الجملتين (10). ومن هذه البنية إضافة إلى مؤشر صرفي، مرتبط بصيغة الفعل؛ « فعلَ لازمه أكثر من متعديه »[396]، يتبيّن للمكون التأليفي قصور الفعلين في الجملتين (11). وقد يخضع الربط بين الكلمة ومقولتها بوسيط العلاقة الاصطناعية (1.2.4 ج 1)، ويطرد ذلك، بحيث يكون التأشير لقصور الفعل صرفياً كما في مثل الجملتين (12). لأن الصيغة الأصل (فعُل) دالة على انتماء الفعل المسكوب جذره فيها إلى صنف القاصر؛ « وفعُل لأفعال الطبائع ... ومن ثمة كان لازماً »[397]. وفي مثل الجملة (13) فإن التأشير الصرفي لصنف الفعل أكثر وضوحاً بسبب اللجوء إلى صيغ الاشتقاق لنقل الفعل من صنفه إلى صنف القاصر (3.3.4 ج 1). إذن، كل فعل ميزه أحد القالبين؛ المعجم أو التشقيف بكونه قاصراً فإنه تعويضه للمسند (م) يجبر المكون التأليفي من القالب التركيبي على استحضار علاقة العلية (⊃) الدلالية الذي تجلب وظيفة المفعول النحوية للكلمة التي تعوض المسند إليه (مَ) .

(أ) الفعل اللازم (فل)؛ يؤشر، معجمياً أو صرفياً أو هما، لمقولته الفرعية، كما تقدم في الفعل القاصر. فينتقي بمقولته الفرعية هذه علاقة « السَّبَبيَّة »[398] المدلول عليها بالرمز (⊆). وبخاصيته الدلالية الفارقة ينتقي كلمة مما يقبل أن يعوض المسند إليه (مَ)؛ كالاسم المحض (س) ونحوه. وعند الائتلاف (فل ⊂ س فابه) تكون العلاقة الدلالية (⊆) قد عملت في معوض

---

395) مفهوم البنية الصرفية راجعه في ص 313 في ج 1 من هذا العمل، وفي الأوراغي، اكتساب اللغة، ص 155 – 160.

396) الاستراباذي، شرح الشافية، ج 1، ص 73. والأفعال التي مثل بها الرضي جلها داخلة في صنف القاصر كما سبق أن حددنا المفهوم منه.

397) نفسه، ص 74. وقد يستعمل أيضاً اللازم فيما نستعمل له القاصر.

398) السَّبَبيَّة (⊆): علاقة مركبة من علاقتي السببية (⊂) والعلية (⊃). يسطو بها فعل بمعنى فاعل به (فابه).

المسند إليه وظيفة الفاعل به (قا به) النحوية. كما هو مصوغ في (فصل ع من) مثال تركيب الإسناد المزمن بالفعل اللازم في مجموعات الجمل التالية.

(14) (أ) نجا الفدائي .

(ب) طار الغراب .

(ج) ثار البركان .

(د) أقلعت الطائرةُ .

(15) (أ) أنفَ المرءُ .

(ب) لَزِقت الأغصان .

(16) (أ) انتحر الخاسرُ .

(ب) تحرر الشعبُ .

(ج) تكاسل المجتهد .

(د) تظرّفت ليلى .

أفعال الجمل (14 – 16) ونحوها تشترك، بمقولتها الفرعية، في انتقاء علاقة السّببية من بين مجموع علاقات التأليف الدلالية. وينفرد كل فعل بخاصية دلالية، بها ينتقي، من بين ما يعوض (م)، المركب الاسمي الذي يألفه ويراكبه. ولكل فعل تام، كيفما كانت مقولته الفرعية، هذان النوعان من الانتقاء المقولي والدلالي .

استناداً إلى المثبت في المبحث (1.3.7 ج 2) حول « وضع اللغة واستعمالها » فإن ذلك الانتقاء يحصل إما بفعل الوضع، كما في الجمل السابقة، وإما بقوة الاستعمال المنضبط بعلاقة اللزوم المتشعبة إلى المشابهة في مثل (أقلعت السيارة)، إذا انطلقت بسرعة الطائرة، والملابسة في مثل (أقلع الحجاج) لحلولهم بما يقلع طائراً، والضدية، في نحو (السلحفاة تطير) إذا تثاقلت في دبيبها. من الأمثلة الأخيرة نستنتج فرضية مراسية مفادها أن التجوز

في الاستعمال إذا لم يتعد الخاصية الدلالية إلى مقولة الفعل فإن البنية الوظيفية لتركيب الإسناد لا تتغير .

(أأأ) فعل متعد (فع)؛ هذا الضرب من الأفعال متميز بانتقاء مقولته لعلاقتي الائتلاف الدلاليتين؛ السببية (⊃) والعلية (⊵). وبالخاصية الدلالية الفارقة ينتقي كل فعل، من ضرب المتعدي ، ما يعوض المتغيرين المسند إليه (مَ) والفضلة (فض). وبحصول الائتلاف (مَ ⊃ فع ⊵ فض) تكون (⊃) قد عملت الفاعلية (فا) في (س١) مُعوِّض (مَ) ، و(⊵) عملت المفعولية (مف)في(س2) معوض(فض) .ويكون الناتج البنية الوظيفية .

(س١^فا ⊃ فع ⊵ س2^مف) الممثلة لجمل من قبيل المجموعات التالية .

(17) (أ) هَدَمَ الضربُ الصوامعَ .

(ب) لَزِمَ الطالبُ أستاذَه .

(ج) عارض الوزيرُ رئيسَه .

(18) (أ) أهلكَ الإهمالُ الطفلَ .

(ب) جمَّلت المساحيقُ المرأةَ .

(ج) شاعر جريرٌ الفرزدقَ .

(د) استصغرت الأهواءُ الحكمةَ .

من التأثير المعجمي لتعدي أفعال الجمل(17)ينكشف للمكون التأليفي من القالب التركيبي ما علاقات الائتلاف الدلالية التي ينبغي استحضارها، وكيف تناوبها في تنظيم ما يتألف بكل منها .يُشْغَل أولاً السببية(⊃) لتأليف المتساندين (فع ⊂ س١^فا)، فالعلية (⊵) ليؤلف بها المركب الإسنادي والفضلة (فض)، وبالأحرى الاسم (س2) الذي يعوضها . كما في((فع ⊂ س١^فا) ⊵ س2^مف) . وبنفس الكيفية يتم التأليف بين مكونات الجمل (18) المزمّنة الإسناد بأفعال مؤشّر لتعديها صرفياً . إذ تُوُسِّل بصيغ صرفية؛ (أفعل، فعَّل،

فاعَلَ، استفعل)، لنقل أفعال من القصور (هلك،جمل ، صغر) وآخر من اللزوم (شعر) إلى التعدي .

وكل واحد من الأفعال المتعدية في الجمل(17، 18)ونحوها الكثير يتعين له ، بموجب خاصيته الدلالية الفارقة، أن ينتقي كلمتين من بين ما يعوض المتغيرين (مَ ، فض) . ومرجعه في هذا الانتقاء الدلالي إما وضع اللغة المُقوَّمَس، إذا حُرِّضت الخاصية الدلالية في مصدر الاشتقاق، كما في الجمل (17)، وإما استعمالُ اللغة المتوقَّعُ إذا حُرِّضت أيضاً إحدى علاقات اللزوم؛ كعلاقة المسبَّب بسببه التي سوغت ائتلاف (هلك الإهمال)وعلاقة الملابسة المجوزة لائتلاف(جمَّلت المساحيق)، وعلاقة الجزء بكله المسوغة لائتلاف (استصغرت الأهواء) .

والملاحظ فيما سبق من الجمل أن الفعل المتعدي يرجع ، في الانتقاء الدلالي لما يراكبه، إلى وضع اللغة فحسب، إذا كفته خاصية جذره الدلالية للائتلاف مع معوضي (مَ، فض) .كما في نحو (عارض الوزير رئيسه) . وإلى وضع اللغة واستعمالها؛ كأن ينتقي بأحدهما كلمة تعوض أحد المتغايرين (مَ، فض)،وبالآخر ينتقي كلمة ثانية تعوض الباقي .كما في مثل(أهلك الإهمالُ الطفلَ) و (قتل التاجر الفضيلةَ) . وإلى استعمال اللغة فحسب، وكأن الفعل قد تنازل كلياً عن خاصية جذره الدلالية، فانتقى بعلاقة لزومية أو أكثر كلمتين لتعويض (مَ، فض) .كما في مثل (استصغرت الأهواء الحكمة) . وبما أن تنازل أي فعل عن خاصية جذره الدلالية لا يستقيم بغير عوَض لزمه أن يتضمن معنى فعل يرادفه وينوب عنه .

(١٧) فعل متخط (فخ)؛ وهو عبارة ع التحام فعلين متعديين في فعل واحد يتركب معناه من الخاصية الدلالية المميزة لمصدر اشتقاقه، إضافة إلى تضمنه بالاقتضاء للخاصية الدلالية المميزة لمصدر اشتقاق أحد الفعلين؛ (أخذ أو فقد) . وبحسب المتضمَّن من هذين الفعلين يمكن تفريع المتخطي إلى فئة

(أعطى) المشرَب بمعنى (أخذ)، إذ المعطى مأخوذ، وإلى فئة (منع) المشرب بمعنى (فقد) لأن الممنوع مفقود أيضاً .

يترتب عن هذا الشحن الدلالي أن يتميز المتخطي بالانتقاء المزدوج لمقولته؛ بمعنى أن الفعل من هذا الضرب يكون له انتقاء صريح باعتبار خاصيته الدلالية الصريحة؛ (العطاء أو المنع) . ويكون له انتقاء ضمني تابع من خاصيته الدلالية الضمنية، (الأخذ أو الفقد) .التحام هاتين الخاصيتين الصريحة والضمنية؛([العطاء + الأخذ] أو [المنع+ الفقد])، يشخصه اشتراكهما في الانتقاء ، بعلاقة العلية، لنفس المركب الاسمي (س 2)، بحيث يستلم وظيفة المفعول النحوية (س$_2$) ويعوض المتغير (فض) في البنية المكونية . أما انفصال تينكم الخاصيتين الدلاليتين فيظهر في انتقاء الخاصية الصريحة؛ [العطاء أو المنع]، بعلاقة السببية للمركب الاسمي(س$_1$)الذي يتلقى وظيفة الفاعل النحوية (س$_1$ فا) ويعوض المسند إليه (مَ) في البنية المكونية . بينما الخاصية الضمنية [الأخذ أو الفقد] تنتقي بنفس العلاقة الدلالية المركب الاسمي(س$_3$)، بحيث يستلم وظيفة « الفاعل الضمنية »، فسماه نحاة العربية بالفاعل في المعنى [399]، ووُصف بالمستفيد في نسق الأحوال النحوية الذي وضعه فلمور[400] . كما يستلم(س$_3$) وظيفة « المفعول الضمنية »من جراء مشاركته للمركب الاسمي(س$_2$) في تعويض الفضلة (فض) والدخول عن طريقها إلى البنية المكونية . لأنه باعتبار الفعل الصريح (الإعطاء أو المنع) يكون(س$_3$) معطىً له أو ممنوعاً منه، إذن له وظيفة المفعول ، وباعتبار الفعل

399) ممن ذكره ابن يعيش . وهو يميز بين ضربين من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، فقال : « فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه . نحو قولك : أعطى زيد عبد الله درهماً ، وكسا محمد جعفراً جبة . فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر . ولابد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني . ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيداً درهماً . فزيد فاعل في المعنى لأنه آخذ الدرهم . وكذلك كسوت زيداً جبة ، فزيد هو اللابس للجبة » شرح المفصل ، ج7، ص63 .

400) انظر مقاله ، من مشاكل نحو الأحوال ، صص 65 — 80 ، ضمن مجلة "اللسان" ، عدد 38 .

C.J. Fillmore, quelques problémes posés à la grammaire casuelle, in langage, N 38

التضمني (الأخذ أو الفقد) يكــون(س3) آخذاً أو فاقداً ، فتكون له وظيفة الفاعل . وعند اجتماع هاتين الوظيفتين النحويتين تتشكل وظيفة « الفاعل به » النحوية المسندة إلى (س3فابه) . كما تعبر عن ذلك البنية المكونية والوظيفية (19) مثال جمل المجموعات (20 - 22) الآتية .

(19) . ((س1قا ⊃ فخ ... س2 مف) ⊆ س3 فابه) .

(20) . (أ) الزوجُ وهب شقةً لأهل زوجته .

(ب) المنحرف سرق المال من أبيه .

(21) . (أ) الله يعطي مَن يريد من خلقه ما يريد .

(ب) الله يمنع مَن يريد من خلقه ما يريد .

(22) . (أ) أعار المعمّرَ الأهاليَ أرضاً يزرعونها .

(ب) سلب المستعمر المواطنين حريتهم .

في الجملة الأخيرة، كما في سائر الجمل أعلاه ، يتحد مركبان اسميان، مثل (المواطنين) و (حريتهم) من حيث المنفذ (فض) إلى البنية المكونية، ويختلفان من حيث الوظيفة النحوية . إذ لأحدهما وظيفة المفعول وللآخر وظيفة الفاعل به . والاختلاف الوظيفي يجبر اللغات على الإعراب عنه . ويحصل الإعراب في هذه الحالة بتمييز أحد ذينكم المركبين بموقع أو حرف إضافة .

عند الاستقرار على اتخاذ حرف الإضافة وسيلة للإعراب تنزع اللغات إلى إقرانه بالمركب الحامل لوظيفة الفاعل به . كما هو في مثل الجملتين(20) ونحوهما (01) في الطرة (401) . ولا يجوز عندئذ إدخال ذلك الحرف على المركب الحامل لوظيفة المفعول . وهو ما يفسر لحن الجمل (23) ونحوها (02) .

---

401) تكشف المقارنة بين الجمل الآتية ما للموقع وحرف الإضافة من دور في الإعراب عن الوظيفة النحوية خصوصية في اللغات التي توظفهما .

(01) (أ) Ali Donated DH 1000 to a local charity.

(ب) Donner son sang au centre de transfusion.

=

(23) (أ) سلب المستعمر المواطنين من حريتهم *.

(ب) الزوج وهب أهلَ زوجته للشقة *.

(ج) المنحرف سرق أباه من المال *.

وإذا اختير الإعرابُ بحرف الإضافة فإن لغات كالفرنسية لا تجوِّزُ نزعه من الفاعل به، ولا تخص المركب منهما بموقع معين، كما يشهد على ذلك جواز الجملتين (03). غير أن حامل وظيفة الفاعل به النحوية إذا كان ضميراً فإنه يتقدم على المفعول ويُنزع منه حرفُ الإضافة. كما في الجملة (04) من نفس الطرة أسفله.

ومن اللغات، كالأنجليزية ما يُجوِّز نزع حرف الإضافة من الفاعل به بشرط تقديمه على المفعول. وحينئذ تتحول الرتبة إلى وسيلة للإعراب الوظيفي. بحيث يجوز من المجموعة (05) في الطرة (401) الجملةُ (أ) لا غير.

والعربية، من اللغات التوليفية، تحتمل الإبقاء على حرف الإضافة مقترناً بالفاعل به، أياً كان موقعه. وهي في هذه الحالة تكون كالفرنسية، لكنها تزيد عليها بإمكان نزع حرف الإضافة، كما في (19)، فتصير كالأنجليزية مع فارق أن العربية لا تضطر إلى تقديم الفاعل به، كما في (25)، إلا في حالة انتفاء سائر

=

(02) (أ) I give you to that *.

(ب) offrir son épouse au parfum *.

(03) (أ) donner une pièce au gardien .

(ب) donner au gardien une pièce .

(04) offrir lui une rose

(05) (أ) He gives someone somthing.

(ب) He gives something someone * .

(ج) He gives to someone something *.

وسائل الإعراب الأخرى[402] .

(25) (أ) أهدى المجوسي آلهتَه الفتاةَ قرباناً .

(ب) أهدى المجوسي الفتاةَ آلهتَه لتبيعها .

ولعل السبق الوجودي للفاعل على المفعول مراعاً في وضع اللغات فتقدم أيضاً في البنية التركيبية. عند افتقاد كافة وسائل الإعراب من دلالة وصرف وحركات أو حروف إعراب. وبإقرار الوضع لما هو بالطبع لا تجوز في أي لغة الجملةُ (أهدى المجوسي آلهتَه الفتاةَ لتبيعها)* .

ظهر من خلال الوصف المقدم للبنية الوظيفية التي يحدثها تعويض الفعل المتخطي للمسند (م) أنا قد شرعنا في تناول مسائل تخص البنية التركيبية. وغايتنا من ذلك أن نبث في هذا الموضع عدم ورود حالةالمستفيد المدرّج على إسنادها في أنحاء اللغات التركيبية إلى المركب الاسمي الموصوف هنا بالفاعل به. وقد توافرت أدلة نبو هذه الحالة، نسرد أهمها كما يلي .

(1) .لم يثبت الاستناد إلى حالة المستفيد لتفسير خاصية بنيوية في المستقيم من الجمل السابقة ولا في لاحنها. إمكان إهمال هذه الحالة يعني عدم ارتباطها بأي من العوامل المشاركة في إنشاء البنية اللغوية. بخلاف ذلك الوظائف النحوية؛ الفاعل والمفعول والفاعل به المرتبطة تباعاً بعلاقات السببية والعلية، والسبلية أساس مـــا سيأتي من العلاقات التركيبية. ما ذكر هنا من تحييد حالة المستفيد مرده إلى :

402) ما سقناه أعلاه عبر عنه ابن يعيش بقوله : « يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر... وكل ما كان من ذلك فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيداً درهماً ، وأعطيت درهماً زيداً ، وزيداً أعطيت درهماً . كل ذلك جائز لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيداً فإن كان الثاني مما يصح منه الأخذ نحو أعطيت زيداً عمراً وجب حفظ المرتبة . لأن كل واحد منهما يصح منه الأخذ » . ابن يعيش ، شرح ، المفصل ، ج7، ص 64 .

(2) حالة المستفيد النحوية يمكن وصفها بالقصور، لأنها ملازمة لطائفة خاصة من الأفعال المتخطية: وهي المتميزة بتضمنها لفعل الأخذ[403] الماثلة في الجملة (أ) من المجموعات (20- 22) وفي نحوها السليم من الجمل(01- 05) في الفقرة (401). فلا تتعدى تلك الحالة ما يتركبُ والأفعالَ المتخطية التي تشترك في خاصية [العطاء] المجردة. ولتقاسم أفعال الجمل(ب)، من تلك المجموعات، خاصية [المنع] المجردة أيضاً وجب إسناد حالة المستلَب في الجمل (ب) إلى مركب تسند إلى مثله في الجمل (أ) حالةُ المستفيد. وإذا تنازع الاعتبارَ عامٌّ؛ كوظيفة الفاعل به النحوية المرتبطة بمقولة الفعل المتخطي، وخاصٌّ؛ كحالة المستفيد (أو المستلَب) المرتبطة بطائفة خاصة من أفعال المتخطي؛ وجب إعمال العام وإهمال الخاص. عن صحة المثبت هنا يلزم ما يلي.

(3) كل ربط للحالة النحوية بالدلالة المعجمية سيقود حتماً إلى إنتاج قائمة مفتوحة من هذه الوظائف الدلالية. وقد ظهر الآن ضرورة إضافة وظيفة المستلَب إلى قائمة مثقلة بأمثالها[404]. إذ ثبت أنه بتعاقب الفعلين (أعطى) و(منع) على المسند (م) من البنية المكونية تتعاقب حالتا المستفيد والمستلَب على نفس المركب الاسمي في البنية الوظيفية. كما أنه بتعاقب الاسمين(الرجل) و(البركان) على المسند إليه(مَ) في البنية المكونية تتعاقب عليهما في البنية الوظيفية تباعاً حالتا المنفذ والقوة في مثل الجملتين،(ثار الرجل) و(ثار البركان). ولاعتبارات متعلقة بالدلالة المعجمية يلزم إسناد

---

403) ليكون فلمور قائمة الأحوال النحوية تطلق، فيما يخص حالة المستفيد cas Bénéficiaire، من طائفة الأفعال المشتركة بالأخذ مثل أعطى وأهدى ومنح: ونحوها مما يشترك، داخل كل لغة، في الانتماء إلى فعل العطاء المجرد؛ وفي تصريح صاحبه واضحة تعبر عن عمل شيء لفائدة شخص. وهو ما سوغ نعته حالة المستفيد النحوية. وإن كان فلمور قد تردد في إدراجها ضمن اللائحة المكونة نسق الأحوال النحوية. للمزيد من التفصيل انظر مقاله: من مشاكل نحو الأحوال المذكور أيضاً بعنوانه الأصلي في الفقرة (400).

404) في الأعمال اللغوية المؤطرة بنظرية النحو الوظيفي يتردد ذكر الوظائف الدلالية: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد، والأداة، والحائل، والعامل (factor)، والمالك، والمصدر source والاتجاه والزمان والمكان والقوة force؛ والعلة cause؛ والمسار path؛ والمتموضع positioner.

وظيفتي الأداة والمنفذ تباعاً إلى المتعاطفين في مثل(أنجز الحاسوب ومصمّمه نفس العمليات في نفس المدة) .

وبما أن النظرية العلمية لا تجوز أن تكون أوليات النموذج منتشرة وغير محصورة ولا محدّدة وبما أن الوظائف الدلالية من أوليات النماذج النحوية الوظيفية على الأقل، تعيّن التخلي،عند إقامة العوارض النحوية، عن الاعتبارات المتعلقة بالدلالة المعجمية، لربطها بالمقولات المعجمية في علاقاتها بمتغيرات البنية المكونية وبما تنتقيه من علاقات الائتلاف الدلالية .

نخلص مما تقدم إلى أن ترمين الإسناد، في مقابل إدامته، يحصل بأن يعوض الفعل التام المسند (م) من البنية المكونية (⊇ صد (م ، مَ) ⊥ فض) . علما أن مقولة الفعل التام تتشعب إلى أربع مقولات فرعية هي :

(أ) فعل قاصر: يعوض المسند (م) في البنية المكونية، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية (⟋) لتؤلفه بكلمة (س) يصطفيها بخاصيته الدلالية لتعوض المسند إليه (مَ)، فتستلم (س) وظيفة المفعول في البنية الوظيفية : (ϕ ⊃ فق ⟋ س مف) .

(اا) فعل لازم : يعوض (م) في البنية المكونية ، وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السَّبْلِيَّة (⊆) لتؤلفه بالكلمة (س) يصطفيها بخاصيته الدلالية لتعوض (مَ) فتستلم (س) وظيفة الفاعل به في البنية الوظيفية (فل ⊆ س فابه) .

(ااا) فعل متعد ، يعوض (م): وينتقي بمقولته الفرعية علاقتي(⊏ ، ⟋) لتؤلفاه بالكلمتين(س1، س2) يصطفيهما ، بخاصيته الدلالية لتعوض إحداهما (مَ) والأخرى (فض) في البنية المكونية، فتستلما تباعاً وظيفتي الفاعل والمفعول في البنية الوظيفية (س1 فا ⊏ فع ⟋ س2 مف) .

(اV) فعل متخط: يعوض (م) في البنية المكونية،وينتقي بمقولته الفرعية علاقة السببية(⊏) والعلية (⟋) والسبلية (⊆) لتؤلفه بالكلمات(س1، س2، س3) يصطفيها بخاصيته الدلالية المشحونة من أجل أن تعوض إحداها (مَ)

والباقي(فض). فتكون لها وظائف الفاعل والمفعول والفاعل به النحوية في البنية الوظيفية :

((س$_1$ $^{\text{فا}}$ ⊂ فخ ⊂ س$_2$ $^{\text{مف}}$) ⊇ س$_3$ $^{\text{فابه}}$) .

ولسنا في حاجة إلى التذكير مرة أخرى بأن كل واحد من هذه الأفعال يقبل النقل صرفياً من مقولته إلى مقولة غيره. فيتحول المتخطي إلى متعد أو لازم، والمتعدي إلى لازم أو قاصر، والعكس يصح.(2.3.4ج 1)لكنه ليس من نافلة القول أن نعيد من جديد أن اللغات البشرية لا تختلف من حيث البنيتين المكونية والوظيفية المتكونتين حتى الآن في مستوى التأليف من القالب التركيبي .

وقبل الانتقال بالبنية الوظيفية إلى مستوى آخر من هذا القالب للوقوف على كيفية تعبير الأنماط اللغوية عن تلك البنية الوظيفية الموحدة بينها بأبنية تركيبية متغايرة نستمر قليلاً في مستوى التأليف لمواصلة الربط بين باقي متغيرات البنية المكونية كالصدر(صد) والفضلة (فض) وسائر المقولات المعجمية كالأداة والأفعال المساعدة والناقصة والصفات والأسماء الناقصة والأنقص وغيرها من المقولات المركبة. وبذلك نتبيّن ما يكون لذلك الربط من دور بالنسبة إلى تركيب الإسناد .

2.3.8. توجيه الإسناد المزمّن وتقييده .

للتمييز بين موجهات الإسناد المزمّن ومقيداته يمكن الانطلاق من العوامل الفاعلة لكلا الصنفين. كأن نربط الأولى بأصول المبدأ التداولي إذا ثبت أن اقتضاها «التخاطب» وأوجبها، ونُنيط الثانية بأصول المبدأ الدلالي إذا ثبت أيضاً أن اقتضاها «التراكيب» واستوجبها . ويمكن أن نتلمس الفرق مرة أخرى بين الموجه والمقيد من جهة المقولة ومنفذها، كأن تطرد صحة العبارة: المقولة كذا إذا عوضت المتغير كذا اضطلعت بدور الموجِّه، والمقولة كيت إذا عوضت المتغير

كيف اضطلعت بدور المقيد . وبثبوت التوافق بين كلا ذينكم العاملين المجردين واطراداته الملحوظة يستقيم التمييز بين موجهات الإسناد المزمن ومقيداته .

1.2.3.8 . موجهات الإسناد المزمن .

يقبل الإسناد المزمن أن يوجَّه من الداخل إذا ثبت أن تعددت وجوه الجملة لتغاير يرجع إما إلى البنية الصرفية للفعل الذي يعوض المسند(م)، وإما إلى كلمات معجمية مخصوصة تعوض أحد المتغيرين؛ المسند إليه(مَ) أو الفضلة(فض). كما سيأتي في موجِّه الاستفهام. إذن يتوافر ما ذكرنا من الخصائص الصرفية والمعجمية مع البنية المكونية(...(م، مَ) ± فض) يتولد بعامل تداولي موجِّهٌ داخلي . ويمكن أن يكون للإسناد موجِّهات خارجية، تعوّض من البنية المكونية الصدر (صد) لا غير، سواء أكانت مقولة معجمية كالأداة أم مقولة مركبة كالجملة أو بعضها. وفيما يلي نوجز في تناول هذين الضربين من موجهات الجملة الفعلية .

(أ) موجهات داخلية . عند التركيز على الفعل نجد موجِّهاً ينتج بشرط أن يباشر عامل تداولي قالب التشقيف (2.5.4.5 ج 2) من أجل تكوين فعل يعوض المتغير (م) من البنية المكونية ، فيتولد فعلٌ مبني صرفياً إما للمفعول (3.3.4 ج1) إذا كان المتكلم جاهلاً بالفاعل أو متجاهلاً لغرض في نفسه يبلغه إلى مخاطبه، وإما للطلب (1.4.5 ج 1) إذا وجد المتكلم نفسه داخلاً في علاقة مع مخاطب لا يحسن منه معها سوى أن يعوض المسند(م) بفعل على هيئة (افعل) أو (لاتفعل). يطلب بالأولى، على جهة التكبر أو التكافؤ أو التذلل، من مخاطبه أن يُنجز ذاك الفعل و يحققه، و بالثانية يطلب منه، من نفس الجهة، أن يكف عن مزاولة ما وظِّف له المركب الفعلي « لا تفعل »؛ المتكون من الأداة « لا » التي تقترن بالفعل « تفعل » فتأتى لها أن تدخل معه من نفس المنفذ في البنية المكونية .

ولا ينبغي إقامة مفهوم التوجيه على معنى تغيير المجرى الأصلي للكلام. لأنه تحقيق مباشر للجملة على وجه بعامل تداولي . وعليه وجب أن يكون لكل جملة في المجموعة (26) وجه مخصوص بموجه داخلي :

(26) (أ) دارت الأيام .

(ب) احترمْ أهلَك .

(ج) لا تبخلْ بعلمك .

(د) فُصِلَ الوزيرُ .

ومن السهل أن نلاحظ، من اللغة المستعملة هنا ، أن هذا الضرب من التوجيه يضطلع فيه المعجم الشقيق بالدور الرئيسي إلى جانب قالب التشقيف الآخذ بوسيط التصريف .(3.2.2.4 ج1). وهذا الدور قد يوكل إلى قالب التركيب في لغات ذات معجم مسيك وفص تشقيفي قائم على وسيط الترصيص(4.3 ج 1)

(2) موجهات خارجية . وهذه عبارة عن مقولات معجمية ومقولات مركبة يحملها أصل تداولي ، وتعوض الصدر(صد) من البنية المكونية (± صـــد(م،مَ) ± فض) . سبق لنا، في المبحث (3.4.5 ج 2)، أن قسمنا موجهات الجملة إلى موجهات مقيَّدة متميزة بانتمائها إلى مقولة الأداة المعجمية، وإلى موجهات مسرَّحة تتميز بكونها مقولات مركبة ؛ إذ هي جملة أو بعضُها . وهذان القسمان يجمعهما الاشتراك في كونهما من أثر العامل التداولي، وفي الدخول إلى البنية المكونية من المتغير (صد) . وعندئذ تستلزم البنية الوظيفية وجهاً يُعيِّنه الموجِّه المقيَّدُ الوارد في مثل الجمل (28) أو الموجِّـهُ المسرَّح الماثلُ في الجمل (28) الموالية لها .

(27) (أ) (لعل (السماء تمطر)) .

(ب) (إنَّ (الوقت يمر)) .

(ج) (قد (أفلح المومنون)) .

(28) (أ) (أقسم بالله (ما سعيت في إذاية أحد)) .

(ب) (أظن (ليلى لا تحبك)) .

(ج) ((زيد يعمل الرحم) فعلاً) .

(د) (ليلى (كلاها الله) ضنت بالزيارة) .

الملاحظ في هاتين المجموعتين من الجمل أن المتغير (صد) إذا عوضه موجه مقيَّد، مما ينتمي إلى مقولة الأداة ، فإنه ينزع : في العربية ومثلها من اللغات، إلى الموقع الأول في البنية التركيبية، وقد يكون له في لغات أخرى سلوكُ المعوَّض بالموجِّه المسرَّح؛ بحيث يقع في حشو البنية التركيبية الموجِّهة . كما في مثل الجملة (28د)،أو في آخرها، كما في الجملة (28ج) فضلاً عن مجيئه في أولها؛ كما في الباقي .

ولنوضح من جديد المفهوم من العامل التداولي الذي يخلف أثراً في العبارة اللغوية نأتي بمثال المتكلم المسترشد الذي يجد نفسه داخلاً في علاقة تخاطبية، تحمله على أن يطلب من مخاطبه المطلع أن يُفهمه ما عينه في الجملة التي ألقاها إليه . عمل هذا الأصل التداولي يخلف في اللغات آثاراً متغايرة تبعاً لدرجة غنى مقولة الأداة المعجمية في كل نمط لغوي ولما يتيحه التركيب من الإمكانات التعبيرية . ومع ذلك يمكن إرجاعُ آثار ذاك العامل إلى ضربين . (أ) تنغيم [405] يكثر استعماله مع فقد الأداة وعسر التحريك . (ب) كلمات معجمية مما ينتمي إلى مقولتي الأداة أو الاسم الأنقص [406]، و يعوض

---

405) للمزيد من التفصيل فيما يخص وظيفة التنغيم انظر الدكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 226 .والدكتور أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 1 ،ص 43 .

406) الاستفهام معنى متميز : من حقه أن ينفرد بأداة تدل عليه . فكانت « الهمزة أم هذا الباب » كما قال ابن يعيش في شرح المفصل . ولانقسام معنى الاستفهام إلى تصوري وتصديقي احتيج إلى « هل » للدلالة على الضرب الأخير ، فأخذت « أم الدالة أصلاً على القسمين تنزع إلى الارتباط بالاستفهام التصوري، وإن ظلت الهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها . يدل على هذا التوزع انصهارُ معناها في عناصر من مقولتي الاسم الناقص، مثل (مَن، ما) ، والاسم الأنقص مثل (كم ، كيف ، أين ، أيان ، أنى ، متى ، أيّ) ، بحيث

المتغير (صد) . وعندئذ تستلم البنية الوظيفية وجه الاستفهام . كما في (29) .

(29) (أ) (هل (وصل المبعوث) .

(ب) (أ (أذيت (اسرائيل ضمّ القدس))) .

(ج) (أ (شوقي (حجّ البيت))) .

(د) (كيف (رجع الحاج)) .

(هـ) (أين (استقر الضيف)) .

(و) (كم (بلداً (زار ابن بطوطة))) .

(ز) (متى (كان آخرُ كسوف تام)) .

تقدم أن العناصر المنتمية إلى مقولة الاسم الأنقص، لوهنها تدخل إلى البنية المكونية عن طريق (فض) لا غير . ولتضمنها [407] من جديد معنى أداة الاستفهام التصوري زادت وهناً على وهن . فصارت الكلمات :(كيف ، أين ، كم، متى) في الجمل (29) أدوات مثل (هل ، أ) من حيث أنها تعوض (صد) لا غير . ولذلك أخلى النحاة محلها من الإعراب .

معنى همزة الاستفهام التصوري قد ينصهر في عناصر من الاسم الناقص، مثل (مَنْ) و(ما)،من غير أن تثنيهما عن الدخول إلى البنية المكونية من منفذيهما الأصليين (م) و (فض) .فجعل النحاة لموضعهما في الجمل (30) إعراباً يظهر على مثلهما (أي) الذي تخلص من سبب البناء بملازمته للإضافة إلى المعرفة، كما توضح ذلك الجمل (31) الآتية .

= يدل كل عنصر على ضرب من وجه الاستفهام التصوري . وللمزيد من التفصيل انظر ابن يعيش ، شرح المفصل : قسم الحروف ، وغيره ممن اهتم بحروف المعاني .

407) بناء الأسماء يعلله نحاة بشبهها المعنوي للأداة المتمثل في عدم تمكن كلا الصنفين من مدلوله . وأسماء الاستفهام خاصة تكاد تلحق بمقولة الأداة « لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وهو الهمزة » . الانباري ، أسرار العربية ، ص389 .

(30) (أ) ﴿مَنْ بعثنا من مرقدنا﴾ (36 : 52).

(ب) من دعوتم إلى الندوة .

(ج) ما يأكل العاشبُ من الناس .

(31) (أ) أيُّكم خرج أولاً .

(ب) أيَّ الفصول تفضلون .

(ج) بأيِّ الرجال تقتدون .

الظاهر مما تقدم أن العامل التداولي المذكور أعلاه يجلب كلمة الاستفهام، بوصفها موجهاً خارجياً مقيَّداً، إذا انتمت إلى مقولتي الأداة أو الاسم الأنقص، وعوضت(صد) كما في الجمل (29).وهي موجِّه داخلي مسرَّح إذا انتمت إلى مقولة الاسم الناقص، وعوضت أحد المتغيرين؛ إما المسند إليه (مَ)، كما في الجملتين (أ) من المجموعتين (30،31) بحيث يتلقى الموجه الاستفهامي بعلاقة السببية وظيفة الفاعلية. وإما الفضلة (فض)، وعندئذ يستلم موجه الاستفهام بعلاقة العلية وظيفة المفعول النحوية. كما في باقي جمل تينكم المجموعتين .

ويلاحظ أيضا في ما سلف من جمل الاستفهام أنَّ موجهها ، بصرف النظر عن مقولته المعجمية ومنفذه إلى البنية المكونية، ينزع في اللغة العربية إلى احتلال الموقع الأول في البنية التركيبية . وقد يكون له في لغات أخرى سلوك مغاير . بدليل أن العامية المصرية شاهدة على مجيء موجه الاستفهام في الموقع الأخير من البنية التركيبية، كما في المثالين؛(فوزية راحت فين) و(حشوفك امتى)، المأخوذين عن الدكتور أحمد المتوكل[408] .

408) انظر كتابه ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 127 .

8 . 3 . 2 . 2 . مقيدات الإسناد المزمن .

إذا كان مقتضي الموجِّه التخاطبَ وعاملُه التداولَ فإن مقتضي المقيِّد التراكيب وعامله الدلالة. والتراكيب المتحدث عنه هنا هو البنية الوظيفية الناجمة عن المجرى من عمليات التعويض على البنية المكونية بذلك التدرج الموصوف في المبحث (3.8 ـ ج 2) . وعامل المقيِّد ليس سوى المبدأ الدلالي كما تنعكس مفرداته البحتة في المعجم النمطي .

المقيد الموصوف في الفقرة السابقة بما يجليه لا يخرج عن أحد الاحتمالين: إما أن يتعلق بالفعل التام [+ح + ز] الذي يعوض المسند(م)، وإما أن يرتبط بما ينتقيه ذاك الفعل بمقولته الفرعية ليعوض المتغيرين؛ المسند إليه (مَ) والفضلة (فض) . إذا كان الاحتمال الأول فإن المقيد إما أن يتوجه إلى عنصر الحدث [+ح] من الفعل؛ وهو « المقيد الحكمي »، وإما إلى عنصر الزمن [+ز] منه؛ وهو « الموقت ». وإذا كان الاحتمال الثاني فالمقيد « وظيفي » .

(1) المقيد الحكمي . يتميز بارتباطه بعنصر الحدث من الفعل في تركيب الإسناد، وبالدخول إلى البنية المكونية عن طريق المصدر (صد)، وبالانتماء إلى مقولة الفعل المساعد (فس) . وباجتماع هذه الخصائص الثلاثة في فعل لا يكون له انتقاء دلالي؛ لذا يراكبهُ المثلان والضدان، ولا انتقاء مقولي؛ فلا تنشأ عنه وظيفة نحوية، ولا يطابقه شيء في البنية التركيبية . وبذلك يتفرغ للاضطلاع بوظيفة التقييد الحكمي في البنية الوظيفية. كما هو حال أفعال من قبيل (حرم، قبح، جاز، وجب) في الجمل الآتية .

(32)

(أ) يحرم	أن تصوم النفساء	
	أن يفطر الرجل	

(ب)

قبح		
جاز		أن يعاشر الرجل خطيبته .
وجب		

الأفعال السابقة ونحوها؛(يمكن، يمتنع، يحسن، ينبغي يُكْره، يباح ، يجمل، يُستحب)،مقيدات حكمية يقتضيها التراكيبُ، لا التخاطب مُقتضي الموجهات،بدليل وجود جمل من قبيل؛(تدور الأرض دورتين)، لا تقبل أكثر من مقيد حكمي واحد،(وهو الوجوب)، ولا يذكر معها دفعاً لتصور إمكان التقييد بالحكم المغاير.في حين تقبل هذه الجملة وكل جملة أخرى أن توجه بأكثر من موجه واحد.فتحسن في مثل(33) بالموجهات بعدها وتقبح بالمقيدات قبلها .

(33)

* يحسن		أظن
ينبغي أن	تدور الأرض دورتين	والله
يمكن		فعلاً

يضاف إلى ما تقدم أن المقيدات الحكمية عبارة عن أفعال غير مسندة إلى شيء.ولذلك لا تتغير بنيتها الصركيبية لأنها تلازم الغياب والإفراد والتذكير بعلامتها المرصوصة أو المفكوكة التي لا تحيل على شيء أو شخص. بينما الموجه إذا كان فعلاً تلزمه علامة إضمار أحد المتخاطبين .

(2) الموقتـات؛ وهي عبارة عن مقيدات زمنية للإسناد المزمن. وعليه تكون مسألة هذا المبحث متعلقة بزمن مركب؛ يدخل في تشكيله أولاً زمن الفعل، وهو بالقسمة الأولى : آت؛ وآني، وماض. وثانياً أحدُ الأقسام الفرعية التي

يتشعب إليها بالقسمة الثانية كلٌ من الآتي والآني، والماضي [409].

كل قسم من الأقسام الثلاثة الأولية لتيار الزمان نخصه باسم الزمن. والفرع من كل زمن من الثلاثة نميزه باسم الموقت. وهكذا توجد اللغات البشرية في مواجهة مع ثلاثة أزمنة وعدد لا بأس به من الموقتات. وجميعها مجبر على التعبير عن ذلك وإلا انتفض مبدأ البيان الكلي الذي يضمن للمسميات المتغايرة الحقَّ في تباين أسمائها. وعلى الأنماط اللغوية أن تجتهد لإيجاد العبارة الخاصة بكل زمن وموقت، وذلك بحسب ما يتأتى لها في كل فص حين يتعلق الأمر بالمعجم والتصريف والتركيب.

لقد ظهر، في مواضع من هذا العمل [410]، انقسامُ اللغات إلى جذرية؛ كالعربية الآخذة بإمكان [جذر+ صيغة] من أجل تكوين وحدة معجمية دالة على اقتران الحدث بالزمن، وإلى جذعية؛ كالفرنسية الآخذة بإمكان [جذع + لاصقة] لنفس الغرض. باختيار العربية للإمكان المذكور تكونت لديها القدرةُ الكافية لتوليد ما يلزم من الأفعال الشقائق. لكنها فقدت تلك الكفاية فيما يخص توليد الصيغ الزمنية، فلم يتأت لها أن تنشيء أكثر من صيغتين لثلاثة أزمنة ناهيك عن الموقتات. وهذا الوضع نجده معكوساً في اللغات الآخذة بإمكان الجذع واللاصقة. إذ ربحت، في باب الأزمنة بانشاء ما يكفي من الصرفات الزمنية، ما خسرته في باب تشقيق الفعل. لكن ما يضيق به فص ينهض به الذي يليه في كل الأنماط اللغوية.

وَضْعُ العربية من اللغات الجذرية صيغتين لثلاثة أزمنة يلزم عنه تخصيص الماضي لوضوحه بصيغة ولتكن (فَعَلَ)، وجعل الأخرى (يفعل) مشتركة بين

---

409) في ص 295 من هذا العمل قدمنا للزمان تقسيماً أولياً إلى الآتي والآني والماضي، وتفريعاً ثانوياً لكل واحد من هذه الأقسام. وقدم الدكتور أحمد المتوكل تقسيما للزمان مقترنا بتحققاته في اللغات. انظر كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ج 2، ص 31 ومابعدها.

(410) راجع مقدمة الفصل الرابع المخصص لتعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية، وخاصة ص282 منها.

الآنـي والآتـي[411]. ولرفع الإبهام المترتب عن هذا الاشتراك تلجأ العربية إلى إلصاق مثل السابقة(س) بالصيغة (يفعل) في مثل (سيفعل) فتخلصها للزمن الآتي .

إذا صح ما أوردناه في الفقرة أعلاه جاز أن نفترض أن اللغة العربية تعبر عن الأزمنة الثلاثة : الماضي، والآني، والآتي، تباعاً، بواسطة صيغتين صرفيتين (فَعَلَ) و (يفعَلُ) وصيغة مركبية (سيفعل). وما أفاد زماناً من غير هذه الصيغ الثلاثة فهو موقت . من جملة ما يدل على رجحان الفرضية المذكورة أن موقتاً مثل (الآن) يقترن بالصيغ الثلاثة من أجل تخليص (يفعل) لمزوالة الفعل إبان التخاطب، ولتقريب ماضي (فَعَلَ) وآتي (سيفعل) من الآني[412]. كما في مثل الجمل (34) الآتية .

(34) (أ) حطت الآن الطائرةُ .

(ب) تحط الآن الطائرةُ .

(ج) ستحط الآن الطائرة .

لقد اتضح أن تركيب الإسناد يُزمَّن بإحدى الصيغتين الزمنيتين؛ (فعل ، يفعل)، أو بالصيغة المركبة (سيفعل). ويوقت بالظروف مثل(الآن) ، وبالأدوات مثل (سوف) في الإثبات ونحوها (ما،لم،لا،لن،لما، إنْ) في

411) (فَعَلَ) للماضي و (يفعل) مشتركة بين الآني والآتي نص عليه سيبويه إذ قال : « وأما الفعل فأمثلة . . . بُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب . . . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك .. مخبراً يقتل . . . وكذلك بناء ما لم ينقطع » الكتاب، ج 1 ، ص 2 وتحدث ابن يعيش عن الاشتراك في (يفعل) وعن كيفية تخليص هذه الصيغة لأحد الزمنين فقال :« إذا قلنا :(زيد يقوم) فهو يصلح لزمني الحال والاستقبال . وهو مبهم فيهما . . . ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك :(زيد سيقوم) و (سوف يقوم) فيصير مستقبلاً لا غير بدخول السين وسوف » شرح المفصل ، ج7 ، ص6 .

412) ما ذكرنا من تقريب (الآن) للماضي والمستقبل من الحاضر سبق أن عبر عنه ابن منظور بقوله : « قولهم : كنت الآن عنده . فهذا معنى كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرمت أجزاء منه عنده » . اللسان ، مادة أين . وكذلك المرادي إذ قال : « فأما سين التنفيس فمختصة بالمضارع وتخلصه للاستقبال نحو ﴿كلا سيعلمون﴾ . فإن قلت كيف دخلت على الفعل المقرون بالآن في قول الشاعر :

فإني لست خاذلكم ، ولكن   سأسعى الآن ، إذ بلغت أناها .

قلت لأنه أراد التقريب » الجنى الداني ، ص 59 .

النفي[413]، وبالأفعال المساعدة مثل (كان، كاد). وظهر أن العربية من اللغات التي وكلت إلى فص التركيب مهام التوقيت حين ضاق صرفها بالتزمين بَلْهَ التوقيتَ. وهو ما ولد مفهوم «الزمن النحوي[414]» الموزع على أكثر من مكون في العبارة، كما يستفاد أيضاً من تناول الدكتور أحمد المتوكل للموضوع [415]. وكل ما ذكر هناك من الوسائل المركبية والتركيبية فإن له وظيفة التوقيت في البنية الوظيفية، ويكون المبدأ الدلالي جالبَ هذه الموقتات إذ اقتضاها المتراكب في البنية المكونية .

(3) المقيدات الوظيفية؛ تخص بهذا الاسم ما توافرت فيه خصائص المقيد في المسرد (35) التالي .

(35) (أ) الدخول إلى البنية المكونية (± صد (م، مَ) ± فض) عن طريق الفضلة (فض) لا غير .

(ب) الانتظام بعلاقة اللزوم الدلالية (⟸) وما عوُض واحداً من متغيرات البنية المكونية خلا الصدر؛ (صد) .

(ج) إشراك المقولة المعجمية بوصفها شرطاً في تنويع المقيدات الوظيفية .

والملاحظ في هذه الشروط الثلاثة كونها متدرجة من الأعم (أ)،(لأن (فض) مَنْفذ المقيد الوظيفي وغيره)، فالعام (ب)،(لأن كل مقيد وظيفي دون سواه تنتظمه علاقة الائتلاف الدلالية المذكورة)، إلى الخاص (ج)، لأن المقولة

413) أدوات نفي الفعل في العربية لها دور الموقت في النفي ، ولذلك تعددت. (ما يفعل) نفي (يفعل) الآتي و(لا يفعل) نفيٌ للآتي القريب من الآني، و (لن يفعل) نفيُ (سوف يفعل)، و (ما فعل) نفي للماضي القريب من الآني. و(لم يفعل) نفي للماضي مطلقاً. وإذا تطاول الماضي فخالط الآني فإن نفيه بمثل (لا يفعل) . للمزيد من التفصيل، انظر سيبويه ، الكتاب، ج1، ص460، وابن يعيش، شرح المفصل ج 8، ص 109 .وأحمد المتوكل : الوظيفة والبنية ، ص 79 .

414) انظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ص240 .

415) راجع كتابه ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : ج 2 : ص 51 وما بعدها ، ومن قضايا الرابط في اللغة العربية ، ص 31

المعـجـمـيـة من أهم الشـروط الفـارقة بين المقيـدات الوظيـفيـة . وقـد سـبق في المبــحـث(4.5.3ج1) أن بينا دور المقـولة المعجـمـيـة في التـمـيـيـز بين الوظائف النحوية خاصـة المعمولة بعلاقة اللزوم الدلالية . ونسقط مما أوردناه هناك وظيفـة التـوقيت باعتـبـارها داخلة في الموقتـات، وما عـداها فـمقـيـد وظيـفي للفـعل فـقط، كـمـا في الجـملتين(36)، أو مـقـيـد لما يراكـب الفـعـل من الفــاعل والمفعول، كما في مثل الجمل (37) . أو مقيد لتركيب الإسناد بغائية(37) أو ماعية (39) .

(36)(أ) طُبِعَ الكتابُ طبعتين .

(ب) طُبِع الكتاب طبعة فاخرة .

(37) (أ) يبطشون بكم جبارين .

(ب) ينقضون عليكم غافلين .

(ج) يخاطب الضابط متعالياً الجندي ممتثلاً

(38) (أ) يغض بصره تعففاً .

(ب) لا يعاملك بالمثل تكرماً .

(39) (أ) استوى الفقير والأرضَ .

(ب) يسير الكفيف والحائطَ .

ما له وظيفة التقييد في هذه الجمل بعضـه ينتمي إلى مقـولة الصفة (أو الاسم القلب)مثل (طبعتين، طبعة، جبارين، غافلين، متعالياً، ممتثلاً، تعففاً، تكرماً) وبعضـه ينتمي إلى مقولة الاسم المحض،مثل(الأرض، الحائط) . ومن تلك المقيـدات الوظيـفيـة ما ينتـمي إلى مـقـولة الاسم الأنقص . كـمـا في نـحـو (يقف الشرطي أمام ، خلف، وسط، فوق المدارة) .

من بين المقـيـدات الوظيـفـيـة التـاليـة؛ الغـائيـة، والماعـيـة، والتـمكين، والتكييف، والتكميم والتهيىء، تتـميز الوظيفة النحوية الأخـيرة بإمكان أن

تضطلع بها مقولة مركبة مثل الجملة (يحرك) في العبارة (40أ) بالقياس إلى المفرد (باسطاً) في الجملة (40 ب) .

(40) (أ) يطير النسر في السماء يحرك جناحيه .

(ب) يثبت النسر في السماء باسطاً جناحيه .

ويكون العامل للمقولتين ؛ جملة أو صفة ، وليس لوظيفتهما النحوية ، هو الأصل الدلالي المتمثل في تجدد وقوع الفعل المرتبط بالإسناد المزمّن ؛ كما تقدم وصفُه، أو في دوام الاتصاف بحدث .كما يأتي في المبحث الموالي .

3. 3. 8 . إدامة الإسناد وتكوين الجملة الاسمية .

إدامة الإسناد يعني إنشاء علاقة سرمدية بين المتساندين بإبطال كل نسبة بين زمن الاتصاف بالحدث وزمن التكلم عنه . والوسيلة إليه ليست واحدة في جميع الأنماط اللغوية . لكن الإجماع حاصل على منع مقولة الفعل التام من تعويض المسند(م) في البنية المكونية، وعلة المنع ظاهرة . وبعد ذلك لكل نمط لغوي أسلوب متميز في جعل الإثبات أو النفي سرمداً بين المتراكبين بعلاقة الإسناد .

العربية من اللغات التي تلجأ إلى التوظيف المباشر للمقولات المعجمية، إذ تعمد إلى كلمة من مقولة الصفة، لتوفرها على عنصر الحدث[+ ح] وخلوها من عنصر الزمن [– ز]، لتعوض بها المسند (م) فتحصل على جملة اسمية متميزة بانتقاء النسبة بين زمن التخاطب وزمن اتصاف معوض المتغير (مَ) بالحدث المسند إليه . وعليه فإن ثمة نمطاً من اللغات لا يقوم بأكثر من حجز مقولة الفعل وتسريح مقولة الصفة لإدامة الإسناد، وتكوين الجملة الاسمية ، وبالعكس يُزمِّنه ويحصل على جملة فعلية .

وفي مقابل ما سبق هناك نمط آخر من اللغات كالتركيبيات يديم الإسناد ويبرئه من الزمن بأكثر من إجراء. إذ يشرع في بناء جملة اسمية بتكوين «مركب رابطي» عن طريق التأليف بين كلمة تنتمي إلى مقولة الصفة وبين «الفعل الوجودي المساعد»[416]. ثم جعل المركب الرابطي(م ر) يعوض المسند (م) في البنية المكونية(± صد(م، مَ) ± فض). وبما أن الفعل المساعد يتوفر على خاصية الزمن، فكان له تصرف الفعل التام، وجب أن يكون للجملة الاسمية، في «لغات المركب الرابطي» معنى خاص؛ يتميز بسرمدية نسبية، وانتفاء التبرئة التامة من الزمن بسبب وجود نسبة بين زمن التخاطب وبين إدامة الإسناد في الماضي أو في الآني أو في الآتي.

نخلص من المقارنة بين ذينكم النمطين من اللغات إلى أن الجملة الاسمية، في لغات المركب الرابطي، توجد في وضعية بين الجملتين الفعلية والاسمية في لغات الاستعمال المباشر للصفات. فهي مثل الفعلية لوجود نسبة بين زمن التخاطب وبين زمن اتصاف معوض(م) بالحدث المسند إليه، ويُعزى الشبه من هذه الجهة إلى الفعل الوجودي المساعد. وهي من جهة أخرى مثل الاسمية لما فيها من السرمدية النسبية المتمثلة في إدامة الإسناد في الماضي أو في نحوه الآني والآتي. ويعزى الشبه من هذه الجهة إلى الصفة في المركب الرابطي.

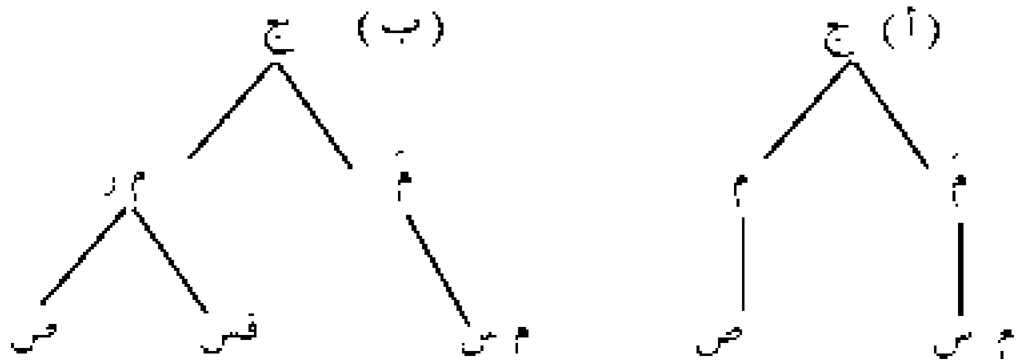
بصحة المثبت فيما سلف من الفقرات نحصل على تصورين متغايرين دلالياً وبنيوياً للجملة الاسمية في مختلف اللغات البشرية. أحدهما يتميز بالجمع بين التجرد المطلق من الزمن وبين انتماء معوض المسند(م) إلى مقولة الصفة؛ وهو مذهب العربية. والآخر يختص بالتجرد النسبي من الزمان المستفاد

---

416) الفعل الوجودي المساعد (فن) ، مثل (است) في الفارسية و (être) في الفرنسية و (to be) في الأنجليزية وهلم جرا : متميز بالدلالة على النسبة بين المتساندين ، فسمي رابطة ، وعلى زمن تلك النسبة . لأن الفعل المساعد أو الناقص يشارك الفعل التام في التوفر على خاصية [از] التي تخول لكلا الصنفين التصرف بحيث يأتي منهما الماضي والآني والآتي .

من تعويض المسند (م) بمركب رابطي . وعليه لغات كالفرنسية . إذن بسبب تغاير في تصور إدامة الإسناد؛ (سرمدية مطلقة أو سرمدية نسبية)، تتغاير بنية الجملة الاسمية، كما يتجلى من المقارنة بين التشجيرين (أ) و (ب) الموالين .

(41)



وبهذين التصورين لإدامة الإسناد المولّدين للنمطين (41؛أ،ب) من الجملة الاسمية تكون قد ساهمنا في إيجاد حل لإشكال الجملة الاسمية في اللغات الهندروبية، والذي ظل مستعصي الحل في الكثير من الكتابات اللسانية الغربية [417] . وإذا اتضح تغاير المفهوم من الجملة الاسمية بين الأنماط اللغوية صار بالإمكان العودة إلى بنيتها الوظيفية .

اتصاف معجم اللغة العربية بخاصية الاطراد الاشتقاقي يُخوّل للصفة من الانتقاء المقولي والدلالي ما يكون للفعل الذي أُخذت منه . يعني هذا أن الصفة تتفرع مقولياً تفرع الفعل التام، بحيث يكون عدد مقولاتها الفرعية واحداً . وبما أن أيّ مقولة فرعية، سواء أكانت فعلية أم وصفية؛ لا ترتبط بصيغة صرفية معينة فإن الأورد أن يُجمع بين الصيغ الوصفية باعتبار انتمائها المقولي .

---

(417) انظر بنفنست : قضايا اللسانيات العامة ، الفصل الثامن منه ، ص 151

Benveniste . problèmes de linguistique générale .

وكذلك الدكتور طه عبد الرحمان . اللغة والفلسفة . A . Taha . langage et philosophie .

صفة القصور (صق)؛ تعوض المتغير (م) في البنية المكونية (± صد (م، مَ) ± فض)، فتنتقي بمقولتها الفرعية علاقة العلية لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (مَ) فتستلم (س) صفة المفعول (صمف) في البنية الوظيفية (42 أ) مثال الجملة الموالية .

(42) (أ) (سمف ⊳ صق ⊂ Ø) .

(ب) هند مريضة .

(ج) الأعراب مهزومون .

(د) الخابية منكسرة .

(هـ) الإنسان هالك .

(و) كلابهم جراب .

كما يأتلف الفعل القاصر، في الجملة الفعلية ، مع المتغير (مَ) بعلاقة العلية، فيستلم منها المسندُ إليه وظيفةَ المفعولية، كذلك تأتلف صفة القصور، بمختلف صيغها الصرفية ، إلا أن مراكبها، كما في مثل الجمل (42)، يتلقى صفةَ المفعولية الضامنةَ للإسناد سرمدية مطلقة .

صفة اللزوم (صل)؛ إذا عوضت (م) في البنية المكونية انتقت بمقولتها الفرعية علاقة السببية (⊆) لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (مَ) وتستلم صفة الفاعل به (صفابه) في البنية الوظيفية؛ (سصفابه ⊆ صل)، مثال الجملة (هم قعود) .

وتسير صفة التعدي على نهج فعلها في الانتقاء المقولي والدلالي، وكذلك صفة المتخطي . ويختص منتقى الصفة بدوام الاتصاف بالفاعلية أو بالمفعولية أو بهما . كما يظهر من البنية الوظيفية للجمل الآتية :

(43) (أ) (هم (طلابُ (حاجةٍ عوانٍ أو حاجةً بِكراً))) .
صفا صع صمف

(ب) (هو (الواهب (المعوزين (أضحيات)))) .
صفا صخ صفاب مصف

(ج) (الأرضَ (الإنسانُ (مفسدٌ))) .
مصف صفا صخ

والجملة الاسمية، كالفعلية تقبل التزمين الداخلي، مع فارق أن تزمين الفعلية صرفي لارتباطه بصيغة الفعل، وكذلك يكون تزمين الاسمية في لغات المركب الرابطي لتصرف الفعل المساعد في الأزمنة تصرف الفعل التام، أما تزمين الاسمية في اللغات التوليفية فتركيبي. وبعبارة أدق فإنه يتم في مستوى المكون الإعرابي من القالب التركيبي (8 .0 <1 >).

تبعاً لنحاة العربية [418] فإن إضافة الصفة إلى معوض الفضلة (فض) في البنية المكونية تدل على إدامة الإسناد في الماضي، وبغير تلك الإضافة تنتسب هذه الإدامة إلى غير الماضي من الآني والآتي. قصد الشاعر الماضي فأضاف الصفة في الشطر الأول من قوله (44)، ولم يضفها في الشطر الثاني لما أراد باقي الزمان.

(44) بدا لي أني لست مُدركَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً .

ومن الصعب التسليم بتأويل سيبويه لإضافة الصفة أو عدم إضافتها، وإلا وجب أن ينسب إلى الماضي محتوى الآية ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارِ﴾ والحال أنها تعبر عن واقع خارج الزمان. يعني هذا أنه يجب إعادة النظر فيما خلفه النحاة في مسألة عمل الصفات. وهناك أكثر من دليل يحمل على الشك في العلاقة المقامة بين تغاير أزمنة الجملة الاسمية وتغاير إعراب بعض مكوناتها. يعنينا الآن أن نذكر ما يلي .

---

418) ذكر سيبويه إذ قال : « قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيداً غداً . وإذا حدثت عن فعل حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة . فمعناه وعمله هذا يضرب زيداً الساعة ... فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة » الكتاب ، ج1 ، ص 82– 87 . ويبدو أن سيبويه يتساهل في العبارة حين سوّى الصفة بالفعل من كل وجه .

إذا كانت الجملة الفعلية توقت بموقتات خارجية وأخرى وظيفية فإن الاسمية أيضاً تزمن بمزمنات خارجية ؛ تُوظف لها من الأفعال الناقصة أخواتُ (كان) خاصة، كما في مثل الجمل (45) .أما أخوات (كاد) فمن موقتات الجملة الفعلية؛كما تقدم . وتوقت بموقتات وظيفية . كما في الجمل (46) الآتية :

(45) (أ) ﴿ كان الناسُ أمةً واحدة ﴾ (2 – 213) .

(ب) مازال مهري مزجر الكلب منهم .

(ج) ظل المضربون معتصمين أمام الوزارة .

(46) (أ) القطار قادم الآن .

(ب) الشمس مشرقة غداً .

(ج) هم حواج بيت الله آنفاً .

الجملة الاسمية لا تقاسم الفعلية كل مقيداتها الوظيفية . إذ تشارك الصفة فعلها في قبول التقييد بوظيفة التكييف في مثل (البنت محدودبة احدوداب الناقة) و(الشيخ واقف وقفةَ الجندي) .ولا تشاركه في التقييد بوظيفة التكميم . والفارق أن في الفعل انقطاعاً وتجدداً ، وفي الصفة اتصالاً وثباتاً . وبما أن المتصل الثابت لا يتعدد انتفى كل مسوغ لقبول مثل الجمل(زيد قاعد قعدتين)* و(الخبير راصد السياسي رصدتين)* ، و(خالد مريض مرضتين)* .

ومن المنطقي أن تختص إحدى الجملتين؛ الفعلية أو الاسمية، بمقيدات ،لأن المتراكب فيهما مختلف مقولياً؛(معوض(م)في البنية المكونية منتم إلى مقولة الفعل أو إلى مقولة الصفة) ، ولأن « التراكب »هو مقتضي المقيدات المعمولة بأصول المبدأ الدلالي . وبما أن الموجهات يستوجبها « التخاطب »، وتعملها أصول المبدأ التداولي فلا يتوقع البتة أن تختص إحدى الجملتين بوجه مّا . كلتاهما تقبل مثلاً التوكيد . لكن تحققه يكون بالمناسب من الوسائل اللغوية . كإقران (ل / قد) بالفعل الماضي في نحو ﴿لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ

عَلَيْنَا﴾، و(ل / ن) بالفعل المضارع في مثل﴿لَيُسْجَنَنَّ و لَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾، و(إن / ل) بمكوني الجملة الاسمية ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾. ولتقاسم الجملتين نفس الموجهات لا داعي إلى أن نعيد مع الاسمية ما أوردناه مع الفعلية.

4 . 8 .البنية التركيبية.

تعويض المقولات المعجمية لمتغيرات البنية المكونية (± صد(م، مَ) ± فض) يقترن بإدخال العلاقات الدلالية (⊃ ، ⊆، ⊿ ، ∋ ، ⟵) عليها من أجل التأليف بينها، بحيث يصير لبعض تلك المقولات وظائف نحوية؛ (كالفاعل، والفاعل به، والمفعول)، ولبعضها الآخر وظائف التوجيه التداولية، (كالتوكيد، والاستفهام، والتجاهل...)، وللثالث منها وظائف التقييد الدلالية؛(كالتوقيت، والتكميم والتهييء ...). وكل ذلك يتم في مستوى التأليف من القالب التركيبي بصرف النظر عن النمط اللغوي . البنية الوظيفية، فلنخففها الآن إلى الوظائف النحوية كما في($س_1^{فا}$ ⊃ فع ⊿$س_2^{مف}$)، مجبرة على التشكل في بنية تركيبية، حيث يكون التأشيرلأي المقولات (فع ، $س_1$، $س_2$) يراكب غيره بأي العلاقتين (⊃ ، ⊿) فكانت له إحدى الوظيفتين (فا ، مف). فالبنية التركيبية، كما سبق أن قلنا (1.4.2.7 ج 1)، تعتبر ترجمة للبنية الوظيفية وتعبيراً عنها بلغة تركيبية .تجرُّدُ العلاقات الدلالية وما يترتب عنها من الوظائف النحوية المجردة أيضاً أحوجا البنية الوظيفية إلى ترجمان .فكانت البنية التركيبية، بعلاقاتها التركيبية الحسية وبما يترتب عنها من الأحوال التركيبية الحسية أيضاً ، ذاك الترجمان .

مثل المقولات المعجمية ($س_1$،فع ،$س_2$) المتآلفة بالعلاقتين الدلاليتين (⊃، ⊿) في البنية الوظيفية ($س_1^{فا}$ ⊃ فع ⊿ $س_2^{مف}$) تصير متراكبة ، بعلاقتي الإسناد (∮) والإفضال (ʓ) التركيبيتين، في البنية التركيبية (47) الموالية .

(47) (س_1 § فع ʒ س_2) .

وبما أن كل علاقة عاملةٌ لعارض مًّا تعيّن لعلاقة الإسناد(§) أن تعمل حالة الرفع التركيبيةَ(عـ) في القابل من المقولات المعجمية التي تعوض المتساندين (م، مَ)، ولعلاقة الإفضال (ʒ) أن تعمل حالة النصب (ص) فيما يعوض من تلك المقولات متغير الفضلة (فض) . كما توضح البنية التركيبية (48) التالية :

(48) ($\text{س}_1^{\text{ع}}$ § فع ʒ $\text{س}_2^{\text{ص}}$) .

يقال في وصف هذه البنية : إذا كان الفعل المتعدي (فع) أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية (§) فإن (§) تكون معبرة عن علاقة السببية الدلالية (⊃) تعبير حالةَ الرفع التركيبية (عـ) التي عملتها (§) عن وظيفة الفاعل النحوية (فا) التي عملتها (⊃) . وإذا كان (فع) مع مراكبه أحد طرفي علاقة الإفضال التركيبية (ʒ) فإن (ʒ) تكون مترجمة عن علاقة العلية الدلالية (⊿) ترجمةَ حالة النصب التركيبية (ص) التي عملتها (ʒ) عن وظيفة المفعول النحوية (مف) التي عملتها (⊿) .

وفي وصف مثل البنية التركيبية (49) الموالية :

(49) ($\text{س}_1^{\text{ع}}$ § فق ʒ $\text{س}_2^{\text{ص}}$) .

يقال : إذا وجد الفعل القاصر (فق) طرفاً في(§) فإن (§) تعبر عن (⊿) تعبيرَ (عـ) التي عملتها (§) عن (مف) التي عملتها (⊿) . وكون (فق) طرفاً في (ʒ) فإن (ʒ) تعبيرٌ عن علاقة اللزوم الدلالية (⟸) تعبير (ص) عن الوظيفة النحوية التي عملتها (⟸) بالشرط المعيّن، كما تقدم توضيحه في المبحث (4.5.3 ج 1) .

ندرج الآن في البنية المكونية فعلاً متخطياً (فخ) لنحصل على بنية معقدة نسبياً بالقياس إلى ما مضى ، ولتكن البنية التركيبية (50) التالية

(50) ($\text{س}_1^{\text{ع}}$ § فخ ʒ $\text{س}_2^{\text{ص}}$، $\text{س}_3^{\text{ص}}$) .

نترك الحديث عن كون (فخ) طرفاً في (ℨ) لأنه لا يختلف عما سلف لتناوله وهو طرف في (ℨ) بحيث تكون (ℨ) تعبيراً عن علاقتي العلية (≺) والسببلية (⊆). لكن حالة النصب التركيبية (ص) التي تعملها (ℨ) لا تعبر في آن واحد عن وظيفتي المفعول (مف) والفاعل به (فا به) المعمولتين تباعاً بالعلاقتين (≺ ، ⊆). وفي مثل هذه الحالة تجد اللغات البشرية نفسها مضطرة إلى إيجاد وسيلة معبرة. وهي عندئذ، من أجل التميز بين($س_2^{ص}$) و($س_3^{ص}$)، مخيرة بين الرتبة وبين إلصاق حرف الإضافة بأحدهما. ويكون لها ذلك بتجاوز عتبة التأليف إلى ما يليه من مستويات القالب التركيبي .

1.4.8. إعراب الأنماط اللغوية عن الوظائف والأحوال .

عملاً بما ورد في الفقرات الأخيرة من المبحث السابق فإن الحالة التركيبية وعاملها العلاقة التركيبية تعبران، تباعاً ، عن الوظيفة النحوية وعاملها العلاقة الدلالية . والذي يهمنا في هذا المبحث هو النظر في ما تستعمله اللغات من الإمكانات المتاحة للإعراب عن تلك العوارض . وفي هذا المفصل بالذات تستعين اللغات بالوسائط لاجتياز عتبة التأليف إلى المستوى الموالي من قالب التركيب. وللإمعان في التدقيق نتناول كل حالة تركيبية على حده .

(أ) حالة الرفع التركيبية، عاملها علاقةُ الإسناد التركيبيةُ . والإعراب عنهما ؛ أي الحالة فالعلاقة، متغايرٌ مستوىً وعلامةً تبعاً لتغاير الوسائط التي تستعملها الأنماط اللغوية .اللغات التركيبية،باختيارها لوسيط الرتبة المحفوظة ، تكون قد عينت موقعاً للإعراب عن حالة الرفع؛ وهو العدن الذي يستوطنه سوجُ الجملة [419] .وباستعمالها لوسيط الترصيص تكون قد وظفت متاخمة المتراكبين للإعراب عن علاقة الإسناد ، فامتنع فيها فصل المرفوع عن الفعل

419) انظرشومسكي ، المبحث (3.4.1) المخصص لقالب الأحوال ، من كتابه ، البرنامج الأدنى ، ص 110 .

بالنصب حالة البوج[420]. وبما اختارت اللغات التركيبية من الوسائط ووسائل الإعراب يكون انتقالها من مستوى التأليف مباشرة إلى مستوى الترتيب. وبالتالي فإن تركيبها فصاً وقالباً يتفرع إلى التأليف والترتيب لا غير.

أما اللغات التوليفية فباختيارها لوسيط العلامة المحمولة تكون قد عينت علامة؛ كالضمة(ُ) المعربة في العربية عن حالة الرفع، وعن استمرار حاملها طليقاً غير مقيد بموقع. وباستعمالها لوسيط التصريف تكون قد وظفت المطابقة للإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية. وتظهر هذه المطابقة فيما تحمله صيغة الفعل من نياشين تومئ إلى ما يراكبه؛ من حيث جنسه وعدده وحضوره أو غيابه [421] وكذلك الصفة لكن بدرجة أقل، يكاد يكون مرآة عاكسة لأهم الخصائص المميزة للذي يراكبه بعلاقة الإسناد. من جملة ما يترتب عن اختيار ذينكم الوسيطين اللغويين نذكر ما يلي :

(1) الإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية بالمطابقة بدل المتاخمة لا يوجب لأحد المتراكبين موقعاً معيناً بالنسبة إلى الآخر. وبالتالي فإن نفس القاعدة ترتب مكونات الجملتين (51) الآتيتين .

---

420) المسترشد بالنحو الكلي تضطره التبعية إلى تعميم المبع المذكور على العربية. وعند اصطدامه بالكثير من معطيات هذه اللغة الشاهدة على جواز توسيط المفعول بين الفعل والمرفوع، كما في (عصى مصعباً أصحابُه)، فإنه سيجوز ذلك «بقاعدة أسلوبية موجودة في المكون الصوتي لا في المكون التركيبي» الذي لا يجوز في حقه أن يتضمن قاعدة لغير اللغة الأنجليزية. للمزيد من التوضيح انظر الدكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص128.

421) سبق في مواضع من هذا العمل انظر مثلاً ص246 أن تحدثنا عن البنية الصركيبية للفعل. وهذه تتشكل من صيغته الصرفية ومن لواحق المطابقة التي تهيئ الفعل للدخول في علاقة الإسناد التركيبية. وبالنظر إلى ما يحمله الفعل من لواحق المطابقة عده ابن سينا، في دراسة لغوية مقارنة، جملة. نقتطف مما جاء في بحث مطول قوله : «وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلاً هو كلمة. فإن قولهم أمشي ويمشي فعل عندهم، وليس كلمة مطلقة، وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص وكذلك الياء، فصار قولك: أمشي أو مشت صدقاً أو كذباً. وكذلك يمشي ومشيت وكأن ذلك في حكم قولك أنا أمشي وأنت تمشي وأنا مشيت... ولا فرق بين قولك : يمشي، وبين قولك: شيء ما يمشي، فستكون الأفعال المستقبلة كلها مركبات، ولا تكون ألفاظاً بسيطة» كتاب العبارة، ص18-19. وفي نفس الاتجاه سار أحمد العلوي من المحدثين. انظر مبحث الزيادة الصرفية Le Surcoît morphologique من كتابه الابستملوجيا واللسانيات العربية، ص 24.

(51) (أ) ﴿عصى آدمُ ربَّهُ﴾ (20 ـ 121).
(ب) عصى مصعباً أصحابُه.

وبنفس القاعدة ترتب أيضاً مكونات جمل من قبيل (كمثرى أكلت ليلى) و(شربت شاياً هندٌ) و (هدى رضى أكرمت).

(2) الفعل، في اللغات الجذرية خاصة، تتلقى صيغته من فص الصرف علامات مرصوصة أو مفكوكة (5.6.3 ج 1) فتتكون له بنية صركيبية يوظفها في انتقاء الكلمة التي يجب أن تعوض المسند إليه(مَ) في البنية التركيبية المجردة (52) التالية:

(52) (± صد (م § مَ) ℨ ± فض).

وعليه فإن الفعل في اللغات التوليفية سيزيد على مثله في اللغات التركيبية بالانتقاء الصرفي،فضلاً عن اشتراك الجميع في الانتقاءين المقولي والدلالي. وعن خرق الانتقاء الصرفي يتولد لحن موضعي في مثل الجمل التالية.

(53) (أ) الرجالُ الطفلين يحترمان *.
(ب) يحترم هندٌ بكراً *.
(ج) الأطفال تلعبون كثيراً *.

كل جملة في المجموعة (53) تخرق فرضية مراسية يقال في التعبير عنها: الضمّة أو ما ينوب عنها إعرابٌ عن حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد المعرَب عنها بالمطابقة. ولحن تلك الجمل آت من كون المطابق منصوباً والمرفوع غير مطابق عددياً في الجملة (أ)،وفي الجملة(ب) المطابق منصوب و المرفوع غير مطابق جنسياً.أما في الجملة (ج) فلا تطابق شخصي بين الفعل و مراكبه المرفوع، و الحال أن هذه الأشكال من المطابقة إعراب حسي عن علاقة الإسناد التركيبية المجردة.

(3) بما اختارت اللغات التوليفية من وسائط لغوية، ووسائل إعرابية فإن انتقالها من التأليف يكون إلى مستوى الإعراب مباشرة،حيث يستلم كل مكون في البنية التركيبية ما يلزمُه من العلامات. ويظل مع ذلك طليقاً غير مقيد بموقع ما لم يعرض له عارض تركيبي أو دلالي. يعني هذا أن القالب التركيبي يتفرع في اللغات التوليفية إلى التأليف والإعراب والترتيب كما سبق في المبيان(0.8 <1>).

(أأ) حالة النصب التركيبية(ص)؛ عاملها علاقة الإفضال التركيبية (𝒥).

وللحالة (ص) وعاملها ، (𝒥) إعراب في اللغات التوليفية؛ كالعربية التي تعرب عنهما تباعاً بفتحة (آ) تلحق روي القابل أو موضعه وبانتفاء المطابقة. ولهما في اللغات التركيبية إعراب آخر؛ موقع بوح الجملة مُعربٌ عن النصب، ومتاخمة البوح للفعل من غير جهة السوج معرب عن علاقة الإفضال.

اختلاف وسيلة الإعراب عن حالة النصب في النمطين اللغويين يسبب في تشكيل ظاهرة لغوية مما يسترعي الانتباه. كون علاقة الإفضال، في اللغات التركيبية، تعرب عنها متاخمة بعينها ، وتعمل النصب في موقع بعينه يلزم ألاّ يستلم هذه الحالة التركيبية سوى مكون واحد من مكونات الجملة، وهو بوحها. أما ما عداه من ظروف الزمان والأمكنة والحال، ونحو ذلك مما يوجد في اللغات التركيبية مشابهاً لمفعولات العربية خلا المفعول به ، فليس له حالة النصب التركيبية ولا غيرُها. مع العلم أن الحالة التركيبية غير الوظيفة النحوية، كالتمكين والتوقيت والتهييء ونحو ذلك مما تعمله العلاقة الدلالية.

وإذا كانت حالة النصب، للمبرر المذكور، مقصورة على بوح الجملة في اللغات التركيبية فإنها في التوليفيات يستلمها كلُّ ما يعوض الفضلة (فض) حيث يكون معمولاً بالعلاقة (𝒢) في البنية التركيبية المجردة:

((± صد(م 𝒢 م)𝒥 ± فض). وهكذا يكون للمركب الحرفي في الجملة (54أ) حالةُ النصب،

تعرب عنها الفتحة الظاهرة على روي المركب الاسمي بعد نزع الناسخ[422] عنه في الجملة (54 ب) فيما يلي :

(54) (أ) هو يسكن في فندق .

(ب) هو يسكن فندقاً

لكن حالة النصب هذه لا تسند إلى المركبين الحرفي والاسمي في الجملتين (06) في الطرة (423) على الرغم من توفر المتاخمة في الجملة(06ب) لأن الاسم فيها موالٍ لفعل لازم، ومنتمٍ إلى مقولة معجمية عناصرها مهيأة أكثر لوظيفة الظرفية، كما يظهر بوضوح في نحو الجملة (07) من نفس الطرة أسفله. لأن المتاخم للفعل من غيرجهة السوج ليس بوجاً فلا يتلقى نصباً. والأمر في العربية بخلاف ذلك ، كما في الجملة (55) المرادفة بنيوياً ودلالياً للجملة (07) .

(55) شريكك يوجد الآنَ خلفَ القضبان .

لأنه، في نحو العربية ، كل ما يعوض (فض) يكون معرضاً لعمل (ج) فيلتقى (ص) أياً كانت وظيفتُه النحوية التي تعملها العلاقة الدلالية؛ إما مطلقاً كعلاقة العلية (ك) التي تعمل (مف)، وإما بشرط المقولة، كعلاقة اللزوم ( ) التي تعمل وظائف التكميم، والتهييء، والتمكين، والتوقيت، والغائية، والماعية ، ونحو ذلك .

(أأأ) حالة الإضافة (ض) ؛ عاملها العلاقة التركيبية (ں)، وهي تختص بميزة إسنادها إلى اسم متمم لاسم آخر، حيث يكونان بالعلاقة (ں) الجامعة

422) تقدم في مواضع من هذا العمل (4.5.3 ص 129) ان اثبتنا عمل النسخ لحروف الجر . انظر ايضاً الأوراغي ، تنظيم النحو العربي ، صص 201-227 ، ضمن مجلة التاريخ العربي عدد 4 . وإعراب الناسخ الحرفي ، صص 31-65، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط ، عدد 19 .

423) تمثل من الفرنسية بالجملتين (06) المرادفتين بنيوياً ودلالياً للجملتين (54) أعلاه .

(06) (1) il habite à l'Hôtel .

(ب) il habite un Hôtel .

(07) ton associé se trove maintenant derrière les barraux .

بينهما مركباً واحداً [424] . ويكون الإعراب عن الحالة (ض) بإحدى الوسائل : 1) موقع المتمم بالنسبة إلى المضاف . و 2) علامة تلحق أحد المتضايفين .3) الجمع بين الموقع والعلامة . والعربية من الضرب الأخير، لاطراد وقوع المتمم بعد المضاف فضلاً عن لحوق كسرة (ـِ) برويه .

أما الإعراب عن علاقة الإضافة التركيبية (ن) فإنه يحصل بأدوات مخصوصة تُدرج بين الاسمين المتضافين، ولذلك سميت في النحو العربي بحروف الإضافة[425] .كالماثل في نحو (مريَض بالمجان)، و (صرخة في الوادي)، و(محلات للتجارة)، و (قدْر من المعدن) . ومن هذا القبيل في غير العربية أمثلة الطرة (426) أسفله .

ومن اللغات، كالعربية، ما يقبل نزع الأداة، كما في مثل(سيارة الأجرة)، و (مغرب اليوم)،و (قسم الجراحة)، و (سِنّ الذهب) . وفي هذه الحالة تصبح المتاخمة إعراباً عن العلاقة (ن) . كما يعرب موقع المتمم من المضاف عن الحالة (ض) . وله في أغلب اللغات نزوع إلى احتلال مرتبة بعد المضاف .لكن لغات كالانجليزية ترخص له بأن يتقدم فتلحقه علامة الرخصة . كما في مثل (08 ب) من الطرة (426) .

---

424) عبر ابن يعيش عن معنى الإضافة اعلاه فقال :« اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين » . شرح المفصل ، ج 2، ص 118 .

425) الأدوات (لِ ، مِنْ ، في ب) ونحوها يسميها سيبويه حروف الإضافة باعتبار دورها في إيصال ما قبلها إلى ما بعدها ، ويسميها حروف الجر باعتبار خفضها للاسم الذي تدخل عليه . للتوسع في الموضوع انظر سيبويه، الكتاب،ج 1 ، ص 209 والمبرد، المقتضب، ج 136،4 وانظر أيضا ابن يعيش تجده يقول :« هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء » شرح المفصل ، ج 8 ، ص 7 .

426) وإذ تميزت اللغة الانجليزية بالجمع بين إمكان تقديم المضاف أو المضاف إليه فإنها كاللغة الفرنسية في الاضطرار إلى التأليف بين المتضايفين بواسطة أداة خاصة . وقد تنوعت في الانجليزية تبعاً لموقع أحد المتضايفين من الآخر. كما يظهر في (ب ، ج) من (08) .

(08) (أ) l'île de France , la chaine de distribution , le Roi du Maroc .

(ب) John's book , John's refusal .

(ج) the book of John , Reading the book .

الإضافة، حالةً (ض) وعلاقةً (ب)، تتميز في اللغة العربية بخصائص نجملها كما يلي :

(أ) النزوع إلى الإعراب عن العلاقة (ب) بالمتاخمة . إذ لا تسمح العربية في حالات معينة بإدراج الأداة بين المتضايفين. منها حالة إضافة الشيء المسمى إلى اسمه في مثل(يوم الجمعة)،و(سوق السبت)،و(مدينة الرباط)، و (صلاة العصر) .

(ب) تنويع الأدوات الماثلة أو الكامنة التي تجمع بين المتضايفين إعرابٌ عن معان زائدة على الدور الدلالي للإضافة المحصور في التعريف أو التخصيص .إذن، تعريف الشيء بإضافته إلى المقابل يقضي بتقدير « باء المقابلة » بين المتضايفين في مثل (سيارة الأجرة) . وتقدر « مِنْ التبعيضية » إذا كان تعريف الشيء ببيان جنسه، في مثل (محفظة الجلد)،أو بيان كله (نفس الشيء) . ويكون تقدير « في الظرفية » في نحو (مغرب اليوم)، و(دول إفريقيا) .وتقدر « اللام » بأحد معانيها، كالملك في (كتاب سيبويه) .وشبهه في (ابن زيد)، والاختصاص في (قطار الأنفاق) .

(ج) الكسرة الملحقة بروي المتمم علامة استوجبها مبدأ المحافظة على النمط . لأن موقع المتمم من المضاف كاف للإعراب عن حالة الإضافة ، وهو الأورد حين تكون المتاخمة موظفة للاعراب عن العلاقة التركيبية العاملة للحالة . لذا فإن الكسرة التي يؤثرها الجارُّ الذي يعلق الاسم بعده بالفعل قبله غيرُ كسرة الإضافة؛ بدليل أن الجار هناك ناسخ لعلامة (آ) حالةِ النصب (ص) . وبنزع الخافض تعود الفتحة (آ) للظهور . بينما كسرة الإضافة تثبت وإن زال الخافض . وهذه الظاهرة شاهدة من جهة أخرى على أن الحالة التركيبية تعملها العلاقة التركيبية لا أطرافها المتمثلة في المقولات المعجمية كما كان يعتقد .

2.4.8 عوامل علامات الإعراب .

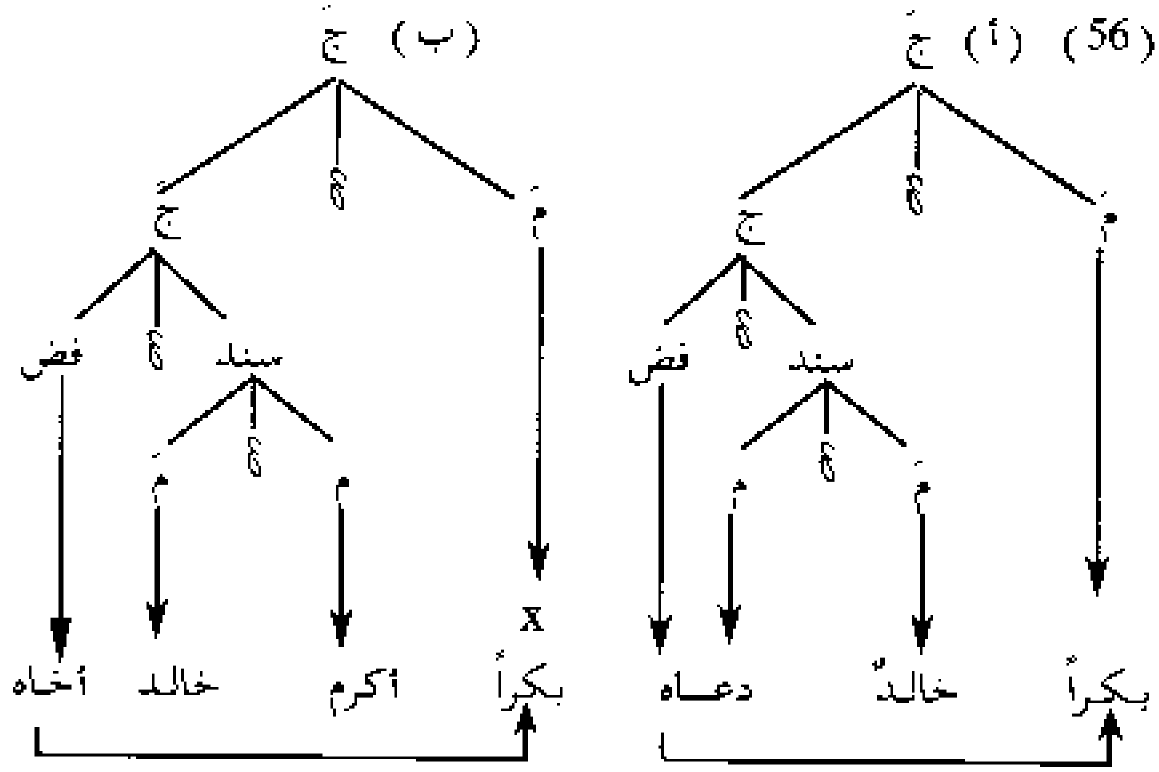
ظهر أن الإعراب عن العوارض من الأحوال والوظائف يحصل بصنفين من الأمارات : 1) علامات صوتية تلحق الكلمة كما في اللغات التوليفية . و2) رتب مجهزة بعوارض ما يحل بها من الكلمات . وهي وسيلة اللغات التركيبية . والذي يعني هذا المبحث هو مسألة العامل الذي يجلب علامة الإعراب ، سواء أكانت علامة صوتية أم رتبة .

وإذا ثبت أن تغاير اللغات تابع لتغاير الوسائط الوضعية بالاختيار وجب اعتبار هذه الوسائط عللاً تسبب في توليد المثل .عن وسيط العلامة المحمولة المتبنى في التوليفيات تنشأ العلامات الصوتية المعربة عن العوارض، وعن وسيط الرتبة المحفوظة المؤسس للتركيبيات تتكون الرتب المجهزة بتلك العوارض .

اتضح أن الوسيط اللغوي عامل لجنس العلامة الإعرابية؛ كونها صوتية أو موقعية، أما العلامة المعينة، كالضمة أو الفتحة أو الكسرة، فإن الوسيط يعمل كل واحدة بشرط العلاقة التركيبية التي تباشر العلامة المعنية . وهكذا نجد وسيط العلامة المحمولة يعمل بشرط علاقة الإسناد التركيبية علامة الضمة . وبنفس الشرط يعمل وسيط الرتبة المحفوظة موقع السوج المتاخم للفعل من غير جهة البوج . وكذلك يستمر في الباقي .

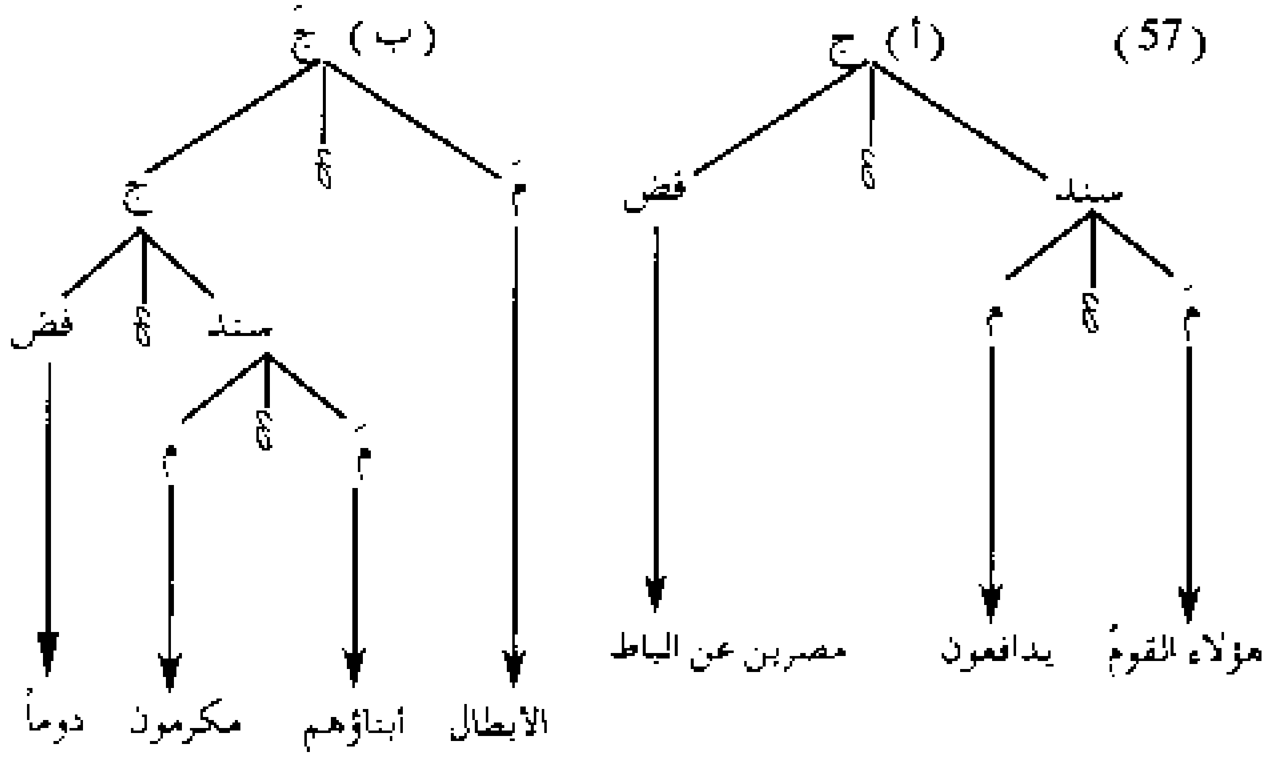
ولتشغيل ما أثبتنا في مباحث سابقة حول العامل يحسن لبعد المسافة أن نستحضر هنا الفرضية المراسية (4.5.3 ،‹19›) التي تقول : العامل يجلب نوعاً واحداً من الأثر للقابل أو للقوابل المتحدة الإعراب . ويتحد إعراب قابلين على الأقل إذا تناولهما معاً عامل واحد ، وإلا فعن طريق التسريب إلى اليمين أو عن طريق التبعية إلى اليسار .وبما أوردناه هناك يمكن أن نفسر ما يلاحظ من استنساخ إعراب المتحاولين (أ) ، والمتناسبين (ب) الموضح بتشجير جملتي الاشتغال (56) الموالية .

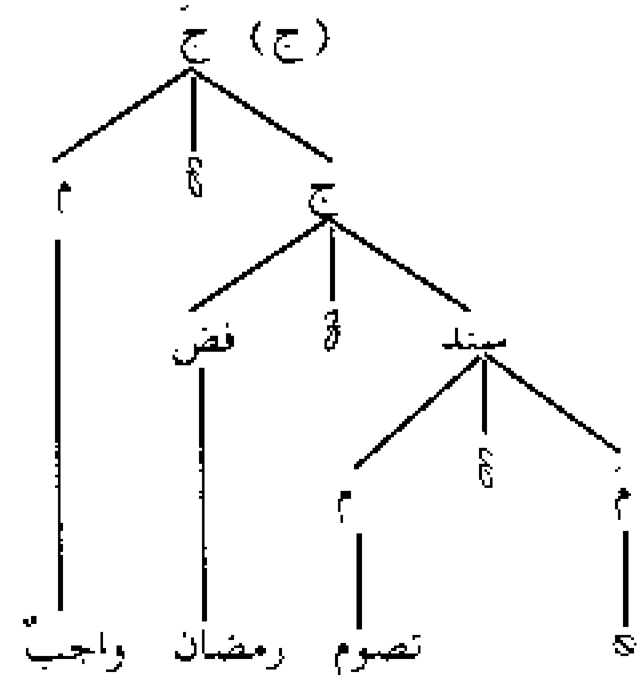
(56)



وفي غير الاشتغال يمكن استعمال ذينك التشجيرين من جديد للتعبير عن البنية التركيبية لكل من الجملة البسيطة (57أ) والجملة الكبرى بقسميها الاسمية والفعلية ، كما في (57ب) و (57ج) تباعاً .

(57)





والملاحظ في هذه التمثيلات الشجرية أن التوابع الخمسة تدخل إلى البنيـة المكونيـة من حيث دخل المتبـوع .وأن اللواصق بصيغـة الفعل ؛ (يدافعون)و(تصوم) مثلها في الصفة (مكرمون)،ليست سوى أمارة المطابقة المعربة عن علاقة الإسناد التركيبية. وعليه فإن مفهوم الضمير، طبقاً لعاملية علاقية منسجمة مع وسيط العلامة المحمولة المحرر لمكونات الجملة من الرتبة القبلية، يتناول الضمير البارز لا غير.ويتفرع الضمير إلى :1) ضمائر الرفع، مثل (هي، نحن، أنتما)، لا تتصل بمراكبها الفعل (أنت لا تبكي على ميت)، أو الصفة(هي مستعدة للمصالحة)، أو الاسم (هو رجل أيما رجل) .2) ضمائر النصب؛ وهي المتصلة بالفعل في نحو (دعاكم) و (زارني) و(جاءها)، وقد تنفصل عنه بعماد .كما في (إياك أعني). ونفس الضمير يتمم الاسم المضاف في نحو (عمائمكم،كتابي، ملابسها)، ويراكب الأداة (لعلنا، إليه،) .

وإذا تركنا ما سبق إلى ما سُمي بالضمير المستتر وبضمائر الرفع المتصلة سنجدها مجرد مفاهيم نظرية استوجبتها العاملية اللفظية المرتبة التي وضعها

النحاة لوصف الإعراب خاصة. هذا الجهاز الوصفي هو الذي قضى بجعل العلامة ضمير بارزاً (4.6.3 ج 1)، وجعل عدم العلامة ضميراً مستتراً .

قيام المكون الصرفي من القالب التشقيفي على وسيط التصريف بدل وسيط الترصيص أغنى نسق المطابقة في العربية، وخوّل صوغ الفرضية المراسية (4.6.3 ‹16›) القائلة : متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبي أوتداولي. وبهذه الفرضية خلا المسند إليه (مَ) من ضمير الرفع في البنية الشجرية (57ج) .

البنية التركيبية للجمل المشجرة (56) و(57بج) متميزة بتكرير علاقة الإسناد التركيبية(؟)الناتج عن تكرير أحد المتغيرين في النواة (م ؟مَ)، حيث يسبب ذلك التكرير في توليد جملة كبرى (جَ) في عرف النحاة[427]. إذا تكرر المسند(م) فإن فعل الجملة الكبرى،لشغور المسند إليه(مَ)، يحتل الموقع الاول منها، كما في مثل (57ج). وإذا تكرر المسند إليه(مَ) فإن المرتبة الأولى في الجملة الكبرى (جَ) تعود إلى مركب اسمي تجمعه علاقة الإسناد (؟) بالجملة الصغرى (ج). كما في مثل (57ب) ونحوها (56) .

عملاً بهذا التحليل يجب أن تشكل المركبات الاسمية التي تحتل المرتبة الأول من الجملة الكبرى (جَ) ، في الأبنية الشجرية (56) و (57ب)، شيئاً واحداً من حيث البنية التركيبية على الرغم من الاختلاف الظاهر في إعراب بعضها . وهذا الاختلاف في الإعراب ناجم عن فرضية تسريب الإعراب من داخل الجملة الصغرى (ج) لربط أحد مكوناتها بمحاوله أو بنسيبه الواقعين خارجها . كما جاء تباعاً في (56أ) و (56ب) . عن تسريب علامة الإعراب من داخل الجملة الصغرى (ج) إلى مكون واقع خارجها يترتب طمسُ علامة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد في معوض المسند إليه في سياق (مَ ؟ ج) إذن طمس علامة الإعراب السابق قد يحصل بنواسخ الرفع أو النصب ،

427) انظر مثلاً الباب الثاني من مغني اللبيب لابن هشام .

وبالتسريب إلى اليسار في بنية الجملة الكبرى (جَ)، وبالقطع إلى اليمين مع التوابع خاصة [428].

نخلص مما سبق إلى أن المركب الاسمي الذي يعوض المسند إليه في (جَ) عاملُه التداول ، فكان له من العوارض حالة الرفع التركيبية ووظيفة التنبيه التداولية [429].

وليس له شيء من الوظائف النحوية ، إذ لا تجمعه علاقة دلالية بغيره (ج) مما يُكوِّنُ معه (جَ). وما كانت له هذه الخصائص سمي مبتدأ[430]، وإن نُسخ إعرابه بالتسريب، كما في البنية الشجرية للجملتين. وكأن بالمبتدأ،(= مركب اسمي يعوض (مَ) في (جَ) ويراكب (ج) بالعلاقة (﴿) فيتلقى منها حالة الرفع ما لم تُنسخ بالتسريب أو بناسخ، ويستلم وظيفة التنبيه من التداول)، قد ورث فتحة من الضمير المنصوب الذي يعود عليه من داخل الجملة الصغرى في نحو(56أ) ويكون تسريب الإعراب من داخل تلك الجملة نسخاً لإعراب المبتدأ. وليس لوظيفته التنبيه، وإيذاناً بالوظيفة النحوية التي تكون للعائد الضمير (56أ)، أو تكون للنسيب الذي يربطه الضميرُ بالمبتدأ كما في (56ب).والإشعار المسبق بالوظيفة النحوية التي تكون لمحاول المبتدأ أو لنسيبه داخل (ج) هو المجوِّز للتسريب المتحقق بطمس إعراب المبتدأ ذي وظيفة التنبيه التداولية بصرف النظر عن علامة الإعراب التي تلحق رويَّه. وإذا لم يكن ذلك الإشعار مروماً مُنع التسريب مع إمكانه. يعني هذا أن المبتدأ المطموس الإعراب مشحون وظيفياً، لأنه يجمع بين وظيفة التنبيه التداولية ودور الإشعار

428) للتوسع في المفهوم من طمس الإعراب الحاصل بالتسريب أو القطع أو النسخ انظر الصفحات (184و187و317) من هذا العمل ، ومقالينا إعراب الناسخ الحرفي وتنظيم النحو العربي المنشورين تباعاً ضمن مجلة كلية الآداب الرباط عدد 19 ، ومجلة التاريخ العربي ، عدد 4 .

429) تحدث الزملكاني عن وظيفة التنبيه المسندة إلى المبتدأ فقال : «أصل المعنى في (زيد أبوه منطلق) أبو زيد منطلق ، وإن كان ذكر (زيد) في الأولى مسوقاً على أنه بمنزلة قرع العصا إعلاماً بما بعده»، البرهان، ص220 . انظر أيضاً مصادر أخرى ذكرناها في الطرة (248) في ص184 .

430) ذكر الدكتور أحمد المتوكل خصائص أخرى للمبتدأ . انظرها في الوظائف التداولية ، ص 114 .

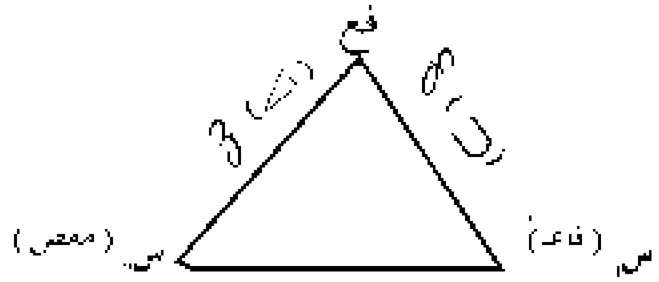
بالوظيفة النحوية . بينما المبتدأ الباقي على أصل إعرابه ليس له غير التنبيه . وبهذا التفاوت الوظيفي نفسر قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى : ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾[431] .

3.4.8 وظائف الترتيب في العربية من اللغات التوليفية .

سبق أن بينا في أكثر من موضع[432] أن وقوع الاختيار على وسيط العلامة المحمولة وإهمال مقابله وسيط الرتبة المحفوظة مبرر أولاً بالاستجابة لضرورة التفريق الحسي بين المتغاير من العوارض المجردة كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية، وثانياً باقتصاد الترتيب من أجل توظيفه في عملية التواصل . إذن، الجمع بين الإعراب عن العوارض والتحرير القبلي لمكونات الجملة علة قوية تحمل على اختيار الوسيط اللغوي المذكور .

ولتنسيق ما جاء متفرقاً في مباحث سابقة تخص نسق اللغات التوليفية يلزم أن يتم ترتيب مكونات البنية التركيبية داخل فرع الترتيب من القالب التركيبي، وأن يضطلع التداول بهذا الدور كأن يباشر بأحد أصوله التوليفة (58) المشخصة لبنية تركيبية ترجمان البنية الوظيفية ليفعل بها ترتيباً .

(58)



431 اتفق المفسرون في قراءتي الرفع والنصب . وقدم بعضهم الرفع لعدم تركيبي صرف . قال الزمخشري : «وقرئ (ثمود) بالرفع والنصب منوناً وغير منون . والرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء» . الكشاف ج4، ص 194 . ونقل عنه الرازي هذه العبارة في التفسير الكبير ، ج27، ص 113 . ووضّح أبو حيان الأندلسي قراءة الرفع منسوباً إلى الجمهور : «قرأ الجمهور بالرفع ... وقرئ ثمود بالنصب ... وروى المفضل عن عاصم الوجهين» ، البحر المحيط ، ج7 ص 491 . ولعل الصحة الوظيفية للمقالب درجة أقوى من غيرها .

432 انظر المبحث (1.5.3 ص113) المخصص لتركيب الإسناد في اللغة العربية ، والقسم الثاني من كتابنا : اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، مبحث أصل الإعراب ، ص 125 .

التدول المتوجه بالمعالجة إلى التوليفة (58) لا يخـرج عـمله عن أحـد الأمرين: إما أن يأخذ مكوناً بعينه ليحطه في رتبـة معـينة بالنسبـة إلى باقي المكونات، ويخصه بوظيفة تداولية مّا. وهذا الاحتمال يمكن توضيحه بما مضى في شأن المبتدأ. والإمكان الباقي متمثل في عمل التداول من أجل ترتيب كل عناصر التوليفة(58). وكأنه يصدر أمراً من قبيل: فليأخذ الكل موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن غرض زائد على محتوى البنية الوظيفية قبل إخضاع مكوناتها لرتب معينة.

ترديد المعالجة التداولية بين الاحتمالين المذكورين يحملنا على بيان أوردهما ليس على الإطلاق، وإنما بالنسبة إلى البنية القاعدية القارة الرتبة أساس اللغات التركيبية،أو إلى البنية القاعدية الحرة الممثل لها بالتوليفة (58) والمؤسسة للنمط التوليفي من اللغات.

الظاهر من أعمال النحو الوظيفي لسيمون ديك أن التداول في هذا النموذج يباشر مركباً بعينه دون غيره، مما يدخل معه في تشكيل البنية القاعدية، ليموقعه في رتبة محددة سلفاً، فيستلم بحلوله فيه وظيفة تداولية، كالمحور،والبؤرة، والذيل والمبتدأ، ونحو ذلك. وهذا الضرب من العمل التداولي لا يناسب بنية قاعدية ذات رتبة حرة. لأن انشغال التداول بترتيب ما يحمل وظيفة تداولية من عناصر التوليفة(58) فيه إهمال لباقي العناصر، وليس لها مرتب سواه.

إذن، انحصار عمل التداول في موقعه المكون بدل ترتيب الجميع يكون مناسباً لبنية قاعدية ذات رتبة قارة: الشيء الذي حمل النحو الوظيفي[433]، منذ أعماله الأولى إلى آخرها،على افتراض بنية موقعية في صورة المقترح (59)

---

(433) تنظر أعمال الدكتور أحمد المتوكل المنجزة في إطار النحو الوظيفي.

المتفرع إلى البنيتين(أ) المخصصة لجملة تحتوي فعلاً (ف)، و (ب) المهيأة لجملة اسمية تضم مركباً رابطياً (ط) .

(59)(أ) م^{4} ، م^{2} ، [م^{1} ، م ف (م آ) فا (مف) (ص)] ، م^{3} .

(ب) م^{4} ، م^{2} ، [م^{1} ، م (ط) فا (مف) (ص)] ، م^{3} .

تبعاً لتصور النحو الوظيفي فإن التداول يقوم بربط مكونات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهيأة لها في البنية الموقعية. لكنه لا ينفرد بهذا الدور، إذ يترك غيره يزاول موقعة مكونات . وإذا نازعه العملَ في بعضها، (بؤرة الجديد مثلاً) فإن التداول يمسك عن العمل لتباشر وظائف أخرى عملية الموقعة، كما يعبر عن ذلك د.المتوكل إذ يقول:«إذا كان المكون المبار حاملاً لوظيفة بؤرة الجديد فإنه يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية (أي الموقع ص) أو وظيفته التركيبية أي (فا) أو (مف) في البنية الموقعية» (434) . يعني ما تقدم أن عوامل متغايرة تشترك في آن واحد لكن بالتناوب في ربط كل مكون في الجملة بالموقع المهيأ له في إحدى البنيتين الموقعتين (59) أعلاه .

وفي مقابل ما تقدم يبدو التداول في اللغات التوليفية ينفرد، كما في العربية ، بترتيب جميع مكونات الجملة . وكل ترتيب بغير التداول، كالنزوع إلى تأخير العائد على السابق ، فإنه يعتبر عارضاً لما هو حر بموجب وسيط العلامة المحمولة. وكل عارض فهو لعلة موضعية قد تزول بتوافر شروط؛ كالمرخّص في مثالنا لعود الضمير على متأخر في نحو (إن تلقَ يوماً على علاته هَرِماً * تلق السماحة منه والندى خُلُقاً) . ومثل ذلك قولهم : (في بيته يُؤتى الحَكَمُ)، و (أكرمني وأكرمت نسوةً)، و (هو الله أحد)(435) . نخلص إلى أن

434) د . المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 52 .

435) راجع ما في كتب النحو من أبواب الإضمار على شريطة التفسير بمتأخر

الميـزة الأولى للتـداول، في مـثل العربيـة من التـوليـفـيـات، هي تفـرده بتـرتيـب المركبـات المكونة للجـملة ما لم يمنعه عارضٌ لعلة موضعيـة قد ترتفع بشروط أخرى .

الميزة الثانية لعمل التداول في التوليفيات تتجلى في إنشائه لعلاقات رتبية بين مكونات الجملة، وليس في ربط كل مكون في الجملة بموقع مهيأ له مسبقاً في البنية الموقعية، إذ مثل هذه البنية مناسبة للغات التركيبية المعربة عن الوظائف بالمواقع القارة . وهي غير واردة بالنسبة إلى اللغات التوليفية المعربة عن الوظائف بالعلامة الصوتية . بدليل أن النمط الأول يؤصّل ترتيباً مّا ، وقد يسمح بالبعض من الإمكانات الباقية، بينما النمط الثاني يؤصل كل التراتيب الممكنة مع تدريجها حسب معيار البساطة أو التعقيد الوظيفي .

الميزة الثالثة لعمل التداول،في إطار التوليفيات، تتمثل في اللجوء المستمر إلى التوليفة (58) ليحققها على الترتيب الضامن للغرض التواصلي المقصود . فهو لا يؤصل ترتيباً بعينه ليشتق منه غيره بتحويل النقل، كما هو الحال في كل لغة تركيبية . ولا يمتنع ترتيب يعمله التداولُ لغرض تواصلي . وقد سبق أن حصرنا الغرض الخاص بكل ترتيب في المبحث (2.5.3 ج 1)المعقود لعوامل الرتبة في اللغات التوليفية . ولا فرق في ذلك بين الجملتين الفعلية ، كما أثبتنا هناك، أو الاسمية في الإخبار أو الاستخبار في مثل (خالداً بكرٌ مكرمٌ)،و (أشعراً أنت ناظمٌ)، وبعمل التداول يشتغل المكون الترتيبي، بوصفه آخر فروع القالب التركيبي، ويكون الناتج جملة تحققت مكوناتها على ترتيب معين .

خلاصة

مما أودعنا في هذا الفصل نسوق خلاصات مسترسلة على المنوال التالي :الكليات اللغوية؛ منها ماهو دلالي، كالمفردات البحتة وعلاقات التأليف بينها، وما يتولد عنهما من الوظائف النحوية كلي أيضاً. ومنها ماهو تداولي، كالاقتضاءات البحتة والعلاقات التخاطبية، وكل ما يتولد عنهما، من الأمر أو النهي، والدعاء أو الالتماس، والإخبار أو الاستفهام، والدعاء أو التحييد ونحو هذا، فإنه كلي أيضاً. ولولا اللسان لكانت هذه الكليات، بنوعيها الدلالي والتداولي، واقعة على صورة واحدة في كل اللغات. ولو حصل لتأتى للسانيات أن تلتمس نحواً كلياً من دراسة لغة خاصة.

اللسان ليس سوى شبكة من الإمكانات المتقابلة .كل إمكان ومقابله يمثلان وسيطين لغويين متقابلين .وكل وسيط يباشر فصاً لغوياً وهو في انسجام تام مع باقي الوسائط اللغوية التي تباشر سائر الفصوص .عن توافق الوسائط وانسجام مفعولها تنتج فصوص متسقة،تشكل أحد النمطين اللغويين.

الوسائط اللغوية غير مسؤولة بكيفية مباشرة عن التغاير البنيوي الملحوظ في مختلف اللغات. لأنه عن تغاير الوسائط اللغوية يلزم تغايُر فصوص اللغات. وتغاير الفصوص يؤدي إلى إنتاج الأنماط اللغوية لعبارات مترادفة «دلاوُلياً»، استجابة لما ذكر من الكليات اللغوية، ومتباينة بنيوياً من جراء تأثير الوسائط. وعليه سيكون من غير الوارد إناطة أي اختلاف بنيوي ملحوظ في اللغات الأخرى ببرمتر خاص. كتعليق السوج الشاغر ببرمتره، والسوج المحقق في غير موقعه ببرمتر آخر، وهكذا.

إن المقارنة بين اللغات ستكشف لا محالة عن خصائص كلية تعلق بالكليات الدلالية والتداولية وعن خصائص نمطية؛ وهي التي تعم طائفة من

اللغات، ويكون وجودها فيها مرتبطاً بنوع الوسائط المبتناة. وأخيراً عن خصائص شخصية تعود إلى تبني أحد الاختيارات الجزئية المنضوية إلى نفس الوسيط.

غير أن تلك الدراسة المقارنة بين اللغات لا تتجاوز مستوى الملاحظة إذا اقتصرت على تحليل الظواهر اللغوية. وليس من التفسير في شيء تحليلُ ظواهر كل اللغات بنموذج نحوي غير مؤسس على متغيرات. فالمقارنة، إذن، مجالُها فصوص اللغات، ومبدؤها الوسائط، ومنتهاها العبارة. وبعبارة أخرى إن الخصائص البنيوية الملحوظة في العبارات المدروسة مجرد دليل مراسي على ورود وصف الفصوص المفسّر بالوسائط.

انطلاقاً من الوسيط المعين ننحدر نحو الفص الذي يباشره فنكتشف محتواه وكيفية انتظامه بما يجاوره وإسهامه في بناء العبارة على نحو معين. يكفي التذكير في هذا الباب بدور وسيط التصريف في إقامة فص التشقيف الغني بالمطابقة، وإسهام هذا الفص في إنشاء تراكيب يخلو فيها المسند إليه من ضمير الرفع. وفي الإعراب عن العلاقات التركيبية والوظائف النحوية مع انتفاء الجوار، كما في مثل (نظمت رضى منى). ومن محتوى الفص اللغوي المبحوث نستطيع إقامة قالب لساني يكون بمثابة نموذج فرعي، يشبه الفص الذي يقترن به بنيةً ووظيفةً. وببناء القوالب اللسانية متعالقة تعالق الفصوص اللغوية تكون النتيجة نموذجاً نحوياً يصلح لوصف كل اللغات المقامة على نفس الوسائط.

من خلال المقارنة القالبية تنكشف التفسيرات اللازمة للملحوظ من التغاير البنيوي في عبارات اللغات البشرية. من بين ما ينتج عن معجم مسيك، متوفر على فرع شبه ارتجالي، أن يوجد في اللغة الأنجليزية مثلاً ضربان من الفاسف؛ تركيبي ومعجمي. وعن مقابله المعجم الشقيق المتوفر على فرع شبه اطرادي يكون طي الفاعل في اللغة العربية خاضعاً لنفس النهيجة في الجملتين؛ الفعلية (وُئدت البنت)، والاسمية (البنت موؤودة).

نمطية القالب التركيبي نلمسها في انقسامه، داخل التوليفيات، إلى التأليف والإعراب والترتيب، وداخل التركيبيات إلى التأليف والترتيب لا غير. ومن نتائج ذلك أن تكوين الجملة يخضع لسلسلة من الإجراءات المرحلية ليست واحدة في كل اللغات. ففي العربية مثال اللغات التوليفية تظل مكونات الجملة حرة طليقة غير مقيدة بموقع وإن استلمت وظائفها النحوية في مرحلة التأليف، وتلقت أحوالها التركيبية وعلاماتها الإعرابيةَ في مرحلة الإعراب. وبانتقال الجملة إلى مرحلة الترتيب، وهي الأخيرة في قالب التركيب، تكون قد أخضعت مكوناتها لمفعول التداول المختص في إصدار أوامر من قبيل؛ فليأخذ كل مكون الموقع المحدد له الآن، بحيث يعرب ترتيب الجميع عن غرض تواصلي مقصود. وإذا تغير هذا الغرض تغير الأمر فالترتيب.

وفي مقابل ما سبق نجد الجملة في نمط اللغات التركيبية بمجرد ما تتلقى وظائفها النحوية وأحوالها التركيبية في مرحلة التأليف فإنها تُخضع مكوناتها لمفعول تلك العوارض التي استلمتها، فتنتقل مباشرة إلى الترتيب، وهو المرحلة الثانية والأخيرة في قالب التركيب، من أجل الإعراب ببنية موقعية جاهزة عن تلك الوظائف والأحوال.

ومن نتائج النمطية القالبية، بالنسبة إلى لغة الوصف، أن يكون للموقع، في إطار التركيبيات، اعتبار عند تحديد الوظيفة النحوية والحالة التركيبية، وكذلك الوظيفة التداولية بالنسبة إلى الأنحاء الوظيفية. أما في اللغات التوليفية فإن لمواقع المركبات مجتمعة دخلاً في تحديد الغرض التواصلي المقصود. ويكفي ما أوردنا من الأمثلة حتى الآن لاثبات ورود النحو العاملي الموصوف بنيته هنا من أجل شق توجه جديد في البحث اللساني المقارن.

خـاتـمـة

لقد ثبت إمكان شق طريق بين اللسانيات الكلية وأخرى خاصة ، والمغاية إقامة نظرية لسانية نسبية من شأنها أن تؤطر أنحاء نمطية . وأهم مبرر يحمل على الانخراط في هذا التوجه لصوغه هو اللسان نفسه؛ بصفته شبكة من الإمكانات المتقابلة على وجه التضاد .والشواهد جمّةٌ على هذا التصور للسان.

كون اللسان مجموعة محصورة من الإمكانات المتقابلة مانع من أمرين . فهو لا يسمح بقيام لسانيات كلية مؤطرة لنحو يعم كل اللغات. لأن النحو الواحد قد يكون وارداً بالنسبة إلى بنية لغوية متفرعة عن مبادئ معينة ، ولكنه ليس كذلك بالقياس إلى البنية اللغوية المتفرعة عن نقيض تلك المبادئ . وهو لا يسمح أيضاً بقيام لسانيات خاصة، لأن انحصار الإمكانات البالغ إلى الإمكان الوحيد ونقيضه الضروري يجبر كل لغة بشرية على انتظامها مع باقي اللغات بعلاقة تشابه، وهو درجات، وبعلاقة تغاير ، وهو أيضاً متدرج . وإذا قام نحو كلي مع منع اللسان إياه فهو نحو نمطي محمول قسراً على جميع اللغات. وقيام نحو خاص مع ذلك المنع أيضاً نحو نمطي غفل تطبيقاته على لغات أخرى .

وقد شكلت الإضافة ، في كل مرة ، أبسط مثال يشهد بوضوح تام على التصور المكوّن هنا عن اللسان الذي يقوم واسطة بين البحث قبل اقترانه بالرمز اللغوي، وبين النمطي الناتج عن إقران البحث بالرمز اللغوي على نحو مطابق

لأحد إمكانات اللسان . وكل نظرية لسانية سلمت بجدوى القيام على فرضية تمثل إمكاناً لسانياً بعينه تكون قد قطعت نسبتها باللغات المؤسسة على الإمكان المقابل .

نظرية اللسانيات النسبية أولياتها فرضيات مراسية ، وموضوعها اللغات البشرية المستقلة بأبنيتها المتغايرة، وغايتها إقامة أنحاء نمطية . فرضيتها الأولى : كون اللغة البشرية ملكة كسبية وليست بنية طبعية . وأن اللغة كغيرها من الوضعيات متقوِّمة الذات من أربعة مبادئ : المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية والمبدأ الصوري. محتوى المبدأين الأول والثاني كليات لغوية تنعكس في الخصائص المشتركة بين كل اللغات البشرية. ومحتوى المبدأ الثالث وسائط اختيارية تجبر اللغات على التغاير المتناهي ، وينعكس أثرها في الخصائص النمطية التي تعم طبقة من اللغات دون غيرها . أما المبدأ الرابع فإن محتواه يتشكل من مجموعات التصويتات المستعملة في اللغات ومن قواعد تراكيبها عبر مختلف المستويات ؛ بدءاً من المقطع وانتهاء بأعقد مقولة كالجملة أو الخطاب .

ارتباط النظرية اللسانية النسبية بموضوع أساسه مبادئ ثابتة (دلالة وتداول) وأخرى متغيرة (وسائط وقواعد) يحملها على إهمال القرنب ، من منهجتي تحصيل المعرفة العلمية ، وإعمال القرنب بحكم تفرعه إلى الاستقراء الذي يتشعب بدوره إلى ملاحظة واستدلال ، وينتهي بكليات مراسية ، منها ينطلق الاستنباط الفرعُ الثاني من القرنب ، ليشتق منها بقواعد رياضية محددة سلفاً كلَّ المبرهنات المتفرعة عنها . والفرع الأخير من القرنب يتطلع إلى مجهود إضافي يزيد على المبذول فيه من لدنا في هذا العمل، فقد لا يكتمل بغير تضافر مختلف الاختصاصات المعنية ؛ كاللسانيات وعلوميتها، والمنطق والرياضيات .

لاتسام محتويات المبدأين الدلالي والتداولي بصفة الكلية تنشأ عنها بنية كلامية موحدة بين اللغات ومتناقلة عبرها بالترجمة . وخلوص المبدأين الوضعي والصوري للتغاير يسبب في تشكيل أبنية قولية متباينة تصويتياً وبنيوياً، لكنها متساوية معنى لكونها ترتبط بنفس البنية الكلامية، وإن كان رابطها قواعد نحوية متباينة. إذن، لولا الوسائط اللغوية لتوحد المبدأ الصوري، على الأقل فرع القواعد منه . وبسبب تلك الوسائط امتنع قيام قواعد نحوية كلية، لكن بفضل تعددها المثنوي أصبح نشوء القواعد النحوية النمطية ممكناً .

النحو المؤطر نظرياً بالنسبة من اللسانيات يشكل نموذجاً لنمط من اللغات، وينتسب إليه للخروج في النهاية بنحوين أحدهما توليفي والآخر تركيبي . كون النحو نموذجاً نمطياً معناه أن له بنية طائفة لغوية وحّدتْها شبكةٌ من الوسائط، فضلاً عن اشتراك النموذج وأصله في عمل إنتاج العبارات المستعملة في التواصل .

أن يكون للنحو التوليفي بنية اللغات التوليفية، وكذلك النحو التركيبي بالقياس إلى اللغات التركيبية، يستفاد منه أن النموذج يبنى متمفصلاً إلى قوالب بناء النمط اللغوي المتجزئ إلى فصوصه المترابطة ، وأن كل قالب عبارة عن نموذج فرعي ؛ يشبه فصاً لغوياً من حيث البنية ، إذ يشتركان في نفس الوسائط والقواعد الموضوعة في الفص والممثل لها في القالب . ويشبهه أيضاً من حيث الوظيفة ، إذ يفترض أن يكون للقالب نفس مهم الفص في إنتاج العبارة .

النصغ الفصُ والقالبُ ، وإن اختلف محتواه من نمط نحوي إلى آخر بل ومن لغة إلى أخرى ، فإن له نفس المميزات في جميع اللغات . فهو المتكفل بعمل البنية القولية، وإن جاء عمله إياها في كل نمط أو لغة بتصويتات مخصوصة ، وعلى طريقة معينة في التأليف بينها . وهو المتفرع ، في كل نمط

لغوي ، إلى النُّطق وإلى النصت المتشعب بدوره ، مسايرةً لقوالب موازية ، إلى متوالية من النصوت الفروع . أولها يوازي المعجم؛ بقواعد هذا الفرع من النصت يتم التمثيل الصوتي لقَولات المداخل المعجمية . وبقواعد فرعه الثاني الموازي لقالب التشقيف يتأتى استلال صيغة صرفية من أخرى مجاراةً لتشقيق بعض المعاني المعجمية من بعض . من هذه المعاني وقواعد التاليف بينها ينشئ المكون التاليفي من القالب التركيبي بنيةً كلامية ، وبمجرد ترجمتها ، بقواعد تركيبية في المكون الإعرابي، إلى بنية تركيبية تأخذ قواعد الفرع الثالث من النصت الموازي لقالب التركيب في الاشتغال من أجل إنشاء بنية قولية تتم بترتيب قَولاتها في المكون الترتيبي، حيث يعمل التداول الترتيب في مكونات البنية الكلامية الموازية .

هذا البناء ، وإن اتضحت مكوناته في ترابطها بأمثلة من تفاعل القواعد الخاصة بكل قالب، مازال يفتقر إلى أمرين . أولهما ضرورة الإحاطة بالقواعد المكونة لمحتوى كل قالب . وثانيهما الاختبار الآلي لما وصف من التناوب في عمل القوالب من أجل إنتاج العبارة اللغوية . ومع هذا العوز يبدو المشروع مكتمل المعالم . فهو وسط بين الخاص والكلي من اللسانيات ، بديل الاتجاه الأخير الذي يسعى بشتى الوسائل لإخضاع كل اللغات البشرية لنحو لغة بعينها ، حتى إذا استعصت بنية كان الحل كامناً في الاستعانة بفكرة الفرضيات الموضعية لاختلاق برمترات من شانها أن تربط كل بنية خاصة بنحو اللغة المراد تعميمه .

فكرة البرمترات تولدت مع تأزم النظرية اللسانية الكلية ، وهي قطعاً غير الوسائط اللغوية المؤسسة للنظرية اللسانية النسبية إطار الانحاء النمطية بديل الأنحاء الخاصة . مشروع النحو التوليفي العاملي، المحدد البنية في هذا العمل بوسائطه المخصوصة، مُهيأً لوصف العربية ونحوها من اللغات التوليفية . خاصية

التوليف المميزة له مستقاة من وسيط العلامة المحمولة، وهي المناسبة لبنية قاعدية ذات رتبة حرة. وبها تم الكشف عن الخلل في كل عاملية لفظية مرتبة ، كعاملية سيبويه المتمثلة في عمل بعض مكونات الجملة في بعض، والقائمة في نحو شومسكي على مبدأ الجوار. وكان البديل في اقتراح عاملية علاقية وسائطية . كعمل العلاقات الدلالية للوظائف النحوية، وعمل العلاقات التركيبية للاحوال التركيبية،وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية وأغراض تواصلية ، وعمل الوسائط اللغوية للعلامات الإعرابية وبتضافر هذه العوامل تتولد العبارات اللغوية. وإذا كان النموذج المقترح قد بسط نحو العربية الموصوف، وحل الكثير من مشاكل نحاتها فإن مكونه التداولي مازال في حاجة إلى المزيد من التفصيل والتدقيق. وما التوفيق إلا من الحق سبحانه.

فهرس المحتويات

الفصل السادس :

الفصل السابع :

الفصل الثامن :